

تصور مقترح لتحسين التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة المصرية في ضوء متطلبات المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية وتجارب الصين وكندا

أ.م.د. أحمد محمد نبوي حسب النبي*

المخلص:

استهدف البحث الحالي التعرف على تجارب الصين وكندا في مجال تحسين التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة، ورصد أهم الاتجاهات العالمية في مجال تحسين التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة، وتحليل وتقييم واقع الجهود المصرية لتحسين التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٠، ثم صياغة تصور مقترح صياغة لتحسين التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة المصرية في ضوء متطلبات المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية وفي ضوء تجارب الصين وكندا. وترجع أهمية البحث الراهن إلى كونه أنه يساير الاتجاهات العالمية المعاصرة في تحسين التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة الفقيرة، ويرصد ويحلل تجارب الصين وكندا وهي من الدول التي يندر التعرض لخبراتها في الأدبيات التربوية العربية، ويفيد صانع القرار المصري في تحديد المحافظات التي يضعف بها التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة المهمشة، ويساعد المخطط التربوي المصري في تحديد القرى التي تحتاج إلى تطبيق المزيد من برامج ومبادرات التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة الفقيرة. وقد خلص البحث الحالي إلى عدة نتائج. ومن أهم هذه النتائج: ضعف فاعلية مبادرات التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة المصرية المهمشة في محافظة أسيوط، وضرورة استعادة محافظات الصعيد من تجارب الصين وكندا في تحسين التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة الفقيرة.

كلمات مفتاحية:

الصين - كندا - مصر - التمكين الاقتصادي للمرأة - التمكين التعليمي للمرأة.

*أستاذ مساعد باحث بقسم تحليل النظم في شعبة بحوث التخطيط التربوي - المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية - القاهرة.

Abstract:

The current piece of research analyzed the experiences of China, and Canada in the area of educational and economic empowerment of poor women. The theoretical framework utilized the experiences of two advanced industrial countries in this regard. The current piece of research benefited from initiatives implemented by China, and Canada in evaluating the efforts of the Egyptian government in the areas of educational and economic empowerment of poor girls and impoverished women. In addition to this, it utilized such international initiatives in diagnosing the shortcomings in the areas of educational and economic empowerment of poor women in Egypt in general and in the governorate of Assyuit in particular. The research ended with a suggested framework for improving the efforts of Egyptian government related to poor women's educational and economic empowerment.

Key Terms:

China- Canada- Egypt- Women Economic Empowerment-
Women Educational Empowerment.

المحور الأول: الإطار العام للبحث:

مقدمة:

شهد العقدان الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين اهتمامًا عالميًا بتقليل معدلات الفقر، والقضاء على التهميش الاقتصادي والإقصاء الاجتماعي. ونتيجة لتزايد أعداد الفقراء على مستوى العالم، سعت المنظمات الدولية مثل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والبنك الدولي إلى تنفيذ عدة مبادرات للقضاء على الفقر في الدول النامية. وفي هذا السياق يصبح من الضروري تحليل العوامل الهيكلية التي أدت إلى التهميش الاقتصادي والإقصاء التعليمي لبعض الشرائح النسوية في المجتمع المصري في العقد الأخير. وعلى الرغم من الجهود الحكومية مثل مبادرة تكافل وكرامة، إلا أن معدلات الفقر بين النساء المصريات في الريف بصفة عامة وفي الوجه القبلي بصفة خاصة ما تزال أكبر من مثيلاتها لدى الرجال. وتشير الإحصاءات إلى ارتفاع معدلات البطالة والأمية بين النساء المصريات في عام ٢٠٢٠. ولهذا يسعى البحث الحالي إلى رصد بعض التجارب الأجنبية في مجال تحسين التمكين الاقتصادي للمرأة من سن الرابعة والعشرين إلى سن الأربعين، وتحليل هذه التجارب في مجال تحسين التمكين التعليمي للمرأة من سن السادسة عشرة إلى سن الرابعة والعشرين. وينتهي البحث بصياغة تصور مقترح لتحسين التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة المصرية في ضوء متطلبات المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية وفي ضوء تجارب الصين وكندا.

مشكلة البحث:

تشير البيانات الصادرة عن البنك الدولي إلى تطبيق برامج لتقليل معدلات الفقر وللتمكن الاقتصادي لأكثر الشرائح الاجتماعية فقرًا في ٧٥ دولة على الأقل من دول العالم في عام ٢٠٢١، وإلى استنفاة حوالي ٢٠ مليون أسرة تضم قرابة ٩٢ مليون شخص من هذه البرامج بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وتقوم الحكومات المركزية بتمويل

نصف هذه البرامج. وقد شهدت الخمسة عشر عامًا الأخيرة زيادة كبيرة في تنفيذ برامج لتقليل معدلات الفقر في الدول المنخفضة الدخل^١. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن استمرار السياسات التنموية في الدول النامية بنفس فلسفتها القديمة سوف يؤدي إلى ارتفاع أعداد الفقراء الذين يعانون من الفقر المدقع لتصل إلى ٤٧٩ مليون فقير بنهاية عام ٢٠٣٠. ويحذر أساتذة اقتصاديات التنمية من أن وباء الكوفيد-١٩ سوف يحو كل التقدم الذي تم تحقيقه في الفترة من بداية عام ٢٠١٥ إلى نهاية عام ٢٠٢٠ في مجال تقليل معدلات الفقر العالمي. وبالتالي، سوف تزيد الإشكاليات القائمة التي تواجه الفقراء في المناطق الريفية وفي مناطق الحروب والنزاعات تعقيدًا، وسوف تزداد أعداد الفقراء الجدد نتيجة لوباء الكوفيد-١٩ وبخاصة في المناطق العشوائية في الحضر وبين صفوف المهاجرين. ويتنبأ خبراء البنك الدولي بأن تزداد أعداد الفقراء الذين يعانون من الفقر المدقع^٢ بما يتراوح بين ٧٠ مليون إلى ١٠٠ مليون فرد في عام ٢٠٢٠. ونتيجة لوباء الكوفيد-١٩ سوف تزداد معدلات الفقر المدقع بنسبة تتراوح بين ٠.٣٪ إلى ٠.٧٪ في عام ٢٠٢٠ مقارنة بما كان قائمًا في عام ٢٠١٩. ومن ثم، سوف تصل معدلات

^١ عرف صندوق النقد الدولي "الدول منخفضة الدخل" (Low-income Countries) باعتبارها الدول التي يمكنها الاستفادة من قروض بمعدلات فائدة تبلغ قيمتها صفر من "صندوق مكافحة الفقر وزيادة معدلات النمو الاقتصادي" (Poverty Reduction and Growth Trust). وتضم الدول منخفضة الدخل ٦٩ دولة موجودة في قارة إفريقيا وقارة آسيا وفي أمريكا اللاتينية (International Monetary Fund, 2021a, pp. 1-2). ووفقًا لتصنيف البنك الدولي في الأول من يوليو في عام ٢٠٢١، فإن الدول منخفضة الدخل هي تلك الدول التي يقل فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن ١٠٤٦ دولار أمريكي سنويًا، كما إن "الدول ذات الحد الأدنى من الدخل المتوسط" (Lower-middle Income Countries) هي تلك الدول التي يتراوح فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين ١٠٤٦ دولار أمريكي وبين ٤٠٩٥ دولار أمريكي سنويًا. ويصنف البنك الدولي "الدول عالية الدخل" (High-Income Countries) باعتبارها الدول التي يزيد فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن ١٢٦٩٥ دولار أمريكي سنويًا (Hamadeh, Nada, Van Rompaey, Catherine, & Metreau, Eric, 2021, p. 1).

^٢ يعرف البنك الدولي الفقر المدقع على أنه انخفاض دخل الفرد عن ١.٩ دولار أمريكي في اليوم الواحد (The World Bank, 2021a, p. 22).

الفقر المدقع إلى ٩٪ من إجمالي عدد سكان العالم في عام ٢٠٢٠ (The World Bank, 2021a, pp. 6-22).

وبالإضافة إلى زيادة أعداد الفقراء الذين يعانون من الفقر المدقع، سوف تزيد أعداد الفقراء الذين يعيشون على أقل من ٣.٢ دولار أمريكي يوميًا بنسبة تتراوح بين ٠.٣٪ إلى ١.٧٪ لتصل نسبة هؤلاء الفقراء إلى ٢٣٪ من إجمالي سكان العالم في عام ٢٠٢٠. وبهذا، سوف تزيد أعداد الفقراء الذين يعيشون على أقل من ٣.٢ دولار أمريكي يوميًا في عام ٢٠٢٠ بمقدار يتراوح بين ٤٠ مليون إلى ١٥٠ مليون فرد مقارنة بما كان قائمًا في عام ٢٠١٩. أما أعداد الأفراد الذين يعيشون على أقل من ٥.٥ دولار أمريكي يوميًا فسوف تزيد أعدادهم بنسبة تتراوح بين ٠.٤٪ وبين ١.٩٪، وبأعداد تتراوح بين ٧٠ مليون فرد إلى ١٨٠ فرد في عام ٢٠٢٠ مقارنة بما كان قائمًا في عام ٢٠١٩. ونقل معدلات اللامساواة في الدخل الفرص المتاحة أمام المهمشين للخروج من دائرة الفقر (The World Bank, 2021a, p. 22).

وتزيد معدلات الفقر بصفة عامة بين سكان المناطق الريفية وبين الشباب والأمين. وعلى الرغم من أن سكان المناطق الريفية يمثلون ٤٨٪ فقط من جملة أعداد السكان في العالم، إلا أن نسبة الفقراء الذين يعيشون في المناطق الريفية قد بلغت ٨٠٪ من جملة أعداد الفقراء على مستوى العالم في عام ٢٠١٨. وقد شهدت الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٨ زيادة أعداد الفقراء الذين يسكنون في المناطق الريفية زيادة كبيرة. ويعني هذا، أن نسبة الفقراء من سكان المناطق الريفية إلى جملة أعداد الفقراء في العالم قد زادت بمعدل يتجاوز عن ٢٪ في خلال الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٨. وبالإضافة إلى كون غالبية الفقراء من سكان المناطق الريفية، تزيد معدلات الفقر بين الشباب عما هو موجود لدى غير الشباب. ففي عام ٢٠١٨ كان ٥٠٪ من الفقراء هم من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سن الخامسة عشرة، وذلك على الرغم من أن هذه الشريحة العمرية مثلت ٢٥٪ من جملة عدد سكان العالم في نفس العام. كما مثل

الشباب في الشريحة العمرية من سن الخامسة عشرة إلى سن الرابعة والعشرين ٦٦.٦٪ من جملة أعداد الفقراء في العالم. والسمة الثالثة لفقراء العالم هي ارتفاع معدلات الأمية بينهم. ففي عام ٢٠١٨ كان ٣٥٪ من الفقراء في العالم من سن الخامسة عشرة فأكثر من أولئك الذين لم يحصلوا على أي تعليم على الإطلاق، في حين كان هناك ٣٥٪ من الفقراء في العالم في نفس الشريحة العمرية من الحاصلين على تعليم ابتدائي فقط. وإذا ربطنا ظاهرة الفقر بمتغير السكن في المناطق الريفية ومتغير المستوى التعليمي، سوف نلاحظ أنه في عام ٢٠١٨ كانت نسبة الفقراء من سكان المناطق الريفية الذين لم يحصلوا على أي تعليم على الإطلاق ونسبة الفقراء من سكان المناطق الحضرية الذين لم يحصلوا على أي تعليم على الإطلاق ٣٩٪ و ١٩.٥٪ على الترتيب (The World Bank, 2020a, pp. 7-10).

ومما سبق يتضح لنا وباء الكوفيد-١٩ قد أدى إل تزايد الأعباء المالية على جميع الأسر بصفة عامة، وعلى الأسر الفقيرة بصفة خاصة. وفي حالة عدم قيام الدول بتقديم إعانات مالية للشرائح الفقيرة في المجتمع سوف تزداد معدلات الفقر ومعدلات التهميش الاقتصادي والإقصاء الاجتماعي في السنوات القادمة. ويلاحظ أن معدلات الفقر بين النساء تزيد عن مثيلاتها بين الذكور. ويرجع ارتفاع معدلات الفقر بين النساء عما هو قائم لدي الذكور إلى عدة أسباب مثل: التدني النسبي للمؤهلات الدراسية للإناث في مقابل الذكور، وارتفاع معدلات توظيف الذكور في مقابل تدني معدلات توظيف الإناث، والتحيز الثقافي في بعض المجتمعات ضد تعليم وعمل الفتيات، وتدني أجور النساء العاملات مقارنة بأجور الرجال العاملين، وإلى قلة أعداد المدارس في المناطق الريفية. وتشير السوابق التاريخية إلى ازدياد معدلات الفقر النساء في أثناء فترات الأزمات الاقتصادية وفترات الأوبئة. وعلى هذا، فإن معدلات فقر النساء وبخاصة النساء كبيرات السن اللاتي ليس لديهن مصدر للدخل أو معاش تقاعدي شهري، والنساء اللاتي يقمن بالإنفاق على أسرهن نظرًا لكونهن العائل الوحيد لهذه الأسر، والنساء ذوي الاحتياجات

الخاصة، والنساء الأميات، والنساء من سكان المناطق الريفية، والنساء اللاتي يعملن في وظائف مؤقتة وغير دائمة، والنساء اللاتي يعملن في كعمالة موسمية (مثل العمالة الزراعية الموسمية في أوقات الحصاد) تزداد معدلات بقائهم في دائرة الفقر واستمرارهم كفقراء. وكلما زادت نسبة المرأة المعيلة في المجتمع، كلما زاد احتمالات بقائها في دائرة الفقر.

وقد حذرت إحدى الدراسات من أن انخفاض رواتب النساء العاملات وارتفاع معدلات فقر النساء، سوف يؤديان إلى ازدياد الفجوة في المعاشات التقاعدية بين النساء وبين الرجال، وإلى زيادة معدلات الفقر بين النساء فوق سن الستين بصورة تفوق ما سوف يوجد لدى الذكور. وقد أسهم وباء الكوفيد-١٩ في حدوث إغلاق كلي وجزئي لبعض قطاعات الاقتصاد في العديد من دول العالم. ونتيجة لهذه الإغلاقات الكلية والجزئية ونتيجة لتطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي تم إغلاق العديد من القطاعات الخدمية التي تكثر بها معدلات عمل النساء مثل قطاع الفنادق والمطاعم. ولهذا تم تسريح نسبة كبيرة من الفتيات من وظائفهن في خلال العشرين شهرًا الأخيرة-من يناير ٢٠٢٠ إلى سبتمبر ٢٠٢١-؛ الأمر الذي زاد معدلات فقر النساء ومعدلات التهميش الاقتصادي للفتيات (European Union, 2021a, pp. 11-13).

وإذا نظرنا إلى الواقع المصري، سوف نلاحظ أن نسبة المصريين الذين يعانون من الفقر المدقع قد بلغت ٣.٢٪ في عام ٢٠١٧. ويعني هذا، أنه كان هناك ٣.١ مليون مصري ينفقون أقل من ١.٩ دولارًا أمريكيًا في اليوم الواحد في عام ٢٠١٧. أما إذا استخدمنا مفهوم "الأبعاد المتعددة للفقر"^٣ (Multidimensional Poverty

^٣ يقوم مفهوم الفقر متعدد الأبعاد على استخدام عدة مؤشرات لقياس الفقر. وهذه المؤشرات هي: (أ) نسبة الفقراء الذين ينفقون أقل من ١.٩ دولارًا أمريكيًا في اليوم الواحد. (ب) نسبة الأسر التي يوجد بها طفل واحد فقط في سن الالتحاق بالتعليم ولكنه غير مفيد بالتعليم النظامي. (ج) نسبة الأسر التي لم يتمكن فيها جميع الأطفال في الأسرة الواحدة من الحصول على شهادة اتمام التعليم الابتدائي. (د) نسبة الأسر التي لا يوجد مياه نقية في منازلها. (هـ) نسبة الأسر التي لا

(Measure) فسوف نلاحظ أن نسبة المصريين الذين كانوا يعانون من الفقر متعدد الأبعاد قد بلغت ٤.١٪ في عام ٢٠١٧. وإذا استخدمنا خط الفقر الخاص بالحد الأدنى من الدخل المتوسط- والمقدر بإنفاق ٣.٢ دولارًا أمريكيًا في اليوم الواحد-، فسوف نلاحظ ارتفاع نسبة المصريين الفقراء من ١٦.١٪ في عام ٢٠١٥ إلى ٢٦.١٥ إجمالي عدد السكان في عام ٢٠١٧/٢٠١٨. وفي حالة إذا ما قمنا باستخدام خط الفقر المصري الرسمي والمقدر بـ ٣٦.٧ جنيهًا مصريًا أو ما يعادل إنفاق ٣.٨ مليار دولارًا أمريكيًا في اليوم الواحد، فسوف نلاحظ أن نسبة الفقراء في مصر قد زادت من ٢٥.٢٪ في عام ٢٠٢٠ إلى ٣٢.٥٪ في عام ٢٠١٧/٢٠١٨. وترجع زيادة معدلات الفقر في مصر في خلال الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٧ إلى عدة عوامل مثل ارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض سعر الجنية المصري في مقابل الدولار الأمريكي (The World Bank, 2020b, p. 1). ويوضح الجدول (١) نسبة الفقر في المجتمع المصري عند استخدام "خط الفقر الخاص بالحد الأدنى من الدخل المتوسط" (Lower Middle Income class Poverty Line) في مصر عام ٢٠١٧.

يوجد صرف صحي في منازلها. (و) نسبة الأسر التي لا يوجد توصيلات كهربائية في منازلها (The World Bank, 2020b, p. 2). (ز) أرضية المنزل عبارة عن تراب أو رمال وغير مغطاة بالبلاط، ولا يوجد سقف للمنزل، وفي حالة وجود السقف يكون مغطى بالقش أو جذوع النخل. (ح) تستخدم الأسرة الخشب أو الفحم أو أعواد النباتات أو روث الحيوانات (الجلّة) كوقود لطهي الطعام. (خ) ينام ٤ أفراد من الأسرة سويًا داخل غرفة نوم واحدة. (ع) وفاة طفل عمره يقل عن ٦٠ شهرًا في الأسرة في خلال الـ ٥٩ شهرًا السابقة على إجراء المسح البحثي. (غ) إصابة طفل واحد من سن يوم إلى سن ٥٩ شهرًا بالتقرم، أو إصابة طفل واحد من سن يوم إلى سن العشرة أعوام بالأنيميا. (ف) زواج أحد النساء في الأسرة قبل بلوغها سن الـ ١٨ عامًا، وخضوع أحد النساء في الأسرة لعمية الختان (Abu-Ismaïl, Khalid, 2020, pp. 9-10).

^٤ حدد البنك الدولي خط الفقر الخاص بالحد الأدنى من الدخل المتوسط بإنفاق مبلغ يقل عن ٢٠.٧ جنيهًا مصريًا أو ما يعادل ٣.٢ دولارًا أمريكيًا في اليوم الواحد (The World Bank, 2020b, p. 1).

الجدول (١). نسبة الفقر في المجتمع المصري عند استخدام خط الفقر الخاص بالحد الأدنى من الدخل المتوسط في عام ٢٠١٧.

نسبة الفقر	المؤشر وفقاً لخط الفقر الخاص بالحد الأدنى من الدخل المتوسط في مصر في عام ٢٠١٧
%٢٠	نسبة الفقراء في المناطق الحضرية.
%٣١	نسبة الفقراء في المناطق الحضرية ضمن أفقر ٤٠٪ من السكان.
%٣١	نسبة الفقراء في المناطق الريفية.
%٤٧	نسبة الفقراء في المناطق الريفية ضمن أفقر ٤٠٪ من السكان.
%٢٥	نسبة الفقراء بين الذكور.
%٤٠	نسبة الفقراء بين الذكور ضمن أفقر ٤٠٪ من السكان.
%٢٧	نسبة الفقراء بين الإناث.
%٤٠	نسبة الفقراء بين الإناث ضمن أفقر ٤٠٪ من السكان.
%٣٧	نسبة الفقراء من بين السكان في الشريحة العمرية من سن عام واحد إلى سن ١٤ عاماً.
%٥٤	نسبة الفقراء من بين السكان في الشريحة العمرية من سن عام واحد إلى سن ١٤ عاماً ضمن أفقر ٤٠٪ من السكان.
%٢٢	نسبة الفقراء من بين السكان في الشريحة العمرية من سن ١٥ عاماً إلى سن ٦٤ عاماً.
%٣٥	نسبة الفقراء في الشريحة العمرية من سن ١٥ عاماً إلى سن ٦٤ عاماً ضمن أفقر ٤٠٪ من السكان.
%٢٩	نسبة الفقراء من بين السكان الذين تزيد أعمارهم عن سن السادسة عشرة وغير الحاصلين على أي نوع من أنواع التعليم على الإطلاق.
%٤٢	نسبة الفقراء من بين السكان الذين تزيد أعمارهم عن سن السادسة عشرة وغير الحاصلين على أي نوع من أنواع التعليم على الإطلاق ضمن أفقر ٤٠٪ من السكان.

المؤشر وفقًا لخط الفقر الخاص بالحد الأدنى من الدخل المتوسط في مصر في عام ٢٠١٧	نسبة الفقر
نسبة الفقراء من بين السكان الذين تزيد أعمارهم عن سن السادسة عشرة والحاصلين على شهادة اتمام التعليم الابتدائي فقط.	٢٤%
نسبة الفقراء من بين السكان الذين تزيد أعمارهم عن سن السادسة عشرة والحاصلين على شهادة اتمام التعليم الابتدائي فقط ضمن أفقر ٤٠% من السكان.	٣٨%
نسبة الفقراء من بين السكان الذين تزيد أعمارهم عن سن السادسة عشرة والحاصلين على شهادة اتمام التعليم الثانوي فقط.	٢٣%
نسبة الفقراء من بين السكان الذين تزيد أعمارهم عن سن السادسة عشرة والحاصلين على شهادة اتمام التعليم الثانوي فقط ضمن أفقر ٤٠% من السكان.	٣٧%
نسبة الفقراء من بين السكان الذين تزيد أعمارهم عن سن السادسة عشرة والحاصلين على شهادة مؤهل فوق متوسط فأعلى.	٨%
نسبة الفقراء من بين السكان الذين تزيد أعمارهم عن سن السادسة عشرة والحاصلين على شهادة مؤهل فوق متوسط فأعلى ضمن أفقر ٤٠% من السكان.	١٦%

Source: The World Bank. (2020b). **Poverty & Equity Brief.**

Arab Republic of Egypt. Washington, D.C.: Author. p. 2.

وتوضح إحصاءات البنك الدولي أن نسبة الفقراء في المناطق الحضرية ونسبة الفقراء في المناطق الريفية عند استخدام خط الفقر الخاص بالحد الأدنى من الدخل المتوسط في مصر قد بلغت ٢٠% و ٣١% على الترتيب في عام ٢٠١٧. ويتضح لنا أن نسبة الفقراء في المناطق الحضرية ضمن أفقر ٤٠% من السكان ونسبة الفقراء في المناطق الريفية ضمن أفقر ٤٠% من السكان في مصر قد بلغت ٣١% و ٤٧% على الترتيب في عام ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر في المناطق الريفية عن مثيلاتها في المناطق الحضرية في مصر، يلاحظ أيضًا ارتفاع معدلات الفقر بين الإناث عما هو قائم بين الذكور. وتوضح الأرقام أن نسبة الفقراء بين الذكور ونسبة

الفقر بين الإناث في مصر قد بلغت ٢٥٪ و٢٧٪ على الترتيب في عام ٢٠١٧. وتزيد نسبة الفقر بين السكان الأقل من ١٥ عامًا عن مثيلاتها بين السكان من سن ١٥ عامًا إلى سن ٦٤ عامًا. وتشير إحصاءات البنك الدولي إلى أن نسبة الفقراء من بين السكان في الشريحة العمرية من سن عام واحد إلى سن ١٤ عامًا ونسبة الفقراء من بين السكان في الشريحة العمرية من سن ١٥ عامًا إلى سن ٦٤ عامًا في مصر قد بلغت ٣٧٪ و٢٢٪ على الترتيب في عام ٢٠١٧. وتزيد نسبة الفقر بين السكان الأميين في مصر عن مثيلاتها لدى السكان الحاصلين على مؤهل فوق متوسط فأعلى في عام ٢٠١٧. وتشير الأرقام إلى أن نسبة الفقراء من بين السكان الذين تزيد أعمارهم عن سن السادسة عشرة وغير الحاصلين على أي نوع من أنواع التعليم على الإطلاق ونسبة الفقراء من بين السكان الذين تزيد أعمارهم عن سن السادسة عشرة والحاصلين على شهادة مؤهل فوق متوسط فأعلى في مصر قد بلغت ٢٩٪ و٨٪ على الترتيب في عام ٢٠١٧ (The World Bank, 2020b, p. 2).

ومما سبق يتضح أن الفقر في مصر ظاهرة تتركز بدرجة أكبر في المناطق الريفية أكثر من تركزها في المناطق الحضرية، وتزيد بين الإناث أكثر من وجودها بين الذكور، وتنتشر بدرجة أكبر بين صفوف الأميين أكثر من انتشارها بين صفوف الحاصلين على مؤهل فوق متوسط فأعلى.

وتشير بيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى أن قيمة خط الفقر المدقع للفرد قد بلغت ٦٦٠٤ جنيهاً مصرياً في السنة في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩؛ أي أن الفرد الذي يقل دخله الشهري عن ٥٥٠ جنيهاً مصرياً يعاني من الفقر المدقع. وتوضح نفس الإحصاءات أن قيمة خط الفقر القومي على مستوى الجمهورية للفرد قد بلغ ١٠٢٧٩ جنيهاً مصرياً في السنة في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩؛ أي أن الفرد الذي يقل دخله الشهري عن ٨٥٧ جنيهاً مصرياً يعاني من الفقر. وبالإضافة إلى هذا، توضح بيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ أن ٤٢.٨٪ من سكان ريف الوجه القبلي لا يستطيعون

الوفاء باحتياجاتهم الأساسية من الغذاء وغير الغذاء في مقابل ٢٣.١٪ من سكان ريف الوجه البحري في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، وأن ١٢٪ من سكان حضر الوجه القبلي لا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الأساسية من الغذاء وغير الغذاء في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠. وليس هذا فحسب، بل تشير نفس البيانات إلى أن أكثر نسبة من الفقراء على مستوي الجمهورية موجودة في ريف الوجه القبلي؛ حيث يمثل الفقراء في ريف الوجه القبلي ٤٣٪ من جملة أعداد الفقراء في مصر، بينما يعيش في ريف الوجه القبلي ٢٦.٤٪ فقط من جملة سكان الدولة المصرية في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠، ص. ٩٥).

وقد بلغت نسبة الفقراء بين الأميين وبين من يقرأون ويكتبون فقط وبين الحاصلين على شهادة إتمام التعليم الإعدادي ٣٥.٦٪ و ٣٥.٨٪ و ٣٣.١٪ على الترتيب في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، في حين بلغت نسبة الفقراء لدى الحاصلين على مؤهل فوق متوسط ونسبة الفقراء لدى الحاصلين على مؤهل جامعي فأعلى ١٥.٢٪ و ٩.٤٪ على الترتيب في مصر في نفس العام (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠، ص. ٩٦). ويعني هذا، أن أكبر نسبة من الفقراء في مصر تتركز لدى الأميين ولدى من يستطيعون القراءة والكتابة فقط. 'ويرجع استمرار المعدلات العالية للفقير في مصر إلى سياسات تخفيض قيمة الجنيه المصري التي تم تطبيقها في نوفمبر من عام ٢٠١٧، وإلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية. وفي حين زاد متوسط الدخل السنوي للأسر المصرية بنسبة ٣٣٪ في الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٨، زادت أسعار العديد من السلع في مصر بنسبة ٥٩٪ في خلال نفس الفترة الزمنية. وقد أثر ارتفاع أسعار العديد من السلع في مصر في الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٨ بصورة سلبية على متوسط الدخل الحقيقي للأسر المصرية، وأدى إلى انخفاض هذا الدخل الحقيقي، كما أدى إلى تدهور مستويات المعيشة للأسر الفقيرة (Armanious, Dina M., 2020, p. 4)'.“

ونتيجة لانخفاض متوسط الدخل الحقيقي للأسرة المصرية وتدهور مستويات المعيشة للأسر الفقيرة حذر بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠ من

كون ”الإناث الفقراء هن الأقل التحاقاً بالتعليم وخاصة في السن من ١٦ عاماً إلى ١٨ عاماً. وقد زادت نسبة التحاق الإناث الفقيرات بالتعليم الأساسي في مصر في الفترة بين عام ٢٠١٧/٢٠١٨ و عام ٢٠١٩/٢٠٢٠. ومع هذا، فقد انخفضت نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي وخاصة بين الإناث الفقيرات في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقارنة بما كان قائماً في عام ٢٠١٧/٢٠١٨“ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠، ص. ٩٦).

وقد أدى ارتفاع معدلات الفقر وتدني مستويات التعليم لدي الفقراء في مصر إلى زيادة نسبة الفقراء الذين يعملون في وظائف غير دائمة. ولهذا أشار بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠ إلى أن ”٣٨٪ من الفقراء المشتغلين يعملون عملاً غير دائم، بينما نقل تلك النسبة إلى ٢٠٪ فقط لدي غير الفقراء في عام ٢٠١٧/٢٠١٨“ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠، ص. ٩٧). وبالتالي، فإن نسبة الفقراء الذين يعملون في وظائف مؤقتة أو وظائف موسمية أو وظائف عارضة وعابرة والذين لا يستفيدون من خدمات التأمينات الاجتماعية والمعاشات تزيد عن نسبة غير الفقراء الذين يعملون في هذه الوظائف المؤقتة. وعلى هذا، يواجه الفقراء الذين يعملون في وظائف مؤقتة صدمات اقتصادية أكثر تأثيراً على مستوى معيشتهم، كما إنهم يتأثرون أكثر من غير الفقراء بارتفاعات أسعار السلع (Armanious, Dina M., 2020, p. 6).

وتزداد أحوال الفقراء سوءاً عندما نعلم أن غالبيتهم يعمل خارج القطاع الرسمي المنظم. وتشير إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن ”٥٠.٩٪ من إجمالي الفقراء المشتغلين يعملون خارج القطاع العام الرسمي وخارج القطاع الخاص المنظم في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، في حين أن ٣٠.٢٪ فقط من إجمالي غير الفقراء المشتغلين يعملون خارج القطاع العام الرسمي وخارج القطاع الخاص المنظم“ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠، ص. ٩٧).

ومما يفاقم من الأوضاع الاقتصادية المتردية للمرأة المصرية ارتفاع نسبة النساء اللاتي لا يتعلمن ولا يعملن ولا يتدربن لصقل مهاراتهم المعرفية والمهنية. وفي حين بلغت 'نسبة النساء المصريات اللاتي لا يتعلمن ولا يعملن ولا يتدربن لصقل مهاراتهم المعرفية والمهنية ٣٥٪ من جملة النساء المصريات في الشريحة العمرية من سن ١٥ عامًا إلى سن ٢٤ عامًا، بلغت هذه النسبة بالنسبة للذكور المصريون ٢٠٪ في عام ٢٠١٧. وتزيد هذه النسب في مصر عما هو قائم في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتشير الأرقام إلى أن متوسط نسبة النساء والرجال الذين لا يتعلمون ولا يعملون ولا يتدربون لصقل مهاراتهم المعرفية والمهنية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد بلغت ١٦٪ و ١١٪ في نفس الشريحة العمرية على الترتيب في عام ٢٠١٦. ومن بين الأسباب التي تقف وراء ارتفاع نسبة النساء المصريات اللاتي لا يتعلمن ولا يعملن ولا يتدربن لصقل مهاراتهم المعرفية والمهنية في عام ٢٠١٧ قلة أعداد المصريات المتعلقات في الشرائح الفقيرة. وعلى الرغم من زيادة معدلات التحاق الفتيات المصريات بالتعليم الابتدائي في الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠١٠، إلا أن هناك تحيزات ضد التحاق الفتيات الفقيرات بالتعليم الإعدادي والثانوي وضد استمرارهن في التعليم لمراحل تعليمية أعلى. وتوضح الإحصاءات أن الفتيات الفقيرات تبلغ احتمالات التحاقهن بالمدرسة الابتدائية ٧٥٪، كما تبلغ احتمالات التحاقهن بالمدرسة الثانوية ٤٣٪، في حين أن الذكور الفقراء الذين ينتمون لنفس الأسر الفقيرة تبلغ احتمالات التحاقهم بالمدرسة الابتدائية ٨٣٪، كما تبلغ احتمالات التحاق الذكور الفقراء الذين ينتمون لنفس الأسر الفقيرة بالمدرسة الثانوية ٥٤٪. وعلى عكس الأسر الفقيرة تتساوي احتمالات التحاق الذكور والإناث بالمرحلة الابتدائية كما تتساوي احتمالات التحاق الذكور والإناث بالتعليم الثانوي بالنسبة للأسر الغنية في مصر (Constant, Louay, Edochie, Ifeanyi, Glick, Peter, Martini, Jeffrey, & Garber, Chandra, 2020a, pp. 11-12). وما زال هذا الوضع مستمرًا حتى عام ٢٠٢١.

وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة القيد الإجمالي بالتعليم الإعدادي في مصر في عام ٢٠١٨/٢٠١٩ قد بلغت ٩٣.١٪، في حين أن نسبة القيد الصافي بالتعليم الإعدادي قد بلغت ٨٢.٥٪ في نفس العام. وأوضحت إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العام والإحصاء أن نسبة القيد الإجمالي بالتعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الصناعي والتعليم الثانوي التجاري والتعليم الثانوي الزراعي مجتمعين قد بلغت ٦٤.٢٪ في عام ٢٠١٨/٢٠١٩، وأن نسبة القيد الصافي بالتعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الصناعي والتعليم الثانوي التجاري والتعليم الثانوي الزراعي مجتمعين قد بلغت ٥٥.٧٪ في نفس العام (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩، ص ص ١١٢-١١٣). ويعني هذا، أنه من بين كل مائة مصري في الشريحة العمرية الخاصة بالتعليم الإعدادي كان هناك ١٧.٥ مواطن مصري لا يلتحقون بالتعليم الإعدادي في عام ٢٠١٨/٢٠١٩. وليس هذا فحسب، فمن بين كل مائة مصري في الشريحة العمرية الخاصة بالتعليم الثانوي بمختلف مساراته وشعبه كان هناك ٤٤.٣ مواطن مصري لا يلتحقون بأي نوع من أنواع التعليم الثانوي على الإطلاق في عام ٢٠١٨/٢٠١٩. ويوضح الجدول (٢) معدلات القيد الإجمالي ومعدلات القيد الصافي بالتعليم الإعدادي والتعليم الثانوي بمختلف مساراته في العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩.

الجدول (٢). معدلات القيد الإجمالي ومعدلات القيد الصافي بالتعليم الإعدادي والتعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الصناعي والتعليم الثانوي التجاري والتعليم الثانوي الزراعي في مصر في العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩.

نسبة تسجيل التلاميذ	مؤشر القيد بالمرحلة التعليمية في مصر في عام ٢٠١٨/٢٠١٩
٩٣.١٪	نسبة القيد الإجمالي بالتعليم الإعدادي.
٨٢.٥٪	نسبة القيد الصافي بالتعليم الإعدادي.
٣١.١٪	نسبة القيد الإجمالي بالتعليم الثانوي العام.

نسبة تسجيل التلاميذ	مؤشر القيد بالمرحلة التعليمية في مصر في عام ٢٠١٨/٢٠١٩
٢٧.٩%	نسبة القيد الصافي بالتعليم الثانوي العام.
١٥.٨%	نسبة القيد الإجمالي بالتعليم الثانوي الصناعي.
١٣.٣%	نسبة القيد الصافي بالتعليم الثانوي الصناعي.
١٣%	نسبة القيد الإجمالي بالتعليم الثانوي التجاري.
١١.١%	نسبة القيد الصافي بالتعليم الثانوي التجاري.
٤.٣%	نسبة القيد الإجمالي بالتعليم الثانوي الزراعي.
٣.٤%	نسبة القيد الصافي بالتعليم الثانوي الزراعي.
٦٤.٢%	نسبة القيد الإجمالي بالتعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الصناعي والتعليم الثانوي التجاري والتعليم الثانوي الزراعي مجتمعين.
٥٥.٧%	نسبة القيد الصافي بالتعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الصناعي والتعليم الثانوي التجاري والتعليم الثانوي الزراعي مجتمعين.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٩). النشرة السنوية للتعليم قبل الجامعي للعام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩. إصدار نوفمبر ٢٠١٩. القاهرة: المؤلف. ص. ١١٢-١١٣.

وبالإضافة إلى تدني معدل القيد الصافي بمختلف مراحل التعليم الثانوي في عام ٢٠١٨/٢٠١٩، عانى التعليم قبل الجامعي في مصر من مشكلة أخرى. وهذه المشكلة هي ارتفاع كثافة الفصول في المدارس الحكومية. وتشير الإحصاءات إلى أن "متوسط كثافة الفصول في التعليم الابتدائي في محافظة الجيزة ومحافظة الغربية ومحافظة القليوبية ومحافظة البحيرة ومحافظة الدقهلية ومحافظة المنوفية قد بلغت ٥٤.٨ تلميذاً، و٥٢.٥ تلميذاً، و٥٢.٤ تلميذاً، و٥١.٥ تلميذاً، و٥١.٣ تلميذاً، و٥٠.٩ تلميذاً على الترتيب في العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩. أما في المرحلة الإعدادية فتبلغ متوسط كثافة الفصول في محافظة الجيزة ومحافظة المنوفية ومحافظة الفيوم ومحافظة الغربية

ومحافظة القليوبية ومحافظة المنيا ٤٩.٨ تلميذاً، و٤٨.٣ تلميذاً، و٤٨.١ تلميذاً، و٤٨ تلميذاً، و٤٧.٥ تلميذاً، و٤٧ تلميذاً على الترتيب في عام ٢٠١٨/٢٠١٩. وفي مرحلة التعليم الثانوي العام بلغ متوسط كثافة الفصول في محافظة الغربية ومحافظة المنوفية ومحافظة الجيزة ومحافظة الدقهلية ومحافظة القليوبية ٤٦.٤ تلميذاً، و٤٥.٧ تلميذاً، و٤٥.٦ تلميذاً، و٤٢.٩ تلميذاً، و٤٢.٥ تلميذاً على الترتيب في العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩. وفي مرحلة التعليم الثانوي التجاري بلغ متوسط كثافة الفصول في محافظة المنيا ومحافظة الجيزة ومحافظة الإسكندرية ومحافظة القليوبية ٥٧.٩ تلميذاً، و٥٦.٦ تلميذاً، و٥٥.٨ تلميذاً، و٥٠.٦ تلميذاً على الترتيب في نفس العام. أما في مرحلة التعليم الثانوي الزراعي فبلغ متوسط كثافة الفصول في محافظة الفيوم ومحافظة الإسكندرية ومحافظة المنيا ومحافظة القليوبية ٦٢ تلميذاً، و٦١.٦ تلميذاً، و٥٩.٦ تلميذاً، و٥٦.٣ تلميذاً على الترتيب في عام ٢٠١٨/٢٠١٩ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩) (ص. ١٢٢).

وهكذا أسهم تدني معدلات القيد الصافي بالمرحلة الثانوية بمختلف مساراتها وشعبها، وارتفاع كثافة الفصول في التعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي والتعليم الثانوي التجاري والتعليم الثانوي الزراعي في عدد محافظات الجمهورية في تدني المستوى التعليمي للإناث في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩. ونتيجة لتدني المستوى التعليمي للفتيات، قلت معدلات مشاركتهن في سوق العمل، ثم زادت معدلات الفقر لديهن. وأصبح الفقر التعليمي والفقر الاقتصادي صنوان متلازمان لنسبة ليست بالقليلة من النساء المصريات.

ومن ثم تتلخص مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:
كيف يمكن صياغة تصور مقترح لتحسين التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة المصرية في ضوء متطلبات المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية وتجارب الصين وكندا؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما خبرات الصين وكندا في مجال تحسين التمكين الاقتصادي للمرأة من سن السادسة عشرة إلى سن الرابعة والعشرين؟
٢. ما خبرات الصين وكندا في مجال تحسين التمكين التعليمي للمرأة في التعليم النظامي من سن السادسة عشرة إلى سن الرابعة والعشرين؟
٣. ما واقع التمكين الاقتصادي والتمكين التعليمي للمرأة المصرية في التعليم النظامي من سن السادسة عشرة إلى سن الرابعة والعشرين حسب الدراسة الميدانية في محافظة أسيوط؟
٤. ما التصور المقترح لتحسين التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة المصرية في ضوء متطلبات المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية وفي ضوء خبرات الصين وكندا؟

أهمية البحث:

إن التعليم هو أحد العوامل المهمة للقضاء على الفقر، ولتحقيق التنمية الاقتصادية. فمن ناحية، يمد التعليم الأفراد بالمهارات اللازمة للتوظيف والخروج من دائرة الفقر، ومن ناحية أخرى يسهم التعليم عالي الجودة في زيادة تراكم ثروات الأمم. وكلما زاد مستوى تعليم الآباء والأمهات كلما قلت احتمالات وقوعهم تحت خط الفقر. وبالإضافة إلى هذا، فإن زيادة المستوى التعليمي للوالدين لن يزيد فقط من معدلات إنتاجيتهم ومن دخولهم، ولكنه سوف يزيد أيضاً من إنتاجية الأبناء من خلال إقناعهم بأهمية التعليم وضرورة اكتساب المزيد من المهارات العقلية/المعرفية. وقد خلص "خوخار وزملاؤه" (Khokhar et al.) إلى أن احتمالات وقوع الأسر تحت خط الفقر تقل كلما ارتفع المستوى التعليمي للآباء. ويعني هذا، أن زيادة المستوى التعليمي للآباء يقلل بشدة من احتمالات فقر الأسر. وليس هذا فحسب، بل إن ارتفاع مستوى تعليم الآباء يشجع

الأبناء على الاستمرار في التعليم النظامي، وعلى الالتحاق بالدورات التدريبية، وعلى التعلم المستمر. ويعتقد "هي وزملاؤه" (He et al.) أن دراسة عام واحد في المرحلة الابتدائية يقلل من احتمالات حدوث الفقر لدي الفرد بنسبة ٢.٥٪، وإلى زيادة عدد سنوات الدراسة التي يحصل عليها الفرد في المرحلة الثانوية بعد ذلك. وبالتالي، فهناك علاقة عكسية بين ارتفاع المستوي التعليمي وبين انخفاض معدلات الفقر (Liu, Fengqin, Zhang, YunQian, Ngo, Quang-Thanh, & Iqbal, Wasim, 2021, p. 1)

وليس هذا فحسب، فالتعليم يزيد من المزايا الاجتماعية التي يحصل عليها الفرد؛ الأمر الذي يحسن بدوره من المزايا الاقتصادية له. ومن ثم، فإن التعليم يقلل من معدلات الفقر من خلال زيادة كفاءة إنتاجية القوي العاملة، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي. وكلما زاد المستوي التعليمي الذي يحصل عليه الفرد، كلما زادت مصادر ومقدار الدخل الذي يحصل عليه الفرد وكلما زادت فرص الحراك الاقتصادي له. ولهذا يعتقد "فيلالوبوس وزملاؤه" (Villalobos et al.) أن التعليم يلعب دورًا بالغ الأهمية في تحسين مستوي رفاهية الأفراد والأسر (Liu, Fengqin, Zhang, YunQian, Ngo, Quang-Thanh, & Iqbal, Wasim, 2021, pp. 1-2).

وتوضح أحدث بيانات البنك الدولي أن ٥٣٪ من جميع الأطفال في الدول منخفضة الدخل وفي الدول متوسطة الدخل يعانون من الفقر التعليمي. وينتقد البنك الدولي كون التقدم الحادث في تقليل معدلات الفقر التعليمي أقل من التقدم اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويشير خبراء البنك الدولي إلى أن الاستمرار بنفس المعدلات الحالية للالتحاق بالتعليم سوف يؤدي إلى معاناة ٤٣٪ من الأطفال في الدول منخفضة الدخل وفي الدول متوسطة الدخل من الفقر التعليمي بنهاية عام ٢٠٣٠. وحتى لو قامت الدول منخفضة الدخل والدول متوسطة الدخل بتقليل الفقر التعليمي بنفس أسرع المعدلات التي حدثت في القرن العشرين، فلن تتمكن هذه الدول من القضاء على الفقر التعليمي بها

بنهاية عام ٢٠٣٠. ولهذا، فهناك حاجة ملحة لجهود مجتمعية شاملة تقوم فيها الدول منخفضة الدخل والدول متوسطة الدخل بزيادة الميزانيات المخصصة لتمويل التعليم قبل الجامعي بها. ويعني استمرار الأطفال غير قادرين على القراءة والكتابة أن أهداف التنمية المستدامة لن تتحقق بنهاية عام ٢٠٣٠. ولا يقل القضاء على الفقر التعليمي أهمية عن القضاء على الفقر النقدي أو النقرم أو الجوع. ويتطلب القضاء على الفقر التعليمي بذل الدول منخفضة الدخل والدول متوسطة الدخل لجهود دؤوبة ومستمرة وتخصيص ميزانيات أكبر تزيد عما يحدث في الوقت الحالي (The World Bank, 2021b, p. 6).

ومما سبق يتضح أن فقر الأبناء والحرمان التعليمي هما متغيران بينهما علاقة طردية قوية. وقد خلصت الأدبيات إلى أن احتمالات التحاق الأطفال بالتعليم واستمرارهم في التعليم النظامي ترتبط بقوة بمعدلات فقر الآباء والأمهات. وبعبارة أخرى، إنه إذا كان الأطفال فقراء، وكان أولياء أمورهم من أصحاب المؤهلات الدراسية المتدنية، وكان أولياء أمورهم من العاطلين أو من العاملين في وظائف تدر دخلاً قليلاً، وكان هؤلاء الأطفال يعيشون في مساكن غير آدمية، وكان هؤلاء الأطفال يسكنون في أحياء فقيرة ومناطق عشوائية، فإن احتمالات حصول هؤلاء الأطفال الفقراء على مؤهلات دراسية مرتفعة هي احتمالات ضعيفة. وتوضح الأدبيات أن الأطفال الفقراء الذين ينخفض تحصيلهم الدراسي في المرحلة الابتدائية، تقل احتمالات تحسن تحصيلهم الدراسي في المرحلة الإعدادية. كما إن التلاميذ الفقراء الذين يقل مستواهم الدراسي عن متوسط التحصيل الدراسي لأقرانهم في التعليم الابتدائي، سوف يصبحون من بين أسوأ التلاميذ في مؤشر التحصيل الدراسي في التعليم الإعدادي. وعادة ما يحصل التلاميذ الذين ينتمون لأسر فقيرة على مؤهلات دراسية متدنية. ومن العوامل الأخرى التي تؤثر سلباً على تدني المستوى التعليمي للأبناء، تدني المستوى التعليمي للوالدين. ويعني هذا، أن احتمالات حصول الأبناء على مؤهلات دراسية أفضل أصبح يعتمد بصورة متزايدة على

ثروات الوالدين وعلى مستوى الوالدين التعليمي وعلى مقدار الثقافة التي يتمتع بها الوالدان أكثر من اعتماده على نكاه الأبناء وعلى جهدهم.

ولهذا يصبح من الضروري تحليل خبرات الصين وكندا في مجال تحسين التمكين الاقتصادي للمرأة من سن السادسة عشرة إلى سن الرابعة والعشرين، ورصد خبرات الصين وكندا في مجال تحسين التمكين التعليمي للمرأة في التعليم النظامي من سن السادسة عشرة إلى سن الرابعة والعشرين. ويعد هذا البحث، من الأبحاث العربية القليلة التي تتناول مؤشرات التمكين الاقتصادي والتعليمي في دولتين اثنتين مختلفتين. ويتميز البحث الراهن بتناوله لتجارب دولة صناعية متقدمة هي كندا، وتجارب دولة صناعية آخذة في التقدم الصناعي والاقتصادي والاجتماعي وهي الصين. وفي حين تركز غالبية البحوث العربية على تناول خبرات الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وألمانيا في مجال التمكين التعليمي للمرأة، يتناول البحث الراهن تجارب دولة آسيوية قوية احتلت المرتبة الثانية في العالم من حيث قوة اقتصادها القومي وهي الصين، بالإضافة إلى تجارب دولة صناعية غربية متقدمة هي كندا. وفي حين تعتمد غالبية الأبحاث العربية على تحليل تجارب دولة متقدمة واحدة، يتناول البحث الحالي بعمق تجارب دولتين اثنتين متقدمتين.

أهداف البحث:

- تحليل تجارب الصين وكندا في مجال تحسين التمكين الاقتصادي للمرأة من سن السادسة عشرة إلى سن الرابعة والعشرين.
- رصد تجارب الصين وكندا في مجال تحسين التمكين التعليمي للمرأة في التعليم النظامي من سن السادسة عشرة إلى سن الرابعة والعشرين.
- تحليل واقع التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة المصرية من سن السادسة عشرة إلى سن الرابعة والعشرين في محافظة أسيوط.

- تقويم دور مبادرة حياة كريمة في التمكين الاقتصادي للمرأة الفقيرة في محافظة أسيوط؛ حيث تعد مبادرة حياة كريمة أحد المبادرات المكونة للمشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية.
- صياغة تصور مقترح لتحسين التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة المصرية في ضوء متطلبات المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية وفي ضوء خبرات الصين وكندا.

مصطلحات البحث:

التمكين الاقتصادي للمرأة (Women Economic Empowerment):

ونقصد بالتمكين الاقتصادي للمرأة ”زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة أمام النساء للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية، ولتنمية مهاراتهم من خلال التوظيف الأمثل للسياسات والمبادرات الحكومية الداعمة للنساء (United Nations Economic Commission for Europe, 2021, p. 2). وتشير إحدى الدراسات إلى التمكين الاقتصادي للمرأة باعتباره ”آلية لبناء قدرات النساء، ولتوفير فرص العمل لهم سواء في القطاع الخاص المنظم أو القطاع العام أو من خلال إقامة المشروعات المملوكة لهم وذلك بهدف تمكين النساء من اتخاذ قرارات صائبة، ومساعدتهم على التغلب على الممارسات التمييزية ضدهم وعلى العادات الثقافية التي تضر بالنساء وتعوق مشاركتهم في الأنشطة الاقتصادية، وزيادة مساهمة النساء في الناتج المحلي الإجمالي“ (The World Bank, 2018a, p. 40).

التمكين التعليمي (Educational Empowerment):

أشار ”زيمبيلاس وباباناستاسو“ (Zembylas & Papanastasiou) إلى أن التمكين يتضمن قدرة الفرد على التحكم في حياته المهنية، ومشاركته في اتخاذ القرارات التي تخص تعليمه. ويعتقد ”كريسبيرج“ (Kreisberg) أن التمكين عبارة عن عملية

يزيد من خلالها الفرد أو الأفراد تحكّمهم أو سيطرتهم على حياتهم ومن مستوي تحكّمهم في القرارات التي تؤثر على هذه الحياة. ويشير "سولومون" (Solomon) إلى أن التمكين هو عملية لزيادة مهارات الفرد وزيادة قدرته على أداء أدواره الاجتماعية (Lawson, Tony, 2011, p. 90). وسوف يستخدم البحث الحالي التعريف التالي للتمكين التعليمي: "هو عملية لزيادة معدلات إتقان القراءة والكتابة، ولتحسين التحصيل الدراسي، ولزيادة معدلات الالتحاق بالمرحلة التعليمية المختلفة، ولزيادة نسب الاستمرار في التعليم وتقليل نسب التسرب منه" (Engida, Yilikal Muche, 2021, p. 34).

الفقر التعليمي (Learning Poverty):

الفقر التعليمي = {نسبة الأطفال في نهاية الصف السادس الابتدائي الذين لا يتقنون القراءة ولا الكتابة} × (١-نسبة الأطفال في سن الالتحاق بالتعليم الابتدائي والذين لم يلتحقوا بالتعليم الابتدائي على الإطلاق) + {١×(نسبة الأطفال في سن الالتحاق بالتعليم الابتدائي والذين لم يلتحقوا بالتعليم الابتدائي على الإطلاق)} (The World Bank, 2021b, p. 12).

منهجية البحث:

أداة المقارنة المرجعية (Benchmarking):

شهد العقدان الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين شيوع استخدام المقارنة المرجعية كأداة لتحسين الاستراتيجيات وضمان الجودة. وتختلف مكونات المقارنة المرجعية بين الدول الصناعية المتقدمة. ويمكن تعريف المقارنة المرجعية باعتبارها "عملية منطقية مستمرة لقياس ومقارنة أداء مؤسسة غيرها من المؤسسات من خلال التركيز على الأنشطة الداخلية، والوظائف، والعمليات. والتعريف الثاني للمقارنة المرجعية هو ' أنها عملية مقارنة بين المنظمات لاستخلاص الدروس المفيدة'.

والتعريف الثالث للمقارنة المرجعية هو ' أنها عملية مستمرة لقياس جودة المنتجات والخدمات والممارسات الخاصة بمؤسسة ما في مقابل جودة ما هو قائم في أفضل المؤسسات المنافسة وفي المؤسسات الرائدة'. وتستخدم المؤسسات الحكومية والخاصة المقارنة المرجعية بهدف تحسين العمليات الإدارية والنماذج المؤسسية من خلال دراسة العمليات والنماذج في المؤسسات الأخرى. ومن خلال هذه المقارنة يتم تعديل العمليات الإدارية والنماذج المؤسسية وتطويرها- (FOCUS Consortium, 2013, pp. 29-30).

وتشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن 'المقارنة المرجعية هي مدخل يتجاوز أدوات القياس لكي يركز على مقارنة السياسات ومقارنة الممارسات بهدف تحديد عوامل النجاح التي تسهم في تقدم أداء نظم التعليم العالي. ويمكن مدخل المقارنة المرجعية الباحثين من القيام بإجراء المقارنات بين الدول وتعلم الدروس بهدف تشجيع الأبعاد التطويرية لقياس الأداء، وتبصير صانعي السياسات التعليمية بكيفية صياغة السياسات الإصلاحية. وتدعو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى تبني مدخل شامل وكلي للمقارنة المرجعية يقوم على مراعاة السياقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لنظم التعليم العالي (OECD, 2017a, p. 51)'. "

ومن مزايا المقارنة المرجعية ما يلي: "أ) أنها أداة لتطوير نظم التعليم العالي، وتحسين أدائها. وتقدم المقارنة المرجعية للحكومات براهين وبيانات يمكن الاستفادة منها في تحسين صناعة السياسات التعليمية، وفي التقويم المقارن لأداء النظم التعليمية في الدول المختلفة. ب) تعرض الفجوات في البيانات، وتحفز صانعي السياسات على تحسين آليات جمع البيانات، وتصميم مقاييس دولية لمقارنة الأداء، وتسهل صياغة مفاهيم موحدة لقياس الأداء التعليمي. ومن ثم، تفيد في التوظيف الأمثل للبيانات التعليمية، وتحسين نظم إدارة الأداء المؤسسي. ج) تفيد في إجراء الدراسات التتبعية

لقياس مقدار التقدم المتحقق في تحسين النظم التعليمية. (د) تؤكد على أهمية دور التعليم في تنمية الاقتصاد والمجتمعات (OECD, 2017a, p. 51)“.

ويستخدم البحث الراهن المقارنة المرجعية في تحديد نقاط القوة في آليات تحسين التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة المصرية في الصين وكندا بهدف التغلب على نقاط الضعف في آليات التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة في مصر.

عينة البحث:

سوف يتم التطبيق الميداني للبحث على عدد من معلمي المدارس الثانوية الفنية الصناعية والزراعية وعلى مسؤولي مبادرة حياة كريمة في عدد من مراكز محافظة أسيوط.

حدود البحث:

سوف تقتصر حدود البحث على دراسة الجوانب التالية:

- تحليل تجارب الصين وكندا في مجال تحسين التمكين الاقتصادي للمرأة من سن السادسة عشرة إلى سن الرابعة والعشرين.
- رصد تجارب الصين وكندا في مجال تحسين التمكين التعليمي في التعليم النظامي للمرأة من سن السادسة عشرة إلى سن الرابعة والعشرين.
- استقراء واقع التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية من سن السادسة عشرة إلى سن الرابعة والعشرين في محافظة أسيوط من خلال تقييم دور مبادرة حياة كريمة في التمكين الاقتصادي للمرأة الفقيرة في هذه المحافظة. وتعد مبادرة حياة كريمة هي أحد المبادرات المكونة للمشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية.
- تحليل واقع التمكين التعليمي للمرأة المصرية من سن السادسة عشرة إلى سن الرابعة والعشرين في محافظة أسيوط.

- صياغة تصور مقترح لتحسين التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة المصرية في ضوء متطلبات المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية وفي ضوء تجارب الصين وكندا.

دراسات سابقة:

أ - الدراسات العربية:

ومن أهم الدراسات العربية التي تناولت تعليم الفتيات ما يلي: دراسة جايل، عفاف محمد^٥ (٢٠١٩)، ودراسة سلمان، وسام حاتم^٦ (٢٠٢٠)، ودراسة أبو العلا، مديحة عارف محمد^٧ (٢٠٢٠)، ودراسة سعيد، سويلم جودة^٨ (٢٠١٦)، ودراسة غنايم، مهني محمد إبراهيم^٩ (٢٠١٦)، ودراسة مقلد، محمد سالم^{١٠} (٢٠١٦)، ودراسة صابر، مشيرة إبراهيم^{١١} (٢٠١٦). حيث تناولت جميع هذه الدراسات مشكلة تسرب التلاميذ من

^٥ جايل، عفاف محمد. (٢٠١٩). نحو مقارنة مستقبلية للتعليم في مواجهة إشكالية الفقر: دراسة ميدانية لمدرسة حكومية في بيئة فقيرة. مجلة دراسات في التعليم الجامعي الصادرة عن مركز تطوير التعليم الجامعي بكلية التربية في جامعة عين شمس، العدد ٤٢، ٢٠١٩، ص ص. ٢٧١-٥٩.

^٦ سلمان، وسام حاتم. (٢٠٢٠). دور التنمية المستدامة في مواجهة تحديات ظاهرة تسرب التلاميذ في المدارس الابتدائية: نظرة اقتصادية. دراسات تربوية، المجلد ١٣، العدد ٥٢، ملحق ٢٠٢٠، ص ص. ٣٧١-٣٩٠.

^٧ أبو العلا، عارف محمد مديحة. (٢٠٢٠). التخطيط لمواجهة مشكلة التسرب في مدارس التعليم الأساسي باستخدام أسلوب التحليل البيئي. (رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لكلية التربية، جامعة سوهاج). تم الاطلاع عليها من خلال الموقع الإلكتروني التالي: <http://search.shamaa.org/FullRecord?ID=286912>

^٨ سعيد، سويلم جودة. (٢٠١٦). الهدر الاقتصادي الناتج عن تسرب الفتيات من التعليم في مصر وسبل مواجهته: رؤية استشرافية. المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية، العدد ٥، ديسمبر ٢٠١٦، ص ص. ١٩٧-٢٤١.

^٩ غنايم، مهني محمد إبراهيم. (٢٠١٦). الهدر التربوي الناتج عن تسرب الفتاة من التعليم: المظاهر والأسباب والعلاج. المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية، العدد ٥، ديسمبر ٢٠١٦، ص ص. ٢٨٣-٣٠٤.

^{١٠} مقلد، محمد سالم إبراهيم. (٢٠١٦). الدواعي المجتمعية المؤثرة في توطن ظاهرة تسرب الإناث المصريات. المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية، العدد ٥، ديسمبر ٢٠١٦، ص ص. ٢٤٢-٢٨٢.

^{١١} صابر، مشيرة إبراهيم. (٢٠١٦). صيغ تعليم الفتيات في المناطق المحرومة من التعليم في مصر لعلاج مشكلة التسرب. المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية، العدد ٦، مارس ٢٠١٧، ص ص. ١٢٤-١٤٦.

المدارس في مصر، باستثناء دراسة سلمان، وسام حاتم التي تناولت تسرب التلاميذ من المدارس الابتدائية في العراق. ويتميز البحث الحالي عن هذه الدراسات العربية السابقة بعدة مزايا. وأول هذه الاختلافات هو الاختلاف في المعالجة؛ حيث يتناول البحث الحالي آليات التمكين الاقتصادي للمرأة وتأثيراتها على التمكين التعليمي. وثاني هذه الاختلافات هو قيام البحث الحالي بتحليل خبرات الصين وكندا في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة من سن الرابعة والعشرين إلى سن الأربعين. وثالث هذه الاختلافات هو تحليل خبرات هاتين الدولتين الصناعيتين الاثنتين في مجال تحسين التمكين التعليمي للمرأة من سن السادسة عشرة إلى سن الرابعة والعشرين. ورابع هذه الاختلافات هو قيام البحث الحالي بتحليل الفقر التعليمي في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والزراعية بدلا من الاقتصار على تحليل التسرب من التعليم الابتدائي كما هو الحال في البحوث العربية السابق ذكرها.

ب- الدراسات الأجنبية:

ومن أهم الدراسات الأجنبية التي استند إليها البحث الراهن دراسة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة^{١٢} (٢٠٢١) بعنوان "تنفيذ متطلبات إعلان العقد الثالث للأمم المتحدة للقضاء على الفقر في الفترة من عام ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٧"، ودراسة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومبادرة جامعة أكسفورد لدراسة الفقر والتنمية البشرية^{١٣} (٢٠٢٠) بعنوان "المؤشر العالمي للفقر متعدد الأبعاد في عام ٢٠٢٠: صياغة آليات للتغلب على الفقر متعدد الأبعاد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، ودراسة البرنامج الإنمائي للأمم

¹² The United Nations Development Programme. (2021a). **Implementation of The Third United Nations Decade For The Eradication of Poverty (2018-2027)**. New York, NY: Author.

¹³ The United Nations Development Programme and Oxford Poverty and Human Development Initiative. (2020a). **Global Multidimensional Poverty Index 2020- Charting Pathways out of Multidimensional Poverty: Achieving The SDGs**. New York, NY: Author.

المتحدة ومبادرة جامعة أكسفورد لدراسة الفقر والتنمية البشرية^{١٤} (٢٠١٩) بعنوان "كيفية تصميم مؤشر قومي للفقر متعدد الأبعاد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة". وفي حين ركزت هذه الدراسات الأجنبية الثلاث على تصميم المؤشر العالمي للفقر متعدد الأبعاد، وعلى كيفية توظيف هذه المؤشر في التغلب على الفقر متعدد الأبعاد في الدول النامية، يركز البحث الحالي على تحليل واقع التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية من سن الرابعة والعشرين إلى سن الأربعين، وعلى تحليل واقع التمكين التعليمي للمرأة المصرية من سن السادسة عشرة إلى سن الرابعة والعشرين. وقد استفاد البحث الحالي من هذه الدراسات الأجنبية في فهم طبيعة الأبعاد المتعددة لظاهرة الفقر.

الأسباب وراء اختيار التخطيط لتحسين التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة المصرية في مصر كموضوع للبحث:

توضح الأدبيات وجود عدة أسباب وراء تزايد الاهتمام بدراسة آليات تحسين التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة المصرية. ومن بين هذه الأسباب ما يلي:

١. احتلت مصر المرتبة الـ ١١٦ في تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الصادر في عام ٢٠١٩ من بين ١٨٩ دولة، متقدمة على فيتنام التي احتلت المرتبة الـ ١١٧، ولكنها متأخرة عن جنوب إفريقيا وإندونيسيا والفلبين والأردن ولبنان وتونس الذين احتلوا المرتبة الـ ١١٤ والمرتبة الـ ١٠٧ والمرتبة الـ ١٠٧ والمرتبة الـ ١٠٢ والمرتبة الـ ٩٢ والمرتبة الـ ٩٥ على الترتيب في عام ٢٠١٩ (The United Nations Development Programme and Ministry of Planning and Economic Development, Egypt. 2021, pp. 46-47). وفي حين احتلت مصر المرتبة الـ ١١٦ في مؤشر التنمية البشرية الذي أعده البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في عام ٢٠١٩، احتلت أستراليا

¹⁴ The United Nations Development Programme and Oxford Poverty and Human Development Initiative. (2019a). **How To Build A National Multidimensional Poverty Index (MPI): Using The MPI To Inform The SDGs**. New York, NY: Author.

وكندا والصين المرتبة الـ ٨ والمرتبة الـ ١٦ والمرتبة الـ ٨٥ على الترتيب في نفس العام (The United Nations Development Programme, 2020a, pp. 347–348). ومن ثم، يجب على الحكومة المصرية بذل جهود أكبر لتحسين جودة رأس المال البشري بها في السنوات المقبلة.

٢. تأخر ترتيب مصر في المحور السادس للتنافسية الدولية (التعليم والمهارات) ومؤشراته الفرعية عما هو قائم في كندا والصين في عام ٢٠١٩. وهذه المؤشرات الفرعية هي: متوسط عدد سنوات الدراسة بمؤسسات التعليم النظامي التي حصل عليها السكان ممن هم في عمر الخامسة والعشرين فأكثر، وجودة التدريب الذي تقدمه الشركات للعاملين بها، وجودة التدريب الفني في مؤسسات التعليم الصناعي، وجودة مهارات خريجي التعليم الثانوي وخريجي التعليم العالي، ونسبة السكان الذين يتقنون المهارات التكنولوجية الرقمية، ودرجة سهولة العثور على العمالة عالية التأهيل، وعدد سنوات الدراسة المتوقع لطفل في السادسة من عمره إنهاؤها بنجاح في المستقبل، وقدرة المعلمين على توظيف التفكير الناقد في التدريس، ونسبة المعلمين إلى التلاميذ في التعليم الابتدائي. ويوضح الجدول (٣) ترتيب مصر في المحور السادس للتنافسية الدولية (التعليم والمهارات) مقارنة بتلك المؤشرات في كندا والصين في عام ٢٠١٩.

الجدول (٣) ترتيب مصر في المحور السادس للتنافسية الدولية (التعليم والمهارات) مقارنة بتلك المؤشرات في كندا والصين في عام ٢٠١٩.

مصر	الصين	كندا	ترتيب الدولة في المؤشر
٩٩	٦٤	١٢	ترتيب الدولة في المحور السادس للتنافسية الدولية (التعليم والمهارات).
٩٧	٩٥	٣	متوسط عدد سنوات الدراسة بمؤسسات التعليم النظامي التي حصل عليها السكان ممن هم في عمر الخامسة والعشرين فأكثر.
٧٥	٣٨	٢٢	جودة التدريب الذي تقدمه الشركات للعاملين بها.

مصر	الصين	كندا	ترتيب الدولة في المؤشر
١٢٩	٤١	١٥	جودة التدريب الفني في مؤسسات التعليم الصناعي.
١٣٣	٣٥	١٩	جودة مهارات خريجي التعليم الثانوي وخريجي التعليم العالي.
٤٤	٤٥	٢٠	نسبة السكان الذين يتقنون المهارات التكنولوجية الرقمية.
٨٧	٤١	٢١	درجة سهولة العثور على العمالة عالية التأهيل.
٨٢	٧٦	٣٤	عدد سنوات الدراسة المتوقع لطفل في السادسة من عمره إنهاؤها بنجاح في المستقبل.
١٢٣	٢٥	١٢	قدرة المعلمين على توظيف التفكير الناقد في التدريس.
٨٩	٥٨	غير متاح	نسبة المعلمين إلى التلاميذ في التعليم الابتدائي.

Source: This table is constructed by the researcher himself based on the data obtained from the following study: World Economic Forum. (2019a). **The Global Competitiveness Report**

156, 200. ,١٤٠, ٦٨2019. Geneva: Switzerland: Author. pages

ففي مؤشر متوسط عدد سنوات الدراسة بمؤسسات التعليم النظامي التي حصل عليها السكان ممن هم في عمر الخامسة والعشرين فأكثر جاءت مصر في المرتبة الـ ٩٧ متأخرة عن أستراليا وكندا والصين التي حصلت على المرتبة الـ ٢٣ والمرتبة الـ ٣ والمرتبة الـ ٩٥ على الترتيب في عام ٢٠١٩. أما فيما يتصل بمؤشر قدرة المعلمين على توظيف التفكير الناقد في التدريس فقد جاءت مصر في المرتبة الـ ١٢٣ متأخرة أيضًا عن أستراليا وكندا والصين التي حصلت على المرتبة الـ ١١ والمرتبة الـ ١٢ والمرتبة الـ ٢٥ على الترتيب في عام ٢٠١٩. وبالمثل فيما يتصل بمؤشر نسبة المعلمين إلى التلاميذ في التعليم الابتدائي جاءت مصر في المرتبة الـ ٨٩ متأخرة أيضًا عن أستراليا والصين التي حصلت على المرتبة الـ ٤٩ والمرتبة الـ ٥٨ على الترتيب في عام ٢٠١٩ (World Economic forum, 2019a, pp. 68-200).

٣. خصصت كندا ٥ مليار دولار كندي لتمويل البرامج المتصلة ’’بسياسات سوق العمل النشطة‘‘ (Active Labour Market Policies) في عام ٢٠١٩.

وتشرف وزارة التوظيف والتنمية الاجتماعية الفيدرالية في كندا على تنفيذ هذه البرامج الهادفة إلى تحسين مهارات القوي العاملة الكندية، وتقليل معدلات البطالة، وتشجيع المواطنين الكنديين على تأسيس مشروعاتهم التجارية والصناعية، وتقديم الاستشارات المتصلة بسوق العمل للمواطنين، وتأسيس مواقع على شبكة الإنترنت لتسهيل حصول المواطنين على فرص العمل، وتدريب المواطنين الكنديين على تقويم مهاراتهم ومعارفهم (OECD, 2022h, pp. 10-30). وخصت أستراليا ٤٨٢ مليون دولار أمريكي لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة في عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ وحده، كما قامت الحكومة الأسترالية بإعفاء المشروعات الصغيرة من ضرائب تقدر قيمتها بحوالي ٥٥٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ على أن يتم تخصيص هذه الإعفاءات الضريبية لتمويل تدريب العاملين في المشروعات الصغيرة على تنمية مهاراتهم ومعارفهم المهنية (Commonwealth of Australia, 2022, pp. 15-22). ومن ثم يجب الاستفادة من خبرات هاتين الدولتين في تحسين التمكين الاقتصادي للمرأة.

٤. ارتفاع قيمة مؤشر الفقر التعليمي في مصر مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة. وتشير إحصاءات البنك الدولي إلى أن نسبة الفقر التعليمي في مصر قد بلغت ٦٩.٦٪ في عام ٢٠١٩، في حين بلغت نسبة الفقر التعليمي في كندا ٤.٣٪ في نفس العام، وفي حين بلغت نسبة الفقر التعليمي في الصين ١٨.٢٪ على الترتيب في عام ٢٠١٦ (The World Bank, 2021b, pp. 41-43).

٥. ضمان التوظيف الأمثل للموارد لتحقيق الأهداف التربوية المخطط لها في ظل قلة الموارد المالية المتاحة في العديد من الدول النامية.

٦. وجود أهداف تربوية أخرى إلى جانب كفاءة الإنفاق الحكومي. ومن بين هذه الأهداف ضمان تحسين الجودة التعليمية، وضمان تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية لجميع التلاميذ.

٧. ضرورة ربط سياسات تمويل التعليم بالجوانب المعقدة للعمليات التعليمية، وبالأهداف التربوية المتنوعة، وبالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للدول (OECD, 2017b, p. 17).

مباحث البحث:

المحور الأول: ويشمل الإطار العام للبحث من حيث مشكلة البحث، وأهمية البحث، وأهداف البحث، ومصطلحات البحث، ومنهجية البحث، والدراسات السابقة، والإطار النظري.

المحور الثاني: ويشمل تجارب الصين في مجال تحسين التمكين الاقتصادي للمرأة من سن السادسة عشرة إلى سن الرابعة والعشرين.

المحور الثالث: ويشمل تجارب كندا في مجال تحسين التمكين الاقتصادي للمرأة من سن السادسة عشرة إلى سن الرابعة والعشرين.

المحور الرابع: ويشمل تجارب الصين في مجال تحسين التمكين التعليمي للمرأة في التعليم النظامي من سن السادسة عشرة إلى سن الرابعة والعشرين.

المحور الخامس: ويشمل تجارب كندا في مجال تحسين التمكين التعليمي للمرأة في التعليم النظامي من سن السادسة عشرة إلى سن الرابعة والعشرين.

المحور السادس: ويتناول هذا الفصل واقع التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية من سن السادسة عشرة إلى سن الرابعة والعشرين، وواقع التمكين التعليمي للمرأة المصرية في التعليم النظامي من سن السادسة عشرة إلى سن الرابعة والعشرين في محافظة أسيوط في ضوء الدراسة الميدانية.

المحور السابع: ويتناول هذا الفصل التصور المقترح لتحسين التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة المصرية في ضوء متطلبات المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية وفي ضوء تجارب الصين وكندا.

الإطار النظري:

ويشمل الإطار النظري جزئين هما: تمكين المرأة في ضوء نظرية التحرير الاجتماعي، والتمكين التعليمي من خلال التعليم النظامي.

تمكين المرأة في ضوء نظرية التحرير الاجتماعي (Theory of Social Emancipation)

شهدت قضية تمكين المرأة اهتمامًا نظريًا وعمليًا كبيرًا من العديد من الباحثين والنشطاء. وفي حين ينظر بعض الباحثين إلى تمكين المرأة كغاية نهائية في حد ذاتها، ينظر البعض الآخر إلى تمكين المرأة كعملية مستمرة وممتدة. وفي الحقيقة فإن هناك علاقة قوية بين عملية تمكين المرأة وبين النواتج النهائية لهذه العملية. ومن بين أبرز الأدبيات المتصلة بتمكين المرأة توجد ثلاث تيارات رئيسية: التيار الفكري للاقتصادي المرموق "أمارتيا سين (Amartya Sen)"، والتيار الفكري للباحثة "نايلة كبير" (Naila Kabeer)، والتيار الفكري للباحثة "سريلاثا باتليوالا" (Srilatha Batliwala). وقد نظر المفكر المشهور "أمارتيا سين" إلى تمكين المرأة باعتباره واحدًا من القضايا المركزية المتصلة بتحقيق التنمية في العديد من الدول في عالمنا المعاصر. وقد انتقد "أمارتيا سين" جهود التنمية القطرية في العقود الماضية نظرًا لتركيزها فقط على أبعاد التنمية الاقتصادية، ولنظرتها إلى المرأة باعتبارها متلقية سلبية للمساعدات المالية. وبدلاً من هذه النظرة التقليدية الشائعة في أدبيات التنمية الاقتصادية نظر "أمارتيا سين" إلى المرأة باعتبارها عاملاً إيجابياً للتغيير والإصلاح. ومن ثم فإن تمكين المرأة من وجهة نظر "أمارتيا سين" هو اكتساب الفتيات والنساء لأدوات تغيير أوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية، ومشاركتهن الإيجابية في جهود تغيير هذه الأوضاع، واحترام المجتمع لأدوارهن في التنمية. ويؤكد مفهوم "القدرات (Capabilities)"، ومفهوم "الوظائف (Functionings)" على أهمية جهود

الأفراد - بما في ذلك النساء - في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد فسر "أمارتيا سين" مفهوم "القدرات" باعتبارها تمثل حجم الموارد المالية ورأس المال البشري اللازمين لتهيئة الظروف المناسبة لتوسيع الخيارات المتاحة أمام الأفراد. كما فسر "أمارتيا سين" مفهوم "الوظائف" باعتبارها أنماط الحياة وأشكال التصرف والعمل. وعلى الرغم من أهمية مفهوم "القدرات" الذي صاغه "أمارتيا سين"، إلا أنه لم يحدد آليات تغيير الفتيات والنساء لأوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية. وبصورة أكثر تحديداً فإن مفهوم "القدرات" الذي صاغه "أمارتيا سين" قد أغفل تحليل أبعاد القدرة على ممارسة الحرية. ويرى "إيفيرسين (Iversen)" أن الإشكالية الكبيرة التي تواجه الفتيات والنساء ليست هي ما تستطيع الفتيات والنساء فعله في السلع المملوكة لهن، ولكنها تشمل بالأساس عدم مقدرتهن على توظيف هذه السلع المملوكة لهن. وقد طورت "مارثا ناوسبوم (Martha Nussbaum)" مفهوم "القدرات" (Capabilities) الذي صاغه "أمارتيا سين". وحددت "مارثا ناوسبوم 10" أبعاد محددة للحياة الاجتماعية ولازمة لتحقيق الحياة الكريمة لكل من الرجال والنساء. ومن الانتقادات التي تم توجيهها لأبعاد الحياة الاجتماعية المتصلة بالحياة الكريمة الي صاغتها "مارثا ناوسبوم" عدم تحليلها للأوضاع التي تؤثر على أبعاد الحياة الكريمة للنساء بصورة مفصلة، وعدم تحليلها للآليات التي تمكن النساء من الوصول للحياة الكريمة (Stromquist, Nelly P., 2015, pp. 307-308).

وتشير "ديجا إيجري ولي (DeJaeghere & Lee)" إلى مدخل القدرات -الذي طوره "أمارتيا سين" - باعتبارها مدخلا يؤكد على أهمية قدرة الفرد على أن يعيش الحياة التي يقدرها من خلال احترام البدائل المتاحة، وتقدير العمليات المتصلة باتخاذ القرار، وتتمتع الفرد بحرية الاختيار من بين البدائل المتاحة له في بيئته التي يعيش فيها. ويمزج تصور "ديجا إيجري ولي" بين مثل العدالة وبين آليات مكافحة الفقر، ويؤكد على أهمية وجود بدائل للاختيار من بين أنماط الحياة عالية الجودة المتاحة، كما يعترف

بأهمية التأثيرات السياقية/المجتمعية التي تشكل الخيارات المتاحة أمام الفرد. وبهذا تتقل وجهات النظر التي تبناها "ديجايجري ولي" بؤرة اهتمام الباحثين إلى أهمية إدراك الآليات التي تتيح للأفراد اختيار ما يقومون بتنفيذه أو اختيار المهن التي يطمحون للعمل بها في ضوء الفرص المتاحة لهم والقيود التي تعوق اختياراتهم. ومن ثم، يعترف مدخل القدرات -الذي طوره "أمارتيا سين"- بأهمية الخصائص المميزة لحياة كل فرد، وبأهمية المؤثرات المجتمعية على هذه الخصائص، كما يؤكد أيضًا على اختلاف منظومة القيم بين الأفراد، وتباين ترتيب الأولويات من فرد لآخر، وعدم تشابه الظروف التي يعيش فيها الأفراد (Monkman, Karen, 2011, p. 7).

وقد أضافت "مارثا ناوسبوم" بعد النوع إلى مدخل القدرات الذي طوره "أمارتيا سين". وأشارت "مارثا ناوسبوم" إلى مدخل القدرات باعتباره مدخلا يسمح للأفراد بحرية الاختيار، وأوضحت أن هناك اختلاف كبير بين إجبار الأفراد على أداء مهام معينة تعتقد السلطة المهيمنة أنها مهام جديرة بالاحترام والتقدير، وبين ترك مطلق الحرية لهم لكي يختاروا بملء إرادتهم المهام التي يريدون أداءها. ولهذا تشير "أنثيرهولتر إيلين (Unterhalter Elaine)" إلى أن المساواة بين الذكور والإناث تتطلب التفكير بصورة نقدية في أسباب ونتائج الأشكال المختلفة لسلطة الذكور والإناث، كما تتطلب أيضًا تغيير هذه الأسباب والنتائج التي تعوق تمتع النساء والرجال بالحياة التي يرغبون في أن يعيشوها ويتمتعوا بها (Monkman, Karen, 2011, p. 8).

ويقود التيار الفكري الثاني الباحثة البريطانية المرموقة "نايلة كبير (Naila Kabeer)" وقد حددت "نايلة كبير" ثلاث مستويات لتمكين المرأة: المستوى الأعمق، والمستوى المتوسط، والمستوى العاجل. ويشمل المستوى الأعمق فهم العلاقات الهيكلية مثل التفاعل بين الطبقة الاقتصادية، والطائفة الاجتماعية، والنوع. ويشمل المستوى المتوسط الوعي بالقواعد والمصادر المؤسسية. أما المستوى العاجل فيشمل مجموعة الموارد والأدوار والإنجازات الفردية. ومن مزايا المدخل الذي طورته "نايلة كبير" تحليله

لعلاقات السبب/الأثر العميقة، وتأكيدَه على أهمية المبادرات اللازمة لتمكين المرأة. وتؤكد ”نايلة كبير“ على أن تمكين المرأة هو توسيع قدرات الأفراد على اتخاذ قرارات إستراتيجية في السياقات التي كانت تحرم المرأة من اتخاذ القرارات الإستراتيجية. ويلعب التعليم دورًا رئيسًا في تنمية قدرة الأفراد على اتخاذ القرارات الإستراتيجية (Stromquist, Nelly P., 2015, p. 308; Kabeer, Naila, 2010, pp. 105-112).

واقترحت ”نيلي ستروميكويست (Nelly Stromquist)“ مدخلا شموليًا لتمكين المرأة يمزج بين آراء التيار ”النسوي“ (Feminist) وبين آراء الحركات النسائية في مختلف أنحاء العالم وينظر إلى التعليم كأحد أبعاد تمكين المرأة. ويقف المدخل الذي صاغته ”نيلي ستروميكويست“ موقفًا وسيطًا لا يبالغ في نظره لدور التعليم في تحقيق التمكين التعليمي للمرأة. وتتنظر ”نيلي ستروميكويست“ إلى التمكين التعليمي للمرأة باعتباره مجموعة من المعارف والمهارات والظروف التي يجب أن تمتلكها الفتيات والنساء لكي يتمكنوا من فهم العالم الذي يعيشون فيه، ويستطيعون تغييره. ومن ثم، فإن تمكين المرأة لا يمكن فصله عن المساهمة الإيجابية في تغيير المجتمع على المستويين الفردي والجماعي. فتمكين المرأة ليس صيغة جديدة لهيمنة نوع على نوع (هيمنة النساء على الرجال)، ولكنه سمة تسمح بالبدء في تحقيق المساواة بين النساء والرجال، وباحترام هذه المساواة، وبالحفاظ على هذه المساواة. وقد وصفت ”نيلي ستروميكويست“ في دراستين تم نشرهما في عامي ١٩٩٢ و ٢٠٠٢ تمكين المرأة باعتباره مفهومًا يتكون من أربعة أبعاد متشابكة هي: البعد الاقتصادي ويشمل الاستقلال المالي، والبعد السياسي ويشمل القدرة على تمثيل الذات في المجالات المختلفة لصناعة القرار، والبعد المعرفي ويشمل الوعي بحقيقة الفرد وقدراته والمعوقات التي تحول دون المساواة بين الإناث والذكور في المجتمع، والبعد النفسي ويشمل الإحساس بقيمة الشخص وباستحقاقه لوجود يتصف بالعدالة وارتفاع جودة الحياة (Stromquist, Nelly P., 2015, p. 308)

. وعلى الرغم من أهمية هذه الأبعاد الأربعة لتمكين المرأة، إلا أن آليات ومجالات تحسين هذه الأبعاد تحتاج إلى مزيد من التوضيح والاهتمام. ولهذا ركزت ’نيلي ستروميكيويست‘ في دراستها التي تم نشرها في عام ٢٠١٥ على تمكين المرأة باعتباره مفهومًا يتكون من الوعي بأبعاد التمكين ومن آليات تحقيق هذا التمكين، وعلى الانتقال من الاهتمام بالآليات الفردية للتمكين إلى الاهتمام بالآليات الجماعية للتمكين النسائي ولتنظيم جهود تمكين المرأة، وعلى الانتقال من الاهتمام بتمكين المرأة من المستوى المحلي إلى المستوى القومي. ولهذا اهتمت ’نيلي ستروميكيويست‘ في دراستها التي تم نشرها في عام ٢٠١٥ بدرجة أكبر بمفهوم تمكين المرأة لدي ’سريلاثا باتليوالا‘ (Srilatha Batliwala)؛ فتمكين الفتيات والنساء عبارة عن عملية لولبية متصاعدة تعمل على تغيير وعيهن، وتحدد مجالات الإصلاح وإستراتيجيات التخطيط لإصلاح أوضاع المرأة وآليات تنفيذ المبادرات الإصلاحية، وتحلل المبادرات الإصلاحية التي تم تنفيذها وتقوم مدي فاعلية هذه المبادرات. ولهذا يلعب التعليم دورًا محوريًا في نظرية ’نيلي ستروميكيويست‘ لتمكين المرأة، ويتم ربطه بالأبعاد الاقتصادية والسياسية والنفسية لتمكين المرأة (Stromquist, Nelly P., 2015, p. 308; Srilatha, Batliwala, & Dhanraj, Deepa, 2004, p. 6).

وتعتقد ’سريلاثا باتليوالا‘ أن أحد معوقات تمكين المرأة هو غياب النماذج البديلة التي يمكنها أن تمنح المرأة سلطات كبيرة في تقرير مصيرها في العديد من الدول النامية. وتتفق ’سريلاثا باتليوالا‘ مع آراء ’أن-ماري جوتز‘ (Anne-Marie Goetz)؛ حيث تعتقدان هما الاثنتان أن تصورات الإناث عن القيادة وأن خبراتهن المتصلة بممارسة السلطة يتم اكتسابها من خلال الأسرة والنظم الاجتماعية/الطبقية الصارمة والهياكل الاقتصادية التي يعشن في إطارها، ومن خلال المؤسسات الحكومية والتطوعية القليلة التي يتعاملن معها طوال حياتهن. وعلى هذا، فإن خبرات النساء القليلة التي يكتسبنها في أثناء التعلم في المدارس أو في أثناء التعامل مع الجهات الحكومية المحلية

أو في أثناء التعامل مع المنظمات التطوعية الريفية لا تتيح لهن اكتساب مهارات ومعارف تساعدن على تغيير واقعهن المهمش (Srilatha, Batliwala, & Dhanraj, Deepa, 2004, p. 7).

وقد أوضحت 'سريلاثا باتليوالا' أن تهميش المرأة استمر لقرون طويلة. ونتيجة لهذا، أصبحت الكثيرات من النساء ينظرن إلى هذا التهميش باعتباره أمرًا طبيعيًا ولا يمكن تغييره، بل في بعض الأحيان باعتباره نتيجة لهياكل اجتماعية وترتيبات ثقافية صائبة. وتعتقد 'سريلاثا باتليوالا' أن خضوع النساء للرجال، وأن تهميش النساء لن ينتهي إلا بتحليل الجذور التاريخية لهذا التهميش، ثم بصياغة هياكل اجتماعية/اقتصادية بديلة للهياكل القائمة في الوقت الحاضر، وإلغاء التقسيمات القائمة على النوع في سوق العمل، والتخلص من كافة صور التمييز المؤسسي الراسخ ضد الإناث، وبمنح الإناث حرية اتخاذ القرارات التي تتصل بمصيرهن، وبزيادة رقعة المشاركة السياسية لهن، وبمحاربة العنف الذكوري ضدهن. وتتبنى 'سريلاثا باتليوالا' مدخلا قائمًا على أسس الحركة النسوية يتميز بتجاوزه لمدخل حق النساء في الاستقلال الاقتصادي؛ حيث تؤمن 'سريلاثا باتليوالا' بمسئولية الدولة عن تهيئة الأوضاع اللازمة لتنفيذ مبادرات المساواة بين الجنسين. وعلى هذا، فإن فهم مكانة المرأة يتطلب تحليلًا عميقًا لطبيعة البني المجتمعية التي تهمش المرأة، ولكون هذا التهميش ناجمًا عن حرمان المرأة من الموارد التعليمية والاقتصادية، وعن علاقات القوة القائمة بين الذكور والإناث، وعن التقاليد الاجتماعية التي تضع الرجل في وضع المسيطر/المهيمن وتضع المرأة في وضع التابع/المهمش. ونتيجة لكل هذه العوامل يصبح التهميش إيديولوجية دائمة تجدد نفسها بنفسها، وتصبح العادات والتقاليد والممارسات الاجتماعية اليومية واللوائح المتصلة بالمؤسسات المجتمعية أداة لإعادة إنتاج الأوضاع القائمة (Srilatha, Batliwala et al., 1998, pp. 3-15).

ومن ثم، فإن تمكين المرأة يتطلب فهماً لطبيعة التغيير في العلاقات الاجتماعية بين الذكور والإناث، واهتماماً بدرجة أكبر بآليات التحرير الاجتماعي للفتيات والنساء. كما يتطلب فهم الاحتمالات الممكنة للتغيير في العلاقات الاجتماعية وجود نظرية للتغيير الاجتماعي تتمركز حول إحداث تغييرات في بنية وأدوار الجماعات القاهرة والجماعات المقهورة في المجتمع. ولمواجهة معوقات تمكين المرأة يجب على القوي الاجتماعية الفاعلة وبخاصة القوي النسائية أن تنفذ مبادرات متنوعة لتغيير الأوضاع الراهنة للفتيات والنساء، وأن تنظر لتمكين المرأة باعتباره عملية للتحرير الإنساني وليس النسائي فقط. وتصف عبارة المصلح الأمريكي والداعية إلى تحرير العبيد "فريدريك دوجلاس (Frederick Douglass)" أوضاع تحرير المرأة بدقة "إن السلطة المهيمنة لا تتخلي عن أي من صلاحياتها وامتيازاتها بدون مطالبات متكررة بذلك، فلم يحدث هذا مطلقاً في الماضي ولن يحدث في المستقبل". وبعبارة أخرى، فإن الفتيات والنساء كجماعة تتأثر بصورة سلبية بالأوضاع الراهنة يجب أن يلعبن دوراً محورياً في نشر الوعي بأهمية قضيتهم وفي الدفاع عن حقوقهن. ولن يتحقق ذلك إلا إذا كانت الفتيات والنساء أنفسهن واعيات بأهمية أدوارهن الإيجابية في المجتمع. وبالتالي تركز "نيلي ستروميكويست" في نظريتها لتمكين المرأة على الاهتمام بالأبعاد الفردية والجماعية لعمليات التغيير الاجتماعي (Stromquist, Nelly P., 2015, p. 309).

وتوضح الأدبيات أن هناك مؤشرات عالمية للتمكين التعليمي للمرأة. وبعد تناولنا تمكين المرأة في ضوء نظرية التحرير الاجتماعي، سوف نتناول في الجزء التالي طبيعة التمكين التعليمي من خلال التعليم النظامي.

التمكين التعليمي من خلال التعليم النظامي:

احتوت المناهج الدراسية في الدول الصناعية المتقدمة على معارف متعمقة استهدفت تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتقدم الاقتصادي. ويمكن التعليم النظامي في الدول الصناعية الغربية الفتيات والنساء من الحصول على وظائف ذات دخل أعلى،

ومن تحقيق التمكين الاقتصادي لهن، ومن عبور الحدود بين المجالات المجتمعية والمجالات الشخصية. أما إذا تبيننا ”المنظور التحويلي للنوع (Transformational Gender Perspective)“ فيمكننا القول بأن المدارس النظامية قد فشلت في نقل المعارف الأساسية المتصلة بالنوع إلى الفتيات والنساء. ويرجع هذا الفشل إلى عدة أسباب مثل: أ) وجود أولويات أخرى للتعليم النظامي أكثر أهمية من نقل المعارف الأساسية المتصلة بالنوع إلى الفتيات والنساء. ومن بين هذه الأولويات التركيز بدرجة أكبر على نقل المعارف المتصلة بالعلوم والتكنولوجيا بدلا من الاهتمام بنقل المهارات الاجتماعية، والتأكيد بدرجة أكبر على دور التعليم في إعداد القوي العاملة الأعلى إنتاجية، والاهتمام بدرجة أكبر بنقل المعارف المتصلة بالاقتصاد القائم على المعرفة بدلا من الاهتمام بنقل كفايات التواصل الاجتماعي. ب) واعتماد التعليم النظامي على رعاية مصالح الطبقة المهيمنة الفاهرة بدلا من تغيير وعي الطبقات المقهورة والمهمشة وبدلا من تغيير الظروف التي تسمح بتهميش وقهر المحرومين والمستبعدين والمقهورين كما يري التربوي البرازيلي المشهور ”باولو فريري (Paulo Freire)“. ويتفق الباحثون التربويون والمعلمون على أن التعليم بمفرده لا يشجع التغيير الاجتماعي أو التغيير في العلاقات الاجتماعية بين الذكور والإناث. ويشير الأكاديمي المشهور ”إيرا شور (Ira Shor)“، إلى أن المعرفة هي القدرة على معرفة المعلومات وعلى فهمها، ولكنها ليست بالضرورة القدرة على الفعل أو التغيير. وأصدق دليل على ذلك هو اليابان التي تضم واحدة من أعلى نسب التعليم العالي لدي النساء، ومع هذا فإن ٣٢٪ من النساء بها لا يعملن نتيجة لأسباب ثقافية؛ حيث تعطي الثقافة المجتمعية اليابانية أهمية أكبر لقيام المرأة برعاية الأسرة والأبناء تفوق اهتمامها بدخول سوق العمل (Stromquist, Nelly P., 2015, p. 313). ونتيجة لانخفاض معدلات عمل الفتيات الحاصلات على تعليم عالي في سوق العمل الياباني، تحصل الفتيات اليابانيات

على ٤٨٪ من الأجر الذي يحصل عليه الرجال من أصحاب المؤهلات الدراسية المماثلة.

ولا يقتصر تمكين المرأة على قيام الفتيات والنساء بأدوار إيجابية وفعالة في المجتمع فقط، ولكنه يتطلب أيضًا وجود هوية جماعية تنظم عمل النساء المنخرطات في الجهود المجتمعية للإصلاح. وتسهم الخبرات المشتركة للقهر والتهميش في تشكيل الهوية الجماعية، ولكن الخبرات الماضية والسابقة للقهر ليست ضمانًا لحدوث التمكين في المستقبل. ولهذا، فإن خبرات الظلم والتمييز ضد المرأة يجب أن تكون مصحوبة بتكوين فهم نقدي لهذه الخبرات الإقصائية. ويعني هذا أن مجرد المرور بخبرات سابقة للتهميش والقهر ووجود فهم لأبعاد وأسباب ونتائج هذه الخبرات-على الرغم من أهميتهما-، إلا أنهما ليسا كافيين للتغيير الناجح للأوضاع المهمشة للفتيات والنساء؛ حيث يعتقد ” باولو فريري“ أن الفهم العميق للعمليات المعقدة المتصلة بتهميش وبسيطرة بعض الفئات على البعض الآخر ليس ضمانة كافية لتطبيق الممارسات المستقبلية المرغوب فيها بصورة فردية أو جماعية. حيث يجب أن يكون أساس هذا الفهم مبنياً على الاعتراف بأهمية وجود صيغ مختلفة للقهر، وأن كل فرد يسهم في حدوث هذا القهر. وبعبارة أخرى، فإن الالتزام بالكفاح ضد الظلم والتهميش ليس أمرًا أساسيًا أو أكثر طبيعية بالنسبة لفئة من الأفراد أكثر من غيرهم، ولكنه خطوة لازمة وضرورية لإحداث التغيير المستقبلي المرغوب (Stromquist, Nelly P., & Fischman, Gustavo, 2009, p. 469).

وقد خلص ”باولو فريري“ في كتابه الشهير ”سيكولوجية المقهورين“ إلى أنه ”في حين لا يحرر فرد نفسه بجهوده المنفردة، إلا أن الفرد لا يتحرر أيضًا بجهود الآخرين فقط. ولهذا لاحظ أن المقهورين يجب أن يواجهوا الواقع بصورة نقدية، وأن يتصرفوا بناء على هذا الواقع. وأضاف ”باولو فريري“ قائلاً: إن مجرد إدراك الواقع غير المصحوب بتصرفات نقدية لتغييره لن يؤدي إلى تغيير جذري في طبيعة هذا

الواقع. ويعني هذا، أن إدراك الواقع يجب أن يكون مصحوبًا بأفعال تقوم على التفكير النقدي الذي يجمع بين التأمل والعمل (Stromquist, Nelly P., 2014, pp. 545-551).“

ويتفق ”ألبرتو ميلوتشي (Alberto Melucci)“ مع وجهة النظر هذه. ويؤكد ”ألبرتو ميلوتشي“ على أهمية الأفعال الجماعية القائمة على التضامن، والهوية الجماعية، والوعي، والإيديولوجيا. ويعتقد ”ألبرتو ميلوتشي“ أن سمات الأفعال الجماعية هذه تماثل في أهميتها التعبئية السياسية (Stromquist, Nelly P., & Fischman, Gustavo, 2009, p. 469).

ويتطلب إسهام التعليم النظامي في تغيير العلاقات المرتبطة بالنوع حصول الفتيات والنساء على تعليم يتصل بالنوع، واستفادة الفتيات من خبرات مدرسية تعزز من هوية الفتيات/النساء، وتشجع فهمن للظروف المختلفة التي تؤثر على النساء والرجال. وبعبارة أخرى يجب أن يتم تصميم المناهج الدراسية بحيث ترفع من وعي الفتيات والنساء والذكور بقضايا النوع، وتزيد من فهمهم لوظائف كل من الإناث والذكور في المجتمع. وعلى الرغم من قيام العديد من الدول بتدريس مقررات في ”التربية الأسرية“ والتربية الجنسية“، إلا أن هذه المقررات نادرًا ما تتناول قضايا مثل ”خصائص السلوك الجنسي“ (Sexuality)، أو المشاعر الجنسية، أو أدوار الذكور والإناث في المجتمع، أو التوقعات المجتمعية المختلفة من الذكور والإناث. ولهذا فإن المناهج الدراسية التي تأخذ في الاعتبار المعارف المتصلة بالنوع يجب أن تتضمن محتوى معرفيًا يشمل التربية الجنسية، وخصائص السلوك الجنسي، والصحة الإنجابية، وتكوين الهوية الذكورية لدي الفتيان، وتكوين الهوية الأنثوية لدي الفتيات، والعنف الأسري ضد النساء، ومخاطر الزواج المبكر، وأثار الزواج بالإكراه على النساء، وخاصة في الدول الإفريقية والدول الواقعة في منطقة جنوب آسيا، ومسئوليات الذكور والإناث نحو تربية الأبناء ونحو إدارة الشؤون الأسرية، وفهم لكيفية تأثير المعايير والممارسات الأبوية السلطوية المتصلة

بالنوع على الحياة اليومية لكل من الذكور والإناث، والفهم العميق للهياكل والممارسات القانونية المتصلة بقضايا النوع مثل ملكية الأصول الاقتصادية والإجهاض، والقوانين الوطنية المتصلة بالمرأة في المجتمع، والاتفاقيات الدولية المرتبطة بالمرأة (وبخاصة الاتفاقية العالمية للقضاء على كافة صور التمييز ضد المرأة) (Stromquist, Nelly P., 2011, pp. 174-190; Stromquist, Nelly P., 2015, pp. 313-314). ومن ثم، فإن إزالة التحيزات ضد المرأة، وإزالة الأنماط الثقافية التقليدية المتصلة بأدوار المرأة في المجتمع من المناهج التعليمية أمر ضروري لتحقيق التمكين التعليمي للمرأة. وبالإضافة إلى تطوير المناهج الدراسية، فإن تحسين مهارات المعلمين ومديري المدارس المتصلة بتمكين المرأة والقضاء على التحيزات المجتمعية ضد الفتيات والنساء أمر ضروري للتمكين التعليمي (Stromquist, Nelly P., 2015, pp. 313-314; Stromquist, Nelly P., & Fischman, Gustavo, 2009, p. 472-473).

ويركز التعليم النظامي على المعارف المتصلة بتعزيز شعور الأفراد بتقدير الذات، والفاعلية، والطموحات المستقبلية في الحياة. وتشير الأدبيات إلى أن الفتيات المتعلمات يتخذن قرارات أفضل فيما يخص حياتهن الشخصية. وعلى الرغم من أن المعارف التي يتلقاها التلاميذ في أثناء التعليم النظامي تزيد من وعي الفتيات بأهمية حقوق المرأة المتصلة بالحماية من العنف الأسري والعنف الجنسي، والاستفادة من الأصول الاقتصادية مثل الأراضي والقروض المالية، إلا أن النظم التعليمية في العديد من الدول النامية تحرم الإناث من هذه المعارف. ومن ثم، تشعر الفتيات والنساء بخطر الحرمان من هذه الحقوق فقط بعد دخولهن سوق العمل وفي أثناء حياتهن العملية. وعلى الرغم من أن أعداد الفتيات الملتحقات بالتعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية قد بلغ ١١.٧ مليون فتاة في عام ٢٠١٤، إلا أنه لم يوجد سوى أقل من ٩٠٠ مقرر دراسي في مؤسسات التعليم العالي تتصل بقضايا النوع/المرأة في نفس العام. ومن ثم، فإن أقل

من ١٪ من طالبات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية يدرسن مقررات دراسية تتصل بتنمية المعارف المتصلة بالنوع. ونتيجة لقلّة أعداد الطالبات اللاتي يدرسن مقررات دراسية تتصل بتنمية المعارف المتصلة بالنوع في مؤسسات التعليم العالي الأمريكية، تقل احتمالات تنمية الوعي المتصل بقضايا النوع والممارسات الأبوية السلطوية المتصلة بالنوع لدي الفتيات (Stromquist, Nelly P., 2015, p. 314). وبعد أن تناولنا تمكين المرأة التعليمي في ضوء آراء "أمارتيا سين"، والتيار الفكري للباحثة "نايلة كبير"، والتيار الفكري للباحثة "سريلاثا باتليوالا"، وآراء "مارثا ناوسبوم"، وآراء "ياولو فريري"، وآراء "نيلي ستروميكويست"، سوف نتناول في الجزء التالي خبرة الصين في التمكين الاقتصادي للمرأة.

المحور الثاني: تجارب الصين في مجال تحسين التمكين الاقتصادي

للمرأة من سن السادسة عشرة إلى سن الرابعة والعشرين:

مقدمة:

إن التمكين الاقتصادي للمرأة شرط بالغ الأهمية لتحقيق المساواة بين الجنسين، ولتنفيذ سياسات التنمية المستدامة. وتعد زيادة معدلات التحاق الإناث بالمرحل التعليمية العليا، وبرامج التدريب المهني، وزيادة معدل دخولهن لسوق العمل، وتقليل الممارسات التمييزية ضد المرأة في أماكن العمل آليات فعالة لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة. ويتطلب تحقيق ذلك تنمية مهارات النساء المتصلة بتأسيس وإدارة المشروعات المتوسطة والصغيرة، وزيادة معدلات استعادة الإناث من القروض والخدمات البنكية. وقد نفذت الحكومة الصينية في الثلاثين سنة الأخيرة عدة مبادرات لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة الفقيرة. وعلى الرغم من هذه الجهود، إلا أن المرأة الفقيرة في الصين مازالت تواجه عدة عقبات تحول دون تمكينها الاقتصادي. ويتناول هذا المحور المبادرات التي نفذتها الحكومة الصينية لتحسين أوضاع المرأة المهمشة اقتصادياً والمحرومة تعليمياً في المقاطعات المختلفة. وبعد استعراض واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في الصين،

ينتهي هذا المحور باستعراض عدد من الدروس التي يمكن لمصر استخلاصها من التجربة الصينية.

المؤشرات العالمية للتمكين الاقتصادي والتي سوف يتم استخدامها في تحليل واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في الصين:

يتناول هذا المحور مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة في الصين في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٢. ويوظف البحث الراهن المؤشرات التالية:

- ترتيب الصين في مؤشر التنمية البشرية في عام ٢٠٢١ و عام ٢٠٢٢.
- ترتيب الصين في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين.
- الإناث العاملات ومشاركتهن في قطاع العمل الرسمي في الصين.
- الإناث والاستفادة من خدمات التأمين الصحي في الصين.

أولاً: الصين ومؤشر التنمية البشرية:

احتلت الصين المرتبة الـ ٧٩ في مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من بين ١٩١ دولة في عام ٢٠٢١، في حين احتلت اليابان المرتبة الـ ١٩ واحتلت كوريا الجنوبية المرتبة الـ ١٩ مكرر واحتلت ماليزيا المرتبة الـ ٦٢ واحتلت تايلاند المرتبة الـ ٦٦ في نفس المؤشر في نفس العام (The United Nations Development Programme, 2022a, pp. 272-273). ويعني هذا، أن الصين متأخرة كثيرًا عن العديد من الدول الآسيوية في المؤشرات الفرعية للتنمية البشرية. وقد احتلت كندا المرتبة الـ ١٣ في حين احتلت الصين المرتبة الـ ٨٥ واحتلت اليابان المرتبة الـ ١٩ واحتلت كوريا الجنوبية المرتبة الـ ٢٢ في مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من بين ١٨٩ دولة في عام ٢٠١٧. ثم احتلت كندا المرتبة الـ ١٦ في حين احتلت الصين المرتبة الـ ٨٥ واحتلت اليابان المرتبة الـ ١٩ واحتلت كوريا الجنوبية المرتبة الـ ٢٣ واحتلت ماليزيا المرتبة الـ ٦٢ واحتلت تايلاند المرتبة الـ ٧٩ في مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي من بين ١٨٩ دولة في عام ٢٠١٩ (The United Nations Development Programme, 2019a, pp. 323-324; The United Nations Development Programme, 2020a, p. 343-344). وعلى هذا، فإن الصين متأخرة بشدة عن كندا واليابان وكوريا الجنوبية في العديد من المؤشرات الفرعية للتنمية البشرية، كما إنها متأخرة أيضًا عن ماليزيا وتايلاند في هذه المؤشرات. وفي حين احتلت الصين المرتبة الـ ٨٥ في مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٧، نجد أنها قد احتلت المرتبة الـ ٧٩ في نفس المؤشر في عام ٢٠٢١.

وبعد أن حللنا ترتيب الصين في مؤشر التنمية البشرية، سوف نستعرض في الجزء التالي ترتيب الصين في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين.

ثانيًا: ترتيب الصين في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين:

احتلت كندا المرتبة الـ ١٩ في حين احتلت الصين المرتبة الـ ١٠٦ في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين من بين ١٥٣ دولة في عام ٢٠٢٠. ثم احتلت كندا المرتبة الـ ٢٥ واحتلت الصين المرتبة الـ ١٠٢ في نفس المؤشر من بين ١٤٦ دولة في عام ٢٠٢٢ (World Economic Forum, 2019a, pp. 117-125; World Economic Forum, 2022a, pp. 128-134). ويلاحظ أن الصين متأخرة بشدة عن كندا في المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر عدم المساواة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في سويسرا.

وقد أسهم الترتيب المتأخر للصين في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين في تقليل معدلات الفقر بين الإناث الصينيات. ويشير الترتيب المتأخر للصين في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين إلى وجود تفاوتات كبيرة بين الذكور والإناث لصالح الذكور. ويجب على الصين أن تتغلب على هذه التفاوتات إذا أرادت أن تحقق أحد أهداف التنمية المستدامة؛ وهو تحقيق المساواة بين الذكور والإناث، وتمكين جميع الفتيات والسيدات.

ويظهر التفاوت بين الذكور والإناث في الصين في تنني معدلات التحاق الإناث بالتعليم قبل الجامعي في مقابل ارتفاع هذه المعدلات لدي الذكور. ونتيجة للانخفاض النسبي لمعدلات التحاق الإناث الصينيات بالتعليم الإعدادي والتعليم الثانوي تتخضع معدلات العمالة المتعلمة بين الإناث عما هو موجود بين الذكور. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الإناث الصينيات المتعلقات ضمن القوي العاملة في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٣، إلا أن أكبر زيادة في أعداد العاملين في سوق العمل كانت من نصيب الإناث الحاصلات على شهادة إتمام المرحلة الإعدادية، في حين أنها كانت من نصيب الذكور الحاصلين على شهادة إتمام المرحلة الثانوية في الصين. ويعني هذا، أنه بينما تظهر الإحصاءات زيادة مطردة في معدلات تخرج الذكور من التعليم الثانوي وفي التحاقهم بمؤسسات التعليم العالي، نجد أن الأمر مختلف بالنسبة للإناث. حيث شهدت الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٣ زيادة مطردة في معدلات تخرج الإناث من التعليم الإعدادي وفي معدلات التحاقهم بالتعليم الثانوي وليس العالي (Asian Development Bank, 2017, pp.6-8). وتوضح الإحصاءات أن نسبة الذكور الحاصلين على شهادة إتمام المرحلة الثانوية ضمن القوي العاملة في سوق العمل قد زادت من ١٥.٢٪ في عام ٢٠٠٣ إلى ١٩٪ في عام ٢٠١٣، في حين أن نسبة الإناث الحاصلين على شهادة إتمام المرحلة الإعدادية ضمن القوي العاملة في سوق العمل قد زادت في الصين من ٣٩.٥٪ في عام ٢٠٠٣ إلى ٤٦.١٪ في عام ٢٠١٣. وبالإضافة إلى هذا، فإن نسبة الذكور والإناث الحاصلات على شهادة إتمام المرحلة الابتدائية ضمن القوي العاملة في سوق العمل في الصين قد بلغت ٦٦.١٪ و ٧١٪ على الترتيب في عام ٢٠١٣. وعلى الرغم من ارتفاع الميزانيات الحكومية المخصصة لزيادة معدلات التحاق الإناث بالمراحل التعليمية المختلفة في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٣، إلا أن الفجوة بين أعداد الإناث والذكور في سوق العمل الصيني ما تزال موجودة، كما أن الفجوة بين أجورهم ما زالت تتحيز لصالح الذكور على حساب الإناث. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن نسبة الإناث اللائي يعملن في وظائف أرقى تدر عليهن

دخلا أعلى ماتزال أقل بكثير من نسبة الذكور أصحاب المستوى التعليمي المناظر (Asian Development Bank, 2017, pp. 8-9).

وتعد نسبة مشاركة الإناث في سوق العمل مجرد مؤشر واحد؛ حيث توجد مؤشرات إضافية أخرى للتمكين الاقتصادي للمرأة. ومن بين هذه المؤشرات نسبة الإناث اللاتي يعملن في وظائف لائقة، ونسبة الإناث اللاتي يعملن في مناصب قيادية عليا، وغيرها. وبعد أن تناولنا بالتحليل ترتيب الصين في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين، سوف نتناول في الجزء التالي مشاركة الإناث في قطاع العمل الرسمي في الصين.

ثالثاً: الإناث العاملات ومشاركتهن في قطاع العمل الرسمي في الصين:

تميز سوق العمل في الصين في الفترة من عام ١٩٨٢ إلى عام ٢٠١٠ بالخصائص التالية:

- مثلت الإناث ٥٠٪ من حجم العمالة في القطاع الزراعي، في حين مثلت الإناث ٣٣٪ من حجم العمالة في قطاع التصنيع في خلال هذه الفترة في الصين.
- على الرغم من ارتفاع نسبة الإناث اللاتي يشغلن مناصب قيادية في خلال نفس الفترة الزمنية، إلا أن ٧٥٪ من المناصب القيادية في الشركات والمصانع الصينية كان يتم شغلها بواسطة الرجال في عام ٢٠١٠. ويعني هذا، أن نسبة الإناث اللاتي يشغلن مناصب قيادية في الصين (٢٥٪) كانت تقل بكثير عن نظيراتها في البرازيل (٣٦٪) والمكسيك (٣١٪) في عام ٢٠١٠.
- كانت الإناث في الصين تشغلن ٥٠٪ من الوظائف في قطاع المهن التي تحتاج إلى مهارات ومعارف راقية في عام ٢٠١٠. وهي نسبة تقارب الواقع في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة (Wang, Limin, & Klugman, Jeni, 2020, p. 53).
- مثلت الإناث في الصين ٢٥٪ من جملة أعداد المستثمرين في عام ٢٠١٣، كما مثلن ٥٥٪ من جملة مالكي الشركات التجارية الإلكترونية التي تمارس عملها من

خلال شبكة الإنترنت في نفس العام. وكانت الإناث في الصين يمتلكن أكثر من نصف الشركات التجارية الإلكترونية المسجلة على منصة التسوق الإلكتروني ” تاوباو“ (TaoBao) البالغ عددها ١٦ مليون شركة تجارية في عام ٢٠١٠، كما كانت الإناث أيضًا تشغلن أكثر من ٢٥٪ الوظائف القيادية العليا في مجموعة ”على بابا“ (Alibaba).

- زادت نسبة الإناث اللاتي يشغلن وظائف قيادية عليا في الشركات الضخمة كبيرة الحجم في الصين من ٩٪ في عام ١٩٩٩ إلى ١٢٪ في عام ٢٠١٠.
- إن الإناث غير ممثلات على الإطلاق في ٤٠٪ من مجالس الإدارات الخاصة بأكثر من ٣٠٠ شركة صينية في عام ٢٠١٤.
- بلغت نسبة مشاركة الإناث في مجالس إدارات الشركات الخاصة ١٤٪، في حين بلغت نسبة مشاركتهن في مجالس إدارات الشركات الحكومية ١٠٪ في عام ٢٠١٤. ويعني هذا، أن نسبة مشاركة الإناث في مجالس إدارات الشركات التابعة للقطاع الخاص في الصين تزيد عن نسبة مشاركتهن في مجالس إدارات الشركات التابعة للحكومة والقطاع العام في عام ٢٠١٤ (Wang, Limin, & Klugman, ٢٠١٤, p. 54).

وخلص ”ليو وزملاؤه (Liu et al.)“ إلى زيادة الفجوة في الفجوة بين أجور الذكور وأجور الإناث في الصين مما يتراوح بين ١٦٪ إلى ٢٠٪ في عام ١٩٨٠ إلى ما يتراوح بين ٣٠٪ إلى ٤٠٪ في عام ٢٠١٠ بالنسبة للعاملين بدوام كامل. وتقل الفجوة بين الأجور التي يحصل عليها الذكور وبين الأجور التي تحصل عليها الإناث في الشركات المملوكة للحكومة عما هو موجود في الشركات التابعة للقطاع الخاص. وقد خلص ”تشين“ (Chen) إلى أن الفجوة بين أجور الذكور وأجور الإناث الذين يعملون في الشركات الحكومية في الصين زادت من ١٢٪ في عام ١٩٨٩ إلى ٢١٪ في عام ٢٠٠٩، في حين أن الفجوة بين أجور الذكور وأجور الإناث الذين يعملون في شركات

القطاع الخاص في الصين قد زادت من ٢٢٪ إلى ٢٦٪ في خلال نفس الفترة الزمنية. وتحصل الإناث غير المتزوجات على أجور أعلى من الأجور التي تحصل عليها الإناث المتزوجات في الصين. وتعاني النساء اللاتي لديهن أطفال من سياسات تتحيز ضدهن في سوق العمل في الصين. وأشار "جيا ودونج (Jia & Dong)" إلى أن النساء الصينيات اللاتي لديهن أطفال كن يحصلن على أجور كانت تقل بنسبة ٢٠٪ عن الأجور التي تحصل عليها الإناث العازبات غير المتزوجات في الفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٥ (Wang, Limin, & Klugman, Jeni, 2020, p. 55).

وبالمثل خلصت "دينج وزملاؤها (Ding et al.)" إلى أن تقليص حجم الشركات الحكومية في الصين في أواخر التسعينيات من القرن العشرين أدى إلى انخفاض هائل في أعداد النساء الصينيات المتزوجات العاملات. ونتيجة لبيع العديد من الشركات والمصانع الحكومية في هذه الفترة زادت الفجوة بين أجور الذكور وأجور الإناث في المناطق الحضرية في الصين لصالح الذكور. وبالإضافة إلى هذا، خص "زاهانج ويوبينج وهانوم إيمل" إلى أن الإناث المتزوجات واللاتي لديهن أطفال كن يحصلن على أجور تقل عن الأجور التي تحصل عليها الإناث العازبات غير المتزوجات في عام ٢٠٠٩. فنتيجة لسياسات بيع المصانع الحكومية للقطاع الخاص في الصين، تم إغلاق العديد من رياض الأطفال الحكومية. ومن ثم، واجهت النساء المتزوجات اللاتي لديهن أطفال في المناطق الحضرية في الصين صعوبات جمة في العودة لسوق العمل مرة ثانية بعد الولادة. ويرجع انخفاض نسبة الإناث المتزوجات اللاتي لديهن أطفال واللاتي يعملن في الصين إلى اضطرارهن لرعاية أطفالهن صغار السن بالإضافة إلى رعاية أمهاتهن أو أمهات أزواجهن؛ الأمر الذي يترك لهن وقتاً أقل للعمل (Zhang, Yuping, & Hannum, Emily, 2015, pp. 16-43).

وأوضحت دراسة أخرى أن نسبة "العاملين في مشروعاتهم الخاصة المملوكة لهم" (Self-employed) في المناطق الريفية بالصين قد زادت من ٢٪ في عام ١٩٨٨ إلى ٥٪ في عام

٢٠٠٢ ثم إلى ١١٪ في عام ٢٠١٣ ثم ظلت ثابتة بدون تغيير ينكر حتى نهاية عام ٢٠١٨. ويعيش غالبية العاملون في مشروعاتهم الخاصة المملوكة لهم في أسر يعمل الأفراد الراشدون فيها في الزراعة أو مهن أخرى تدر دخلا عليهم. ومن ثم، فإن ٢١٪ على الأقل من الأسر التي تسكن المناطق الريفية في الصين في عام ٢٠١٨ كان لديها فرد واحد على الأقل يعمل في مشروعه الخاص الذي يملكه. وقد كانت زيادة نسبة الأفراد الذين يعملون في مشروعاتهم الخاصة المملوكة لهم في المناطق الريفية في الصين مصحوبة بانخفاض حاد في أعداد العاملين في قطاع الزراعة، وبزيادة أعداد العاملين في الحرف الصناعية. وكانت أعلى نسبة من العاملين في مشروعاتهم الخاصة المملوكة لهم في المناطق الريفية في الصين موجودة في المقاطعات الشرقية، ثم ازدادت بصورة تدريجية في المقاطعات الأخرى. ويمتلك الرجال عددًا من المشروعات الخاصة تفوق ما يمتلكه نظرائهم من النساء في المناطق الريفية الصينية. وقد قلت الفجوة بين أعداد الذكور الذين يمتلكون مشروعاتهم الخاصة وبين أعداد الإناث اللاتي يمتلكن مشروعاتهن الخاصة في المناطق الريفية في الصين في الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠١٨. ومع هذا، فإن التقاليد والأعراف في المناطق الريفية في الصين ماتزال على الرغم من تغييرها تعوق عمل الإناث الريفيات (Gustafsson, Bjorn, & Zhang, Yudan, 2021, pp. 17-19).

ولا يقتصر عمل الإناث في الصين على سوق العمل الرسمي المنظم، بل يشمل عملهن أيضًا في سوق العمل غير الرسمي غير المنظم. وأوضحت إحدى الدراسات أن حجم الاقتصاد غير الرسمي^{١٥} قد زاد من ١١.٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الصين في عام ٢٠٠٠

^{١٥} عرفت منظمة العمل الدولية "الاقتصاد غير الرسمي" (Informal Economy) على أنه الاقتصاد الذي يوظف عمال غير خاضعين للقوانين المنظمة لسوق العمل، وعمال غير مشتركين في نظام المعاشات التقاعدية، وعمال غير خاضعين للنظام الضريبي للدولة. وتأخذ العمالة غير الرسمية عدة أشكال مثل: التوظيف الذاتي من خلال بيع السلع في الشوارع، والتوظيف في الشركات غير المسجلة بصورة رسمية مثل المشروعات متناهية الصغر التي يتم تأسيسها داخل منازل الأفراد الذين يملكونها، والعمالة غير المسجلة في الشركات القائمة بصورة قانونية. وتشمل العمالة غير الرسمية في المناطق الحضرية في الصين ثلاث أنواع رئيسة هي: (أ) العمالة غير المسجلة بصورة قانونية والتي لا تظهر في الإحصاءات الرسمية للدولة الصينية. (ب) والعمالة المسجلة بصورة قانونية والتي لا تخضع لقوانين العمل في الدولة. (ج) والعمالة

إلى ٢٣.٥٪ من قيمة هذا الناتج في عام ٢٠١٨. كما زادت قيمة هذا الاقتصاد غير الرسمي من ١.١٧ تريليون يوان صيني في عام ٢٠٠٠ إلى ٢١.١٦ تريليون يوان في عام ٢٠١٨. ونظرًا لضخامة حجم الاقتصاد غير الرسمي في الصين فقد وصل عدد العاملين فيه إلى ١٨٣ مليون عامل في عام ٢٠١٨، وهو ما يمثل ٩٪ من إجمالي عدد العاملين في الاقتصاد غير الرسمي على مستوى العالم بأسره. ونظرًا لأن غالبية العاملين في الاقتصاد غير الرسمي هم من المهاجرين من الريف إلى المدن، فإنهم لا يستفيدون من المعاشات التقاعدية ولا من عقود العمل النظامية. وتعمل نسبة كبيرة من العاملين في الاقتصاد غير الرسمي في الصين في قطاع التشييد والبناء، وقطاع النقل، وقطاع تخزين البضائع (Gengzhi, Huang, Zuge, Xing, Chunzhu, Wei, & Desheng, Xue, 2022, pp. 794–800).

ولا توجد إحصاءات توضح أعداد الإناث الصينيات اللاتي يعملن في الاقتصاد غير الرسمي أو اللاتي "يعملن في مشروعاتهن الخاصة المملوكة لهن (Self-Employed) في الصين. وبعد أن تناولنا نسبة الإناث العاملات ومشاركتهن في قطاع العمل الرسمي في الصين، سوف نتناول في الجزء التالي العقبات التي تعوق التمكين الاقتصادي للمرأة الفقيرة في الصين.

العقبات التي تعوق التمكين الاقتصادي للمرأة الفقيرة في الصين:

تتأخر الصين عن العديد من الدول الصناعية المتقدمة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تنفيذ الآليات الضرورية لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة. وتحتل الصين مكانة سيئة في مؤشر "المؤسسات الاجتماعية والنوع" (Social Institutions) الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويعني هذا، أن القوانين والأعراف الاجتماعية، والتقاليد المجتمعية تتحيز ضد المرأة في الصين. كما يرجع هذا التحيز ضد المرأة في الصين إلى

ذاتية التوظيف التي تؤسس وتدير مشروعاتها الخاصة المملوكة لها (Huang, Gengzhi, Xue, Desheng, & Wang, Bo, 2020,

عوامل تاريخية وثقافية قيدت بشدة من قدرة الإناث الصينيات على المشاركة في صنع القرار داخل أسرهن، وقللت من مكانة المرأة داخل الأسرة، وأدت إلى تفضيل الأبناء الذكور على حساب البنات الإناث. وعلى الرغم من أن التغلب على هذه التحيزات التاريخية والثقافية يحتاج إلى مرور وقت كبير، إلا أنه يوجد عدد من الآليات التي يسهم تنفيذها في تحسين التمكين الاقتصادي للمرأة الصينية. ومن بين هذه الآليات: تأسيس رياض أطفال ذات تكلفة منخفضة، وتغيير القوانين بحيث تسهل عودة المرأة المتزوجة للعمل بعد الولادة، وتغيير الثقافة التنظيمية التي تتحيز ضد تعيين الإناث في الشركات والمصانع الصينية، وزيادة أعداد المبادرات الهادفة إلى مضاعفة أعداد المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر التي تؤسسها الإناث الصينيات (Brussevich, Mariya, Dabla-Norris, Era, Grace Li, Bin, 2021, p. 17).

وبالإضافة إلى الأعراف الاجتماعية والتقاليد المجتمعية تعد ارتفاع تكلفة الحاق الأبناء برياض الأطفال واحدة من أهم المعوقات التي تحول دون زيادة أعداد الإناث اللائي يعملن في سوق العمل في الصين. وتشير "كين" (Qin) إلى أن تكلفة تسجيل الطفل الواحد في رياض الأطفال تمثل ما بين ١٥٪ إلى ٢٠٪ من الدخل السنوي للأسرة الصينية متوسطة الدخل. ونتيجة لارتفاع تكلفة إحق الأبناء برياض الأطفال تواجه الأسر الفقيرة صعوبات جمة في إرسال أبنائها لرياض الأطفال، ومن ثم يصعب على الأمهات الفقيرات اللائي أنجن أن يعودن مرة ثانية إلى سوق العمل في الصين. وأدي ارتفاع تكلفة رياض الأطفال إلى انخفاض أعداد الإناث الصينيات المتزوجات اللائي يعملن في سوق العمل وإلى انخفاض حجم القوي العاملة الصينية ذكوراً وإناً في العشرين سنة الأخيرة من القرن الحادي والعشرين (Qin, Amy, 2019).

وبعد أن تناولنا العقبات التي تعوق التمكين الاقتصادي للمرأة الفقيرة في الصين، سوف نحلل في الجزء التالي مدي استفادة الإناث من خدمات التأمين الصحي في الصين.

رابعاً: الإناث والاستفادة من خدمات التأمين الصحي في الصين:

يتكون التأمين الصحي في الصين من ثلاثة برامج رئيسة هي: 'نظام التأمين الصحي الأساسي للعاملين من سكان المناطق الحضرية (Urban Employee Basic Medical Insurance)'، 'نظام التأمين الصحي التعاوني في المناطق الريفية' (New Insurance)، و'نظام التأمين الصحي الأساسي لغير العاملين من سكان المناطق الحضرية' (Urban Resident Basic Medical Insurance). وتم البدء في تطبيق 'نظام التأمين الصحي الأساسي للعاملين من سكان المناطق الحضرية' في عام ١٩٩٨، في حين تم البدء في تطبيق 'نظام التأمين الصحي الأساسي لغير العاملين من سكان المناطق الحضرية' في عام ٢٠٠٧. والاشترك في 'نظام التأمين الصحي الأساسي للعاملين من سكان المناطق الحضرية' إلزامي، في حين أن الاشتراك في 'نظام التأمين الصحي التعاوني في المناطق الريفية' ونظام التأمين الصحي الأساسي لغير العاملين من سكان المناطق الحضرية' اختياري وطوعي. وبنهاية عام ٢٠١٨ كان ٩٧٪ من سكان الصين مشتركين في هذه الأنواع الثلاثة من التأمين الصحي. وتوجد تفاوتات في مزايا كل نوع من هذه الأنواع الثلاثة. ويتمتع المشتركون في 'نظام التأمين الصحي الأساسي للعاملين من سكان المناطق الحضرية' بأعلى الامتيازات من بين نظم التأمين الصحي الثلاثة. وتختلف مدة الاستفادة من خدمات التأمين الصحي بين كل نوع من هذه الأنواع الثلاثة (Zhou, Mei, Zhao, Shaoyang & Zhao, Zhi, 2021, pp. 1-3).

ونظراً لقيام غير العاملين بدفع حصتهم وحصاة صاحب العمل في تكلفة التأمين الصحي الأساسي لغير العاملين من سكان المناطق الحضرية، يعجز كثير من العاطلين وكبار السن غير العاملين والنساء غير العاملات عن الاشتراك في نظام التأمين الصحي في المناطق الحضرية. ومن بين الأسباب الأخرى التي دفعت غير العاملين إلى الإحجام عن الاشتراك في نظام التأمين الصحي الأساسي لغير العاملين من سكان المناطق الحضرية هو ضرورة قيام غير العاملين بدفع أقساط التأمين الصحي لمدة ١٥ عاماً

على الأقل. ونتيجة لهذا الشرط يعجز غير العاملين الذين تزيد أعمارهم عن سن الخامسة والثلاثين عن الاشتراك في نظام التأمين الصحي الأساسي لغير العاملين من سكان المناطق الحضرية. ونتيجة لزيادة معدلات النساء اللاتي يتم تسريحهن من وظائفهن، تقل نسبة الإناث اللاتي تزيد أعمارهن عن الخمسين عامًا والمشتريات في نظام التأمين الصحي الأساسي لغير العاملين من سكان المناطق الحضرية. ونتيجة للفجوة بين الذكور والإناث في معدلات الاشتراك في نظم التأمين الصحي في الصين، تتمتع بعض الإناث في الصين بأوضاع صحية أسوأ من نظرائهن الذكور. ونتيجة لقلة دخل بعض الإناث في الصين عن دخل نظرائهن من الذكور تتدهور الأوضاع الصحية لهؤلاء الإناث الفقيرات بصورة تفوق ما هو كائن لدي نظرائهن من الذكور (Zhou, Mei, Zhao, Shaoyang & Zhao, Zhi, 2021, pp. 3-10).

وفي إطار سعي الحكومة الصينية لزيادة أعداد المستفيدين من خدمات التأمين الصحي، نفذت الصين برنامجًا طموحًا لتحسين برامج التأمين الصحي في المناطق الريفية في عام ٢٠٠٢. وكان المستهدف من تطبيق "نظام التأمين الصحي التعاوني في المناطق الريفية (New Cooperative Health Insurance)" هو إدخال ٦٥٠ مليون مواطن من سكان المناطق الريفية في هذا النظام التأميني الصحي بنهاية عام ٢٠٠٨. وكان المشترك الواحد في "نظام التأمين الصحي التعاوني في المناطق الريفية" يدفع ٢٠٪ من تكلفة الخدمات الصحية، في حين تتحمل الحكومة المركزية والحكومة المحلية معًا ٨٠٪ من تكلفة هذه الخدمات. وقد زادت أعداد المشتركين في "نظام التأمين الصحي التعاوني في المناطق الريفية" من ١٨٪ من جملة سكان المناطق الريفية في عام ٢٠٠٤ إلى ٨٦٪ من جملة سكان المناطق الريفية في عام ٢٠٠٧، ثم إلى ٩٥٪ في عام ٢٠٠٩. (Lin, Lin, & Zai, Xianhua, 2022, pp. 7-26).

ويعاني نظام التأمين الصحي في الصين من عيب خطير. وهذا العيب هو "قيام المريض بدفع تكلفة الخدمة الصحية قبل استرداد جزء مما دفعه من أموال"

(Payment-before-Reimbursement). ونتيجة لهذا العيب تحجم نسبة ليست بالقليلة من سكان الريف الفقراء وكبار السن المعوزين عن الذهاب إلى المستشفيات الحكومية للعلاج. ويؤثر مبدأ دفع تكلفة المستفيد من خدمات التأمين الصحي قبل استرداد جزء مما دفعه على معدلات استفادة الفقراء وكبار السن من سكان المناطق الريفية من خدمات التأمين الصحي في الريف الصيني. ونتيجة للعمل في الزراعة لفترات طويلة يصاب كبار السن في المناطق الريفية في الصين بأمراض كثيرة. وكلما زاد عدد كبار السن في الأسرة الواحدة، كلما أصبح من الصعب على رب الأسرة الفقير أن يقوم بتغطية تكاليف الرعاية الصحية لهؤلاء الكبار. وتشير نتائج البحث إلى أن العوائد من نظام التأمينات الاجتماعية الجديدة الخاص بأصحاب المعاشات في المناطق الريفية تقلل من اللامساواة في الخدمات الصحية لكبار السن الذين يسكنون في الريف بمعدل ٣٩.٣٪ في عام ٢٠١٨. وعلى الرغم من هذا، فإن على الحكومة الصينية أن تهتم بدرجة أكبر بكبار السن الأكثر فقرًا ونوي الاحتياجات الخاصة الذين يسكنون في المناطق الريفية، وأن تعفيهم من أقساط الاشتراك في نظام التأمينات الاجتماعية الخاص بأصحاب المعاشات (Yuan, Hui, Chen, Shuoqi, Pan, Guochen, & Zheng, Lingyun, 2022, p. 7).

وأشارت النشرة الإحصائية الصادرة عن المكتب الوطني للإحصاءات في الصين إلى وجود ١٦.٦ مليون مواطن صيني فقير في نهاية عام ٢٠١٨. وبالإضافة إلى هذا، أوضحت اللجنة الوطنية للصحة في الصين أن أكثر من ٤٠٪ من الأسر الصينية التي تحررت من الفقر قد عادت مرة ثانية إلى الفقر في عام ٢٠١٨ نتيجة لإصابة أحد أفراد الأسرة بالأمراض. ويعد مرض أحد أفراد الأسر الفقيرة واحدًا من الأسباب المهمة التي تقف وراء ارتداد الأسر الفقيرة مرة ثانية تحت خط الفقر في الصين. وتوضح الإحصاءات الصادرة عن اللجنة الوطنية للصحة في الصين أن مرض أحد أفراد الأسر الفقيرة يقف وراء عودة أكثر من ٤٢٪ من الأسر الفقيرة إلى الفقرة مرة ثانية في عام ٢٠١٨. وعلى

هذا، فإن تقليل معدلات المرض بين الأسر الفقيرة يسهم بقوة في تقليل معدلات الفقر في الصين (Zheng, Lili, & Peng, Lijin, 2021, p. 1).

وقد شهد عام ٢٠١٨ قيام "مكتب المكتب الوطني للأمن الصحي في الصين" ووزارة المالية الصينية ومكتب مكافحة الفقر التابع لمجلس الدولة" بإصدار خطة تنفيذية لمدة ٣ سنوات لتقليل معدلات الفقر من خلال زيادة معدلات الاستفادة من التأمين الصحي في الفترة من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٠. واستهدفت هذه الخطة التنفيذية تعميم استفادة جميع الأسر الريفية الفقيرة في الصين من خدمات التأمين الصحي الأساسية، وخدمات التأمين الصحي الخاصة بالأمراض الخطيرة والجراحات الكبرى، وخدمات الدعم الطبي. ونصت هذه الخطة على زيادة معدلات الاستفادة من خدمات التأمين الصحي الخاصة بالأمراض الخطيرة والجراحات الكبرى لدى الأسر الفقيرة المقيمة في المناطق الريفية بنسبة ٥٠٪ بنهاية عام ٢٠٢٠. وبنهاية عام ٢٠١٨ كان هناك ١.١٢٩ مليار مواطن صيني يقيمون في المناطق الريفية والمناطق الحضرية يستفيدون من خدمات التأمين الصحي الخاصة بالأمراض الخطيرة والجراحات الكبرى. وتخطط وزارة المالية الصينية لرفع نسبة الأموال التي يتم ردها للمرضي الذين يستفيدون من خدمات التأمين الصحي الخاصة بالأمراض الخطيرة والجراحات الكبرى بحيث تزيد من ٥٠٪ إلى ٦٠٪ في نهاية عام ٢٠٢٠. (Zheng, Lili, & Peng, Lijin, 2021, pp. 1-2).

وإذا أخذنا مؤشر التردد على المستشفيات خلال السنوات الثلاث الماضية للكشف الطبي، نلاحظ أن ٦٦.٤٪ من الإناث الصينيات قد أشرن إلى أنهن قد ترددن على المستشفيات للكشف الطبي والعلاج مقارنة بنسبة ٦٢.٨٪ لدى الذكور الصينيين في عام ٢٠٢٠. وبالإضافة إلى الفجوة بين الذكور وبين الإناث توجد فجوة بين سكان المناطق الريفية وسكان المناطق الحضرية في الاستفادة من الخدمات الصحية لصالح سكان المناطق الحضرية. وقد بلغت نسبة الإناث الصينيات من سكان المناطق الحضرية اللاتي ترددن على المستشفيات للكشف الطبي والعلاج ٧١.٧٪ مقارنة بنسبة ٥٦.٩٪ من الإناث

الصينيات من سكان المناطق الريفية في عام ٢٠٢٠, Zheng, Shenzhen, 2022, pp. 454-455). وعلى هذا، فلا بد من زيادة معدلات استفاضة الإناث من سكان المناطق الريفية في الصين من خدمات التأمين الصحي.

وبعد أن حللنا مدي استفاضة الإناث من خدمات التأمين الصحي في الصين، سوف نستعرض في الجزء التالي أهم المبادرات التي نفذتها الصين لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٠.

أهم المبادرات التي نفذتها الصين لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٢:

- طبقت الصين "نظام ضمان الحد الأدنى من الدخل" (The Minimum Livelihood Guarantee Scheme) لتقليل معدلات الفقر في المناطق الحضرية بداية من عام ١٩٩٩. ويقدم هذا النظام معونة مالية شهرية للفقراء الذين يسكنون المناطق الحضرية في الصين. وقد زادت ميزانية هذا البرنامج من ٢.٢ مليار يوان صيني في عام ٢٠٠٠ إلى ٧.١ مليار يوان صيني في عام ٢٠١١ (Qian, Jiwei, 2013, pp. 53-60).
- بلغ عدد المستفيدين من "نظام ضمان الحد الأدنى من الدخل" لتقليل الفقر في المناطق الحضرية فقط ٢٣.٥ مليون نسمة في عام ٢٠٠٩، ثم انخفض إلى ١٧.٢ مليون نسمة في عام ٢٠١٥. وإذا أخذنا في الاعتبار عدد المستفيدين من البرنامج في المناطق الريفية أيضًا نلاحظ أن إجمالي عدد المستفيدين من البرنامج في المناطق الريفية والحضرية معًا قد بلغ ٧٥.٨ مليون نسمة و ٦٦.٥ مليون نسمة في عام ٢٠١١ وعام ٢٠١٥ على الترتيب (Solinger, Dorothy J., 2017, p. 51).

- كان الفرد الفقير من سكان المناطق الحضرية يحصل على ١٦٥٠ يوان صيني سنويًا في مقابل ٥٢٠ يوان صيني فقط كان يحصل عليها الفرد الفقير من سكان المناطق الريفية في عام ٢٠٠٨. ويعني هذا، أن الفرد الواحد الفقير من سكان المناطق الريفية كان يحصل على ٣١.٥٪ من قيمة الإعانة السنوية التي يحصل عليها مثيله من سكان المناطق الحضرية في عام ٢٠٠٨. وكان الفرد الفقير من سكان المناطق الحضرية ومن سكان المناطق الريفية يحصل على ٣٨٤٦ يوان صيني و ١٦٧٠ يوان صيني على الترتيب في عام ٢٠١٤. ومن ثم، فقد كان الفرد الفقير من سكان المناطق الريفية يحصل على ٤٣٪ من قيمة الإعانة السنوية التي يحصل عليها مثيله من سكان المناطق الحضرية في عام ٢٠١٤ (Solinger, Dorothy J., 2017, p. 56).
- خصصت الصين ما بين ٥.٤٪ إلى ٥.٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي لها في الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦ لتمويل المعاشات التقاعدية ونظام التأمين الصحي ونظام ضمان الحد الأدنى من الدخل في المناطق الريفية والمناطق الحضرية والإعانات المقدمة للمزارعين. وقد ساعد نظام ضمان الحد الأدنى من الدخل في المناطق الريفية والمناطق الحضرية والإعانات المقدمة للمزارعين في تحسين دخول الفئات الفقيرة في المجتمع الصيني في الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١٣ (Meng, Cai, & Yue, Ximing, 2020, pp. 1-8).
- نفذت الحكومة الصينية عدة مبادرات لزيادة متوسط عدد سنوات التعلم من ١٠.٥ عامًا دراسيًا في عام ١٩٨٨ إلى ١٢.٩ عامًا دراسيًا في عام ٢٠١٣. ونتيجة لهذه المبادرات زادت نسبة السكان الذين حصلوا على درجة جامعية من ٧٪ إلى ٢١٪ من إجمالي حجم القوي العاملة في الصين في خلال نفس الفترة الزمنية (Gustafsson, Bjorn, & Wan, Haiyuan, 2018, p. 12).

• طبقت الحكومة الصينية عدة سياسات لرفع الحد الأدنى لأجور العاملين منخفضي الأجور في سوق العمل منذ التسعينيات من القرن العشرين. وقد أسهم تنفيذ قانون عقود العمل الجديدة في عام ٢٠٠٨ في رفع الحد الأدنى لأجور العاملين بدرجة أكبر. فعلى سبيل المثال قامت مقاطعة "هاينان" (Hainan) ومقاطعة "خنان" (Henan) برفع الحد الأدنى لأجور القوي العاملة بنسبة ٣٠٪ و ٣٣٪ على الترتيب في يوليو من عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١١ قامت ٥ مقاطعات صينية برفع الحد الأدنى لأجور العاملين بها بنسبة تزيد عن ٢٠٪، ثم قامت ٢٧ مقاطعة صينية أخرى بزيادة الحد الأدنى للأجور بها بنسب متفاوتة في عام ٢٠١٢/٢٠١٣. وكانت هذه السياسات الإقليمية انعكاسًا للتنافس السياسي بين المقاطعات المختلفة لتحقيق الهدف القومي المتمثل في رفع دخول الأفراد في مختلف المقاطعات الصينية (Sicular, Terry; Li, Shi; Yue, Ximing; Sato, Hiroshi, 2017, p. 16).

وبعد أن حللنا أهم المبادرات التي نفذتها الصين لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٠، سوف نستعرض في الجزء التالي أهم الدروس التي يمكن استخلاصها من تحليل التجربة الصينية في التمكين الاقتصادي للمرأة.

الدروس التي يمكن لمصر الاستفادة منها بعد تحليل تجربة الصين في التمكين الاقتصادي للمرأة:

١. أهمية الاستفادة من نظام ضمان الحد الأدنى من الدخل في المناطق الريفية الذي تم تطبيقه في الصين منذ عام ٢٠٠٧؛ حيث نجح هذا النظام في تحسين التحصيل الدراسي للتلاميذ الذين يعيشون في أسر فقيرة في مادتي اللغة الصينية والرياضيات. وتوضح الإحصاءات أن الحكومة الصينية قد خصصت ميزانية

- قدرها ١٠ مليار يوان صيني و ١٠٠ مليار يوان صيني لتطبيق نظام ضمان الحد الأدنى من الدخل في المناطق الريفية فقط في عام ٢٠٠٧ وعام ٢٠١٨ على الترتيب (He, Zixuan, Fang, Xiangming, Rose, Nathan, Zheng, Xiaodong, Rozelle, Scott, 2021, pp. 57-79).
٢. ضرورة استعادة مصر من نظام الحد الأدنى من الدخل في المناطق الحضرية الذي تم تطبيقه في الصين منذ عام ١٩٩٩؛ "حيث نجح هذا النظام في تقليل معدلات الفقر في العديد من المناطق الحضرية الصينية" (Gustafsson, Bjorn, & Ding, Sai, 2017, pp. 16-19).
٣. نجحت الصين في زيادة أعداد الحاصلين على شهادة إتمام المرحلة الثانوية بمختلف مساراتها من ١١.٨٪ من إجمالي حجم القوي العاملة في عام ١٩٨٥ إلى ٣٩.٨٪ في عام ٢٠١٨ (Li, Haizheng, 2020, p. 59).
٤. نجحت سياسات زيادة الحد الأدنى لأجور العاملين في الصين في تقليل التفاوتات في الدخل لدى أكثر الشرائح فقراً في سوق العمل. وتوضح الدراسات أن الحد الأدنى لأجر العامل الواحد قد زاد من ١٦٩ يوان صيني شهرياً في عام ١٩٩٥ إلى ٣٠١ يوان صيني شهرياً في عام ٢٠٠٣ ثم إلى ٩٤٤ يوان صيني شهرياً في عام ٢٠١٢. وقد رفعت هذه السياسات من مستوى معيشة العمالة الأكثر فقراً في الصين (Lin, Carl, & Yun, Myeong-Su, 2016, pp. 3-23). ومن ثم، يجب على مصر أن ترفع الحد الأدنى لأجور العمالة منخفضة الدخل بصفة عامة والعمالة منخفضة الدخل المقيمة في المناطق الفقيرة والأحياء العشوائية بصفة خاصة.
٥. ضرورة استعادة مصر من تجربة الصين في ضم العمالة غير المنتظمة والعمالة في مجالات الاقتصاد غير الرسمي لنظام المعاشات التقاعدية وبخاصة العمالة المقيمة في المناطق الريفية.

٦. إن ضم المرأة الفقيرة لنظام التأمين الصحي ضرورة لتحسين التمكين الاقتصادي لها (Jain-Chandra, Sonali, Khor, Niny, Mano, Rui, Schauer, Johanna, Wingender, Philippe, Zhuang, Juzhong, 2018, pp. 10-11).

مما سبق يتضح أن التمكين الاقتصادي للمرأة يحسن من استفادة الإناث من الموارد المالية، ويخلق الفرص لهن لتنمية مهارتهن وزيادة معارفهن المتصلة بزيادة الأعمال وتأسيس المشروعات الصغيرة. وقد طبقت الصين عدة سياسات لتحسين قدرة الإناث الفقيرات على زيادة دخولهن، ولزيادة معدلات تمثيلهن في سوق العمل الرسمي. ويتطلب التنفيذ الفعال لسياسات التمكين الاقتصادي للمرأة ضمان الاستفادة العادلة للفتيات والنساء من الفرص الاقتصادية والتعليمية ومن الخدمات الحكومية المالية والتعليمية والصحية. وقد نفذت الصين مبادرات متنوعة لتحسين بيئة العمل والقوانين المنظمة للأجور في إطار سعيها لتقليل التفاوتات بين الذكور والإناث في الأجر، ولتقليل معدلات الفقر. وعلى الرغم من الجهود التشريعية التي بذلتها الصين لتحسين مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة بها، إلا أن العادات الاجتماعية والتقاليد ماتزال تحول دون تحسن بعض مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة الصينية بصفة عامة وللمرأة الصينية الريفية بصفة خاصة.

وقد تناول هذا المحور مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة في الصين في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٢. ووظف هذا المحور المؤشرات الاقتصادية الصينية التالية:

- ترتيب الصين في مؤشر التنمية البشرية في عام ٢٠٢١ و عام ٢٠٢٢.
- ترتيب الصين في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين.
- نسبة الإناث اللائي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في الصين.
- نسبة الإناث اللائي لديهن تأمين صحي في الصين.

وحلل هذا المحور أهم المبادرات التي نفذتها الصين لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٢. وانتهى المحور باستعراض لبعض

الدروس التي يمكن لمصر الاستفادة منها في تحسين التمكين الاقتصادي للمرأة. وبعد أن حللنا خبرة الصين في مجال تحسين التمكين الاقتصادي للمرأة، سوف نتناول في الجزء التالي خبرة كندا في هذا المجال.

المحور الثالث: تجارب كندا في مجال تحسين التمكين الاقتصادي للمرأة

من سن السادسة عشرة إلى سن الرابعة والعشرين:

مقدمة:

إن التمكين الاقتصادي للمرأة حق إنساني أصيل لها. ويسهم التهميش الاقتصادي في الإقصاء التعليمي الذي يؤدي بدوره إلى التأثير بصورة سلبية على قدرة الإناث على تنمية رأس مالهن البشري ورأس مالهن الاجتماعي. ومن ثم، يسهم التهميش الاقتصادي بقوة في تقليل معدلات مشاركة الإناث في سوق العمل، وفي تقليل دخولهن. ولهذا، يسعى هذا المحور إلى تحليل خبرة كندا في التمكين الاقتصادي للمرأة. وينطلق هذا المحور من قناعة مفادها أنه لا بد من توظيف الطاقات الكامنة للفئات المهمشة اقتصادياً والمحرومة تعليمياً في المجتمعات المختلفة. وبعد استعراض واقع التمكين الاقتصادي للمرأة الكندية، ينتهي المحور باستعراض عدد من الدروس التي يمكن لمصر استخلاصها من التجربة الكندية.

واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في كندا:

- يتناول هذا المحور مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة في كندا في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٢. ويوظف البحث الراهن المحاور التالية:
- ترتيب كندا في مؤشر التنمية البشرية في عام ٢٠٢١ وعام ٢٠٢٢.
 - ترتيب كندا في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين.
 - الإناث العاملات ومشاركتهن في قطاع العمل الرسمي في كندا.
 - الإناث والاستفادة من خدمات التأمين الصحي في كندا

أولاً: كندا ومؤشر التنمية البشرية:

احتلت كندا المرتبة الـ ١٥ في مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من بين ١٩١ دولة في عام ٢٠٢١ (The United Nations Development Programme, 2022a, p. 272). وقد احتلت كندا المرتبة الـ ١٣ في مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من بين ١٨٩ دولة في عام ٢٠١٧. ثم احتلت كندا المرتبة الـ ١٦ في مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من بين ١٨٩ دولة في عام ٢٠١٩ (The United Nations Development Programme, 2019a, p. 323; The United Nations Development Programme, 2020a, p. 343). وفي حين احتلت كندا المرتبة الـ ١٣ في مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٧، نجد أنها قد احتلت المرتبة الـ ١٥ في نفس المؤشر في عام ٢٠٢١. وبعد أن حللنا ترتيب كندا في مؤشر التنمية البشرية، سوف نستعرض في الجزء التالي ترتيب كندا في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين.

ثانياً: ترتيب كندا في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين:

احتلت كندا المرتبة الـ ١٩ في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين من بين ١٥٣ دولة في عام ٢٠٢٠. ثم احتلت المرتبة ٢٥ في نفس المؤشر من بين ١٤٦ دولة في عام ٢٠٢٢ (World Economic Forum, 2019a, p. 117; World Economic Forum, 2022a, p. 128).

وقد أسهم الترتيب المتقدم لكندا في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين في تقليل معدلات الفقر بين الإناث الكنديات. وأسهم الاستقلال الاقتصادي للإناث الكنديات في زيادة دخولهن، وفي رفع مستوى معيشتهن، وفي زيادة معدلات استفادتهن من التأمينات والمعاشات التقاعدية. وبالإضافة إلى هذا، ساعد الاستقلال الاقتصادي للإناث على

تخفيف الأعباء الاقتصادية الملقاة على كاهل المرأة المعيلة والمرأة المطلقة والمرأة الأرملة. وليس هذا فحسب، حيث ساعد الاستقلال الاقتصادي للإناث الكنديات على منح المرأة حرية أكبر في إنفاق الموارد المالية للأسرة. ومن ثم، استطاعت المرأة الكندية تخصيص قدر أكبر من الأموال للإنفاق على الغذاء والتعليم والصحة داخل أسرتها. ولا تقتصر فوائد الاستقلال الاقتصادي للمرأة على ما سبق ذكره، بل تشمل أيضًا تقليل التهميش الاقتصادي للأبناء، وتقليل معدلات الفقر لدي أفراد الأسرة، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي للدولة.

وبعد أن تناولنا بالتحليل ترتيب كندا في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين، سوف نتناول في الجزء التالي مشاركة الإناث في قطاع العمل الرسمي في كندا.

ثالثاً: الإناث العاملات ومشاركتهن في قطاع العمل الرسمي في كندا:

شهدت الفترة من عام ١٩٨٣ إلى عام ٢٠٢٢ نموًا متزايدًا في نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة في كندا. وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة مشاركة الإناث في الشريحة العمرية من سن ٢٥ عامًا إلى سن ٥٤ عامًا في سوق العمل في كندا قد بلغت ٦٥.٢٪ في عام ١٩٨٣. وبمرور الوقت زادت نسبة مشاركة الإناث في نفس الشريحة العمرية في سوق العمل في كندا لتصبح ٨٢٪ في عام ٢٠١٥ (The Brookfield Institute for Innovation + Entrepreneurship, 2019, p. 18).

وتشير بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن نسبة مشاركة الإناث في الشريحة العمرية من سن ١٥ عامًا إلى سن ٦٤ عامًا في سوق العمل في كندا قد بلغت ٧٣.٨٪ و٧٥.٦٪ في عام ٢٠٢٠ وعام ٢٠٢١ على الترتيب. كما بلغت نسبة مشاركة الذكور في الشريحة العمرية من سن ١٥ عامًا إلى سن ٦٤ عامًا في سوق العمل في كندا ٨١.١٪ و٨٢.٦٪ في عام ٢٠٢٠ وعام ٢٠٢١ على الترتيب (OECD, 2022d, pp. 1-3). وإذا كانت نسبة مشاركة الإناث في الشريحة العمرية من سن ١٥ عامًا إلى سن ٦٤ عامًا في سوق العمل في كندا قد بلغت ٧٥.٦٪ في عام ٢٠٢١، فإنها قد بلغت

بالنسبة للذكور في نفس الشريحة العمرية ٨٢.٦٪ في نفس العام. وعلى هذا، فإن معدلات مشاركة الإناث في الشريحة العمرية من سن ١٥ عامًا إلى سن ٦٤ عامًا في سوق العمل في كندا تقل عن مثيلاتها بالنسبة للذكور في عام ٢٠٢٠ وعام ٢٠٢١.

وتشير الإحصاءات إلى أن معدلات البطالة بين الإناث والذكور في الشريحة العمرية من سن ١٥ عامًا إلى سن ٦٤ عامًا في كندا قد بلغت ٧.٢٪ و ٧.٧٪ على الترتيب في عام ٢٠٢١. وقد بلغت معدلات البطالة بين الإناث في كندا في الربع الأول من عام ٢٠٢٢ ما نسبته ٥.٨٪، ثم انخفضت في الربع الثاني من عام ٢٠٢٢ لتصبح ٤.٨٪. وفي حين بلغت معدلات البطالة بين الإناث في كندا في الربع الثاني من عام ٢٠٢٢ ما نسبته ٤.٨٪، نجد أنها قد بلغت بين الذكور الكنديين في نفس الفترة الزمنية ما نسبته ٥.٣٪ (OECD, 2022c, p. 6). ويعني هذا أن معدلات البطالة بين الإناث تقل قليلاً عن معدلات البطالة بين الذكور في عام ٢٠٢١ وعام ٢٠٢٢.

وتوضح بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن معدلات البطالة بين الإناث والذكور في الشريحة العمرية من سن ٢٥ عامًا إلى سن ٢٩ عامًا في كندا قد بلغت ٧.١٪ و ٨.٧٪ على الترتيب في عام ٢٠٢١. وتشير نفس الإحصاءات أن معدلات البطالة بين الإناث والذكور في الشريحة العمرية من سن ٢٥ عامًا إلى سن ٣٤ عامًا في كندا قد بلغت ٦.٤٪ و ٧.٦٪ في عام ٢٠٢١. أما فيما يتصل بمعدلات البطالة بين الإناث والذكور في الشريحة العمرية من سن ٥٠ عامًا إلى سن ٥٤ عامًا في كندا فقد بلغت ٥.٦٪ و ٥.٨٪ على الترتيب في عام ٢٠٢١ (OECD, 2022e, pp. 1-3). ويعني هذا، أن معدلات البطالة بين الإناث والذكور في كندا زادت بين الشرائح العمرية صغيرة السن عما هو موجود لدي الشرائح العمرية كبيرة السن في عام ٢٠٢١.

أما فيما يتصل بمؤشر طبيعة العمل ومدته فتوضح الإحصاءات أن الإناث اللاتي لديهن عمل بدوام كامل (Full-Time) في قطاع العمل الرسمي في كندا وأن الإناث اللاتي لديهن عمل بدوام جزئي (Part-Time) في قطاع العمل الرسمي في كندا قد

بلغت نسبتهن ٧٦.٦٪ و ٢٣.٤٪ على الترتيب في الشريحة العمرية من سن ١٥ عامًا إلى سن ٦٤ عامًا في عام ٢٠٢١. وتوضح بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الذكور الذين لديهم عمل بدوام كامل والذين لديهم عمل بدوام جزئي في قطاع العمل الرسمي في كندا قد بلغت نسبتهم ٨٨.٢٪ و ١١.٨٪ على الترتيب في الشريحة العمرية من سن ١٥ عامًا إلى سن ٦٤ عامًا في عام ٢٠٢١ (OECD, 2022f, pp. 1-5). ويعني هذا، أنه في حين بلغت نسبة الإناث اللاتي لديهن عمل بدوام كامل في قطاع العمل الرسمي في كندا ما قيمته ٧٦.٦٪ في الشريحة العمرية من سن ١٥ عامًا إلى سن ٦٤ عامًا في عام ٢٠٢١، نجد أن نسبة الذكور الذين لديهم عمل بدوام كامل في قطاع العمل الرسمي في كندا هي ٨٨.٢٪ في نفس الشريحة العمرية في عام ٢٠٢١. وعلى هذا، قلت نسبة الإناث اللاتي لديهن عمل بدوام كامل في قطاع العمل الرسمي في كندا عن نسبة نظرائهن من الذكور في نفس الشريحة العمرية في عام ٢٠٢١. أما فيما يتصل بمؤشر العمل بدوام جزئي فنلاحظ أن الإناث اللاتي لديهن عمل بدوام جزئي في قطاع العمل الرسمي في كندا قد بلغت نسبتهن ٢٣.٤٪ في عام ٢٠٢١ مقارنة بنظرائهن من الذكور الذين لديهم عمل بدوام جزئي والذين بلغت نسبتهم ١١.٨٪ في الشريحة العمرية من سن ١٥ عامًا إلى سن ٦٤ عامًا في عام ٢٠٢١. وعلى عكس الحال في مؤشر العمل بدوام كامل (Full-Time)، نجد نسبة الإناث اللاتي لديهن عمل بدوام جزئي (Part-Time) في قطاع العمل الرسمي في كندا قد بلغت أكثر من ضعف قيمتها بالنسبة للذكور في مؤشر العمل بدوام جزئي في الشريحة العمرية من سن ١٥ عامًا إلى سن ٦٤ عامًا في عام ٢٠٢١.

وبالإضافة إلى مؤشر العمل بدوام كامل ومؤشر العمل بدوام جزئي فإن هناك مؤشران مهمان هما: مؤشر "العمل في وظيفة دائمة" (Permanent Job)، ومؤشر "العمل في وظيفة مؤقتة" (Temporary Job). وتشير بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الإناث اللاتي لديهن عمل في وظيفة دائمة في قطاع العمل

الرسمي في كندا وأن الإناث اللاتي لديهن عمل في وظيفة مؤقتة في قطاع العمل الرسمي في كندا قد بلغت نسبتهن ٨٧.٢٪ و ١٢.٨٪ على الترتيب في الشريحة العمرية من سن ١٥ عامًا فأكثر في عام ٢٠٢١. وتوضح بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الذكور الذين لديهم عمل في وظيفة دائمة والذين لديهم عمل في وظيفة مؤقتة في قطاع العمل الرسمي في كندا قد بلغت نسبتهم ٨٨.٥٪ و ١١.٥٪ على الترتيب في الشريحة العمرية من سن ١٥ عامًا فأكثر في عام ٢٠٢١ (OECD, 2022g, pp. 1-5). ويعني هذا، أنه في حين بلغت نسبة الإناث اللاتي لديهن وظيفة دائمة في قطاع العمل الرسمي في كندا ما قيمته ٨٧.٢٪ في الشريحة العمرية من سن ١٥ عامًا فأكثر في عام ٢٠٢١، نجد أن نسبة الذكور الذين لديهم وظيفة دائمة في قطاع العمل الرسمي في كندا هي ٨٨.٥٪ في نفس الشريحة العمرية في عام ٢٠٢١. وعلى هذا، قلت نسبة الإناث اللاتي لديهن وظيفة دائمة في قطاع العمل الرسمي في كندا عن نسبة نظرائهن من الذكور في نفس الشريحة العمرية في عام ٢٠٢١. أما فيما يتصل بمؤشر العمل في وظيفة مؤقتة فنلاحظ أن الإناث اللاتي لديهن وظيفة مؤقتة في قطاع العمل الرسمي في كندا قد بلغت نسبتهن ١٢.٨٪ في عام ٢٠٢١ مقارنة بنظرائهن من الذكور الذين لديهم وظيفة مؤقتة والذين بلغت نسبتهم ١١.٥٪ في الشريحة العمرية من سن ١٥ عامًا فأكثر في عام ٢٠٢١. وعلى عكس الحال في مؤشر العمل في وظيفة دائمة (Permanent Job)، نجد نسبة الإناث اللاتي لديهن عمل في وظيفة مؤقتة (Temporary Job) في قطاع العمل الرسمي في كندا قد زادت قليلاً عن قيمتها بالنسبة للذكور في مؤشر العمل في وظيفة مؤقتة في الشريحة العمرية من سن ١٥ عامًا فأكثر في عام ٢٠٢١.

ومن تحليل الإحصاءات يتضح لنا أن معدلات مشاركة الإناث في الشريحة العمرية من سن ١٥ عامًا إلى سن ٦٤ عامًا في سوق العمل في كندا قد قلت عن مثيلاتها بالنسبة للذكور في عام ٢٠٢٠ وعام ٢٠٢١. ومما سبق يتضح أن نسبة الإناث اللاتي

يعملن في وظائف بدوام كامل واللائي يعملن في وظائف دائمة تقل عن نسبة نظرائهن الذكور الذين يعملون في وظائف بدوام كامل والذين يعملون في وظائف دائمة في كندا في عام ٢٠٢١. كما يتضح لنا من تحليل الإحصاءات أيضاً أن نسبة الإناث اللائي يعملن في وظائف بدوام جزئي واللائي يعملن في وظائف مؤقتة تزيد عن نسبة نظرائهن الذكور الذين يعملون في وظائف بدوام جزئي والذين يعملون في وظائف مؤقتة في كندا في عام ٢٠٢١. وبالإضافة إلى ما سبق، تقل معدلات البطالة بين الإناث قليلا عن معدلات البطالة بين الذكور في كندا في عام ٢٠٢١ وعام ٢٠٢٢.

وقد بذلت الحكومة الكندية عدة جهود لتحسين معدلات مشاركة النساء في سوق العمل. ومن أبرز هذه الجهود البدء في تنفيذ قانون المساواة بين الذكور والإناث في الأجور منذ شهر أغسطس من عام ٢٠٢١، والبدء في تنفيذ قانون المساواة بين الذكور والإناث في التوظيف والعمل من شهر يناير من عام ٢٠٢١. وبالإضافة إلى هذه الجهود التشريعية، خصصت الحكومة ٣٠ مليار دولار أمريكي لبناء دور الحضانة ورياض الأطفال لمساعدة الأمهات على العمل وزيادة نسبة الإناث العاملات في سوق العمل في الفترة من عام ٢٠٢١ إلى عام ٢٠٢٥، وخصصت ٦ مليار دولار أمريكي لتمويل المشروعات التجارية والصناعية التي تؤسسها الإناث الكنديات ولمضاعفة أعداد المشروعات التي تؤسسها وتديرها الإناث في كندا في الفترة من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٥، وخصصت ٢.٢ مليار دولار أمريكي لمكافحة العنف ضد الفتيات والنساء الكنديات في الفترة من عام ٢٠٢١ إلى عام ٢٠٢٥. وتمثل الإناث ٣٢٪ من أعضاء مجالس إدارة الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية في كندا، وتمثل الإناث نصف أعضاء مجالس الإدارة في ٢٣٪ من الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية في كندا، وتتولي الإناث رئاسة مجالس الإدارة في ٩٪ من الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية في كندا (Equileap, 2022, p. 24, Cukier, Wendy, Gagnon,

Suzanne, & Saba, Tania, 2020, p. 6; Government of Canada, 2022a, pp. 1-2; Government of Canada, 2021a, p. 54)

وبعد أن تناولنا نسبة الإناث العاملات ومشاركتهن في قطاع العمل الرسمي في كندا، سوف نحلل في الجزء التالي مدى استفادة الإناث من خدمات التأمين الصحي في كندا.

رابعاً: الإناث والاستفادة من خدمات التأمين الصحي في كندا:

يوجد نوعان من التأمين الصحي في كندا: تأمين صحي أساسي، وتأمين صحي إضافي. وتقدم المقاطعات الكندية الثلاثة عشر تأميناً صحياً أساسياً لجميع المواطنين ذكوراً وإناثاً داخل المستشفيات والمراكز الصحية. والتأمين الصحي الأساسي يتم تقديمه بصورة مجانية داخل المستشفيات والمراكز الصحية. وينظم قانون الرعاية الصحية قواعد تقديم التأمين الصحي الأساسي في مختلف المقاطعات الكندية. أما التأمين الصحي الإضافي فيشمل الخدمات الصحية التي يتم تقديمها خارج المستشفيات والمراكز الصحية مثل: الخدمات الصحية التي تقدم للمرضي داخل منازلهم، والخدمات الصحية طويلة المدى، وتكاليف شراء الأدوية والعقاقير الطبية. ويتحمل غالبية الأفراد تكلفة خدمات التأمين الصحي الإضافي في كندا. أما الفقراء والمواطنون الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ عاماً فتتحمل الحكومة الكندية تكلفة توفير خدمات التأمين الصحي الإضافي لهم. وباستثناء الفقراء وكبار السن، يتحمل الأفراد تكلفة الاستفادة من خدمات التأمين الصحي الإضافي في كندا. ويتطلب الاشتراك في خدمات التأمين الصحي الإضافي في كندا قيام الفرد بالتعاقد مع شركات خاصة للتأمين الصحي، وتحمل الفرد بالتعاون مع المؤسسة التي يعمل بها لرسوم الاشتراك في هذه الخدمات الصحية الإضافية. (Ministry of Health. Canada, 2015, p. 2).

ويتيح الاشتراك في خدمات التأمين الصحي الأساسي للمشارك الاستفادة من التخفيضات عند شراء الأدوية والعقاقير الطبية، والإقامة في حجرات أكثر تمتعاً

بالخصوصية والراحة في المستشفيات، والاستفادة من أجهزة العلاج الطبيعي الأحدث والأعلى تكلفة، والحصول على خدمات أطباء الأسنان وأطباء العيون وأطباء التأهيل الطبي عند التعرض للحوادث والأطباء النفسيين (Ministry of Health. Canada, 2015, p. 2).

وتتحمل الحكومة الكندية ونظام التأمين الصحي غالبية تكلفة شراء الأدوية لـ ٧٢٪ من المرضى الكنديين في عام ٢٠١٩، في حين يضطر ٢٦٪ من المرضى الكنديين إلى دفع نصف ثمن الأدوية التي يحتاجونها من مالهم الخاص في نفس العام. وتختلف نسبة استفادة المواطنين الكنديين من نظام التأمين الصحي الخاص بتغطية تكاليف شراء الأدوية والعقاقير الطبية بناء على النوع والأصول العرقية. ولا تشترك نسبة كبيرة من الإناث ومن الأفراد الذين ينتمون للأقليات العرقية في كندا في نظام التأمين الصحي الإضافي المتعلق بتغطية تكلفة شراء العقاقير الطبية. ونظرًا لأن تغطية تكاليف شراء الأدوية والعقاقير الطبية في كندا يرتبط بقوة بالعمل في وظائف ذات أجر مرتفع تقدم تأمينًا صحيًا إضافيًا للعاملين، تعاني النساء والأقليات الملحوظة من عدم الاشتراك في برامج التأمين الصحي الإضافي بصورة تفوق معاناة الرجال والسكان من أصول أوروبية. ونتيجة لعدم اشتراك نسبة كبيرة من النساء في برامج التأمين الصحي الإضافي، يؤدي حرمان هؤلاء النساء من خدمات التأمين الصحي الإضافي إلى التأثير سلبيًا على عدالة الاستفادة من الخدمات الصحية وإلى التهميش الصحي لهؤلاء النساء (Wadhawan, Sapna, 2021, pp. 53-54).

وفي دراسة لصندوق دول الكومنولث احتلت كندا مرتبة تتراوح بين المرتبة الـ ٧ والمرتبة الـ ١٠ في المؤشرات الرئيسة لجودة الخدمات الصحية في عام ٢٠١٤ متأخرة عن دول مثل المملكة المتحدة، وسويسرا، والسويد، وأستراليا، وهولندا، وألمانيا، ونيوزيلندا، والنرويج، وفرنسا. واحتلت كندا المرتبة الـ ١٠ من بين ١١ دولة في إجمالي مؤشرات جودة الخدمات الصحية في عام ٢٠١٤. واحتلت كندا المرتبة الـ ٩ من بين

١١ في مؤشر عدالة الاستفادة من الخدمات الصحية في عام ٢٠١٤ (Ministry of Health. Canada, 2015, p. 2). ومن ثم، يجب أن تتحمل الدولة في كندا نسبة أكبر من تكلفة توفير الأدوية والعقاقير الطبية للإناث والفقراء والأقليات، كما يجب أن تسهم الدولة في تمويل برامج التأمين الصحي الإضافي للإناث ولأولئك الذين ينتمون للأقليات. وبالإضافة إلى هذا، يجب أن تنفذ الحكومة الكندية مبادرات إضافية لتحسين عدالة الاستفادة من الخدمات الصحية، وللقضاء على التهميش الصحي للإناث والفقراء. وبعد أن حللنا مدى استعادة الإناث من خدمات التأمين الصحي في كندا، سوف نستعرض في الجزء التالي أهم المبادرات التي نفذتها كندا لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٢.

أهم المبادرات التي نفذتها كندا لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٢:

- وضعت كندا خطة قومية لتقليل معدلات الفقر من ١٢.١٪ في عام ٢٠١٥ إلى ٩.٧٪ في عام ٢٠٢٠ ثم إلى ٦.١٪ في عام ٢٠٣٠.
- خصصت كندا ٣٢٥ مليار دولار كندي في الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٠ للإتفاق الاجتماعي بها.
- خصصت الحكومة الفيدرالية الكندية ٣٠٣ مليار دولار كندي لدعم الغذاء المقدم للأسر الفقيرة في الفترة من عام ٢٠٢١ إلى عام ٢٠٢٤.
- خصصت الحكومة الفيدرالية الكندية ٣.٦ مليار دولار كندي لبناء المساكن للأسر الفقيرة في الفترة من عام ٢٩٢١ إلى ٢٠٢٨.
- خصصت الحكومة الفيدرالية الكندية ١.٢ مليار دولار كندي لتوفير فرص العمل، وتحسين التدريب المقدم للشباب الكندي، ومساعدة الشباب على الدراسة في الجامعات لتحسين مهاراتهم ومعارفهم في الفترة من عام ٢٠٢١ إلى عام

(Research and Information Division at The ٢٠٢٣
Legislative Council Secretariat. Hong Kong, 2022, pp. 14-
.16)

- طبقت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية الكندية برنامجًا بعنوان "سندات التعليم في كندا" (Canada Learning Bond) بهدف تقديم منحة مالية لا تسترد لمساعدة الشباب الكندي على الالتحاق بالمعاهد فوق المتوسطة والجامعات.
- طبقت مقاطعة أونتاريو برنامجًا بعنوان "الأمان الاقتصادي للنساء" (The Women Economic Security Program) ويرتكز هذا البرنامج على تقديم منح مالية لا ترد للنساء في مقاطعة أونتاريو للدراسة في مؤسسات التعليم العالي، وعلى تقديم تدريب للفتيات والنساء لاكتساب مهارات ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة، ولاكتساب المهارات اللازمة لتأسيس مشروعاتهن الخاصة. ويهدف هذا البرنامج إلى زيادة دخول النساء وتحسين الأوضاع الاقتصادية لهن (La Cite, 2022, pp. 1-2).
- طبقت مقاطعة "بريتش كولومبيا" برنامجًا لتخفيض الفائدة على القروض الطلابية التي يحصل عليها طلاب المعاهد فوق المتوسطة والجامعات.
- طبقت مقاطعة "بريتش كولومبيا" برنامجًا لتقديم الاستشارات المتصلة بالبحث عن الوظائف، وتنمية المهارات المتصلة بسوق العمل للذكور والإناث في الشريحة العمرية من سن ٥٥ عامًا فأكثر، و"للكنديين من أبناء السكان الأصليين" (Indigenous Population)، وللشباب الفقراء من سن ٢٠ عامًا إلى سن ٤٥ عامًا.
- تقدم مقاطعة "بريتش كولومبيا" منحًا للكنديين الذين لم يحصلوا على شهادة إتمام المرحلة الثانوية العامة للدراسة مرة ثانية في مؤسسات تعليم الكبار (Province of British Columbia, 2019, pp. 32-33).

- صممت المقاطعات الكندية مواقعًا على شبكة الإنترنت تقدم الإرشادات للمواطنين الكنديين حول البرامج الحكومية والبرامج التي تنفذها المنظمات التطوعية غير الهادفة للربح لتسهيل قيام المواطنين بتأسيس مشروعاتهم التجارية/الزراعية الخاصة.
- زيادة مساهمات الحكومة الكندية المقدمة لتمويل المنظمات التطوعية غير الهادفة للربح لمساعدة هذه المنظمات التطوعية على خدمة أعداد أكبر من الفقراء ومن الإناث.
- تقليل قيمة الضرائب على الدخل التي يدفعها العاملون أصحاب الدخل المنخفضة في عدد من المقاطعات الكندية.
- زيادة الميزانية المخصصة لتمويل التغذية المدرسية للتلاميذ الفقراء (Government of New Brunswick, 2022, pp. 26–30).
- قامت ١٥ شركة حكومية في مدينة تورنتو بعقد شراكة لزيادة فرص التوظيف والحراك الاقتصادي للفئات الأكثر حرمانًا وفقراً في المدينة في الفترة من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢٢.
- طبقت مدينة تورنتو مدخلا لتعظيم الثروة في أحياء المدينة يركز على تأسيس شبكات للدعم الاجتماعي والاقتصادي للفئات الفقيرة، وتأسيس نظم اقتصادية مدرة الدخل أكثر عدالة، وزيادة أعداد المشروعات التجارية/الصناعية المملوكة للفقراء والإناث والأقليات، وتدريب الفقراء والمهمشين على إدارة المشروعات وفقاً لمبادئ الاستدامة والعدالة الاقتصادية وتقليل التفاوتات في الدخل (The Social Development, Finance & Administration Division at City of Toronto, 2021, pp. 14–15).

وبعد أن حللنا أهم المبادرات التي نفذتها كندا لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٠، سوف نستعرض في الجزء التالي أهم الدروس التي يمكن استخلاصها من تحليل التجربة الكندية في التمكين الاقتصادي للمرأة. أهم الدروس التي يمكن لمصر الاستفادة منها بعد تحليل تجربة كندا في التمكين الاقتصادي للمرأة:

١. تطبيق مدخل مدينة تورنتو لتعزيز الثروة في المناطق الفقيرة في مصر، وتأسيس شبكات للدعم الاجتماعي والاقتصادي للإناث الفقيرات.
٢. تأسيس نظم اقتصادية مدرة الدخل أكثر عدالة في المناطق العشوائية والأحياء المهمشة اقتصاديًا في مصر.
٣. زيادة أعداد المشروعات التجارية/الصناعية المملوكة للإناث الفقيرات في مصر.
٤. تدريب الإناث الفقيرات والمهمشات في مصر على إدارة المشروعات وفقًا لمبادئ الاستدامة والعدالة الاقتصادية وتقليل التفاوتات في الدخل.
٥. الاستفادة من تجربة مقاطعة أونتاريو الكندية في تدريب الإناث على مبادئ تأسيس المشروعات الصغيرة، والتسويق، وتحليل المشروعات الصغيرة، والإدارة المالية، والتعاون مع الشركات الصغيرة العاملة في نفس المجال، والحصول على القروض.
٦. تأسيس برنامج مصري مماثل لبرنامج "سندات التعليم في كندا" (Canada Learning Bond) بهدف تقديم منح مالية لا تسترد لمساعدة الإناث الفقيرات في مصر على الالتحاق بالمعاهد فوق المتوسطة والجامعات.
٧. الاستفادة من تجربة مقاطعة "بريتش كولومبيا" في تقديم منح مالية للمتسربين من التعليم الثانوي العام للالتحاق بمؤسسات تعليم الكبار.

ومما سبق عرضه يتضح لنا أن التمكين الاقتصادي للمرأة يحسن من استفادة الإناث من الموارد المالية، ويخلق الفرص لهن لتنمية مهارتهن وزيادة معارفهن المتصلة بريادة الأعمال وتأسيس المشروعات الصغيرة. وبالإضافة إلى هذا، يزيد التمكين الاقتصادي للمرأة من معدلات مشاركة الإناث في سوق العمل. وتعد زيادة مساهمة المرأة في الأنشطة الاقتصادية أساسًا مهمًا لممارسة حقهن الإنساني في العمل، ولتحسين مساهمتهن في صناعة القرارات المتصلة بتوظيف الموارد المالية داخل أسرهن. وكلما تحسنت مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة، كلما نجحنا في خلق مجتمعات تتسم بدرجة أكبر من العدالة الاقتصادية، وكلما ارتفعت معدلات الحراك الاقتصادي. ويسهم التمكين الاقتصادي للإناث الفقيرات في توفير الاستثمارات اللازمة لتقليل معدلات الفقر بين الإناث، وفي تحسين معدلات النمو الاقتصادي للدول. ويتطلب تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة تنفيذ مدخل تنموي شامل طويل المدى تشارك فيه الدولة مع المنظمات التطوعية. وتزيد استفادة المرأة بصورة عادلة من الأصول الاقتصادية والخدمات المالية من وعي المرأة بحقوقها المالية والإنسانية، كما تزيد أيضًا من إنتاجيتها الزراعية والصناعية والتجارية.

وقد تناول هذا المحور مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة في كندا في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٢. ووظف هذا المحور عددًا من المؤشرات الاقتصادية الكندية التالية:

- ترتيب كندا في مؤشر التنمية البشرية في عام ٢٠٢١ وعام ٢٠٢٢.
- ترتيب كندا في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين.
- نسبة الإناث اللائي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في كندا.
- نسبة الإناث اللائي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في كندا.
- نسبة الإناث اللائي لديهن تأمين صحي في كندا.

وحل هذا المحور أهم المبادرات التي نفذتها كندا لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٢. وانتهى المحور باستعراض لبعض الدروس التي يمكن لمصر الاستفادة منها في تحسين التمكين الاقتصادي للمرأة.

المحور الرابع: تجارب التمكين التعليمي للمرأة في الصين:

مقدمة:

أشار الكتاب الإحصائي السنوي للصين إلى أن نسبة النساء الأميات بين السكان في الشريحة العمرية من سن ١٥ عامًا فأكثر قد بلغ ٣.١ أمثال نسبة الذكور الأميين في الصين في عام 2018. وأوضح نفس المصدر أن عدد النساء الأميات وعدد الذكور الأميين في الصين بين السكان في الشريحة العمرية من سن ١٥ عامًا فأكثر قد بلغ ٣٥.٣ مليون فردًا و١١.٦ مليون فردًا على الترتيب في عام ٢٠١٨. وانتقد الكتاب الإحصائي السنوي للصين والمنشور في عام ٢٠١٩ حقيقة أن أعداد الفتيات والنساء اللاتي لا يلتحقن بالتعليم الابتدائي تبلغ ٢.٥ أمثال أعداد الذكور الذين لا يلتحقون بالتعليم الابتدائي في عام ٢٠١٨. وقد خلصت عدة تقارير إلى أن غالبية النساء الأميات في الصين كانوا يسكنون في المناطق الريفية وفي المحافظات الواقعة في شمال غرب الصين مثل محافظات "قانسو (Gansu)"، و"شينجيانغ" (Xinjiang)، و"زيزانغ" (منطقة التبت) (Xizang). ونتيجة لارتفاع نسبة النساء الصينيات الريفيات اللاتي لا يلتحقن بالتعليم الابتدائي، ماتزال عدم المساواة التعليمية بين الذكور والإناث مشكلة ملحة في المناطق الريفية والقرية الجبلية والمحافظات النائية (Wang, Yuying, 2022, pp. 1142-1143).

وقد شهدت الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٠ تنفيذ الحكومة المركزية " للبرنامج القومي الصيني لتنمية المرأة" (China National Program for Women's Development). ونتيجة لتنفيذ هذا البرنامج تمت زيادة معدلات

الالتحاق بالتعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني في الصين، كما قلت الفجوة بين الذكور والإناث في معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني. وزادت معدلات الالتحاق الإجمالي بالتعليم الثانوي العام والفني بصفة عامة في الصين من ٨٢.٥٪ في عام ٢٠١٠ إلى ٩١.٢٪ في عام ٢٠٢٠. وقد بلغت نسبة الفتيات الملتحقات بالتعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني في الصين ٤٦.٩٪ من جملة المقيدين في التعليم الثانوي العام والثانوي الفني في عام ٢٠٢٠، بإجمالي ١٩.٥ مليون فتاة. وقد بلغ عدد الفتيات الملتحقات بالتعليم الثانوي العام النظامي والتعليم الثانوي الفني النظامي في الصين ١٢.٥ مليون فتاة في عام ٢٠٢٠، في حين بلغ عدد الفتيات الملتحقات بالتعليم الثانوي العام اللانظامي والتعليم الثانوي الفني اللانظامي ٧ مليون فتاة في نفس العام (National Bureau of Statistics of China, 2021a, pp. 1-15). وقد مثلت الفتيات أكثر من ٥٠٪ من إجمالي أعداد الطلاب والطالبات المقيدين بالتعليم الثانوي العام النظامي والتعليم الثانوي الفني النظامي في الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٠ (National Bureau of Statistics of China, 2021a, pp. 12-15).

النظام التعليمي في الصين:

تم إنشاء أول مدرسة حكومية لتعليم الفتيات في الصين في عام ١٨٩٨. وقد تم السماح بالتعليم المختلط للذكور والإناث في المرحلة الابتدائية في الصين لأول مرة في عام ١٩١٢. وكانت مؤسسات التعليم العالي التي أنشأتها الإرساليات الدينية الغربية في الصين هي الرائدة في تقديم التعليم العالي للفتيات. فقبل عام ١٩١٩ سمحت مؤسسات التعليم العالي الغربية في الصين للفتيات بالدراسة على المستوى الجامعي. ومن بين مؤسسات التعليم العالي التي أنشأتها الإرساليات الغربية في الصين ما يلي: "جامعة يانجين لتعليم الفتيات في مدينة بكين (Yanjing Women's University in Beijing)" التي تم إنشاؤها في عام ١٩٠٨، و"جامعة خوانان لتعليم الفتيات في مدينة فوزهو" (Huanan Women's

University in Fuzhou) التي تم إنشاؤها في عام ١٩١٤، و"جامعة جينلينج لتعليم الفتيات في مدينة نانجينغ" (Jinling Women's University in Nanjing) التي تم إنشاؤها في عام ١٩١٥. وكانت "كلية بكين لتعليم الفتيات في مدينة بكين (Beijing Higher Women's Normal School) والتي تم إنشاؤها في عام ١٩١٩- هي أول مؤسسة حكومية للتعليم العالي يتم تأسيسها في الصين لتعليم الإناث. وقد أصدرت وزارة التربية والتعليم الصينية "قانون تنظيم التعليم العالي للمرأة (Regulations For Women's Higher Normal Education) في عام ١٩١٩. وفي عام ١٩٢٠ بدأت "جامعة بكين (Peking University)" في السماح للفتيات بالدراسة (Lingyu, Liu, Wenqin, Shen, & Chao, Li, 2021, pp. 27-28).

وفي عام ١٩٤٧ كانت الفتيات تمثل ١٧.٨٪ من إجمالي أعداد الطلاب المقيدين في مؤسسات التعليم العالي في الصين. ونتيجة لانخفاض الميزانيات الحكومية المخصصة لتمويل التعليم العالي قبل عام ١٩٤٩، كانت غالبية الطلاب المسجلين في مؤسسات التعليم العالي يدرسون تخصصات نظرية في مجال العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية. وفي الفترة من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٤٨ كانت نسبة الطلاب الصينيين (ذكورًا وإناثًا) الذين يدرسون تخصصات في مجال الهندسة والعلوم والزراعة والغابات والطب ٣٨.٤٪. وقد زادت نسبة الفتيات من ١٧.٨٪ من إجمالي أعداد الطلاب المقيدين في مؤسسات التعليم العالي في عام ١٩٤٧، إلى ٢٦.٢٪ من إجمالي أعداد الطلاب المقيدين في مؤسسات التعليم العالي في عام ١٩٥٤ في الصين. وبنهاية عام ٢٠٠٤ زادت نسبة الفتيات لتصبح ٤٥٪ من إجمالي أعداد الطلاب المقيدين في الكليات والمعاهد فوق المتوسطة في الصين. ثم زادت أعداد الفتيات زيادة كبيرة وتخطت وتجاوزت أعداد الذكور المقيدين في مؤسسات التعليم العالي في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى ٢٠٢٢. وتشير الإحصاءات إلى أن أعداد الفتيات والنساء وأعداد الذكور المقيدين في الكليات والمعاهد فوق المتوسطة في الصين قد بلغت

١٤.٨ مليون طالبة أنثى و١٣.٤ مليون طالبًا ذكرًا في عام ٢٠١٩ (Lingyu, Liu, Wenqin, Shen, & Chao, Li, 2021, pp. 28–35).

ويلتحق الأطفال من سن الثالثة إلى سن السادسة بدور الحضانة ورياض الأطفال في الصين. والالتحاق بدور الحضانة ورياض الأطفال ليس إلزاميًا في الصين. ويستمر التعليم في المرحلة الابتدائية لمدة ٦ سنوات، في حين يستمر التعليم في المرحلة الإعدادية لمدة ٣ سنوات. والتعليم في المرحلة الابتدائية والمرحلة الإعدادية إلزاميًا ومجانًا. وتستمر الدراسة في المرحلة الثانوية لمدة ٣ سنوات. وقد ظلت أعداد التلاميذ في المرحلة الابتدائية ثابتة في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٤ عند ١٧ مليون تلميذ. ويقوم معلم واحد بالتدريس لكل ١٧ تلميذ في عام ٢٠١٤. وقد انخفض إجمالي أعداد التلاميذ المقيدين في السنوات الثلاث للمرحلة الإعدادية من ٦٦.١ مليون تلميذ في عام ٢٠٠٣ إلى ٤٣.١ مليون تلميذ في عام ٢٠١٥. وقد التحق ١٧ مليون تلميذ بالصف الأول الثانوي العام والصف الأول الثانوي الفني مجتمعين في الصين في عام ٢٠١٠. وقد شهدت الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٥ زيادة أعداد مدارس التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني في الصين بصورة متدرجة في الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٥. ونتيجة لانخفاض أعداد المواليد في الصين، انخفضت أعداد مدارس التعليم الثانوي العام والفنية في عام ٢٠١٥ (Guo, Lijia, Huang, Jiashun, & Zhang, You, 2019, pp. 3–6).

ويمثل تلاميذ التعليم الثانوي الفني ٢٢٪ من جملة أعداد التلاميذ المقيدين بالتعليم الثانوي العام والفني في الصين في عام ٢٠١٤. وقد التحق ٨.٢ مليون تلميذ بمدارس التعليم الثانوي

العام في الصين في عام ٢٠١٣، في حين التحق ٦.٧ مليون تلميذ بمدارس التعليم الثانوي الفني في الصين في عام ٢٠١٣ (OCED, 2016a, pp. 10-11).

ومن بين أهم المشكلات التي تواجه النظام التعليمي في الصين حرمان نسبة كبيرة من أبناء المهاجرين من الريف إلى الحضر من الالتحاق بالمدارس الحكومية في الحضر والمدن الكبرى. ويرجع هذا الاستبعاد التعليمي إلى التطبيق الصارم "لنظام تسجيل السكان في الريف والحضر"^{١٦} في الصين.

^{١٦} تم البدء في تطبيق "نظام تسجيل السكان في الريف والحضر" في الصين في عام ١٩٥٨ بهدف التحكم في حركة العمالة، وضمان الاستقرار الاقتصادي. ويمنح هذا النظام امتيازات اقتصادية وتعليمية لسكان الحضر في الصين. ويسهم ميلاد الأفراد في الريف في صعوبة حصولهم على الخدمات الاجتماعية بعد انتقالهم للعيش في الحضر. ويعني هذا، أن المهاجرين من الريف إلى الحضر الذين لا يستطيعون تسجيل أنفسهم في المناطق الحضرية سوف يتم حرمانهم هم وأبنائهم من الالتحاق بالمدارس الحكومية، ومن العلاج في المستشفيات الحكومية، ومن الاستفادة من خدمات التأمين الصحي الحكومي، ومن الحصول على المعاشات التقاعدية. ويواجه المهاجرون من الريف إلى الحضر الذين لا يستطيعون تسجيل أنفسهم في الحضر عدة صعوبات تعليمية. ومن بين هذه الإشكاليات صعوبة تسجيل أبناء المهاجرين الريفيين في المدارس الحكومية الحضرية. ونتيجة لهذا النظام الصارم لا يستطيع سوي ٣٠٪ فقط من أبناء المهاجرين الريفيين في مدينة "شينزين"، ومدينة "بكين" تسجيل أنفسهم في المدارس الحكومية، ويضطر الـ ٧٠٪ المتبقين للتسرب من التعليم أو الالتحاق بالمدارس الخاصة في هاتين المدينتين أو العودة للريف والإقامة مع أجدادهم للدراسة في المدارس الحكومية الريفية في عام ٢٠١٤. وتقل نسبة أبناء المهاجرين الريفيين المسجلين في المدارس الحكومية الحضرية المشهورة وذات السمعة الممتازة. وكلما ارتقينا في السلم التعليمي، كلما قلت أعداد أبناء المهاجرين الريفيين المسجلين في المدارس الحكومية الواقعة في المناطق الحضرية. ويعني هذا، أن أعداد أبناء المهاجرين الريفيين المسجلين في المدارس الحكومية الحضرية والإعدادية والثانوية تقل بشدة عن أعداد أبناء سكان الحضر المسجلين في المدارس الحكومية الإعدادية والثانوية. وسوف يتم تحليل هذه الإشكالية بقدر أكبر من التفصيل في الأجزاء التالية من هذا البحث (OCED, 2016a, pp. 28-29).

وبعد أن استعرضنا بصورة موجزة طبيعة النظام التعليمي في الصين، سوف نتناول في الجزء التالي التعليم وتنمية رأس المال البشري في الصين.

التعليم وتنمية رأس المال البشري في الصين:

أوضحت العديد من الدراسات وجود علاقة ارتباط إيجابية بين جودة رأس المال البشري وبين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي. ويؤدي الاعتماد على مؤشر وحيد لرأس المال البشري مثل متوسط عدد سنوات التعلم إلى فهم أكثر تبسيطاً لطبيعة العلاقة بين رأس المال البشري وبين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي. وأشارت الدراسات الاقتصادية خلال العقود الثلاثة الأخيرة إلى أن تبني عدة مؤشرات متنوعة لرأس المال البشري يشير إلى وجود علاقة أكثر تعقيداً بين رأس المال البشري وبين ارتفاع/انخفاض معدلات النمو الاقتصادي للدول. ومن ثم، فإن توظيف عدة مؤشرات متنوعة لرأس المال البشري شرط ضروري لفهم هذه العلاقة الديناميكية المركبة. وأوضحت هذه الدراسات الأحدث أن زيادة متوسط عدد سنوات التعلم يسهم في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية، في حين أن ارتفاع جودة رأس المال البشري - ممثلة في ارتفاع معدلات التخرج من التعليم الثانوي ومن التعليم العالي - يسهم في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في المراحل المتقدمة من التنمية الاقتصادية (Zhang, Xiaobei, Li, Haizheng, Wang, Xiaojun, & Fleisher, Belton M., 2019, p. 2).

وخلص ’زيهانج شياوبيه ولي هايزينج ووانج شياوجون وفليشر بيلتون‘ إلى أن قدرة المحافظات الفقيرة على اللحاق بالمحافظات الغنية وعلى زيادة معدلات دخل الفقراء بها يعتمد بقوة على قدرتها على رفع جودة رأس المال البشري بها، وعلى زيادة معدلات التخرج من التعليم الثانوي ومن التعليم العالي، وعلى زيادة نسبة العاملين المتخرجين من التعليم الثانوي بنوعيه العام والفني (Zhang, Xiaobei, Li, Haizheng, Wang, Xiaojun, & Fleisher, Belton M., 2019, p. 3) وانتقد ’هانوشيك

ووويسمان“ (Hanushek & Woessmann) اعتماد بعض الدراسات على مقاييس كمية مبسطة لرأس المال البشري، وأشار ”هانوشيك ووويسمان“ إلى أن الاعتماد على هذه المقاييس المبسطة لرأس المال البشري أدّى إلى تقدير مبالغ فيه في قيمة رأس البشري، وإلى وجود أخطاء في قياس تأثير رأس المال البشري على معدل النمو الاقتصادي في بعض دول أمريكا اللاتينية. وأوضح ”هانوشيك ووويسمان“ أن الاعتماد على هذه المقاييس المبسطة لرأس المال البشري يفسر انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في بعض دول أمريكا الجنوبية على الرغم من ارتفاع المؤشرات الكمية التعليمية بها. ولهذا دعا ”هانوشيك“ (Hanushek) في دراسة ثانية له-تم نشرها في عام ٢٠١٣- إلى عدم الاعتماد فقط على مؤشر معدلات الالتحاق بالمرحلة التعليمية أو مؤشر معدلات الأمية. وبالإضافة إلى ”هانوشيك“ دعا ”بارو ولي“ (Barro & Lee)، و”كليناو ورودريجز-كلير“ (Klenow & Rodriguez-Clare) إلى الاعتماد على مقاييس أكثر تعقيداً لقياس جودة النظام التعليمي بدلا من الاقتصار فقط على استخدام مؤشر معدل الالتحاق بالمرحلة الابتدائية أو مؤشر معدل الأمية في الدول. كما أشار ”جونز (Jones)“ إلى أن تأثير معدل التخرج من المرحلة الابتدائية على ارتفاع معدل النمو الاقتصادي يقل عن تأثير معدل التخرج من التعليم الثانوي^{١٧}

^{١٧} أشار ”يانج جياجهوا وتشينج تشينج وبيان يانجي“ إلى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للفرد في الصين، كلما زادت احتمالات انتقاله من وظيفة من وظائف الطبقة العاملة إلى وظيفة أفضل وذات دخل أعلى في الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠١٦. وبالتالي، فإن ارتفاع المستوى التعليمي للفرد يحسن من احتمالات الحراك الاقتصادي للفرد في الصين في خلال نفس الفترة الزمنية. وخلص ”يانج جياجهوا وتشينج تشينج وبيان يانجي“ إلى أن إسهام التعليم الجامعي في تحقيق الحراك الاقتصادي للفرد زاد عن إسهام التعليم فوق المتوسط في تحقيق الحراك الاقتصادي في الصين في الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠١٦. (Yang, Jianghua, Cheng, Cheng, & Bian, Yanjie, 2016, pp. 260-261).

ويقل عن تأثير معدل التخرج من التعليم العالي (Zhang, Xiaobei, Li, Haizheng, Wang, Xiaojun, & Fleisher, Belton M., 2019, pp. 4-5). ونظراً لتركيز الدراسة الحالية على التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني، فسوف تحظي المرحلة الثانوية بمزيد من التحليل. وفي الوقت نفسه سوف يتم الإشارة في بعض الأحيان إلى عدد من مشكلات التعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي باعتبار أن مخرجات التعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي هي مدخلات التعليم الثانوي.

ويعتمد مخزون رأس المال البشري^{١٨} في الصين على عدد السكان وجودة التعليم في مناطق الجغرافية المختلفة. وقد شهدت الفترة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٤ نمواً بطيئاً جداً لمخزون رأس المال البشري في الصين، في حين شهدت الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠١٤ نمواً أكثر سرعة لمخزون رأس المال البشري. وقد شهدت الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠١٤ نمو مخزون رأس المال البشري في المنطقة الشرقية

^{١٨} يشير مفهوم "مخزون رأس المال البشري (Stock of Human Capital)" إلى الجوانب الكمية والكيفية للمستوي التعليمي للفرد، والتحسين في الصحة نتيجة للإنفاق على الخدمات الصحية، والمعارف والمهارات المكتسبة من خلال التدريب داخل المصانع والشركات في أثناء الخدمة. ويسهم التوسع المستمر في تحسين الجوانب الكمية والكيفية لرأس المال البشري في زيادة معدلات النمو الاقتصادي. ويخلق التحسن في مكونات رأس المال البشري الكمية والكيفية والزيادة في معدلات النمو الاقتصادي "دائرة إيجابية (Virtuous Circle)" للاقتصاد. فمن ناحية تخلق النواحي الكمية للنمو الاقتصادي مستداماً مزيماً من الوظائف، وتهيئ البيئة المناسبة للابتكارات التكنولوجية، وتوفر الفرص المحفزة للمهارات البشرية عالية الجودة، وتساعد الأفراد على تنمية مهاراتهم ومعارفهم، وبالتالي يسهم النمو الاقتصادي المستدام في تحسين جودة رأس المال البشري، وفي تحسين جودة حياة الأفراد. ومن ناحية أخرى يزيد التحسن في مخزون رأس المال البشري من إنتاجية الأفراد، ويقلل من رأس المال المادي اللازم للإنتاج. وتعتمد جودة النمو الاقتصادي المستدام على دور رأس المال البشري عالي الجودة في تحفيز الابتكارات التكنولوجية، وفي تحسين الاستفادة من الهياكل الصناعية والزراعية القائمة. ومن ثم، فإن النمو الاقتصادي المستدام لا يحتاج فقط إلى توافر رأس مال بشري عالي الجودة من الناحيتين الكمية والكيفية وإلى وجود نظام تعليمي يوفر القوى العاملة عالية التأهيل وذات المعارف والمهارات الراقية فقط، ولكنه يحتاج أيضاً إلى نظام تعليمي ينجح في توطين التكنولوجيا العالمية المتقدمة وفي تطوير هذه التكنولوجيا المتقدمة وفي تشجيع الإبداع والابتكار الصناعي والتجاري. ويسهم عدم تناغم رأس المال البشري مع البني الصناعية والزراعية في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي. (Wang, Sujuan, Lin, Xiaonan, Xiao, Honggen, Bu, Naipeng, & Li, Yanan, 2022, pp. 2-5)

وفي المنطقة الغربية^{١٩} وفي المنطقة الشمالية الشرقية^{٢٠} والمنطقة الداخلية^{٢١} (المنطقة الوسطي) في الصين بمعدل ٩.٢٪ و ٧.٠١٪ و ٧.١٪ و ٨.١٤٪ سنويًا على الترتيب. وبهذا كانت المنطقة الشرقية^{٢٢} في الصين هي الأعلى نموًا في مخزون رأس المال البشري في الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠١٤، في حين كانت المنطقة الغربية في الصين هي الأقل نموًا في مخزون رأس المال البشري في خلال نفس الفترة الزمنية. وبصفة عامة نلاحظ أن الفجوة في جودة رأس المال البشري تتزايد بين المنطقة الشرقية في الصين وبين المناطق الأخرى، وأن جودة رأس المال البشري في المنطقة الشرقية أعلى من مثيلاتها في بقية المناطق الجغرافية الأخرى في الصين (Haizheng, Li,

^{١٩} تشمل المنطقة الغربية في الصين محافظة "منغوليا الغربية" (Inner Mongolia)، ومحافظة "جوانجشي" (Guangxi)، ومحافظة "تشونجكوينج" (Chongqing)، ومحافظة "سيشوان" (Sichuan)، ومحافظة "جوزو" (Guizhou)، ومحافظة "يونان" (Yunnan)، ومحافظة "شنشي" (Shaanxi)، ومحافظة "قانسو" (Gansu)، ومحافظة "كوينجهاي" (Qinghai)، ومحافظة "نينجشيا" (Ningxia)، ومحافظة "شينجيانج" (Xinjiang). وبهذا تضم المنطقة الغربية ١١ محافظة مختلفة (Haizheng, Li, He, Junzi, Liu, Qinyi, Fraumeni, Barbara M., & Zheng, Xiang, 2016, p. 3).

^{٢٠} تشمل المنطقة الشمالية الشرقية في الصين محافظة "هيلونغجيانغ" (Heilongjiang)، ومحافظة "جيلين" (Jilin)، ومحافظة "لياونينغ" (Liaoning). وبهذا تضم المنطقة الشمالية الشرقية في الصين ٣ محافظات مختلفة (Haizheng, Li, He, Junzi, Liu, Qinyi, Fraumeni, Barbara M., & Zheng, Xiang, 2016, p. 3).

^{٢١} تشمل المنطقة الداخلية (المنطقة الوسطي) في الصين محافظة "شانشي" (Shanxi)، ومحافظة "أنهوي" (Anhui)، ومحافظة "جيانغشي" (Jiangxi)، ومحافظة "خنان" (Henan)، ومحافظة "خوبي" (Hubei)، ومحافظة "خونان" (Hunan). وبهذا تضم المنطقة الداخلية (المنطقة الوسطي) في الصين ٦ محافظات مختلفة (Haizheng, Li, He, Junzi, Liu, Qinyi, Fraumeni, Barbara M., & Zheng, Xiang, 2016, p. 3).

^{٢٢} تشمل المنطقة الشرقية في الصين محافظة "بكين" (Beijing)، ومحافظة "تيانجين" (Tianjin)، ومحافظة "خبي" (Hebei)، ومحافظة "شنغهاي" (Shanghai)، ومحافظة "جيانغسو" (Jiangsu)، ومحافظة "جيجيانغ" (Zhejiang)، ومحافظة "فوجيان" (Fujian)، ومحافظة "شاندونج" (Shandong)، ومحافظة "غوانغدونغ" (Guangdong)، ومحافظة "هاينان" (Hainan). وبهذا تضم المنطقة الشرقية ١٠ محافظات مختلفة (Haizheng, Li, He, Junzi, Liu, Qinyi, Fraumeni, Barbara M., & Zheng, Xiang, 2016, p. 3; Borsi, Mihaly . Tamas, Mendoza, Octasiano Miguel Valerio, & Comim, Flavio, 2002, p. 2).

He, Junzi, Liu, Qinyi, Fraumeni, Barbara M., & Zheng, Xiang, (2016, pp. 18-19)

وقد شهدت الفترة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٤ نموًا شديد البطء في مخزون رأس المال البشري^{٢٣} في جميع المناطق الجغرافية في الصين. ويمثل مستوى التعليم الذي حصلت عليه القوي العاملة وحده أقل بقليل من ٥٠٪ من مكونات رأس المال البشري في الصين. ونتيجة لتحسن مؤشرات الاستفادة من الفرص التعليمية في الصين في الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠١٤، يزيد دخل الشرائح العمرية الشابة عن دخل الشرائح العمرية الأكبر سنًا. وتزيد نسبة التعليم الذي حصلت عليه القوي العاملة في المنطقة الشمالية الشرقية عن مثيله في المنطقة الداخلية (المنطقة الوسطى). وتزيد نسبة

^{٢٣} تشير نظرية رأس المال البشري إلى أن الاستثمار في التعليم يحسن من رأس المال البشري؛ ومن ثم يحسن من إنتاجية الأفراد المتعلمين. وتوجد تفاوتات في جودة رأس المال البشري نتيجة لاختلاف السياق المؤسسي واختلاف الظروف الاجتماعية/الثقافية التي يحدث فيها هذا الاستثمار. ويتكون رأس المال البشري من المعارف والمهارات التي يكتسبها الأفراد نتيجة للتعليم، والمعارف والمهارات التي يكتسبها الأفراد نتيجة للتدريب في أثناء العمل. وقد أشارت الدراسات إلى أن الاستثمار في تدريب الأفراد داخل المصانع والشركات له تأثير إيجابي على إنتاجية الأفراد وعلى أدائهم الوظيفي. كما خلصت بحوث متعددة إلى أن البقاء لفترات طويلة في نفس الشركة/المصنع ينمي معارف ومهارات العاملين، ويؤدي إلى ثراء خبراتهم، ويسهم في زيادة إنتاجيتهم. وقد خلصت "ماريز-بيريز وزملاؤها" (Mariz-Perez et al.) إلى أن رأس المال البشري يمثل المهارات والقدرات والمعارف العملية التي تسهم في الابتكارات؛ ومن ثم فإن رأس المال البشري يقاس بواسطة عدد العاملين في مجال البحث العلمي والتطوير. (Carvache-Franco, Orly, Carvache-Franco, Mauricio, Carvache-Franco, Wilmer, & Bustamante-Ubilla, Miguel A., 2022, pp. 2-3) ويعتقد "بلوج" (Blaug) أن الاستثمارات المخصصة لتمويل التعليم، والاستثمارات المخصصة للإنفاق على الخدمات الصحية، والاستثمارات الموجهة لتمويل تدريب العمالة في أثناء العمل هي استثمارات مهمة تماثل الاستثمارات المادية المخصصة لبناء المصانع والشركات. ويعتقد "بيكر" (Becker) أن رأس المال البشري يشمل الاهتمام بالتعليم، والصحة والتدريب المقدم للعمالة لتحسين جودة معارفهم ولزيادة إنتاجيتهم. ومن ثم، يرى "بيكر" أن الدول التي تمتعت بمعدل كبير للنمو الاقتصادي قد خصصت استثمارات ضخمة لتمويل قطاعي التعليم والصحة بها. وعلى هذا، فإن الحد الأقصى لكفاءة العمال يمكن تحقيقها من خلال تحسين جودة النظام التعليمي، وجودة النظام الصحي (Mihalache, Iuliana-Claudia, 2019, pp. 185-186).

الأطفال الأقل من ١٥ عامًا في المنطقة الداخلية (المنطقة الوسطي) والمنطقة الغربية في الصين عما هو موجود في المنطقة الشمالية الشرقية في عام ٢٠١٤ (Haizheng, Li, He, Junzi, Liu, Qinyi, Fraumeni, Barbara M., & Zheng, Xiang, 2016, p. 19). وبالتالي فإن التركيبة السكانية لقاطني المنطقة الداخلية (المنطقة الوسطي) والمنطقة الغربية في الصين تتميز بارتفاع نسبة الأطفال والشباب. ولهذا، فلا بد من زيادة ميزانية التعليم قبل الجامعي والتعليم العالي في المنطقة الداخلية (المنطقة الوسطي) والمنطقة الغربية في الصين.

ويعني هذا، أنه على الرغم من تحسن المستوى التعليمي للقوي العاملة الصينية التي تسكن في المناطق الريفية منذ عام ١٩٨٠، إلا أن هذا المستوى التعليمي للقوي العاملة في المناطق الريفية في الوقت الحاضر ما يزال متدنياً. ويشير تحليل مخزون رأس المال البشري في الصين إلى أن ١١.٣٪ من جملة الراشدين في الشريحة العمرية من ٢٥ عامًا إلى ٦٤ عامًا من القوي العاملة من سكان المناطق الريفية قد حصلوا على شهادة إتمام التعليم الثانوي العام والفني في عام ٢٠١٥. وعلى خلاف هذه النسبة المتدنية للحاصلين على شهادة إتمام التعليم الثانوي العام والفني في القوي العاملة الصينية المقيمة في المناطق الريفية، تزيد نسبة القوي العاملة الصينية المقيمة في الحضر والتي تخرجت بنجاح من التعليم الثانوي العام والفني في عام ٢٠١٥. وتشير الإحصاءات إلى أن ٤٤.١٪ من جملة الراشدين في الشريحة العمرية من ٢٥ عامًا إلى ٦٤ عامًا من القوي العاملة من سكان المناطق الحضرية قد حصلوا على شهادة إتمام التعليم الثانوي العام والفني في عام ٢٠١٥. ونتيجة لانخفاض معدلات التحاق التلاميذ في المناطق الريفية بالتعليم الثانوي بمختلف أنواعه، تتخفف أيضًا معدلات التحاق التلاميذ الريفيين بمؤسسات التعليم العالي في الصين. ولما كان التلاميذ في المناطق الريفية في الصين سيمثلون الجزء الأكبر من القوي العاملة الصينية في المستقبل، فمن الضروري تحسين المستوى التعليمي لهم. وقد انتقد "خور وزملاؤه" (Khor et al.)

حقيقة أن أقل من ٤٠٪ من الأطفال الذين يسكنون في المناطق الريفية الفقيرة في الصين قد التحقوا بالفعل بالتعليم الثانوي العام والفني في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام (Li, Hongbin, Loyalka, Prashant, Rozelle, Scott, & Wu, ٢٠١٢ .Binzhen, 2017, p. 30)

ويعود انخفاض معدلات التحاق سكان المناطق الريفية في الصين بالتعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني إلى ارتفاع تكلفة المصروفات المدرسية، وارتفاع تكلفة المستلزمات المدرسية، وارتفاع تكلفة الفرصة البديلة للتعلم بدلاً من العمل. وفي حين أن التعليم في المرحلة الابتدائية وفي المرحلة الإعدادية في الصين مجاني، نجد أن المدارس الثانوية الواقعة في الريف في الصين تتقاضى مصروفات دراسية بلغت ١٦٠ دولارًا أمريكيًا للتلميذ الواحد في الصف الدراسي الواحد في عام 2008. وتمثل المصروفات الدراسية البالغة ١٦٠ دولارًا أمريكيًا ٢٧٪ من قيمة دخل الفرد في المناطق الريفية بالصين في عام ٢٠٠٨. وبالإضافة إلى المصروفات الدراسية يجب أن تدفع الأسرة ٣٩٣ دولارًا أمريكيًا كتكلفة لشراء الكتب الدراسية وللإقامة في الأماكن التي توجد بها المدارس الثانوية في الصف الواحد في عام ٢٠٠٨. ويعني هذا، أن تكلفة المصروفات الدراسية وشراء الكتب وتكلفة الإقامة في سكن في البلدات التي توجد بها المدارس الثانوية العامة لمدة ٣ سنوات قد بلغت ١٦٥٩ دولارًا أمريكيًا للتلميذ الواحد في عام ٢٠٠٨ (Liu, Chengfang, Zhang, Linxiu, Luo, Renfu, Rozelle, Scott, Sharbono, Brian, & Shi, Yaojiang, 2009, pp. 503-516). وبالإضافة إلى تكلفة المصروفات المدرسية وتكلفة المستلزمات المدرسية والإقامة، تتحمل الأسرة الصينية تكلفة الفرصة البديلة للتعلم بدلاً من دخول سوق العمل. وقد خلصت وزارة الزراعة الصينية إلى أن خريج المرحلة الإعدادية الذي يدخل سوق العمل كعمالة غير مؤهلة بعد تخرجه من المدرسة الإعدادية مباشرة وبدلاً من الالتحاق بالمدرسة الثانوية العامة كان يحصل على دخل سنوي قدره ١٦٨٥ دولارًا أمريكيًا في عام ٢٠٠٨. ومن ثم، فإن تكلفة الفرصة البديلة لمدة ٣ سنوات قد بلغت ٥٠٥٥ دولارًا أمريكيًا

في نفس العام. وإذا أضفنا تكلفة المصروفات المدرسية وتكلفة المستلزمات المدرسية والإقامة إلى تكلفة الفرصة البديلة للتعلم بدلا من دخول سوق العمل، نجد أن التكلفة التي تتحملها الأسرة لتعليم ابن واحد من أبنائها لمدة ٣ سنوات في المدارس الثانوية العامة الواقعة في المناطق الريفية في الصين قد بلغ ٦٧١٤ دولارًا أمريكيًا في عام ٢٠٠٨. ويتطلب توفير مبلغ الـ ٦٧١٤ دولارًا أمريكيًا هذا عمل رب الأسرة ذو الدخل المتوسط لمدة ١٢ عامًا، كما يمثل هذا المبلغ أيضًا ٧٠ أمثال دخل الفرد الذي يعيش تحت خط الفقر في عام ٢٠٠٨. ومن ثم، فإن تكلفة المصروفات المدرسية وتكلفة المستلزمات المدرسية والإقامة وتكلفة الفرصة البديلة للتعلم بدلا من دخول سوق العمل لمدة ٣ أعوام للدراسة في المدارس الثانوية العامة الواقعة في المناطق الريفية يمثل عبئًا كبيرًا جدًا على عاتق الأسر الصينية المقيمة في المناطق الريفية الفقيرة (Liu, Chengfang, Zhang, Linxiu, Luo, Renfu, Rozelle, Scott, Sharbono, Brian, & Shi, Yaojiang, 2009, p. 517).

وبالإضافة إلى ارتفاع تكلفة التعلم في المرحلة الثانوية العامة، ترتفع أيضًا تكلفة التعلم في المرحلة الإعدادية في المناطق الريفية في الصين. وقد أسهم الارتفاع النسبي قصير المدى لأجور العمالة غير الماهرة في الصين، إلى زيادة معدلات التسرب من التعليم الإعدادي والتعليم الثانوي في الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١١ (Li, Hongbin, Loyalka, Prashant, Rozelle, Scott, & Wu, Binzhen, 2017, p. 30). وعلى هذا، فلابد من زيادة ميزانية التعليم الإعدادي والتعليم الثانوي والتعليم العالي في المناطق الريفية وبخاصة في المنطقة الداخلية (المنطقة الوسطى) والمنطقة الغربية في الصين. كما يجب أيضًا تقليل معدلات الفقر، وتنفيذ مبادرات لتقليل تكلفة المصروفات المدرسية وتكلفة المستلزمات المدرسية والإقامة وتكلفة الفرصة البديلة للتعلم بدلا من دخول سوق العمل بالنسبة لتلاميذ المدارس الثانوية العامة الواقعة في المناطق الريفية الفقيرة في الصين.

وبعد أن حللنا العلاقة بين التعليم وتنمية رأس المال البشري، سوف نستعرض في الجزء التالي المؤشرات التعليمية المستخدمة في هذا البحث.

المؤشرات التعليمية المستخدمة:

• معدلات التحاق الإناث بالتعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني:

انتقد "ميندوزا أوكتاسيانو ميجيل فاليريو وبورسي ميهالي تاماس وكوميم فلافيو" الاعتماد فقط على مؤشر معدلات الالتحاق بالمراحل التعليمية أو مؤشر معدلات الأمية أو مؤشر عدد التلاميذ لكل معلم. ويعتقد "ميندوزا أوكتاسيانو ميجيل فاليريو وبورسي ميهالي تاماس وكوميم فلافيو" أن هذه المقاييس التقليدية لها عيوب عديدة. وأبرز هذه العيوب هو أنها تعتمد على رأس المال البشري الناجم عن التعليم النظامي، وأنها لا تأخذ في الاعتبار رأس المال البشري الناتج عن التدريب في أثناء الخدمة أو عن التحسن في المؤشرات الصحية. وعلى هذا، فإن مؤشرات مثل ارتفاع معدلات التخرج من التعليم الثانوي ومن التعليم العالي أكثر دقة في تحديد جودة رأس المال البشري. وقد تحسن مخزون رأس المال البشري في الصين بصورة ملحوظة في الفترة من عام ١٩٨٥ إلى عام ٢٠٢٢ (Mendoza, Octasiano Miguel Valerio, Borsi, Mihaly, 2022, pp. 2-7). Tamás, & Comim, Flavio, 2022, pp. 2-7)

وقد أشارت عدة دراسات إلى أن ارتفاع معدلات الالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة في الصين في خلال العقود الأربعة الجديدة كان أحد المحركات القوية للنمو الاقتصادي وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى سبيل المثال خلص "فليشر وهو ولي وكيم (Fleisher, Hu, Li, & Kim)" في دراستهم المنشورة في عام ٢٠١١، وخلص "فليشر وماكجواير وسميث وزو" (Fleisher, McGuire, Smith, & Zhou) في دراستهم المنشورة في عام ٢٠١٥، وخلص "لي ووانج" (Li & Wang) في دراستهم المنشورة في عام ٢٠١٨ إلى أن تحسن رأس المال البشري يسهم بقوة في

تحسن إنتاجية القوي العاملة، وفي تحسن عوامل الإنتاجية الكلية للشركات وللمناطق الجغرافية. وعلى الرغم من تحسن مخزون رأس المال البشري في الصين في خلال الأربعين سنة الأخيرة، إلا أن معدلات النمو الاقتصادي قد اختلفت من منطقة جغرافية لأخرى. وقد أسهمت الاختلافات في مخزون رأس المال البشري بين المناطق الجغرافية المختلفة في تباين دخل الأفراد من منطقة جغرافية لأخرى. وقد ساعدت مؤشرات مثل زيادة أعداد المدن والمناطق الحضرية بها، وارتفاع معدلات التخرج من المراحل التعليمية المختلفة، وتحسن الجودة التعليمية، وسرعة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في تحسن مؤشرات رأس المال البشري في بعض المناطق مقارنة بتدنيها في مناطق أخرى. وقد أشار ’كيان وسميث(Qian & Smyth)‘ إلى أنه على الرغم من ارتفاع معدلات الالتحاق والتخرج من المراحل التعليمية المختلفة في المناطق الحضرية في مقابل انخفاضها في المناطق الريفية، وعلى الرغم من ارتفاع معدلات الالتحاق والتخرج من المراحل التعليمية المختلفة في المناطق الساحلية الشرقية في مقابل انخفاضها في المناطق الداخلية (الوسطى)، إلا أن هذه الفجوات التعليمية قد انخفضت في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٠ (Mendoza, Octasiano Miguel Valerio, Borsi, ٢٠٠٠، Mihaly Tamas, & Comim, Flavio, 2022, p. 2-7). وقد ’يانج وهوانج وليو(Yang, Huang, & Liu)‘ عدة براهين على أن معدلات التخرج من المراحل التعليمية المختلفة قد ارتفعت في المناطق الجغرافية المختلفة في الصين، وعلى أن ارتفاع هذه المعدلات لم يؤد إلى اختفاء التباينات في المؤشرات التعليمية بين المناطق الجغرافية المختلفة بنهاية عام ٢٠٠٨. ومن ثم، يعتقد ’يانج وهوانج وليو‘ أنه على الرغم من التحسن في الأوضاع التعليمية في مختلف المحافظات الصينية، إلا أنه توجد تحيزات تعليمية واقتصادية لصالح المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية، كما توجد تباينات تربوية واقتصادية لصالح المناطق الساحلية على حساب المناطق الداخلية (الوسطى) حتى نهاية عام ٢٠٠٨. كما خلص ’ميندوزا أوكتاسيانو ميغيل فاليريو‘

(Mendoza, Octasiano Miguel Valerio,) إلى أن الاختلافات في المؤشرات التعليمية وفي مستوى دخل الأفراد تزيد عند تحليل البيانات التعليمية والاقتصادية على مستوى المحافظات والمدن بصورة تفوق ما هو قائم عند تحليلها على مستوى المنطقة الجغرافية ومستوى الدولة ككل (Mendoza, Octasiano Miguel Valerio, Borsi, Mihaly Tamas, & Comim, Flavio, 2022, p. 3-9).

وبصفة عامة يمكننا القول بأن معدلات الأمية قد انخفضت في الصين من ٨٠٪ في عام ١٩٥٠ إلى ٦.٧٪ في عام ٢٠١٠، كما زادت أعداد الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي من أكثر بقليل من ٤٠ ألف طالب في عام ١٩٧٧ إلى أكثر من ٢٠ مليون طالب في عام ٢٠١٠. وعلى الرغم من هذا التحسن الكبير في المؤشرات التعليمية الكمية في الصين في الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ٢٠١٠، إلا أن معدلات التسرب من المرحلة الإعدادية -طوال عقد التسعينيات من القرن العشرين- قد ظلت مرتفعة وبخاصة في المناطق الريفية الفقيرة. وقد خلصت دراستان مسحيتان تم إجراؤهما في أواخر العقد الأخير من القرن العشرين إلى استمرار ارتفاع معدلات التسرب من المرحلة الإعدادية في المناطق الريفية، وإلى أن نسبة التسرب من المدارس الإعدادية الصينية الواقعة في الريف قد بلغت ١٣٪. وفي عام ٢٠٠٣ خلصت دراسة مسحية ثالثة أجرتها اللجنة المركزية للاتحاد الصيني لتشجيع الديمقراطية إلى أن نسبة التسرب من المرحلة الإعدادية قد بلغت ٤٠٪ (Yi, Hongmei, Zhang, Linxiu, Luo, Renfu, Shi, Yaojiang, Mo, Di, Chen, Xinxin, Brinton, Carl, & Rozelle, Scott, 2012, p. 556). وخلص ”يوي هونجيه وزملاؤه (Yi, Hongmei et al.) بعد دراستهم لأوضاع ٧٨٠٠ تلميذ من تلاميذ المرحلة الإعدادية موزعين على ٤٦ مدرسة إعدادية تقع في أربع محافظات في المنطقة الشمالية والمنطقة الشمالية الغربية في الصين إلى أن الفقر، وارتفاع تكلفة الفرصة البديلة للتعليم، وضعف التحصيل الدراسي مازال تسهم بقوة في تسرب التلاميذ من المدارس الإعدادية الصينية.

وأوضح ”يوي هونجميه وزملاؤه“ أن معدل التسرب من الصف الأول الإعدادي ومن الصف الثاني الإعدادي في عينة البحث قد بلغت ٥.٧٪ و ٩٪ على الترتيب. وانتقد ”يوي هونجميه وزملاؤه“ ارتفاع معدل التسرب من الصف الأول الإعدادي ومن الصف الثاني الإعدادي مجتمعين في عينة البحث ليصبح ١٤.٧٪ في عام ٢٠١١، وارتفاع معدل التسرب من الصف الأول الإعدادي ومن الصف الثاني الإعدادي ومن الصف الثالث الإعدادي مجتمعين في عينة البحث ليصبح ٢٣٪ في نهاية نفس العام (Yi, Hongmei, Zhang, Linxiu, Luo, Renfu, Shi, Yaojiang, Mo, Di, Chen, Xinxin, Brinton, Carl, & Rozelle, Scott, 2012, p. 555–559).

وانتقدت ”باركهاوس هيلاري ورونج شيو لان“ تدني معدلات تخرج الإناث من المرحلة الإعدادية في الصين. وأوضحت ”باركهاوس هيلاري ورونج شيو لان“ أن احتمالات تخرج الذكور من المرحلة الإعدادية تزيد عن احتمالات تخرج الإناث من المرحلة الإعدادية بنسبة ٣٧٪ في عام ١٩٩٦ وبنسبة ١٤٪ في عام ٢٠١٠ (Parkhouse, Hillary, & Rong, Xue, Lan, 2016, p. 321). ونتيجة لتدني معدلات تخرج الإناث من المرحلة الإعدادية في الصين في عام ١٩٩٦ وعام ٢٠١٠ تقل معدلات التحاق الإناث بالتعليم الثانوي العام والفني في الصين. ومن ثم، فإن زيادة معدلات التسرب من المرحلة الإعدادية بالنسبة للذكور والإناث وتدني معدلات تخرج الإناث من المرحلة الإعدادية في الصين يؤدي إلى انخفاض معدلات التحاق الفتيات والنساء بالتعليم الثانوي في الصين.

وبعد تحليلهما لظاهرة التسرب من المرحلة الابتدائية في أحد القرى الجبلية النائية الواقعة في محافظة ”يونان“ في المنطقة الجنوبية الغربية بالصين خلصت ”تشونج وميسون“ (Chung & Mason) إلى وجود تأثير سلبي للفقر على التسرب من المدارس الابتدائية الريفية. وانتقدت ”تشونج وميسون“ التهميش الاقتصادي والحرمان الثقافي الذي تعاني منه الأسر الفقيرة التي تسكن في المناطق الريفية النائية، وعدم قدرة التلاميذ الفقراء على

التكيف مع القيم الموجودة في المناهج الدراسية وفي البيئة التعليمية. ففي حين تدعو المناهج الدراسية الصينية إلى تعزيز قيم التحديث، والتقدم التكنولوجي، والكفاءة، والمنافسة، تتصف الثقافة المحلية بالجمود وتدني رأس المال الثقافي والفقر المالي. وانتقد الباحثان استمرار التسرب من المدارس الابتدائية والإعدادية في المناطق الريفية في الصين، وتدني الميزانيات الحكومية المخصصة لهذه المدارس (Chung, Carol, & Mason, Mark, 2012, pp. 537-544). وعلى هذا، فإن زيادة معدلات تسرب التلاميذ من المرحلة الابتدائية في المناطق الريفية والجبالية، وزيادة معدلات التسرب من المرحلة الإعدادية بالنسبة للذكور والإناث وتدني معدلات تخرج الإناث من المرحلة الإعدادية في الصين يؤدي إلى انخفاض معدلات التحاق الفتيات والنساء بالتعليم الثانوي في الصين.

وقد أسهمت عدة عوامل في انخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي العام والفني وتدني معدلات التخرج من المرحلة الثانوية^{٢٤} بمختلف مساراتها وأنواعها في الصين. ومن أهم العوامل التي أدت إلى تدني معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي العام والفني في الصين ما يلي: أ) النظام المعقد لتسجيل المقيمين في الريف والحضر؛ حيث يمنح هذا النظام مزايا تعليمية واقتصادية كبيرة لسكان المناطق الحضرية، في حين يحرم سكان المناطق الريفية من هذه المزايا. ب) وانخفاض الاستثمارات الحكومية المخصصة لتمويل الخدمات الصحية في المناطق الريفية في الماضي. ج) وعدم وعي نسبة كبيرة من سكان الريف بأهمية إلحاق أبنائهم وبناتهم بالتعليم الثانوي العام. د) وارتفاع تكلفة الفرصة البديلة للتعلم بدلا من دخول سوق العمل. ج) والضغط النفسية الهائلة الواقعة على الطلاب والناجمة عن المنافسة الشديدة في امتحانات شهادة إتمام التعليم الثانوي

^{٢٤} ونتيجة لهذه العوامل انخفضت معدلات التخرج من التعليم الثانوي بمختلف مراحلها. وتشير نتائج التعداد السكاني إلى أن ٢٤٪ من القوي العاملة في الشريحة العمرية من سن ٢٥ عاما إلى سن ٦٤ عاما قد تخرجوا من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني بمختلف أنواعه في الصين في عام ٢٠١٠. (Khor, Niny, Pang, Lihua, Liu, Chengfang, .٢٠١٠, Chang, Fang, Mo, Di, Loyalka, Prashant, & Rozelle, Scott, 2016, pp. 16-19)

العام. ه) وارتفاع تكلفة المصروفات الدراسية وتكلفة الكتب المدرسية وتكلفة الإقامة والسكن بالنسبة لتلاميذ التعليم الإعدادي والتعليم الثانوي العام (Khor, Niny, Pang, Lihua, Liu, Chengfang, Chang, Fang, Mo, Di, Loyalka, Prashant, & Rozelle, Scott, 2016, p. 18)

وإذا كانت المدارس الواقعة في المناطق الريفية تعاني من انخفاض ميزانياتها، وتدني الجودة التعليمية بها، وارتفاع معدلات التسرب منها، فإن المدارس الواقعة في المناطق الحضرية تعاني هي الأخرى من عدة إشكاليات إضافية. ”ومن أهم هذه الإشكاليات صعوبة التحاق أبناء سكان الريف الذين هاجروا للمدن الكبرى بالمدارس الحكومية في هذه المدن الكبيرة. فقد شهدت الفترة من عام ١٩٨٢ إلى عام ٢٠١٢ ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في المناطق الحضرية والمدن الصينية الكبرى، وزيادة أعداد السكان في المناطق الحضرية الغنية بحيث وصل عدد سكان المدن الكبرى إلى أكثر من نصف سكان الصين. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة المهاجرين من المناطق الريفية الذين يسكنون في المدن الصينية الكبرى، إلا أن نسبة كبيرة من هؤلاء المهاجرين لا يملكون شهادة قانونية تسجل إقامتهم في هذه المدن الكبرى. ومن ثم، لا يحق لهؤلاء المهاجرين الريفيين إلحاق أبنائهم بالمدارس الحكومية أو علاج أبنائهم في المستشفيات الحكومية، كما يتم حرمان نسبة كبيرة من هؤلاء المهاجرين من خدمات التأمين الصحي والمعاشات التقاعدية في المدن التي يسكنون فيها. ووفقًا لنتائج التعداد العام الذي أجري في الصين في عام ٢٠١٠ يوجد ٢٦٠ مليون مواطن صيني مسجلين في مناطق ريفية، ولكنهم يسكنون في مناطق حضرية ومدن كبيرة بدون تسجيل بياناتهم بصورة قانونية لدي سلطات المدن الكبرى. ومن بين هؤلاء الـ ٢٦٠ مليون مهاجر ريفي يسكنون في المدن الكبيرة يوجد أطفال - في سن يتراوح بين السادسة وبين الرابعة عشرة - يبلغ عددهم أكثر من ٢٠ مليون طفل هم أبناء هؤلاء المهاجرين. ونتيجة للقوانين الصارمة التي تنظم الهجرة من الريف إلى الحضر والمدن الكبيرة، يتم حرمان هؤلاء الأطفال من

الالتحاق بالمدارس الابتدائية والإعدادية الحكومية. ومن ثم، لا يتم تخصيص ميزانيات حكومية لتمويل تعليم أبناء المهاجرين الريفيين. وعلى هذا، تقتصر السلطات المحلية للدوافع التي تشجعها على تلبية الاحتياجات التعليمية لأبناء هؤلاء المهاجرين من الريف إلى الحضر (Chen, Yuanyuan, & Feng, Shuaizhang, 2012, p. 3)“.

ونتيجة لعدم تلبية المدارس الحكومية لاحتياجات هؤلاء المهاجرين، يلجأ الآباء إلى إلحاق أبنائهم بالمدارس الخاصة. ويؤدي استبعاد الأطفال أبناء المهاجرين الريفيين من الالتحاق بالمدارس الابتدائية الحكومية إلى حرمانهم من الحصول على وظائف أفضل، وإلى تقليل دخلهم المستقبلي، وإلى تقليل احتمالات الحراك الاقتصادي لهم. وبالإضافة إلى هذه الخسائر الفردية، يؤدي استبعاد أبناء المهاجرين الريفيين من الالتحاق بالمدارس الابتدائية الحكومية الواقعة في المناطق الحضرية إلى خسائر مجتمعية تتمثل في ارتفاع معدلات الفقر وزيادة نسب الجريمة. ومع تزايد معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر، تتزايد أعداد الأطفال المهمشين تعليمياً والمحرومين اقتصادياً. ونتيجة لارتفاع معدلات الفقر في المناطق الريفية في الصين، تستمر معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر في الارتفاع، ومن ثم تزيد أعداد الأطفال أبناء المهاجرين الذين يسكنون بصورة غير قانونية في المدن. وبالإضافة إلى الـ ٢٠ مليون طفل من أبناء المهاجرين الذين يقيمون مع آبائهم في المدن، يوجد ٦٠ مليون طفل من أبناء المهاجرين يقيمون مع أجدادهم في الريف بعيداً عن والديهم الذين يقيمون في الحضر. ويعاني هؤلاء الـ ٦٠ مليون طفل من الحرمان العاطفي والتوتر والقلق نتيجة لإقامتهم بعيداً عن والديهم العاملين في المدن الكبيرة - (Chen, Yuanyuan, & Feng, Shuaizhang, 2012, pp. 3-4).

ومن بين الأسباب التي تفسر إهمال السلطات في المدن الصينية لاستيعاب أبناء المهاجرين في المدارس الحكومية خوف هذه السلطات من كون تسهيل التحاق أبناء المهاجرين الريفيين بالمدارس الحكومية سوف يؤدي إلى زيادة ضخمة في أعداد

المهاجرين من الريف إلى الحضر. وبهذا، تنتظر السلطات في المدن إلى التعليم كأداة لزيادة تكاليف الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية والمدن الكبيرة. ومن ثم، فإن سياسة وضع العقبات أمام التحاق أبناء المهاجرين الريفيين بالمدارس الحكومية في المدن الكبيرة تمثل إستراتيجية حكومية لتقليل أعداد الفقراء الذين يهاجرون إلى الحضر، ولتحسين الخصائص التعليمية والاقتصادية للمهاجرين الذين يستقرون في المدن الصينية (Goodburn, Charlotte, 2009, pp. 495-504).

وتوجد تفاوتات بين المناطق الجغرافية المختلفة في الصين في مؤشر نسبة خريجي المرحلة الإعدادية الذين يلتحقون بالتعليم الثانوي العام والفني. ففي عام ٢٠١٤ التحق ٤٣.٩٪ و ٦٨.٨٪ من خريجي المرحلة الإعدادية في محافظة "التبت (Tibet)" في المنطقة الغربية ومحافظة "تيانجين" (في المنطقة الشرقية) على الترتيب بالتعليم الثانوي العام والفني. وعلى هذا، فإن معدلات التحاق خريجي المرحلة الإعدادية بالتعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني في محافظات المنطقة الشرقية بالصين زاد عن مثيلاته في محافظات المنطقة الغربية في عام ٢٠١٤. ونتيجة لتدني معدلات التحاق خريجي المرحلة الإعدادية بالتعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني في محافظات المنطقة الغربية بالصين تقل معدلات التحاق خريجي المرحلة الثانوية في المحافظات الغربية بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي؛ الأمر الذي يؤثر سلباً على تحسين مخزون وجودة رأس المال البشري في هذه المحافظات الغربية الصينية. ونتيجة لتدني معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي العام والتعليم العالي في المحافظات الغربية ينخفض معدل النمو الاقتصادي في هذه المحافظات (Xiang, Lili, Stillwell, John, Burns, Luke, & Heppenstall, Alison, 2020, p. 107).

وقد بلغ معدل القيد الإجمالي للذكور والإناث في التعليم الإعدادي وفي التعليم الثانوي بمختلف مساراته وأنواعه في الصين ١٠٢.٦٪ و ٨٩.٥٪ على الترتيب في عام ٢٠١٩ (UNICEF, & UNESCO, 2021, p. 15). وقد بلغت الإناث ما نسبته

٤١.٥٨٪ و ٤٧.١١٪ من جملة التلاميذ المقيدون في التعليم الثانوي الفني بمختلف مساراته وأنواعه وفي التعليم الثانوي العام على الترتيب في الصين في عام ٢٠٢٠ (Li, Yibing, Song, Jinyang, Tang, Rong, & Xu, Yangyang, 2022, p. 1203).

ولا يقتصر الانخفاض النسبي لمعدلات الالتحاق في المنطقة الغربية والمنطقة الوسطى على المرحلة الثانوية العامة فقط، بل يشمل أيضًا مرحلة التعليم العالي. وتحذر إحدى الدراسات الحديثة من "زيادة أعداد مؤسسات التعليم العالي عالية الجودة في محافظة "بكين (Beijing)" بصورة تفوق ما هو قائم في ثلاثين محافظة صينية أخرى. وعلى النقيض من محافظة بكين تعاني العديد من المحافظات الواقعة في المنطقة الغربية وفي المنطقة الوسطى من انخفاض أعداد مؤسسات التعليم العالي بها، ومن تدني جودة التعليم بهذه المؤسسات التعليمية. وعلى هذا، تعد محافظة "بكين" أفضل المحافظات الصينية التي يوجد بها جامعات ومؤسسات للتعليم العالي عالية الجودة (Borsi, Mihaly Tamas, Mendoza, Octasiano Miguel Valerio, 2002, p. 2). وتقع محافظة "بكين" ومحافظة "تيانجين" (Tianjin) ومحافظة "شنغهاي (Shanghai)" هي أفضل المحافظات الصينية التي يوجد بها جامعات ومؤسسات للتعليم العالي عالية الجودة (Borsi, Mihaly Tamas, Mendoza, Octasiano Miguel Valerio, 2002, p. 2). وتقع محافظة "بكين" ومحافظة "تيانجين" ومحافظة "شنغهاي" في المنطقة الشرقية بالصين.

وبعد أن حللنا معدلات التحاق الإناث بالتعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني، سوف نستعرض في الجزء التالي معدلات تخرج الإناث من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني.

• معدلات تخرج الإناث من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني:

انتقدت " أنتيرهولتر إلين (Unterhalter Elaine)" اعتماد عدد كبير من الباحثين على المؤشرات الكمية كآلية لتحقيق المساواة التعليمية بين الذكور والإناث. وأوضحت " أنتيرهولتر إلين" أن تحقيق المساواة بين الجنسين يتطلب إحداث تغييرات جذرية في أنماط

السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية القائمة في كل مجتمع. وأشار "ليو وكاربينتر" (Liu & Carpenter) إلى أنه فقط عندما يصبح جميع السكان واعيين بمخاطر التمييز بين الذكور وبين الإناث، وعندما يصبح جميع السكان راغبين في مشاركة ما يتمتعون به من ثروة وسلطة وفرص يمكن الاعتقاد بأن تعليم المرأة سوف يؤدي ثماره المخطط لها (Alduais, Ahmed, Deng, Meng, & Li, Weitao, 2022, pp. 363-364).

وقد خلصت دراسة أجراها "نونج ولي ويانج وزهانج" (Dong, Li, Yang, & Zhang) في عام ٢٠١٤ حول تعليم الذكور والإناث في ١٠ قري موزعة على المحافظات الموجودة في المنطقة الغربية بالصين إلى ارتفاع معدلات الالتحاق والحضور والتخرج من المدارس الثانوية بالنسبة للتلاميذ الذكور في مقابل ارتفاع معدلات التسرب بالنسبة للتلميذات الإناث. وأوضحت الدراسة أن معدلات الأمية بين الفتيات والنساء الراشقات في هذه القري العشر أعلى من مثيلاتها بين التلاميذ الذكور، وأن متوسط عدد سنوات التعلم التي حصل عليها السكان الذكور في عينة البحث كانت أعلى من مثيلاتها بين السكان الإناث. ومن ثم، فإن الممارسات التعليمية تحيز لصالح الذكور ضد الإناث في هذه القري الموجودة في المنطقة الغربية بالصين (Yiwen, Zhang, & Boran, Liang, 2021, p. 495). وفي تحليلهم لأسباب التحيز ضد تعليم الفتيات^{٢٥} في ١٠ قري موزعة على ٥ محافظات تقع في المنطقة الغربية للصين أشار "نونج ولي ويانج وزهانج" إلى الأسباب التالية: أ) ارتفاع

^{٢٥} أشارت عدة أبحاث إلى وجود أسباب متنوعة لاستبعاد الفتيات وتهميشهن وحرمانهن من الالتحاق بالتعليم الثانوي في الصين. وتشمل هذه الأسباب أسبابًا اقتصادية، وأسبابًا تعليمية، وأسبابًا نفسية، وأسبابًا ثقافية. "ويعد الفقر أحد أهم الأسباب التي تمنع سكان الريف (ذكورًا وإناثًا) من الالتحاق بالمدارس الثانوية في الصين. وتشمل الأسباب التعليمية ما يلي: صعوبة المناهج الدراسية في المرحلة الإعدادية والمرحلة الثانوية العامة، وضعف التحصيل الدراسي لتلاميذ المرحلة الإعدادية في بعض المناطق الريفية في الصين، وتدني جودة التعليم الثانوي الفني في كثير من المناطق الريفية بالصين، والنظرة المجتمعية المتدنية للتعليم الثانوي الفني في المناطق الريفية الفقيرة. في حين تشمل الأسباب النفسية شيوع القلق والتوتر وعدد من الأمراض النفسية بدرجة كبيرة لدى بعض تلاميذ المرحلة الإعدادية من سكان المناطق الريفية في الصين" (Li, Fan, Song, Yingquan, Yi, Hongmei, Wei, Jianguo, Zhang, Linxiu, Shi, Yaojiang, & Chu, James, Johnson, Natalie, Loyalka, Prashant, & Rozelle, Scott, 2017, pp. 41-52).

طموحات الوالدين نحو تعليم الأبناء الذكور بصورة تفوق طموحاتهم نحو تعليم البنات الإناث. (ب) قيام التلميذات الإناث بالتضحية بمستقبلهن التعليمي بهدف مساعدة أسرهن على تلبية الاحتياجات المالية للمعيشة. (ج) قيام التلميذات الإناث بالمشاركة في الأنشطة الزراعية في المناطق الريفية الغربية بصورة دائمة، في مقابل مشاركة التلاميذ الذكور في الأنشطة الزراعية بصورة موسمية فقط. (د) ارتفاع معدلات الفقر في المناطق الريفية عنه في المناطق الحضرية. (هـ) تفضيل الأسر لاستمرار الذكور في التعلم على حساب الإناث في أثناء الأزمات المالية. (و) وجود المدارس في أماكن بعيدة عن سكن الأسر بصورة تجعل الذهاب إلى المدارس في المناطق الجبلية أمرًا غير آمنًا بالنسبة للفتيات (Yiwen, Zhang, & Boran, Liang, 2021, p. 495).

وقد انتقدت إحدى الدراسات ارتفاع معدلات التسرب من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني في المناطق الريفية في الصين في عام ٢٠١٣. وأوضحت الدراسة "أنه ما بين ٤.٢٪ إلى ٧.٤٪ من التلاميذ المقيدون في مدارس التعليم الثانوي العام في ٤ محافظات صينية يتسربون قبل التخرج بنجاح من مرحلة التعليم الثانوي العام في عام ٢٠١٣. وتزيد معدلات التسرب من مدارس التعليم الثانوي الفني عن معدلات التسرب من مدارس التعليم الثانوي العام في عينة البحث في الصين في نفس العام. وتشير الإحصاءات إلى أنه ما بين ٢٩٪ إلى ٣٢٪ من التلاميذ المسجلين في مدارس التعليم الثانوي الفني في "محافظة شانشي (Shanxi)"، و"محافظة شنشي" (Shaanxi)، و"محافظة خبي" (Hebei)، و"محافظة جيجيانغ" (Zhejiang)، يتسربون قبل التخرج بنجاح من مرحلة التعليم الثانوي الفني في عام ٢٠١٣" (Shi, Yaojiang, Zhang, Linxiu, Ma, Yue, Yi, Hongmei, Liu, Chengfang, Johnson, Natalie, Chu, James, Loyalka, Prashant, & Rozelle, Scott, 2015, p. 1054).

وتزيد أعداد التلاميذ الذين يتسربون إذا أخذنا في الاعتبار أعداد التلاميذ المتسربين من مرحلة التعليم الإعدادي ومرحلة التعليم الثانوي العام ومرحلة التعليم الثانوي الفني في الاعتبار. ”ومن بين كل ١٠٠ تلميذ يلتحقون بالتعليم الإعدادي في المناطق الريفية في ”محافظة شانشي“ و”محافظة شنشي“ و”محافظة خبي“ و”محافظة جيجيانغ“ نجد أن ٣٧ تلميذاً فقط منهم يتخرجون من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني. ويعني هذا، أنه من بين كل ١٠٠ تلميذ يلتحقون بالتعليم الإعدادي في المناطق الريفية في ”محافظة شانشي“ و”محافظة شنشي“ و”محافظة خبي“ و”محافظة جيجيانغ“ نجد أن ٢٣ تلميذاً فقط يتخرجون من التعليم الثانوي العام ويحصلون على شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الثانوي العام. كما يعني أيضاً أنه من بين كل ١٠٠ تلميذ يلتحقون بالتعليم الإعدادي في المناطق الريفية في ”محافظة شانشي“ و”محافظة شنشي“ و”محافظة خبي“ و”محافظة جيجيانغ“ نجد أن ١٤ تلميذاً فقط يتخرجون من التعليم الثانوي الفني ويحصلون على شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الثانوي الفني. ومن ثم، فإن أقل من ٤٠٪ من جملة الطلاب الريفيين في التعليم الإعدادي والتعليم الثانوي بمساراته المختلفة في عينة الدراسة لديهم المعارف اللازمة للعمل في وظائف تدر عليهم دخلاً أعلى“ (Shi, Yaojiang, Zhang, Linxiu, Ma, Yue, Yi, Hongmei, Liu, Chengfang, Johnson, Natalie, Chu, James, Loyalka, Prashant, & Rozelle, Scott, 2015, pp. 1054-1055).

وخلصت دراسة أخرى إلى أن درجات تلاميذ المدارس الثانوية العامة في اختبار إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الثانوي العام في المناطق الفقيرة بمحافظة ”نينجشيا“ (Ningxia) كانت أقل من نتائج نظرائهم في المناطق الغنية في نفس المحافظة في الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٠. وبالمثل فإن أعداد خريجي المدارس الثانوية العامة الذين يسكنون في المناطق الفقيرة ويلتحقون بالجامعات والكليات التي تستمر

الدراسة بها لمدة أربعة أعوام نقل عن أعداد نظرائهم الذين يسكنون في المناطق الغنية في محافظة "نينجشيا" ويلتحقون بالجامعات والكليات التي تستمر الدراسة بها لمدة أربعة أعوام في خلال نفس الفترة الزمنية (Loyalka, Prashant, Chu, James, Wei, Jianguo, Johnson, Natalie, & Reniker, Joel, 2017, pp. 175–183).

وبعد أن حللنا معدلات تخرج الإناث من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني، سوف نستعرض في الجزء التالي متوسط عدد سنوات التعلم التي حصلت عليها الفتيات ممن هن في عمر الخامسة والعشرين فأكثر.

• متوسط عدد سنوات التعلم التي حصلت عليها الفتيات ممن هن في عمر الخامسة والعشرين فأكثر:

بلغ متوسط عدد سنوات التعلم التي حصل عليها السكان (ذكورًا وإناثًا) ممن هم في سن العمل في الصين ١٠.٧ عامًا دراسيًا في شهر نوفمبر من عام 2020 (UNICEF, & UNESCO, 2021, p. 22).

وفي إطار جهود وزارة التربية والتعليم الصينية لزيادة متوسط عدد سنوات التعلم التي حصل عليها السكان، قامت الوزارة بتنفيذ عدة مبادرات لتقليل التسرب من التعليم الثانوي العام ومن التعليم الثانوي الفني. "وفي محاولة لتقليل معدلات التسرب من التعليم الثانوي الفني في الصين خصصت الحكومة الصينية ١.٧ مليار دولار أمريكي لتأسيس ألف مدرسة ثانوية فنية نموذجية في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٣. وأشارت إحدى الدراسات إلى أن المدارس الثانوية الفنية النموذجية في عينة البحث تزيد مواردها المالية وتزيد الميزانية المخصصة لتدريب التلاميذ على استخدام المعدات والآلات بها عما هو موجود في المدارس الثانوية الفنية غير النموذجية. وقد زاد نصيب التلميذ من الإنفاق الحكومي في المدارس الثانوية الفنية النموذجية بنسبة ٤٠٪ عن نصيب نظيره في المدارس الثانوية الفنية غير النموذجية (المدارس الفنية التقليدية) وهو ما يعادل ٣٠١٢ يوان صيني في عام ٢٠١٤ (Li, Guirong, Xu, Jiajia, Li, ٢٠١٤).

Liying, Zhaolei, Shi, Yi, Hongmei, Chu, James, Kardanova, Elena, Li, Yanyan, Loyalka, Prashant, & Rozelle, Scott, 2020, pp. 129–139).

ويلاحظ أن هناك تفاوت بين الذكور والإناث في مؤشر متوسط عدد سنوات التعلم التي حصل عليها السكان ممن هم في سن العمل في الصين، وأن هناك تباين بين سكان الريف وسكان الحضر في مؤشر متوسط عدد سنوات التعلم التي حصل عليها السكان ممن هم في سن العمل في الصين. ولا توجد إحصاءات رسمية متاحة للباحث حول متوسط عدد سنوات التعلم التي حصل عليها الذكور والإناث في سن الخامسة والعشرين فأكثر في الصين في عام ٢٠٢١. ويرجع عدم توافر هذه الإحصاءات إلى عاملين اثنين هما: عامل اللغة، والثاني هو أن تحليل بيانات التعداد السكاني الذي أجري في عام ٢٠٢٠ يستغرق ٤ سنوات من قبل المكتب القومي للإحصاءات في الصين^{٢٦}. ونظرًا لصعوبة اللغة الصينية، وعدم قيام المكتب القومي للإحصاءات في الصين بنشر أي بيانات محدثة باللغة الإنجليزية لم يستطع الباحث الحصول على إحصاءات حديثة عن متوسط عدد سنوات التعلم التي حصل عليها كل من الذكور والإناث في سن الخامسة والعشرين فأكثر على المستوى القومي للدولة الصينية، أو عن متوسط عدد سنوات التعلم التي حصلت عليها الإناث في الريف وفي الحضر في الصين. وإن كانت الأدبيات المكتوبة باللغة الإنجليزية تشير إلى زيادة عدد سنوات التعليم التي حصلت عليها الفتيات والنساء ممن هن في سن الخامسة والعشرين فأكثر في المناطق الحضرية عما هو موجود في المناطق الريفية. ”ويؤكد ’ هونج يانبي‘ أن الفجوة في عدد سنوات التعلم التي حصل عليها الذكور وبين تلك التي حصلت عليها الفتيات والنساء قد انخفضت في المناطق الحضرية في الصين بمعدلات تزيد عن

^{٢٦} حيث تواصل الباحث مع ”المكتب القومي للإحصاءات في الصين“ (National Bureau of Statistics of China) عدة مرات في شهر سبتمبر من عام ٢٠٢٢، ولم يتلق أي رد.

معدلات انخفاضها في المناطق الريفية بنهاية عام ٢٠٠٤. ومن ثم، فمازال الذكور في المناطق الحضرية يحصلون على عدد سنوات تعلم أكبر من تلك التي تحصل عليها الإناث في المناطق الحضرية في الصين في عام ٢٠٠٤. كما إن الإناث في المناطق الحضرية يحصلن على عدد سنوات تعلم أكبر من تلك التي تحصل عليها الإناث في المناطق الريفية في نفس العام (Hong, Yanbi, 2016, pp. 91-94). وعلى هذا، فمازال التعليم الإعدادي والتعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني في الصين يتحيز ضد الإناث لصالح الذكور، ومازال التعليم الإعدادي والتعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني بمختلف أنواعه يتحيز ضد تلاميذ المناطق الريفية ولصالح تلاميذ المناطق الحضرية.

وللتغلب على التهميش التعليمي لتلاميذ المناطق الريفية في الصين نفذت الحكومة الصينية عدة مبادرات. ومن أهم مبادرات الحكومة الصينية للقضاء على التباين بين سكان الريف وسكان الحضر في مؤشر متوسط عدد سنوات التعلم التي حصل عليها السكان ممن هم في سن العمل ما يلي: ”خطة تنمية المحافظات الواقعة في المنطقة الغربية بالصين“ (Western Development Plan)، و”الإطار القومي للإصلاح التربوي والتطوير التعليمي على المدى المتوسط وال المدى الطويل في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٠“ (The National Outline for Medium and Long-term Education Reform and Development 2010-2020) و”خطة المسارين الأساسيين الاثنتين في مدارس المنطقة الغربية بالصين“ (Plan of Two Basic Action in Western Region). واستهدفت ”خطة تنمية المحافظات الواقعة في المنطقة الغربية بالصين إصلاح المناهج الدراسية في المرحلة الابتدائية والمرحلة الإعدادية والمرحلة الثانوية في ’محافظة قانسو‘، و’محافظة جويزو‘، و’محافظة كوينجهاي‘، و’محافظة شنشي‘، و’محافظة سيشوان‘، و’محافظة يونان‘، و’محافظة جوانجشي‘، و’محافظة منغوليا الداخلية‘، و’محافظة نينجشيا‘، و’محافظة

التبث، و'محافظة شينجيانج' ابتداء من عام ٢٠٠٠. وسعت 'خطة تنمية المحافظات الواقعة في المنطقة الغربية بالصين' إلى تنفيذ إصلاح جذري واسع النطاق في المناهج الدراسية لمختلف مراحل التعليم قبل الجامعي. أما 'الإطار القومي للإصلاح التربوي والتطوير التعليمي على المدى المتوسط والمدى الطويل في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٠' فقد سعي إلى جعل تطوير التعليم أولوية إستراتيجية للدولة الصينية، والاهتمام بالتلاميذ في المناطق الفقيرة، وتحسين جودة التعليم في المناطق الريفية، وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية. وطالب هذا الإطار بتخصيص مزيد من الميزانيات لتمويل المدارس الحكومية في المناطق الفقيرة، وتحسين جودة التعليم في المناطق التي تسكنها الأقليات، وبناء مزيد من المدارس الحكومية في المناطق الفقيرة في غرب الصين، وإدخال التعلم عن بعد في المدارس الابتدائية والإعدادية الواقعة في المناطق الريفية، وصيانة وتجديد المباني المدرسية في المرحلة الابتدائية والمرحلة الإعدادية في المنطقة الوسطى والمنطقة الغربية بالصين، وتحسين جودة التعليم المقدم لذوي الاحتياجات الخاصة في المنطقة الوسطى والمنطقة الغربية بالصين" (Lee, John Chi-Kin, Yu, Zeyuan, Huang, Xianhan, & Law, Edmond Hau-Fai, 2016, pp. 1-2).

واستهدفت 'خطة المسارين الأساسيين الاثنيتين في مدارس المنطقة الغربية بالصين' بناء المزيد من المدارس الداخلية في المناطق الريفية بالصين، وإعفاء التلاميذ الفقراء من دفع رسوم شراء الكتب المدرسية، ومنح التلاميذ الفقراء إعانة لتحمل تكاليف الالتحاق بالمدارس الحكومية^{٢٧}، وزيادة ميزانية المدارس الابتدائية والمدارس الإعدادية

^{٢٧} ينتشر الفقر في الكثير من المناطق الريفية في الصين. وقد انتقدت إحدى الدراسات شيوع الجوع لدى عينة كبيرة من الأطفال في سن بين التاسعة وبين الثانية عشرة موزعين على ١٠٠ قرية في 'محافظة قانسو' (Gansu). وأشارت ٣٦٪ من الأمهات في الأسر التي تعاني من الحرمان الغذائي إلى أن أسرهن عانوا من الجوع نتيجة لنقص المال وعدم

الواقعة في المناطق الريفية، وتنفيذ مشروع لإدخال التعلم عن بعد في المدارس الابتدائية والمدارس الإعدادية الواقعة في المناطق الريفية، وتعيين المزيد من المعلمين في المدارس الواقعة في المنطقة الغربية بالصين في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٧. وبنهاية عام ٢٠١٠ نجحت ٢٨٠٠ مدينة في الصين في تحقيق الاستيعاب الكامل بالمرحلة الابتدائية والمرحلة الإعدادية (Lee, John Chi-Kin, Yu, Zeyuan, Huang, Xianhan, & Law, Edmond Hau-Fai, 2016, p. 2).

ولكن هذه المبادرات لم تؤت ثمارها نتيجة لانتشار الفقر في المناطق الريفية وفي محافظات المنطقة الوسطى والمنطقة الغربية في الصين. فقد خلصت إحدى الدراسات التي أجريت على تلاميذ الصف الرابع والخامس والسادس الابتدائي في "محافظة قانسو" إلى أن ٧٥٪ من الأمهات في الأسر التي تعاني من الحرمان الغذائي أشاروا إلى أنهم لم يقمن بطهي اللحم لأسرهن ولأطفالهن طوال الشهر الماضي. كما أوضح ٥٧٪ من الأمهات في الأسر التي تعاني من الحرمان الغذائي أنهم وأطفالهن لم يأكلوا البيض مطلقاً طوال الشهر الماضي. وقرر ٣٩٪ من الأمهات في الأسر التي تعاني من الحرمان الغذائي أنهم وأزواجهن وأطفالهن لم يأكلوا الخضراوات مطلقاً طوال الشهر الماضي. وبالإضافة إلى هذا، فقد اشتكى ٧٣٪ و ٩٦٪ من الأمهات في الأسر التي تعاني من الحرمان الغذائي من أنهم وأزواجهن وأطفالهن لم يأكلوا الفواكه ومنتجات

قدرتهم على شراء الطعام لأسرهن، وأشارت ٤١٪ و ٤٩٪ من الأمهات في الأسر التي تعاني من الحرمان الغذائي إلى اضطرارهن للاعتماد على الأقارب أو الأصدقاء للحصول على الطعام وإلى اضطرارهن إلى الاقتراض من أقاربهن أو أصدقائهن لشراء ما يحتاجون من طعام في عام ٢٠٠٤. واشتكت ٢٣٪ من الأمهات في الأسر التي تعاني من الحرمان الغذائي من اضطرارهن لتقليل كميات الطعام التي يقدمنها لأطفالهن نتيجة لعدم توافر القدر الكافي من الطعام في نفس العام. (Hannum, Emily, Liu, Jihong, & Frongillo, Edward, 2014, pp. 90-94). ولهذا تضطر نسبة من التلاميذ من سكان المناطق الريفية للتسرب من المرحلة الابتدائية والمرحلة الإعدادية والمرحلة الثانوية في الصين.

الألبان على الترتيب طوال الشهر الماضي في عام ٢٠٠٤ (Hannum, Emily, ٢٠٠٤, pp. 94-96).
Liu, Jihong, & Frongillo, Edward, 2014, pp. 94-96).

ونتيجة لانتشار الفقر في المناطق الريفية وفي محافظات المنطقة الوسطى والمنطقة الغربية في الصين دعت إحدى الدراسات إلى زيادة الإنفاق الحكومي على تمويل المدارس الابتدائية والمدارس الإعدادية والمدارس الثانوية بمختلف أنواعها ومساراتها الواقعة في المناطق الفقيرة، وإلى تحسين جودة مختلف مراحل التعليم قبل الجامعي في المناطق الريفية والمناطق الفقيرة (Yang, Juan, & Qiu, Muyuan, 2016, p. 122). كما دعت دراسة ثانية إلى زيادة معدلات التحاق الإناث والذكور في المناطق الريفية في الصين بالمدارس الثانوية العامة وبمؤسسات التعليم العالي. وطالبت هذه الدراسة بتخفيف الأعباء المالية على الأسر الريفية وتقليل المعوقات المالية التي تحول دون قيام الأسر الريفية بإلحاق أبنائهم بالتعليم الثانوي العام والتعليم العالي (Dong, Yongqing, Luo, Renfu, Zhang, Linxiu, Liu, Chengfang, & Bai, Yinli, 2019, pp. 321-322). وبعد أن حللنا مؤشر متوسط عدد سنوات التعلم لدي الإناث في الريف والحضر في الصين، سوف نتناول علاقة مؤشر متوسط عدد سنوات التعلم التي حصل عليها السكان (ذكوراً وإناثاً) ممن هم في سن العمل في الصين بمستوي الدخل.

وإذا أخذنا في الاعتبار علاقة مؤشر متوسط عدد سنوات التعلم التي حصل عليها السكان (ذكوراً وإناثاً) ممن هم في سن العمل في الصين بمستوي الدخل، سوف نلاحظ أن هناك تمييزاً ضد الفتيات والنساء. ويرجع هذا التمييز ضد النساء في سوق العمل إلى اعتقاد أرباب العمل بأن النساء أقل رغبة في العمل بعد الزواج وإنجاب الأطفال. ونتيجة لهذا الاعتقاد بلغت نسبة مشاركة النساء في الشريحة العمرية من سن ٢١ عاماً إلى سن ٥٠ عاماً في القوي العاملة في المناطق الحضرية ٦٣.٥٪ في الصين عام ٢٠٠٥. وقد انخفضت نسبة مشاركة النساء في الشريحة العمرية من سن ٢١ عاماً إلى

سن ٥٠ عامًا في القوي العاملة في المناطق الحضرية في الصين من ٨٩.٤٪ في عام ١٩٩٠ إلى ٦٣.٥٪ في عام ٢٠٠٥. وبعد أن كانت الفتيات والنساء العاملات في المناطق الحضرية في الصين يحصلن على ٨٦.٣٪ من الدخل الذي يحصل عليه نظرائهن من الرجال في عام ١٩٨٨، أصبحت الفتيات والنساء العاملات في المناطق الحضرية في الصين يحصلن على ٧٦.٢٪ من الدخل الذي يحصل عليه نظرائهن من الرجال في عام ٢٠٠٤ (He, Guangye, & Wu, Xiaogang, 2021, pp. 200-189).

وقد خلصت دراسة أخرى إلى أن دخل الرجال العاملين في المناطق الحضرية في الصين كان يزيد عن دخل نظرائهم من النساء بنسبة ٢١٪ في عام ٢٠٠٤. ويرجع هذا الانخفاض في دخل الفتيات والنساء العاملات في المناطق الحضرية في الصين عن دخل نظرائهن من الرجال إلى سياسة إعادة هيكلة الشركات والمصانع الحكومية في أواخر التسعينيات من القرن العشرين، وانخفاض أعداد العاملين في الشركات والمصانع الحكومية الصينية من ٨١.٥٪ من إجمالي حجم القوي العاملة في عام ١٩٩٠ إلى ٢٣.٥٪ من إجمالي حجم القوي العاملة في الصين في عام ٢٠٠٨، وزيادة أعداد العاملين في القطاع الخاص من ١٤.٩٪ من إجمالي حجم القوي العاملة في الصين في عام ١٩٩٠ إلى ٦٤.٥٪ من إجمالي حجم القوي العاملة في الصين في عام ٢٠٠٨. ونتيجة لهذه العوامل بالإضافة إلى تقلص تدخل الدولة في توظيف النساء في المؤسسات الحكومية، أصبحت النساء الصينيات تتمتع بمزايا أقل في سوق العمل في المناطق الحضرية، كما أصبحن يواجهن قدرًا من التمييز ضدهن في سوق العمل يفوق ما كان قائمًا قبل عام ٢٠٠٠. ويزيد التمييز بين النساء والذكور في الأجر في المحافظات التي تزيد فيها أعداد مؤسسات القطاع الخاص عن أعداد مؤسسات القطاع العام الحكومية. ومما سبق يتضح أن سياسات إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية في أواخر التسعينيات من القرن العشرين، والتوسع الضخم لمؤسسات القطاع الخاص في الفترة من ١٩٩٨

إلى ٢٠٠٨، وتقلص تدخل الدولة في توظيف النساء في الشركات والمصانع الحكومية قد قلل من نسبة مشاركة المرأة الصينية في سوق العمل في المناطق الحضرية وزاد من الفجوة في الأجور بين النساء والرجال لصالح الرجال (He, Guangye, & Wu, Xiaogang, 2018, pp. 726-741).

وبالإضافة إلى العوامل الاقتصادية والسياسية التي قللت من نسبة المرأة في سوق العمل في المناطق الحضرية بالصين، توجد عوامل ثقافية أسهمت في ذلك الأمر. ومن بين هذه العوامل الثقافية التنشئة الاجتماعية للفتيات؛ حيث تحدد التنشئة الاجتماعية للفتيات الصينيات أنماط شخصياتهن، والأمور التي يفضلنها، وطبيعة طموحاتهن، ودوافعهن الدراسية والوظيفية (المهنية)، وممارساتهن السلوكية. ويعني هذا، أن الأمهات في الصين يشجعن بناتهن على القيام بأدوار معينة في المجتمع، وعلى اختيار مهن بعينها من بين المهن المتاحة، ويقمن بتدريب بناتهن على اختيار ممارسات سلوكية يعتقدن أنها تؤكد على طبيعة الفتيات النسائية وتتماشي مع هذه الطبيعة. ومن ثم، تؤثر التنشئة الاجتماعية للفتيات الصينيات على سعي هؤلاء الفتيات للعمل في مهن معينة دون غيرها من المهن. وعلى هذا، تركز التنشئة الاجتماعية للفتيات الصينيات قبول الإناث لأدوار الرجال باعتبارهم مسؤولين عن توفير الدخل للأسرة، كما تركز أيضًا قبول الإناث لأدوار الفتيات باعتبارهن مسئولات بالدرجة الأولى عن إنجاب الأطفال ورعاية الزوج والأبناء (He, Guangye, & Muzhi, Zhou, 2018, pp. 339-353). ونتيجة لهذه

العوامل الثقافية والاجتماعية تقل نسبة مشاركة الفتيات في سوق العمل في الصين.

وبعد أن استعرضنا مؤشر متوسط عدد سنوات التعلم التي حصلت عليها الفتيات ممن هن في عمر الخامسة والعشرين فأكثر، سوف نحلل في الجزء التالي مؤشر نسبة القوي العاملة الحاصلة على شهادة إتمام التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني في الصين.

- نسبة القوي العاملة الحاصلة على شهادة إتمام التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني:

يعتقد "جاياتشاندران" أن المساواة بين الذكور والإناث في سوق العمل وأن المعايير الاجتماعية القائمة على المساواة بين الجنسين تسهمان في خلق دورة فعالة تعزز الاتجاهات الإيجابية لدى النساء نحو الاستمرار في التعلم. كما يري "جاياتشاندران" أيضًا أن تهميش مشاركة الفتيات والإناث في سوق العمل ووجود معايير اجتماعية تركز على التمييز بين الجنسين تسهمان في خلق سلسلة من التفاعلات التي تعزز اتجاهات النساء السلبية نحو الاستمرار في التعلم (Si, Wei, 2022, p. 1853).

وقد تحسنت قيمة "مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي للفجوة الدولية بين الجنسين (The World Economic Forum Global Gender Gap Index)" في الصين من ٠.٦٥٦ في عام ٢٠٠٦ إلى ٠.٦٧٣ في عام ٢٠١٨. وهو ما يشير إلى أن سياسات الدولة الصينية قد نجحت في تعزيز المزيد من المساواة بين الإناث وبين الذكور في العقدين الأخيرين. وتعمل ٦٣.٧٪ من إجمالي النساء في الصين ممن هن في سن العمل بالفعل. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الفتيات والنساء الصينيات اللاتي يعملن، إلا أن نسبة النساء إلى الرجال في سوق العمل الصيني قد انخفضت من ٠.٨٦ في عام ١٩٩١ إلى ٠.٨١ في عام ٢٠١٧. وتشير الإحصاءات إلى زيادة نسبة النساء الصينيات اللاتي يعملن في قطاعات بعينها. وأصدق دليل على هذا هو أن غالبية النساء اللاتي يعملن في الصين يتركزن في قطاع الخدمات، في حين أن نسبة النساء الصينيات اللاتي يعملن في قطاع التصنيع منخفضة وأخذة في مزيد من الانخفاض (Hearle, Chris, & Hu, Difei, 2019, pp. 4-5). وفي حين يعمل ٢٠.٥٪ من العاملات الصينيات في قطاع الزراعة، نجد أن ١٥.٢٪ من الرجال العاملين في سوق العمل يعملون في قطاع الزراعة. وبالتالي، فإن نسبة النساء اللاتي

يعملن في قطاع الزراعة تزيد عن نسبة الرجال الذين يعملون في هذا القطاع (Hearle, Chris, & Hu, Difei, 2019, pp. 4-5). وعلى هذا، فقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة تأنيثاً متزايداً لعدد العاملين في قطاع الزراعة في المناطق الريفية الصينية (Ye, Jingzhong, Wu, Huifang, Rao, Jing, Ding, Baoyin, & Zhang, Keyun, 2016, pp. 910- 926).

وقد خلصت دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية إلى أن ٢٤.٥٪ من النساء و ٥.٧٪ من الرجال الذين يعملون في القطاعات غير الرسمية للاقتصاد في الصين كانوا يعملون في قطاع الزراعة في عام ٢٠١٦. وانتقدت الدراسة تعرض العاملين في القطاعات غير الرسمية للاقتصاد في الصين - بما في ذلك قطاع الزراعة- لمخاطر الإصابة في أثناء العمل، وعدم استفادتهم من برامج التأمين الصحي ومن المعاشات التقاعدية (International Labour Organization, 2018, p. 123).

وقد بلغت نسبة الذكور الذين هاجروا من الريف إلى الحضر والذين حصلوا على شهادة إتمام التعليم الثانوي العام أو على شهادة إتمام التعليم الثانوي الفني في الصين ٢٥.٦٪ من حجم القوي العاملة في عام ٢٠١٦، في حين بلغ نسبة الإناث اللاتي هاجرن من الريف إلى الحضر واللاتي حصلن على شهادة إتمام التعليم الثانوي العام أو على شهادة إتمام التعليم الثانوي الفني في الصين ١٨.٧٪ من حجم القوي العاملة في نفس العام. كما بلغت نسبة الذكور المقيمين في المناطق الحضرية والذين حصلوا على شهادة إتمام التعليم الثانوي العام أو على شهادة إتمام التعليم الثانوي الفني في الصين ٣٢.٣٪ من حجم القوي العاملة الصينية في عام ٢٠١٦، في حين بلغت نسبة الإناث المقيمات في المناطق الحضرية واللاتي حصلن على شهادة إتمام التعليم الثانوي العام أو على شهادة إتمام التعليم الثانوي الفني في الصين ٣٤.٤٪ من حجم القوي العاملة الصينية في عام ٢٠١٦. وعلى الرغم من تحسن الأوضاع التعليمية للفتيات والنساء الصينيات الملتحقات بسوق العمل، إلا أن التحيز ضد تعليم الإناث اللاتي

هاجرن من الريف إلى الحضر مازال قائماً في العديد من المدن والمناطق الحضرية الصينية (Wang, Limin, & Klugman, Jeni, 2020, p. 15). وقد بلغت نسبة الذكور الذين هاجروا من الريف إلى الحضر والذين حصلوا على مؤهل دراسي عال أو على الدراسات العليا ٢١.٣٪ من حجم القوي العاملة في عام ٢٠١٦، في حين بلغ نسبة الإناث اللائي هاجرن من الريف إلى الحضر واللائي حصلن على مؤهل دراسي عال أو على الدراسات العليا في الصين ١٨.٣٪ من حجم القوي العاملة في نفس العام. وتشير مسح القوي العاملة والبحوث الكيفية إلى أن العمال المهاجرين من الريف إلى الحضر (ذكوراً وإناثاً) يواجهون أنواعاً متنوعة من التمييز في سوق العمل الصيني تتمثل في نوع الوظائف التي يحصلون عليها، وتدني أجورهم، وحرمانهم من مزايا المعاشات التقاعدية وخدمات التأمين الصحي، وحرمانهم من الحماية القانونية التي يتمتع بها المقيمون بصورة قانونية في الحضر. وتواجه الفتيات والنساء اللائي يهاجرن من الريف إلى الحضر قدرًا أكبر من التمييز ضدهم في سوق العمل الصيني. وتتنخفض أجور الفتيات والنساء اللائي يهاجرن من الريف إلى الحضر عن أجور نظرائهن من الذكور. وقد انخفضت الفجوة بين أجور الذكور والإناث المقيمين في الحضر من ٢٦٪ في عام ٢٠٠٧ إلى ١٠٪ فقط في عام ٢٠١٣، في حين زادت الفجوة بين أجور الذكور والإناث الذين يهاجرون من الريف إلى الحضر من ١٣٪ في عام ٢٠٠٧ إلى ٤٢٪ في عام ٢٠١٣ لصالح المهاجرين الذكور. ومازال نظام تسجيل المقيمين بصورة قانونية في الحضر^{٢٨} يسهم سلباً في تقليل أجور الفتيات والنساء اللائي يهاجرن من الريف إلى الحضر في الصين (Wang, Limin, & Klugman, Jeni, 2020, p. 14-15).

^{٢٨} يلزم نظام تسجيل المقيمين بصورة قانونية في الحضر جميع المواطنين المقيمين في الريف بعدم تغيير محل إقامتهم الريفية إلا بشروط شديدة الصرامة. ويؤدي عدم قدرة المهاجرين من الريف إلى الحضر على تغيير محل إقامتهم بعد الهجرة من المناطق الريفية إلى حرمان هؤلاء المهاجرين من الاستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية الموجودة في المدن الصينية. ومن ثم تتخفف قدرة المهاجرين من الريف إلى الحضر (ذكوراً وإناثاً) على التفاوض مع أرباب العمل، وعلى

ويعتقد "كين وزملاؤه" (Qin et al.) أن احتمالات حصول الفتيات والنساء المهاجرات من الريف إلى الحضر والمخرجات من التعليم الإعدادي والمخرجات من التعليم الثانوي في الصين على فرص عمل تزيد عن احتمالات حصول نظرائهن المخرجات من التعليم الابتدائي على فرص عمل. ويعني هذا، أن الفتيات والنساء المهاجرات من الريف إلى الحضر تزداد احتمالات حصولهن على فرص عمل أفضل، وأن احتمالات عملهن تزيد عن احتمالات عمل نظرائهن الأقل تعليمًا (Qin, Min, Brown, James J., Padmadas, Sabu S., Li, Bohua, Qi, Jianan, & Falkingham, Jane, 2016, p. 189).

ونتيجة لتدني نسبة الإناث اللائي هاجرن من الريف إلى الحضر واللائي حصلن على شهادة إتمام التعليم الثانوي العام أو على شهادة إتمام التعليم الثانوي الفني كنسبة من إجمالي القوى العاملة في الصين، يصبح من الضروري زيادة الاستثمارات الحكومية المخصصة لتمويل التعليم الثانوي العام والفني في المنطق الريفية والأماكن النائية. فقد بلغت نسبة الإناث اللائي هاجرن من الريف إلى الحضر واللائي حصلن على شهادة إتمام التعليم الثانوي العام أو على شهادة إتمام التعليم الثانوي الفني في الصين ١٨.٧٪ من حجم القوى العاملة في عام ٢٠١٦. ولهذا دعت عدة دراسات إلى "زيادة الاستثمارات الحكومية المخصصة لتحسين جودة رأس المال البشري، ولتحسين جودة مهارات ومعارف القوى

الانتقال من وظيفة في مصنع معين إلى مصنع آخر، كما تزيد أعداد المهاجرات الفتيات والنساء اللائي يعملن في قطاع الاقتصاد غير الرسمي، وتقل أجور الفتيات والنساء اللائي يهاجرن من الريف إلى الحضر ويعملن في المناطق الحضرية. وقد خلص "كين وزملاؤه" - بعد استخدام البيانات الواردة في مسح متابعة ديناميات الهجرة على المستوى القومي في الصين والذي تم إجراؤه في عام ٢٠١٠ في ١٠٦ مدينة صينية- في دراسة تم نشرها في عام ٢٠١٦ إلى أن "نظام تسجيل المقيمين بصورة قانونية في الحضر" (Huku System) يقلل من أجور الإناث المهاجرات من الريف إلى الحضر عند عملهن في المدن والمناطق الحضرية بنسبة ١٦٪، ويمنح إجازات أقصر للنساء العاملات، ولا يتيح لهن العودة للعمل مرة أخرى بعد التوقف عن الذهاب للعمل لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر. (Wang, Limin, & Klugman, Jeni, 2020, pp. 14-17)

العاملة الصينية، وإلى إكساب القوي العاملة الصينية مهارات وكفايات لا تقل عن مهارات وكفايات القوي العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان وغيرها من الدول الصناعية المتقدمة الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وعلى الرغم من نجاح الصين في زيادة معدلات الالتحاق الإجمالي بالمرحلة الابتدائية والمرحلة الإعدادية والمرحلة الثانوية بمختلف أنواعها ومساراتها في الفترة من عام ١٩٨٥ إلى عام ٢٠١٧، إلا أن استدامة النمو الاقتصادي المستقبلي للصين يتطلب مسارًا مغايرًا للتنمية البشرية. فما تحتاجه الصين في العقود القادمة هو زيادة الاستثمارات المخصصة لتمويل التعليم الثانوي العام والتعليم العالي وزيادة الميزانيات المخصصة للبحث العلمي والتطوير، وتشجيع التعليم القائم على الإبداع والابتكار، وربط التعليم الثانوي الفني بالمهارات التي يحتاجها سوق العمل في القرن الحادي والعشرين (Brandt, Loren, Litwack, John, Mileva, Elitza, Wang, Luhang, Zhang, Yifan, Zhao, Luan, 2020, pp. 18–20).

وبعد أن حللنا مؤشر نسبة القوي العاملة الحاصلة على شهادة إتمام التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني، سوف نتناول في الجزء التالي أهم الدروس التي يمكن لمصر الاستفادة منها من تجربة الصين في التمكين التعليمي للمرأة.

أهم الدروس التي يمكن لمصر الاستفادة منها من تجربة الصين في التمكين التعليمي للمرأة:

١. الاستفادة من تجربة الصين المتصلة بتنفيذ 'برنامج ضمان الحد الأدنى من مستوى المعيشة في المناطق الريفية' (The Rural Minimum Living Standard Guarantee Program)؛ حيث قام البرنامج بمنح ١٢٠ دولارًا أمريكيًا سنويًا لكل أسرة فقيرة في عام ٢٠٠٧، ثم زاد هذا المبلغ ليصبح ٦٣٠ دولارًا أمريكيًا سنويًا لكل أسرة فقيرة في عام ٢٠١٨. وقد زاد عدد المستفيدين من هذا البرنامج من ٣٥ مليون فرد في عام ٢٠٠٧ إلى ٥٣ مليون فرد في

عام ٢٠١٣، ثم انخفض عددهم إلى ٣٥ مليون فرد في عام ٢٠١٨ نتيجة لتشديد شروط الحصول على هذه المنحة المالية. وقد زادت ميزانية هذا البرنامج من ١.٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٧ إلى ١٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨. وقد نجح هذا البرنامج في زيادة معدلات استمرار التلاميذ الفقراء في المناطق الريفية في التعلم بالمدارس الابتدائية الصينية (He, Zixuan, Fang, Xiangming, Rose, Nathan, Zheng, Xiaodong, & Rozelle, Scott, 2021, pp. 223–243).

٢. يجب على مصر أن تتجنب الجوانب السلبية في تجربة الصين المتصلة بالتعليم الثانوي الفني. "فنسبة كبيرة من المدارس الثانوية الفنية في الصين لا تحقق أهدافها. وقد انتقدت إحدى الدراسات كون ٩٠٪ من تلاميذ التعليم الثانوي الفني في 'محافظة خنان' (Henan) لا يكتسبون معارف ثقافية عامة أو معارف مهنية في خلال العام الدراسي الأول من الدراسة في المدارس الثانوية الفنية بالمحافظة في عام ٢٠١٤. وحذرت الدراسة من ممارسة نسبة كبيرة من تلاميذ التعليم الثانوي الفني في عينة البحث لأنماط سلوكية سلبية مثل: الغش في الامتحانات، والتحدث بصورة غير لائقة مع المعلمين، والتمتر ضد زملائهم التلاميذ، وشرب السجائر، وعدم الانتظام في الحضور إلى المدرسة. وانتقدت الدراسة أيضًا تدني جودة التدريب العملي داخل المصانع في أثناء الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية. كما خلصت نفس الدراسة أيضًا إلى أن حوالي ٦٦٪ من التلاميذ في عينة البحث قد عبروا عن عدم رضاهم عن المستوى المتدني للجودة التعليمية بمدارس التعليم الثانوي الفني في 'محافظة خنان' (Yi, Hongmei, Li, Guirong, Li, Liying, Loyalka, Prashant, Zhang, Linxiu, Xu, Jiajia, Kardanova, Elena, Shi, Henry, & Chu, James, 2018, pp. 203–219).

٣. نجحت الصين في زيادة معدلات الالتحاق الإجمالي بالتعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي في الفترة من عام ١٩٤٩ إلى عام ٢٠٢١. ففي عام ١٩٤٩ كان معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي في الصين أقل من ٢٠٪ و ٦٪ على الترتيب في الصين. وزاد معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الابتدائي في الصين من أقل من ٢٠٪ في عام ١٩٤٩ إلى ٩٣٪ في عام ١٩٨١ ثم إلى ٩٩.٢٪ في عام ٢٠٠٥. كما زاد أيضًا معدل الالتحاق بالتعليم الإعدادي في الصين من ٦٪ في عام ١٩٤٩ إلى ٦٨.٣٪ في عام ١٩٨١ ثم إلى ٩٨.٤٪ في عام ٢٠٠٥ (Chen, Jiwei, & Guo, Jiangying, 2022, pp. 3-6). ومن ثم، يجب أن تسعى مصر لزيادة معدل الالتحاق الإجمالي ومعدل الالتحاق الصافي بالتعليم الإعدادي.

٤. يجب أن تستفيد مصر من تجربة الصين في تضمين إصلاح التعليم قبل الجامعي ضمن الخطط القومية للتنمية. ومن أهم الممارسات الصينية الناجحة في هذا المجال ما يلي: 'الإطار القومي للإصلاح التربوي والتطوير التعليمي على المدى المتوسط والمدى الطويل في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٠' (The National Outline for Medium and Long-term Education Reform and Development 2010-2020) وقيام الحكومة الصينية بدمج مبادرات بناء مدارس ابتدائية وإعدادية حكومية تقدم تعليمًا مجانيًا وعالي الجودة ويحقق تكافؤ الفرص التعليمية في المناطق الريفية والمناطق الفقيرة ضمن الخطة القومية لتحقيق التنمية المستدامة في الصين بحلول عام ٢٠٣٠ (Liu, Jing, 2018, p. 11).

٥. يجب الحذر من نمط التنمية غير المتوازن؛ حيث أدى نمط التنمية غير المتوازنة في الصين خلال الأربعين سنة الماضية إلى منح الأولوية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في المناطق الحضرية والمدن الكبرى الواقعة

في المنطقة الشرقية، وإلى تهميش المناطق الريفية، وزيادة معدلات الفقر في المناطق الريفية، وتدني جودة التعليم قبل الجامعي بمختلف مراحلها في هذه المناطق الريفية. ومن ثم، أخذت نسبة كبيرة من المهاجرين من الريف إلى الحضر ينظرون إلى المناطق الريفية في الصين باعتبارها متناقضة تمامًا مع معايير التقدم ومؤشرات الحداثة (Ling, Minhua, 2017, pp. 720-721). ومن ثم، يجب على صانعي السياسات الاقتصادية والتعليمية في مصر توجيه مزيد من الاهتمام والموارد المالية لتحسين جودة التعليم المقدم للذكور والإناث في المناطق الريفية والأحياء الفقيرة.

٦. يجب الاهتمام بالجوانب الكيفية للتعليم الثانوي العام والفني في مصر والصين بصورة تفوق الاهتمام بالجوانب الكمية.

وتتناول هذا المحور مؤشرات التمكين التعليمي للمرأة في الصين في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٢. ويوظف هذا المحور عددًا من المؤشرات التعليمية المهمة مثل: معدلات الالتحاق الإجمالي للإناث بالتعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني في الصين، ومعدلات تخرج الإناث من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني، ومتوسط عدد سنوات التعلم التي حصلت عليها الفتيات ممن هن في عمر الخامسة والعشرين فأكثر، ونسبة القوي العاملة الحاصلة على شهادة إتمام التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني، وغيرها.

وانتهى المحور باستعراض لأهم الدروس التي يمكن لمصر الاستفادة منها من تجربة الصين في التمكين التعليمي للمرأة. وبعد أن حللنا التجربة الصينية في التمكين التعليمي للمرأة، سوف نتناول في الجزء التالي تجارب التمكين التعليمي للمرأة في كندا.

المحور الخامس: تجارب التمكين التعليمي للمرأة في كندا:

مقدمة:

احتل تلاميذ الصف الثالث الإعدادي في كندا المرتبة الثانية مكرر بالاشتراك مع هونج كونج في ”الاختبارات الدولية للتحصيل الدراسي المقارن (The Programme for International Student Assessment {PISA}) في مادة القراءة التي أجريت في عام ٢٠١٥. ولم يتفوق على تلاميذ الصف الثالث الإعدادي الكنديين في مادة القراءة سوي التلاميذ من سنغافورة في ”الاختبارات الدولية للتحصيل الدراسي المقارن“ التي أجريت في عام ٢٠١٥. وبهذا تفوق تلاميذ الصف الثالث الإعدادي في كندا على نظرائهم في ٦٩ دولة في هذه الاختبارات الدولية في مادة القراءة التي أجريت في عام ٢٠١٥. وقد حقق ٨٥٪ من عينة البحث من تلاميذ الصف الثالث الإعدادي في كندا المستوي الثاني من إتقان مادة القراءة مقارنة بنسبة ٨٠٪ في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في ”الاختبارات الدولية للتحصيل الدراسي المقارن“ في مادة القراءة التي أجريت في عام ٢٠١٥ (Council of Ministers of Education. Canada., 2020, pp. 14-16; OECD, 2018a, p. 5) وبالإضافة إلى هذا، فقد احتل تلاميذ الصف الثالث الإعدادي في كندا المرتبة العاشرة في ”الاختبارات الدولية للتحصيل الدراسي المقارن“ في مادة الرياضيات التي أجريت في عام ٢٠١٥. وقد حقق ٨٦٪ و ٧٧٪ من عينة البحث من تلاميذ الصف الثالث الإعدادي في كندا وفي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الترتيب الحد الأدنى لإتقان مادة الرياضيات في هذه الاختبارات الدولية في عام ٢٠١٥ (Council of Ministers of Education. Canada., 2020, pp. 14-16)

وقد بلغت نسبة الراشدين ممن هم في سن الخامسة والعشرين حتى سن الرابعة والستين والذين تخرجوا من المرحلة الإعدادية ومن المرحلة الثانوية بمختلف مساراتها

وأنواعها ومن الجامعات ٥٪ و ٢١٪ و ٢٤٪ على الترتيب في كندا في عام ٢٠٢١. كما بلغت نسبة الراشدين ممن هم في سن الخامسة والعشرين حتى سن الرابعة والستين والذين تخرجوا من المرحلة الإعدادية ومن المرحلة الثانوية بمختلف مساراتها وأنواعها ومن الجامعات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ١٣٪ و ٣٦٪ و ١٩٪ على الترتيب في عام ٢٠٢١ (OECD, 2022a, p. 45). كما بلغت نسبة الراشدين ممن هم في سن الخامسة والعشرين حتى سن الرابعة والثلاثين والذين لم يلتحقوا بالمرحلة الثانوية بمختلف مساراتها وأنواعها والذين تخرجوا من المرحلة الثانوية بمختلف مساراتها وأنواعها في كندا ٥٪ و ٢٩٪ على الترتيب في عام ٢٠٢١. أما في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقد بلغت نسبة الراشدين ممن هم في سن الخامسة والعشرين حتى سن الرابعة والثلاثين والذين لم يلتحقوا بالمرحلة الثانوية بمختلف مساراتها وأنواعها والذين تخرجوا من المرحلة الثانوية بمختلف مساراتها وأنواعها ١٤٪ و ٣٩٪ على الترتيب في نفس العام (OECD, 2022a, p. 46).

وتقل نسبة النساء الراشديات ممن هن في سن الخامسة والعشرين حتى سن الرابعة والستين والذين تخرجوا من المرحلة الثانوية بمختلف مساراتها وأنواعها بمقدار طفيف عن نسبة نظرائهن من الرجال في نفس الشريحة العمرية في كندا في عام ٢٠١٥. وفي حين بلغت نسبة النساء الراشديات ممن هن في سن الخامسة والعشرين حتى سن الرابعة والستين والذين تخرجوا من المرحلة الثانوية بمختلف مساراتها وأنواعها في كندا ٢٣٪ في عام ٢٠١٥، نجد أن نسبة الرجال الراشدين ممن هم في سن الخامسة والعشرين حتى سن الرابعة والستين والذين تخرجوا من المرحلة الثانوية بمختلف مساراتها وأنواعها في كندا ٢٥٪ في عام ٢٠١٥. ويختلف الأمر بالنسبة لمعدلات التخرج من مؤسسات التعليم العالي في كندا. وفي حين بلغت نسبة النساء الراشديات ممن هن في سن الخامسة والعشرين حتى سن الرابعة والستين والذين تخرجوا من مؤسسات التعليم العالي في كندا ٣٥٪ في عام ٢٠١٥، نجد أن نسبة الرجال الراشدين ممن هم في سن الخامسة والعشرين

حتى سن الرابعة والستين والذين تخرجوا من مؤسسات التعليم العالي في كندا ٣٠٪ في نفس العام (Minister of Industry, Canada, 2016, pp. 3-4).

تميزت المناقشات المتصلة بمحو أمية المرأة وتحسين مستوياتها التعليمي في العديد من بلدان العالم بالارتكاز على "المدخل الوظيفي" (Functional Perspective) الذي يؤكد على أهمية التعليم كأداة لتحقيق هدف معين مثل تحسين المستوى الصحي أو زيادة معدلات النمو الاقتصادي بدلا من النظر إلى تعليم المرأة كوسيلة لتحقيق أهداف الفتيات والنساء الشخصية. ويعني هذا، أن كثيرا من المناقشات التي ارتكزت على المدخل الوظيفي كانت تنظر لتعليم المرأة باعتباره أداة لزيادة معدل النمو الاقتصادي، بدلا من كونه وسيلة لتحسين جودة حياة الإناث أو أداة لتحقيق ذواتهن. ولهذا، يتبنى البحث الحالي مدخلا مختلفا عن المدخل الوظيفي؛ حيث يتبنى البحث الحالي "مدخل التعليم كحق إنساني أصيل (A Rights-based Approach)". ويشجع مدخل التعليم كحق إنساني أصيل برامج التعلم مدى الحياة التي تمكن الإناث من المشاركة في جميع مجالات المجتمع كبشر لهم نفس الحقوق التي يتمتع بها الرجال، والتي تساعد الإناث على إدراك القيمة السامية للتعليم (Eldred, Janine, Robinson, -Pant, Anna, Nabi, Rafat, Chopra, Priti, Nussey, Charlotte, & Bown, Lalage, 2014, p. 659).

النظام التعليمي في كندا:

تم إنشاء أول مدرسة لتعليم الفتيات في كندا في مدينة "كيبك" بمقاطعة "كيبك (Quebec)" في عام ١٦٤٢ على يد الراهبة "ماري ديلا إنكارنيشان" (Marie de l' Incarnation). وفي عام ١٦٥٨ تم إنشاء ثاني مدرسة لتعليم الفتيات في كندا في مدينة "مونتريال (Montreal)" بمقاطعة "كيبك" على يد الراهبة "مارجريت بروجويس" (Marguerite Bourgeoys). وبنهاية عام ١٦٩٩ نجحت الراهبة "مارجريت بروجويس" وزملاؤها الراهبات الفرنسيات اللاتي هاجرن إلى مقاطعة

كيبك في تأسيس ١٠ مدارس لتعليم الفتيات^{٢٩} في هذه المقاطعة. وفي عام ١٧٥٠ كانت هناك ١٦ مدرسة لتعليم الفتيات في مقابل ٢٥ مدرسة لتعليم الذكور في مقاطعة كيبك. وبنهاية عام ١٧٥٠ كانت هناك ٧٠٠ فتاة يتعلمن في هذه المدارس الـ ١٦ المخصصة لتعليم الإناث في مقاطعة كيبك (Dumont, Micheline, 1990, pp. 4-6).

وتم إنشاء نظام التعليم الحديث في كندا في عام ١٨٤١. ومنذ ذلك التاريخ تم السماح بالتعليم المختلط للذكور والإناث في المرحلة الابتدائية في كندا لأول مرة (Dumont, Micheline, 1990, p. 9). وقد كان ترسيخ أسس نظام التعليم الحديث في كندا راجعاً إلى جهود عدة شخصيات بارزة. ومن أهم هذه الشخصيات "إيجرتون رايرسون" (Egerton Ryerson) -الذي تولي منصب وزير التربية والتعليم في مقاطعة "جنوب أونتاريو" (Upper Canada) في الفترة من عام ١٨٤٦ إلى عام ١٨٧٦-؛ حيث نفذ "إيجرتون رايرسون" خلال هذه الثلاثين عاماً سياسات تعليمية استهدفت تأسيس نظام تعليمي حكومي حديث قوي في جنوب أونتاريو، والتوسع في إنشاء المدارس الحكومية، وتعزيز هيمنة الدولة على المدارس، وتوحيد المناهج الدراسية، وتحسين المؤهلات الدراسية للمعلمين، وجعل الالتحاق بالمدارس الابتدائية إلزامياً ومجانياً. ونتيجة لجهود "إيجرتون رايرسون" أخذ السياسيون في كندا ينظرون إلى المدارس باعتبارها أدوات لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة والمجتمع. وبنهاية عام ١٨٦٧ كان المفكرون والسياسيون في كندا ينظرون إلى التعليم

^{٢٩} وكانت المناهج الدراسية في مدارس الفتيات في القرن السادس عشر تقتصر فقط على تدريس الدين المسيحي، والقراءة، والكتابة، ومبادئ الحساب، والأعمال المنزلية التي تؤديها الفتيات مثل أشغال الإبرة والتطريز. وكان تعليم الفتيات مقتصرًا فقط على التعليم الابتدائي. وكانت مدة التعليم الابتدائي في مدارس الفتيات تمتد لعدة سنوات قليلة فقط. ومنذ عام ١٧٥٠ تم إدخال تدريس الجغرافيا، وتحسين الخط، ومبادئ النحو والصرف للغة الفرنسية، و"أشغال الكانفاه والدانتيل" (Lacework)، والطباعة على الحرير في المناهج الدراسية لمدارس الفتيات في مقاطعة كيبك. (Dumont, Micheline, 1990, pp. 6-7).

كأداة لبناء أمة مستقلة. وعبر السياسيون الكنديون البارزون مثل "ويليام ليون ماكينزي (William Lyon Mackenzie) " و "لويس بابينيو" (Louis Papineau) و "أنطون-أمي دوريان" (Antoine-Aime Dorion) و "جورج براون" (George Brown) عن آرائهم التي نظرت إلى التعليم باعتباره أداة لتكوين كيان سياسي جديد (Lewis, J.P., 2011, pp. 60-64).

وكانت "جامعة ماونت أليسون (Mount Allison University) " في مقاطعة "نيوبرونزويك" (New Brunswick) هي أول جامعة كندية تسمح للفتيات بالالتحاق بها، وتخرجت أول فتاة كندية من "جامعة ماونت أليسون" بدرجة البكالوريوس في العلوم في عام ١٨٧٥. وقد تخرجت أول طبيبة كندية من كلية الطب في "جامعة فيكتوريا (Victoria College)" في عام ١٨٨٣. وقد كانت "آني فولر (Annie Fowler)" (Fowler) و "إليزا فيتزجيرالد" (Eliza Fitzgerald) هما أول طالبتان تتخرجان من "جامعة الملكة" (Queen's University) في "مقاطعة أونتاريو" (Ontario) في عام ١٨٨٤. وفي عام ١٩٠٠ كانت الفتيات يمثلن ١١٪ من جملة أعداد طلاب الجامعات في كندا، ثم زادت نسبة الفتيات الملتحقات بالجامعات لتصبح ٢٤٪ من جملة أعداد الطلاب الملتحقين بالجامعات الكندية في عام ١٩٤٥ (Hughes, Julia Christensen, 2022, pp. 47-48).

وفي عام ٢٠١٠ كانت الفتيات يمثلن ٥٦٪ من جملة أعداد طلاب الدرجة الجامعية الأولى المقيدين في الجامعات في كندا. وعلى الرغم من أن الفتيات يمثلن النسبة الأكبر من طلاب الجامعات الكندية، إلا أنهن لا يمثلن أغلبية الطلاب الجامعيين في جميع التخصصات. ففي عام ٢٠٠٨ كانت الفتيات والنساء يمثلن ٢٦٪ من جملة أعداد طلاب الدرجة الجامعية الأولى المقيدين في تخصصات الرياضيات وعلوم الحاسب الآلي وعلوم تكنولوجيا المعلومات في الجامعات الكندية، كما مثلت الإناث ٢٠٪ من جملة أعداد طلاب الدرجة الجامعية الأولى المقيدين في تخصصات العمارة والهندسة في الجامعات الكندية في

عام ٢٠٠٨، كما مثلت الفتيات والنساء غالبية طلاب الدرجة الجامعية الأولى الذين يدرسون العلوم التربوية بنسبة ٧٧٪ من إجمالي الطلاب المقيدون في تخصصات العلوم التربوية في نفس العام، وبالإضافة إلى هذا، مثلت الإناث ٧١٪ من جملة أعداد طلاب الدرجة الجامعية الأولى المقيدون في تخصصات العلوم الطبية والصيدلانية والعلوم الزراعية والتربية البدنية ودراسات المسرح والسينما والموسيقى في عام ٢٠٠٨ (The Association of Universities and Colleges of Canada, 2011, pp. 5-14).

ولم يختلف الوضع في عام ٢٠٢٠؛ حيث مثلت الفتيات غالبية الطلاب الملتحقين بالعام الدراسي الأول بمؤسسات التعليم العالي في كندا. وتشير الإحصاءات إلى أن "نسبة الإناث الملتحقات بالعام الدراسي الأول بالمعاهد فوق المتوسطة في كندا قد بلغت ٥١٪ في عام ٢٠٢٠. كما أن نسبة الإناث الملتحقات بالعام الدراسي الأول بالجامعات في كندا قد بلغت ٥٧٪ في عام ٢٠٢٠. وبالإضافة إلى هذا، فإن نسبة الإناث الملتحقات بالعام الدراسي الأول بمؤسسات التعليم العالي في كندا قد بلغت ٥٤٪ في نفس العام (OECD, 2022a, p. 194)". وعلى هذا، فقد مثلت الإناث أكثر من ٥٤٪ من جملة طلاب مؤسسات التعليم العالي في كندا في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٠. وعلى الرغم من أن الفتيات يمثلن النسبة الأكبر من طلاب مؤسسات التعليم العالي الكندية في عام ٢٠٢٠، إلا أنهن لا يمثلن أغلبية الطلاب الجامعيين في جميع التخصصات. "وقد بلغت نسبة الإناث الملتحقات بالعام الدراسي الأول في مؤسسات التعليم العالي في تخصص العلوم التربوية وتخصص الآداب والعلوم الإنسانية في كندا ٣٪ و ٨٪ على الترتيب في عام ٢٠٠٨. وبلغت نسبة الإناث الملتحقات بالعام الدراسي الأول في مؤسسات التعليم العالي في تخصص العلوم الاجتماعية والصحافة وتخصص التجارة وإدارة الأعمال والقانون في كندا ٩٪ و ٢٢٪ على الترتيب في عام ٢٠٠٨. وبلغت نسبة الإناث الملتحقات بالعام الدراسي الأول في مؤسسات التعليم العالي في تخصص العلوم الطبيعية والرياضيات والإحصاء وتخصص علوم الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات في كندا ١٢٪ و ٦٪ على

الترتيب في عام ٢٠٠٨. أما نسبة الإناث الملتحقات بالعام الدراسي الأول في مؤسسات التعليم العالي في تخصص الهندسة والعمارة والمجالات الصناعية وتخصص الخدمات في كندا ١٣٪ و ٧٪ على الترتيب في عام ٢٠٠٨. وكانت نسبة الإناث الملتحقات بالعام الدراسي الأول في مؤسسات التعليم العالي في تخصص العلوم الطبية والصيدلانية في كندا ١٦٪ في نفس العام (OECD, 2022a, p. 195). وبالتالي، فإن نسبة كبيرة من الإناث قد التحقن بالعام الدراسي الأول في مؤسسات التعليم العالي في تخصص العلوم الطبية والصيدلانية وتخصص الهندسة والعمارة والمجالات الصناعية وتخصص العلوم الطبيعية والرياضيات والإحصاء في كندا في عام ٢٠٢٠.

ويتكون التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في كندا من دور الحضانة ورياض الأطفال. ويلتحق الأطفال من سن شهر واحد إلى سن ٤ سنوات بدور الحضانة في كندا، أما رياض الأطفال فهي مخصصة للأطفال من سن ٤ سنوات إلى سن ٦ سنوات. والتحق ٦٦٪ من الأطفال في الشريحة العمرية من شهر واحد إلى سن خمس سنوات بدور الحضانة في كندا في العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩. وتتباين معدلات الالتحاق بدور الحضانة في كندا من مقاطعة إلى مقاطعة أخرى. ففي عام ٢٠١٩ بلغ معدل التحاق الأطفال من سن شهر واحد إلى سن خمس سنوات في مقاطعة "كيبك" (Quebec) ومقاطعة "أونتاريو" (Ontario) ومقاطعة "مانيتوبا" (Manitoba) ومقاطعة "ساسكاتشوان" (Saskatchewan) ومقاطعة "ألبرتا" (Alberta) ٧٨٪ و ٥٤٪ و ٥١٪ و ٥٣٪ و ٥٤٪ على الترتيب (Library of Parliament, Ottawa, Canada, 2021, p. 3). وفي حين يكون الالتحاق برياض الأطفال لمدة عامين إلزاميًا من سن الرابعة حتى نهاية السنة السادسة من عمر الأطفال في بعض المقاطعات الكندية، نجد أن هناك مقاطعات أخرى تجعل الالتحاق برياض الأطفال إلزاميًا لمدة عام واحد فقط بداية من سن الخامسة حتى نهاية السنة السادسة من عمر الأطفال. وعلى سبيل المثال تلزم مقاطعة "نيو برونزويك" (New Brunswick) الأطفال في سن الخامسة بالالتحاق لمدة عام دراسي واحد برياض

الأطفال، كما تسمح مقاطعة "كيبك" للأطفال في سن الخامسة بالالتحاق برياض الأطفال لمدة عام دراسي واحد فقط، وتخطط مقاطعة "كيبك" لجعل الالتحاق برياض الأطفال بها متاحًا لمدة عامين دراسيين ابتداء من سن الرابعة وحتى نهاية سن السادسة ابتداء من العام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠٢١. والالتحاق برياض الأطفال في مقاطعة "كيبك" اختياري. وتسمح مقاطعة "أونتاريو (Ontario)" للأطفال من سن الرابعة بالالتحاق برياض الأطفال لمدة عامين. والالتحاق برياض الأطفال في مقاطعة "أونتاريو" اختياري وليس إجباريًا. وتسمح مقاطعة "مانيتوبا (Manitoba)" للأطفال في سن الخامسة بالالتحاق لمدة عام دراسي واحد فقط برياض الأطفال. والالتحاق برياض الأطفال في ولاية "مانيتوبا" اختياري وليس إجباريًا (Friendly, Martha, Feltham, Laura, Mohamed, Sophia S., Nguyen, Ngoc Tho, Vickerson, Rachel, Forer, Barry, 2020, pp. 43–89). وبصفة عامة تزيد معدلات الالتحاق برياض الأطفال من سن الخامسة إلى سن السادسة عن معدلات الالتحاق بدور الحضانة في كندا.

وتقوم حكومات المقاطعات الكندية^{٢٠} بتمويل التعليم قبل الجامعي. والتعليم منذ الصف الأول الابتدائي إلى نهاية الصف الأول الثانوي إلزامي في جميع المقاطعات الكندية باستثناء مقاطعة "أونتاريو" ومقاطعة "نيو برونزويك". حيث يلزم القانون التلاميذ في مقاطعة "أونتاريو" ومقاطعة "نيو برونزويك" بالتعلم حتى نهاية الصف

^{٢٠} تتكون دولة كندا من ١٠ مقاطعات وثلاث مناطق. ويقع التعليم قبل الجامعي ضمن مسؤوليات كل مقاطعة أو منطقة في كندا. ولهذا لا توجد وزارة فيدرالية مركزية مسؤولة عن إدارة التعليم قبل الجامعي كندا. وعلى الرغم من هذا، تتدخل الحكومة الفيدرالية في كندا في بعض شؤون التعليم قبل الجامعي بصورة غير مباشرة. وتوجد وزارة للتعليم قبل الجامعي في كل مقاطعة/منطقة في كندا. وتقوم وزارة التعليم قبل الجامعي في المقاطعة أو المنطقة بتوفير الميزانيات التعليمية، وتحديد السياسات التربوية، وتصميم المناهج الدراسية. ويوجد في كل وزارة للتعليم قبل الجامعي في كل مقاطعة وكلاء وزارة ورؤساء إدارات يعملون بصورة دائمة بصرف النظر عن نتيجة الانتخابات السياسية، وبغض النظر عن توجه الحزب الفائز في الانتخابات (Fullan, Michael, & Rincon-Gallardo, Santiago, 2016, pp. 170–171).

الثالث الثانوي بدلا من التعلم حتى نهاية الصف الأول الثانوي (Fullan, Michael, & Rincon-Gallardo, Santiago, 2016, p. 171).

ويستمر التعليم في المرحلة الابتدائية في مقاطعة "كيبيك" لمدة ٥ سنوات، في حين يستمر التعليم في المرحلة الابتدائية في مقاطعة "أونتاريو" لمدة 6 سنوات. ويمتد التعليم الإعدادي لمدة عامين في مقاطعة كيبيك وفي مقاطعة "أونتاريو" أيضاً. أما التعليم الثانوي فهو يمتد لمدة ٤ أعوام في مقاطعة كيبيك ولمدة ٣ أعوام في مقاطعة "أونتاريو" (Gallagher³¹, Kathleen, personal communication, October 17, 2022; Cunningham³², Todd, personal communication, October 17, 2022).

وقد بلغت نسبة الذكور والإناث الذين تخرجوا من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني معاً في الشريحة العمرية من سن ٢٥ عاماً إلى سن ٦٤ عاماً في كندا ٨٦.٣٪ في عام ٢٠١٦. كما بلغت نسبة الذكور فقط الذين تخرجوا من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني معاً في الشريحة العمرية من سن ٢٥ عاماً إلى سن ٦٤ عاماً في كندا ٨٤.١٪ في عام ٢٠١٦، مقارنة بنسبة الإناث التي بلغت ٨٨.٤٪ في نفس الشريحة العمرية في عام ٢٠١٦. وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة الذكور والإناث الذين تخرجوا من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني معاً في الشريحة العمرية من ٢٥ عاماً إلى سن ٣٤ عاماً في كندا قد بلغت ٨٩.٧٪ في عام ٢٠١٦. كما بلغت نسبة الذكور فقط الذين تخرجوا من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني معاً في الشريحة العمرية من ٢٥ عاماً إلى سن ٣٤ عاماً في كندا ٨٧.٦٪ في عام ٢٠١٦، مقارنة بنسبة الإناث التي بلغت ٩١.٧٪ في نفس الشريحة العمرية في عام ٢٠١٦ (Canada National

³¹ تعمل الدكتورة "جلاجار كاثلين" (Gallagher, Kathleen) "كأستاذ متميز للمناهج والتدريس والتعلم بجامعة تورنتو في كندا.

³² يعمل الدكتور "كاننجهام تود" (Cunningham, Todd) "كمدرس لعلم النفس الإكلينيكي بجامعة تورنتو في كندا.

(Statistics Agency, 2019a, pp. 1-2). وعلى هذا، فإن نسبة الإناث في الشريحة العمرية من سن ٢٥ عامًا إلى سن ٦٤ عامًا وفي الشريحة العمرية من ٢٥ عامًا إلى سن ٣٤ عامًا اللائي تخرجن من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني معًا في كندا كانت تزيد عن نسبة نظرائهن من الذكور في هاتين الشريحتين العمريتين في عام ٢٠١٦. ويلاحظ أن الإناث الأصغر سنًا تزيد نسبة تخرجهن من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني معًا عن نسبة تخرج الإناث الأكبر سنًا في كندا في نفس العام.

وقد بلغت نسبة الخريجين ذكورًا وإناثًا من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني معًا في خلال ٣ سنوات من الالتحاق بالصف الأول الثانوي بالمرحلة الثانوية ٧٩٪ في كندا في العام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦. ثم زادت هذه النسبة بمقدار ٢٪ في العام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨. ويعني هذا، أن نسبة الخريجين ذكورًا وإناثًا من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني معًا في خلال ٣ سنوات من الالتحاق بالصف الأول الثانوي بالمرحلة الثانوية على المستوي القومي في كندا قد بلغت ٨١٪ في العام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨. وحدثت أكبر زيادة في نسبة الخريجين (ذكورًا وإناثًا) من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني معًا في خلال ٣ سنوات من الالتحاق بالصف الأول الثانوي بالمرحلة الثانوية في الفترة من العام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى العام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨ في مقاطعة "جزيرة الأمير إدوارد" (Prince Edward Island) بمقدار زيادة ٤٪، ثم في مقاطعة "نيوفاوندلاند" (Newfoundland) بمقدار زيادة ٢٪، ومقاطعة "لابرادور" (Labrador) بمقدار زيادة ٢٪، ومقاطعة "نوفاسكوتيا" (Nova Scotia) بمقدار زيادة ٢٪، ومقاطعة "ساسكاتشوان" (Saskatchewan) بمقدار زيادة ٢٪. وانخفضت نسبة الخريجين (ذكورًا وإناثًا) من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني معًا في خلال ٣ سنوات من الالتحاق بالصف الأول الثانوي بالمرحلة الثانوية في الفترة من العام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى العام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨ في مقاطعة "الأراضي الشمالية الغربية" (Northwest

(Canada National Statistics Agency, 2020a, p. ٢ بمقدار Territories)
39).

وقد بلغت نسبة الخريجين ذكوراً وإناثاً من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني معاً في خلال ٥ سنوات من الالتحاق بالصف الأول الثانوي بالمرحلة الثانوية ٨٨٪ في كندا في العام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦. ثم زادت هذه النسبة بمقدار ١٪ في العام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨. ويعني هذا، أن نسبة الخريجين ذكوراً وإناثاً من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني معاً في خلال ٥ سنوات من الالتحاق بالصف الأول الثانوي بالمرحلة الثانوية على المستوى القومي في كندا قد بلغت ٨٩٪ في العام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨. وحدثت أكبر زيادة في نسبة الخريجين (ذكوراً وإناثاً) من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني معاً في خلال ٥ سنوات من الالتحاق بالصف الأول الثانوي بالمرحلة الثانوية في الفترة من العام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى العام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨ في مقاطعة ” ألبرتا (Alberta)“ بمقدار زيادة ٥٪. وقد انخفضت نسبة الخريجين (ذكوراً وإناثاً) من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني معاً في خلال ٥ سنوات من الالتحاق بالصف الأول الثانوي بالمرحلة الثانوية في الفترة من العام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى العام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨ في مقاطعة ”جزيرة الأمير إدوارد“ بمقدار ٥٪، وفي مقاطعة ”نيو برونزويك“ بمقدار ٢٪. وفي حين ظلت نسبة الخريجين (ذكوراً وإناثاً) من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني معاً في خلال ٥ سنوات من الالتحاق بالصف الأول الثانوي بالمرحلة الثانوية في الفترة من العام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى العام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨ ثابتة في مقاطعة ”كولومبيا البريطانية (British Columbia)“، نجد أنها قد انخفضت بمقدار ١٪ في مقاطعة ”ساسكاتشوان“، وأنها قد زادت بمقدار ١٪ في مقاطعة ”مانيتوبا“، وأنها قد زادت بمقدار ١٪ في مقاطعة ”كيبك“ (Canada National Statistics Agency, 2020a, pp. 39-40). وتوجد أعلى نسبة للخريجين ذكوراً وإناثاً من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني معاً في خلال ٥ سنوات من

الالتحاق بالصف الأول الثانوي بالمرحلة الثانوية في كندا في مقاطعة "نيوفاوندلاند" ومقاطعة "لابرادور" ومقاطعة "أونتاريو"؛ حيث بلغت هذه النسبة ٩٣٪ و٩٣٪ و٩٣٪ في مقاطعة "نيوفاوندلاند" ومقاطعة "لابرادور" ومقاطعة "أونتاريو" على الترتيب في الفترة من العام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى العام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨ (Canada National Statistics Agency, 2020a, p. 40). ومن ثم، فعلى المستوى القومي في كندا أسهمت زيادة عدد سنوات الدراسة بمقدار عامين في المرحلة الثانوية العامة والفنية معاً في زيادة معدلات التخرج من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني معاً بمقدار ١٠٪ في العام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦.

ومن أبرز مشكلات التعليم الثانوي الفني في كندا تدني النظرة المجتمعية لتلاميذ وخريجي هذا النوع من التعليم. ونتيجة لعدم ثقة تلاميذ التعليم الثانوي الفني وعدم ثقة أولياء أمورهم وعدم ثقة شرائح مجتمعية كثيرة في جودة هذا النوع من التعليم ينظر التلاميذ والمجتمع نظرة دونية للتعليم الثانوي الفني. وبدلاً من احترام التعليم الثانوي الفني وخريجيه، تحترم غالبية الشرائح المجتمعية في كندا التعليم العالي والتعليم الجامعي، وتتنظر إلى التعليم العالي والتعليم الجامعي باعتبار السبيل الأكثر فاعلية في تحقيق الحراك الاجتماعي والاقتصادي. وترجع هذه النظرة الدونية للتعليم الثانوي الفني في كندا إلى عدة عوامل مثل: التحاق نسبة كبيرة من التلاميذ منخفضي التحصيل الدراسي بالمدارس الثانوية الفنية، والتحاق نسبة كبيرة من التلاميذ الذين يمارسون العنف ويعانون من اضطرابات سلوكية بالتعليم الثانوي الفني في كندا، وزيادة نسبة التلاميذ الفقراء في هذا التعليم الفني، ونظرة المجتمع إلى هذا النوع من التعليم باعتباره تعليمًا من الدرجة الثانية، وتدني العوائد الاقتصادية للتعليم الثانوي الفني مقارنة بارتفاع العوائد الاقتصادية للتعليم الجامعي (Kopatz, Susanne, & Pilz, Matthias, 2015, p. 320). ويعتقد "بوزماير وسيليتشيت-شامليزيل" (Busemeyer & Schlicht-Schmalzle) أن ضعف اهتمام بعض المقاطعات الكندية بتحسين جودة التعليم الثانوي الفني يرجع إلى اهتمامها

بدرجة أكبر بتحسين جودة التعليم الفني في المعاهد الفنية والتكنولوجية فوق المتوسطة (Skolnik, Michael L., 2022, p. 106).

ومثل تلاميذ التعليم الثانوي الفني ٩٪ من جملة أعداد التلاميذ المقيدون بالتعليم الثانوي العام والفني معاً في كندا في عام ٢٠١٨ (OECD, 2022b, p. 38). وبعد أن استعرضنا بصورة موجزة طبيعة النظام التعليمي في كندا، سوف نتناول في الجزء التالي التعليم وتنمية رأس المال البشري في كندا.

التعليم وتنمية رأس المال البشري في كندا:

خلصت إحدى الدراسات إلى أن تأثير رأس المال البشري على إنتاجية العامل في الساعة الواحدة، وإلى أن تأثير عدد الساعات التي يعملها العامل الواحد في كندا يفسران معاً ٤٥٪ من جملة النمو في الناتج القومي الإجمالي في الفترة من عام ١٩٩٧ إلى ٢٠١٨. ومن ثم، فإن لعلاقة رأس المال البشري بإنتاجية العامل الواحد في الساعة الواحدة، ولعدد الساعات التي يعملها العامل الواحد تأثير كبير على ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في كندا في الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠١٨. كما خلصت "بولس وروبينسون وليو (Bowlus, Robinson, & Liu)" بعد تحليلهم لتأثير رأس المال البشري على معدل النمو الاقتصادي في كندا إلى أن تأثير رأس المال البشري على إنتاجية العامل الواحد في الساعة الواحدة يفسر ٥٦.٠٪ من النمو في الناتج المحلي الإجمالي في خلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٠ (Bowlus, Audra, Park, Youngmin, & Robinson, Chris, 2022, pp. 11-13).

وأوضحت "بولس وروبينسون (Bowlus, & Robinson)" أن العائد الاقتصادي للتعليم العالي أكبر من العائد الاقتصادي للتعليم الثانوي. وأشارت "بولس وروبينسون" إلى أن الممرضات المتخرجات من مؤسسات التعليم الجامعي أكثر علماً ومعرفة ودخلاً من الممرضات المتخرجات من المرحلة الثانوية. ومن ثم، فإن القيمة المضافة والعائد الاقتصادي للتعليم الجامعي أعلى من القيمة المضافة والعائد

الاقتصادي للتعليم الثانوي (Bowlus, Audra, & Robinson, Chris, 2020, p. 34).

وقد شهدت الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٢٠ ارتفاع مستوى رأس المال البشري للإناث في كندا. ويرجع التحسن في مستوى رأس المال البشري للإناث في كندا إلى زيادة نسبة مشاركة الإناث في سوق العمل، وتحسن المستوى التعليمي للإناث الكنديات. وقد كان مخزون رأس المال البشري للإناث الكنديات يمثل ٣٥٪ من قيمة رأس المال البشري للذكور الكنديين في عام ١٩٧٠. وترجع الفجوة في رأس المال البشري بين الإناث وبين الذكور في كندا في عام ١٩٧٠ إلى انخفاض نسبة مشاركة الإناث الكنديات في سوق العمل، وإلى انخفاض عدد الساعات التي تعملها الإناث الكنديات مقارنة بالذكور الكنديين، وإلى انخفاض دخل الإناث الكنديات عن دخل الذكور الكنديين في عام ١٩٧٠. وبحلول عام ٢٠٢٠ كان مخزون رأس المال البشري للإناث الكنديات يمثل ٧٠٪ من قيمة رأس المال البشري للذكور الكنديين. ويرجع ارتفاع مخزون رأس المال البشري للإناث الكنديات في عام ٢٠٢٠ إلى ارتفاع نسبة مشاركة الإناث الكنديات في سوق العمل، وزيادة عدد الساعات التي تعملها الإناث الكنديات، وارتفاع أجور ودخول الإناث الكنديات. وعلى الرغم من أن الإناث الكنديات كن يمثلن ٤٠٪ من إجمالي رأس المال البشري في الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٢٠، إلا أنهم يفسرن ٤٥٪ من قيمة النمو والزيادة والتحسين في رأس المال البشري في خلال هذه الفترة (Wulong, Gu, 2021, pp. 15–16).

ونتيجة لاهتمام الحكومة الكندية بتنمية رأس المال البشري بها، تفوقت ٩ دول من بين ٧٩ دولة على كندا في ”الاختبارات الدولية للتحصيل الدراسي المقارن (PISA)“ في مادة الرياضيات في عام ٢٠١٨. كما تفوقت ٥ دول فقط من بين ٧٩ دولة على كندا في ”الاختبارات الدولية للتحصيل الدراسي المقارن“ في مادة العلوم في عام ٢٠١٨. وإذا حللنا التحصيل الدراسي للتلاميذ الكنديين في المقاطعات المختلفة، سوف

نلاحظ أن تلاميذ الصف الثالث الإعدادي في مقاطعة "كيبيك" ومقاطعة "أونتاريو" ومقاطعة "ألبرتا" ومقاطعة "كولومبيا البريطانية" قد تفوقوا على التلاميذ في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مادة الرياضيات ومادة العلوم في الاختبارات الدولية للتحصيل الدراسي المقارن التي أجريت في عام ٢٠١٨. كما نلاحظ أيضًا أن تلاميذ الصف الثالث الإعدادي في مقاطعة "نيوفاوندلاند" ومقاطعة "لابرادور" ومقاطعة "نوفاسكوتيا" (Nova Scotia) ومقاطعة "ساسكاتشوان" قد تفوقوا على التلاميذ في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مادة العلوم في الاختبارات الدولية للتحصيل الدراسي المقارن التي أجريت في نفس العام (Council of Ministers of Education. Canada, 2019a, pp. 54-70).

وبعد أن حللنا العلاقة بين التعليم وتنمية رأس المال البشري في كندا، سوف نستعرض في الجزء التالي المؤشرات التعليمية المستخدمة في كندا.

المؤشرات التعليمية المستخدمة:

- معدلات التحاق الإناث بالتعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني في كندا: مثل الذكور والإناث ٥٥٪ و ٥٣٪ على الترتيب من جملة أعداد التلاميذ الملتحقين بالتعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني معًا في الشريحة العمرية من سن ١٥ عامًا إلى سن ١٩ عامًا في كندا في عام ٢٠١٩ (OECD, 2021a, p. 156).
- وقد انخفضت نسبة التلاميذ (ذكورًا وإناثًا) الذين يتسربون من التعليم الثانوي العام والفني معًا في الشريحة العمرية من سن ٢٠ عامًا إلى سن ٢٤ عامًا في كندا من ١٦.٧٪ في العام الدراسي ١٩٩٠/١٩٩١ إلى ٩.٨٪ في العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥. وقد بلغت نسبة الذكور والإناث الذين يتسربون من التعليم الثانوي العام والفني معًا في الشريحة العمرية من سن ٢٠ عامًا إلى سن ٢٤ عامًا في كندا ١٩.٢٪ و ١٤٪ على الترتيب في العام الدراسي ١٩٩٠/١٩٩١. كما بلغت نسبة الذكور والإناث

الذين يتسربون من التعليم الثانوي العام والفني معاً في الشريحة العمرية من سن ٢٠ عاماً إلى سن ٢٤ عاماً في كندا ١٢.٢٪ و ٧.٢٪ على الترتيب في العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥. ومن ثم، يلاحظ أن نسبة الإناث اللاتي تسربن من التعليم الثانوي العام والفني معاً في الشريحة العمرية من سن ٢٠ عاماً إلى سن ٢٤ عاماً في كندا في العام الدراسي ١٩٩٠/١٩٩١ والعام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ كانت أقل من نسبة نظرائهن من المتسربين الذكور (Lefebvre, Pierre, & Merrigan, Philip, 2010, p. 3).

وعلى عكس الأوضاع القائمة في العديد من الدول النامية تقل نسبة الإناث المتسربات من التعليم الثانوي العام والفني معاً عن نسبة المتسربين الذكور في كندا. ’ويرجع تسرب الإناث من التعليم الثانوي العام والفني معاً في جميع المقاطعات الكندية باستثناء مقاطعة ’كيبك‘ إلى تدني تحصيل التلميذات الإناث في مادة الرياضيات، وإلى انخفاض دخل الوالدين. في حين يرجع تسرب الذكور من التعليم الثانوي العام والفني معاً في جميع المقاطعات الكندية باستثناء مقاطعة ’كيبك‘ إلى ضعف صحة بعض التلاميذ الذكور، وانخفاض المستوى التعليمي للوالدين، وضعف التحصيل الدراسي للتلاميذ الذكور، وعدم انتظام التلاميذ الذكور في أداء الواجبات المنزلية. ولا تختلف أسباب التسرب من التعليم الثانوي العام والفني في مقاطعة ’كيبك‘ كثيراً عما هو موجود في باقي المقاطعات الكندية. ويعزو عدد من الدراسات تسرب الإناث من التعليم الثانوي العام والفني معاً في مقاطعة ’كيبك‘ إلى ضعف البنين الجسدي وتدهور صحة بعض التلميذات الإناث، والانخفاض الشديد في دخل الوالدين، وتدني تحصيل التلميذات الإناث في مادة الرياضيات، وضعف ثقة الوالدين بقدرة بناتهم على الاستمرار في التعلم. في حين يفسر عدد من الدراسات تسرب الذكور من التعليم الثانوي العام والفني معاً في مقاطعة ’كيبك‘ بكونه راجعاً إلى ارتفاع معدلات فقر الوالدين، وضعف ثقة الوالدين بقدرة أبنائهن الذكور على الاستمرار في التعلم، وتدني تحصيل التلاميذ

الذكور في مادة القراءة، والاضطرابات السلوكية“ (Lefebvre, Pierre, & Merrigan, Philip, 2010, p. 30-31). ولهذا فلا بد من تقليل معدلات الفقر، وتحسين المستوى التعليمي لتلاميذ الذكور والتلميذات الإناث في الرياضيات، وتدريب أولياء الأمور على تشجيع أبنائهم وبناتهم على التخرج بنجاح من التعليم الثانوي وعلى الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي في كندا.

ولا يعني تسرب ٩.٨٪ من إجمالي أعداد التلاميذ (ذكورًا وإناثًا) من التعليم الثانوي العام والفني معًا في الشريحة العمرية من سن ٢٠ عامًا إلى سن ٢٤ عامًا في كندا في العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥، أن هؤلاء المتسربين ينقطعون تمامًا عن التعليم؛ حيث تلتحق نسبة منهم بالتعليم الثانوي الفني في فترة لاحقة. ’وتقدم مقاطعة ’كيبك‘ وحدها أكثر من ٢٠٠ تخصص فني ينتهي بالحصول على شهادة إتمام التعليم الثانوي الفني. وتتراوح مدة الدراسة في هذه التخصصات الفنية بين ٦٠٠ ساعة دراسية و١٨٠٠ ساعة دراسية. ويهدف التعليم الثانوي الفني في مقاطعة ’كيبك‘ إلى تسهيل حصول خريجي التعليم الثانوي الفني على فرص عمل في سوق العمل الكندي، وزيادة مساهمة خريجي المدارس الثانوية الفنية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع الكندي، وزيادة معدلات التخرج بنجاح والحصول على شهادة إتمام التعليم الثانوي الفني“ (Cournoyer, Louis, & Deschenaux, Frederic, 2017, p. 227). وبعد أن حللنا معدلات التحاق الإناث بالتعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني، سوف نستعرض في الجزء التالي معدلات تخرج الإناث من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني في كندا.

• **معدلات تخرج الإناث من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني في كندا:**

مثل خريجو التعليم الثانوي العام ٩٥٪ من جملة أعداد التلاميذ المقيدين في التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني معًا في كندا في عام ٢٠٢٠. وقد مثلت الإناث اللاتي تخرجن من التعليم الثانوي العام ٥٠٪ من جملة أعداد التلاميذ المقيدين في

التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني معاً في كندا في عام ٢٠٢٠. وقد مثل خريجو التعليم الثانوي الفني ٥٪ فقط من جملة أعداد التلاميذ المقيدين في التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني معاً في كندا في عام ٢٠٢٠. وقد مثلت الإناث اللاتي تخرجن من التعليم الثانوي الفني ٤٩٪ من جملة أعداد التلاميذ المقيدين في التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني معاً في كندا في نفس العام (OECD, 2022a, pp. 177-178).

وقد بلغت نسبة الخريجين الإناث والذكور من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني معاً في خلال ٣ سنوات من الالتحاق بالصف الأول الثانوي بالمرحلة الثانوية ٨٧٪ و ٨١٪ على الترتيب في كندا في العام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠. وبهذا تزيد نسبة الخريجات الإناث من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني معاً في خلال ٣ سنوات من الالتحاق بالصف الأول الثانوي بالمرحلة الثانوية عن نسبة نظرائهن من الذكور على المستوي القومي في كندا، كما تزيد نسبة الخريجات الإناث أيضاً عن نسبة نظرائهن الذكور في جميع المقاطعات الكندية في العام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠. وقد زادت نسبة الخريجات الإناث من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني معاً في خلال ٣ سنوات من الالتحاق بالصف الأول الثانوي بالمرحلة الثانوية عن نسبة نظرائهن من الذكور في مقاطعة "كيبك" بمقدار ١٠٪، وفي مقاطعة "أونتاريو" بمقدار ٦٪، وفي مقاطعة "نوفاسكوتيا" بمقدار ٢٪، وفي مقاطعة "نيوفاوند لاند" بمقدار ١٪ في العام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠. كما بلغت نسبة الخريجين الإناث والذكور من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني معاً في خلال ٥ سنوات من الالتحاق بالصف الأول الثانوي بالمرحلة الثانوية ٩١٪ و ٨٦٪ على الترتيب في كندا في العام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠. وزادت نسبة الخريجات الإناث من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني معاً في خلال ٥ سنوات من الالتحاق بالصف الأول الثانوي بالمرحلة الثانوية عن نسبة نظرائهن من الذكور على المستوي القومي في كندا، كما زادت نسبة الخريجات الإناث أيضاً عن

نسبة نظرائهن الذكور في جميع المقاطعات الكندية في العام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠. وتشير بيانات الهيئة القومية للإحصاءات في كندا إلى أن نسبة الخريجات الإناث من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني معاً في خلال ٥ سنوات من الالتحاق بالصف الأول الثانوي بالمرحلة الثانوية قد زادت عن نسبة نظرائهن من الذكور في مقاطعة "كيبك" بمقدار ٧٪، وفي مقاطعة "نوفاسكوتيا" بمقدار ٢٪ في العام الدراسي (Canada National Statistics Agency, 2022a, pp. 4- ٢٠٢٠/٢٠١٩). وعلى هذا، تزيد نسبة الخريجات الإناث من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني معاً في خلال ٣ سنوات من الالتحاق بالصف الأول الثانوي بالمرحلة الثانوية عن نسبة نظرائهن من الذكور في جميع المقاطعات الكندية في العام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠، كما تزيد أيضاً نسبة الخريجات الإناث من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني معاً في خلال ٥ سنوات من الالتحاق بالصف الأول الثانوي بالمرحلة الثانوية قد زادت عن نسبة نظرائهن من الذكور في جميع المقاطعات الكندية.

• المبادرات التي نفذتها كندا لزيادة معدلات التخرج من التعليم الثانوي العام في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٢:

وقد نفذت كندا عدة مبادرات لزيادة معدلات التخرج من التعليم الثانوي العام. ومن بين هذه المبادرات ما يلي: مبادرة مقاطعة "مانيتوبا" لربط التعليم قبل الجامعي بالتنمية المستدامة، وجهود "مركز تدريس العلوم والرياضيات والتكنولوجيا في معهد أونتااريو للدراسات التربوية" (Centre for Science, Mathematics & Technology Education at Ontario Institute for Studies in Education)، وجهود مؤسسة "أكتيوا" (Actua) في تحسين مهارات التلاميذ والفقراء والإناث في مجال العلوم والرياضيات والتكنولوجيا والتخصصات الهندسية، وجهود "معهد بريمتر لدراسة الفيزياء النظرية" (Career Moves (Perimeter Institute for Theoretical Physics)، وجهود مؤسسة "دعونا نتحدث بلغة العلوم" (Let's talk Science).

واتساقًا مع إعلان الأمم المتحدة لربط التعليم بالتنمية المستدامة قامت وزارة التربية والتعليم في مقاطعة "مانيتوبا (Manitoba)" بوضع خطة تنفيذية للتعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٨. وركزت هذه الخطة التنفيذية على دمج مفاهيم التنمية المستدامة في مناهج التعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي والتعليم الثانوي العام والفني في مدارس المقاطعة. وبالإضافة إلى هذا، قامت مقاطعة "مانيتوبا" بتطوير مقرر "قضايا عالمية" في الصف الثالث الثانوي وإعادة تسميته تحت مسمى مقرر "المواطنة العالمية والتنمية المستدامة". كما قامت وزارة التربية والتعليم في مقاطعة "مانيتوبا" بتصميم مصادر للتعلم ووسائل تعليمية ترتبط بالتنمية المستدامة، وتصميم موقع إلكتروني على شبكة الإنترنت يقدم الدعم والاستشارات التربوية للمعلمين، وبالتعاون مع كلية التربية في مقاطعة "مانيتوبا" لتطوير برامج إعداد المعلم في جامعات المقاطعة (International Institute for Sustainable Development (IISD), & Manitoba Education, n.d., p. 5).

ويقوم مركز تدريس العلوم والرياضيات والتكنولوجيا في معهد أونتااريو للدراسات التربوية بإجراء البحوث حول تطوير تدريس العلوم والرياضيات والتكنولوجيا والتخصصات الهندسية في مدارس مقاطعة أونتااريو، وبتنظيم الندوات حول إصلاح المناهج الدراسية في مدارس المقاطعة، ونشر الدراسات الدولية في مجال مناهج العلوم والرياضيات (Council of Canadian Academies, 2015, p. 98). كما تقوم مؤسسة "أكتيوا (Actua)" الكندية بالتعاون مع ٤٠ من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الكندية المختلفة بتدريب ٣٥٠ ألف فرد سنويًا موزعين على أكثر من ٥٠٠ قرية ومدينة على تحسين مهاراتهم في مجال العلوم والرياضيات والتكنولوجيا والتخصصات الهندسية. وتنظم مؤسسة "أكتيوا" معسكرات صيفية وندوات وورش عمل لتلاميذ المدارس لتنمية مهاراتهم المتصلة بالعلوم والرياضيات والتكنولوجيا والتخصصات الهندسية، كما تقدم أيضًا برامج تدريبية في مجال العلوم والرياضيات

والتكنولوجيا والتخصصات الهندسية للفئات المهمشة في المجتمع الكندي، وللفتيات والنساء، وللتلاميذ من أبناء "السكان الأصليين" (Aboriginal)، وللتلاميذ ضعاف التحصيل الدراسي. وتركز مؤسسة "أكتيوا" بصفة خاصة على تحسين مهارات ومعارف الفقراء والمهمشين، والإناث، وأبناء السكان الأصليين، وسكان المناطق الشمالية، وسكان المناطق الجليدية النائية، وعلى رفع التحصيل الدراسي لهم (Actua, 2021, p. 3). وتهدف جهود مركز تدريس العلوم والرياضيات والتكنولوجيا في معهد أونتااريو للدراسات التربوية وجهود مؤسسة "أكتيوا" إلى تحسين التحصيل الدراسي للتلاميذ بصفة عامة وللإناث بصفة خاصة في مجالات العلوم والرياضيات والتكنولوجيا والتخصصات الهندسية.

وقد نجح "معهد بريمبر لدراسة الفيزياء النظرية" (Career Moves Perimeter Institute for Theoretical Physics) في الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٢١ في تدريب ١٥٢ ألف طالب على مفاهيم الفيزياء، واستفاد ٦٧ مليون طالب من مصادر التعلم الإلكترونية الموجودة على موقع المعهد على شبكة الإنترنت في الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٢١، وقام ٨ مليون طالب بتصفح مصادر التعلم الإلكترونية الموجودة على موقع المعهد على شبكة الإنترنت في عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ فقط، وقام بتدريب ٤١ ألف معلم و ٤٧٠٠ معلم في الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٢١ وفي عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ وحده على الترتيب (Perimeter Institute for Theoretical Physics, 2021, pp. 37-38). وبالإضافة إلى تلك الجهود، يقوم "معهد بريمبر لدراسة الفيزياء النظرية" بتنفيذ عدة برامج لتدريب المعلمين الكنديين على إتقانهم للمعارف المستحدثة المتصلة بالعلوم والرياضيات والتكنولوجيا والتخصصات الهندسية. وينظم المعهد ورش عمل وندوات لتحسين الجدارات المهنية والمعرفية للمعلمين، ويصمم وسائل تعليمية ومصادر للتعلم، ويدرب المعلمين على استخدام الوسائط التربوية ومصادر التعلم الحديثة المتصلة بتدريس العلوم والرياضيات والتكنولوجيا والتخصصات الهندسية، ويشجع

المعلمين على استخدام طرق التدريس الحديثة في تعليم الطلاب للمفاهيم المعقدة المتصلة بالعلوم والرياضيات والتكنولوجيا والتخصصات الهندسية (Perimeter Institute for Theoretical Physics, 2018, pp. 1-2).

ومن بين المبادرات المهمة التي نفذها ”معهد بريمر لدراسة الفيزياء النظرية“ لتحسين التحصيل الدراسي لتلاميذ المدارس الثانوية مبادرة ”المهارات المهنية التي يحتاجها سوق العمل“ (Career Moves) بهدف تنمية مهارات القرن الحادي والعشرين- مثل مهارات الإبداع، ومهارات التفكير الناقد، ومهارات تأسيس المشروعات التجارية والصناعية- لدي تلاميذ الصف الأول الثانوي في مدارس مقاطعة أونتاريو. كما تهدف الثانوية مبادرة ”المهارات المهنية التي يحتاجها سوق العمل“ أيضًا إلى زيادة دافعية تلاميذ التعليم الثانوي العام لدراسة مجالات العلوم والرياضيات والتكنولوجيا والتخصصات الهندسية في الجامعات، وإلى الاستفادة القصوى من القدرات العقلية لتلاميذ الصف الأول الثانوي، وإلى تعظيم الاستفادة المجتمع من القدرات العقلية لتلاميذ المرحلة الثانوية، وإلى توفير أفضل المصادر التعليمية اللازمة لإثارة حب الفضول، وحب الاستكشاف، والابتكار لدي التلاميذ، وإلى إلهام تلاميذ المرحلة الثانوية وتحفيزهم لبناء عالم أكثر نكاه وغني (Perimeter Institute for Theoretical Physics, 2013, pp. 1-2).

وتنظم مؤسسة ”دعونا نتحدث بلغة العلوم“ برنامجًا بعنوان ”تنمية العقول ذات المستويات العليا من حب الاستطلاع (Curious Careers)“ للتلاميذ من الصف السادس الابتدائي إلى الصف الثاني الإعدادي. ويرتكز برنامج ”تنمية العقول ذات المستويات العليا من حب الاستطلاع“ على تنظيم ندوة شهرية لتبصير التلاميذ المستهدفين بمستقبل المهن المرتبطة بالعلوم والرياضيات والتكنولوجيا والتخصصات الهندسية. ويقوم طلاب التعليم العالي ورجال الصناعة المشهورين بإلقاء محاضرات على التلاميذ من الصف السادس الابتدائي إلى الصف الثاني الإعدادي، ويتحدثون عن خبراتهم في أثناء دراسة هذه التخصصات العلمية/الهندسية وبعد العمل في مجالاتها

المختلفة. ويستهدف هذا البرنامج استثارة حب التلاميذ من سن مبكرة لدراسة هذه المجالات العلمية/الهندسية (Let's Talk Science, 2021, p. 8).

وبالإضافة إلى برنامج "تنمية العقول ذات المستويات العليا من حب الاستطلاع" نظمت مؤسسة "دعونا نتحدث بلغة العلوم" برنامجاً ثانياً بعنوان "سلسلة الندوات القومية (National Symposium Series)" للتلاميذ من الصف الأول الثانوي إلى الصف الثالث الثانوي. ويهدف برنامج "سلسلة الندوات القومية" إلى تدريب تلاميذ المرحلة الثانوية على تحليل موضوعات مختلفة تتصل بالعلوم والرياضيات والتكنولوجيا والتخصصات الهندسية تحليلاً متعمقاً، وتدريبهم على تنمية مهارات التفكير الناقد، وتأهيلهم لمواكبة احتياجات سوق العمل في المستقبل. وتقوم كوكبة من أبرز العلماء في تخصصات مثل علم الوراثة البشري، والنكاه الاصطناعي، وبحوث الخلايا الجذعية، والعلوم البيئية بإلقاء محاضرات على تلاميذ المرحلة الثانوية، وبالإجابة عن أسئلة التلاميذ. ومن أبرز الجهات البحثية التي شاركت في هذا البرنامج "الهيئة القومية الكندية لبحوث الوراثة البشرية (Genome Canada)"، و"الجمعية الملكية الكندية" (The Royal Society of Canada)، و"هيئة بحوث الوراثة البشرية بمقاطعة كيبيك" (Genome Canada)، و"مؤسسة تسهيل دراسة الأطفال للبرمجة الحاسوبية" (Kids Code Jeunesse). وتتعاون مؤسسة "دعونا نتحدث بلغة العلوم" مع العديد من الجامعات الكندية المشهورة مثل جامعة ماكجيل، وجامعة ماكماستر، وجامعة ألبرتا، وجامعة وينيبج، وجامعة مانيتوبا، وجامعة كالجاري (Let's Talk Science, 2021, pp. 8-12).

• المبادرات التي نفذتها كندا لزيادة معدلات التخرج من التعليم الثانوي الفني في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٢:

ونفذت المقاطعات الكندية عدة مبادرات لزيادة معدلات التخرج من التعليم الثانوي الفني. "ففي مقاطعة ألبرتا نجحت 'مبادرة تحسين فرص التوظيف من خلال دمج التكنولوجيا في المقررات الدراسية بالمدرسة الثانوية الفنية' (The Career & Technology

(Studies senior High School Program) في تطوير المناهج الدراسية بحيث تتمحور حول تخصصات فنية تمثل أكثر من مهنة من المهن الموجودة في قطاع الصناعة في كندا. وقامت وزارة التربية والتعليم في مقاطعة 'نونافوت' (Nunavut) بصياغة شراكات مع المصانع والشركات التابعة للقطاع الخاص والعاملة في مجال الصناعات الاستخراجية لتقديم التدريب الميداني العملي لتلاميذ المرحلة الثانوية الفنية بهدف زيادة معدلات توظيف التلاميذ بعد تخرجهم من المدارس الثانوية الفنية. كما قامت وزارة التربية والتعليم في مقاطعة 'يوكون' (Yukon) بالتأكيد في خطتها الإستراتيجية للتعليم في الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦ على أهمية تقويم وتطوير مقررات التعليم الثانوي الفني المقدم داخل المدارس ومقررات 'التعليم الثانوي الفني المقدم داخل المصانع والشركات' (Apprenticeship) بحيث تضمن اكتساب التلاميذ في المقاطعة للمعارف والمهارات اللازمة للنجاح في اقتصاد القرن الحادي والعشرين القائمة على التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة" (Taylor, Susan K., & Creech, Heather, 2012, p. 5).

وبالإضافة إلى هذه الممارسات السابقة نفذت وزارة التربية والتعليم في مقاطعة 'أونتاريو' عدة مبادرات لتحسين جودة التعليم الثانوي الفني وتقوية العلاقة بين مخرجات التعليم الثانوي الفني وبين مدخلات سوق العمل. ومنذ عام ٢٠٠٣ قامت وزارة التربية والتعليم في مقاطعة أونتاريو ووزارة التدريب والكليات والجامعات في تنفيذ 'برنامج تدريب الشباب في مقاطعة أونتاريو على العمل داخل المصانع والشركات (Ontario Youth Apprenticeship Program)، و'مبادرة الشراكة بين المدارس الثانوية الفنية والمعاهد فوق المتوسطة والمصانع' (School-College Work Initiative)، و'برنامج تخصصات المهارات العليا المتقدمة' (Specialist High Skills Major Program). ويسمح 'برنامج تدريب الشباب في مقاطعة أونتاريو على العمل داخل المصانع والشركات' لتلاميذ الصف الثاني من التعليم الثانوي الفني بالتدريب العملي داخل المصانع والمزارع والشركات. وينظم هذا البرنامج التدريب الميداني لتلاميذ الصف

الثاني والثالث الثانوي الفني داخل المصانع والشركات في أثناء الدراسة الثانوية (Taylor, Alison, 2019, p. 261).

وتهدف ”مبادرة الشراكة بين المدارس الثانوية الفنية والمعاهد فوق المتوسطة والمصانع“ إلى تقوية العلاقات بين المدارس الثانوية الفنية وبين المعاهد الفنية فوق المتوسطة، وزيادة معدلات التحاق خريجي المدارس الثانوية الفنية في مقاطعة أونتاريو بالمعاهد الفنية فوق المتوسطة، وزيادة التناغم والارتباط بين مناهج المدارس الثانوية الفنية وبين المناهج الدراسية في المعاهد الفنية فوق المتوسطة. وتسمح ”مبادرة الشراكة بين المدارس الثانوية الفنية والمعاهد فوق المتوسطة والمصانع“ لتلاميذ المدارس الثانوية الفنية بدراسة واجتياز مقررات دراسية ضمن المقررات الدراسية الخاصة بالمعاهد الفنية فوق المتوسطة في أثناء الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية. وبعد اجتياز هذه المقررات الدراسية المزدوجة يتم إعفاء الناجحين في هذه المقررات من دراستها مرة ثانية عند الالتحاق بالمعاهد الفنية فوق المتوسطة. ويقوم معلمو المدارس الثانوية الفنية بالتعاون مع أعضاء هيئة التدريس في المعاهد الفنية فوق المتوسطة بتدريس هذه ”المقررات الدراسية المزدوجة (Dual Credit Courses)“. وبالإضافة إلى زيادة معدلات تخرج التلاميذ من المدارس الثانوية الفنية، استهدفت هذه المبادرة تقوية الارتباط بين مناهج التعليم الثانوي الفني وبين احتياجات سوق العمل في ولاية أونتاريو (Taylor, Alison, 2019, p. 261).

أما ”برنامج تخصصات المهارات العليا المتقدمة“ فقد كان جزءاً من ”إستراتيجية زيادة معدلات نجاح التلاميذ في المرحلة الثانوية الفنية“ (Student Success Strategy) التي نفذتها حكومة مقاطعة أونتاريو في العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤. ويقوم ”برنامج تخصصات المهارات العليا المتقدمة“ على تدريس مجموعة من المقررات الدراسية الهادفة إلى تعزيز المهارات الفنية العملية لتلاميذ المدارس الثانوية

الفنية، وتقوية الشراكة بين المدارس الثانوية الفنية وبين قطاعي الصناعة والزراعة، وزيادة سن الإلزام إلى الثامنة عشرة (Taylor, Alison, 2019, pp. 261-262).

وبعد أن حللنا معدلات تخرج الإناث من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني والمبادرات التي نفذتها كندا لزيادة معدلات التخرج من التعليم الثانوي العام في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٢، والمبادرات التي نفذتها كندا لزيادة معدلات التخرج من التعليم الثانوي الفني في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٢، سوف نستعرض في الجزء التالي متوسط عدد سنوات التعلم التي حصلت عليها الفتيات ممن هن في عمر الخامسة والعشرين فأكثر في كندا.

• متوسط عدد سنوات التعلم التي حصلت عليها الفتيات ممن هن في عمر الخامسة والعشرين فأكثر في كندا:

على الرغم من القوانين التي تشجع التحاق الإناث بالتعليم الثانوي في كندا، إلا أن معدلات تخرج الإناث من التعليم الثانوي العام والفني تتباين بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. وبصفة عامة تقل معدلات تخرج الإناث من التعليم الثانوي العام والفني في المناطق النائية جدًا عن مثيلاتها في المناطق الحضرية التي تكثر بها وسائل المواصلات. وتشير الإحصاءات إلى أن معدلات تخرج الإناث من التعليم الثانوي العام والفني في الشريحة العمرية من سن ٢٥ عامًا إلى سن ٦٤ عامًا في المناطق الحضرية التي تكثر بها وسائل المواصلات في كندا كانت ٨٩.٣٪ في عام ٢٠١٦، في حين أنها بلغت في المناطق النائية جدًا وشديدة البعد عن المناطق الحضرية في كندا ما نسبته ٥٧.٤٪ في نفس العام. وبالمثل تتباين نسبة تخرج الإناث من التعليم الثانوي العام والتعليم الفني وفقًا للانتماء العرقي في كندا. وتشير إحصاءات التعداد السكاني الأحدث إلى أن الإناث اللائي ينتمين ' لعرقية السكان الأصليين (Indigenous Women)' كانوا هن الأقل تخرجًا من التعليم الثانوي العام والفني في كندا في عام ٢٠١٦. وفي حين بلغت معدلات تخرج الإناث اللائي ينتمين لعرقية السكان الأصليين من التعليم الثانوي العام والفني في الشريحة العمرية من سن ٢٥ عامًا إلى سن ٦٤

عامًا في كندا ٧٣.٢٪ في عام ٢٠١٦، نجد أن معدلات تخرج الإناث اللائي ينتمين للأقليات الملحوظة في نفس الشريحة العمرية في كندا قد بلغت ٨٨.٢٪ في نفس العام، كما بلغت معدلات تخرج الإناث اللائي ينتمين لأسر من المهاجرين من خارج كندا قد بلغت ٨٧.٥٪ في عام ٢٠١٦ (Canada National Statistics Agency, 2022d, pp. 6–8). ويعني هذا، أنه في حين بلغت معدلات تخرج الإناث اللائي ينتمين لعرقية السكان الأصليين من التعليم الثانوي العام والفني في الشريحة العمرية من سن ٢٥ عامًا إلى سن ٦٤ عامًا في كندا ٧٣.٢٪ في عام ٢٠١٦، نجد أن معدلات تخرج الإناث على المستوى القومي من التعليم الثانوي العام والفني في الشريحة العمرية من سن ٢٥ عامًا إلى سن ٦٤ عامًا في كندا قد بلغت ٨٨.٤٪ في نفس العام. وإذا دمجتنا متغير المنطقة الجغرافية ومتغير الانتماء العرقي معًا نلاحظ أن الإناث اللائي ينتمين لعرقية السكان الأصليين ويسكن في المناطق النائية جدًا هن الأقل تخرجًا من التعليم الثانوي العام والفني. وتوضح الإحصاءات أن معدلات تخرج الإناث اللائي ينتمين لعرقية السكان الأصليين ويسكن في المناطق النائية جدًا من التعليم الثانوي العام والفني في الشريحة العمرية من سن ٢٥ عامًا إلى سن ٦٤ عامًا في كندا قد بلغت ٤٥.٨٪ في عام ٢٠١٦، مقارنة بمعدلات تخرج الإناث اللائي ينتمين لعرقية السكان الأصليين ويسكن في المناطق الحضرية التي تكثر بها وسائل المواصلات من التعليم الثانوي العام والفني في نفس الشريحة العمرية والتي بلغت ٧٩.٦٪ في نفس العام (Canada National Statistics Agency, 2022d, pp. 7–9).

وقد أظهرت العديد من الدراسات انخفاض معدلات تخرج الإناث اللائي ينتمين لعرقية السكان الأصليين من التعليم الثانوي العام والفني في كندا طوال القرن العشرين مقارنة بارتفاع معدلات نظرائهن من المهاجرين الأوروبيين الذين ينتمون للعرق الأبيض والذين استوطنوا كندا. ونتيجة لجهود الحكومة الكندية في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٢٢ زادت معدلات تخرج الإناث والذكور الذين ينتمون لعرقية السكان الأصليين من التعليم الثانوي العام والفني ومن المعاهد الفنية فوق المتوسطة في كندا. وعلى الرغم

من التحسن الملحوظ في الأوضاع التعليمية للإناث اللاتي ينتمين لعرقية السكان الأصليين في خلال السبعة عشر عامًا الأخيرة، ألا أن الفجوة التعليمية بينهن وبين السكان البيض وبين المهاجرين الجدد ماتزال كبيرة في الوقت الحاضر (Canada National Statistics Agency, 2022d, p. 9).

وتزيد معدلات تخرج الإناث اللاتي ينتمين للأقليات الملحوظة في الشريحة العمرية من سن ٢٥ عامًا إلى سن ٦٤ عامًا واللاتي يسكن في المناطق الجغرافية النائية جدًا في كندا من التعليم الثانوي العام والفني في عام ٢٠١٦، كما تزيد أيضًا معدلات تخرج الإناث اللاتي ينتمين لأسر من المهاجرين من خارج كندا من نفس الشريحة العمرية واللاتي يسكن في المناطق الجغرافية النائية جدًا من التعليم الثانوي العام والتعليم الفني في نفس العام. وتوضح الإحصاءات أن معدلات تخرج الإناث اللاتي ينتمين للأقليات الملحوظة ويسكن في المناطق النائية جدًا من التعليم الثانوي العام والفني في الشريحة العمرية من سن ٢٥ عامًا إلى سن ٦٤ عامًا في كندا قد بلغت ٩٣.٩٪ في عام ٢٠١٦، مقارنة بمعدلات تخرج الإناث اللاتي ينتمين للأقليات الملحوظة ويسكن في المناطق الحضرية التي تكثر بها وسائل المواصلات من التعليم الثانوي العام والفني في نفس الشريحة العمرية والتي بلغت ٨٨.١٪ في نفس العام. وبالمثل، فإن معدلات تخرج الإناث اللاتي ينتمين لأسر من المهاجرين من خارج كندا من التعليم الثانوي العام والفني في الشريحة العمرية من سن ٢٥ عامًا إلى سن ٦٤ عامًا ويسكن في المناطق النائية جدًا في كندا قد بلغت ٩٠.٣٪ في عام ٢٠١٦، مقارنة بمعدلات تخرج الإناث اللاتي ينتمين لأسر من المهاجرين من خارج كندا من التعليم الثانوي العام والفني في نفس الشريحة العمرية ويسكن في المناطق الحضرية التي تكثر بها وسائل المواصلات والتي بلغت ٨٧.٥٪ في نفس العام (Canada National Statistics Agency, 2022d, p. 9).

وعلى هذا، فإن الإناث اللاتي ينتمين لعرقية السكان الأصليين ويسكن في المناطق الجغرافية النائية ثم الإناث اللاتي ينتمين لعرقية السكان الأصليين ويسكن في

المناطق الحضرية التي تكثر بها وسائل المواصلات هما الفئتان الأكثر حرماناً من التعليم الثانوي العام والفني في كندا في عام ٢٠١٦. ويلي هاتان الفئتان الأكثر حرماناً من التعليم الثانوي العام والفني في كندا فئة الإناث اللاتي ينتمين لأسر من المهاجرين من خارج كندا ويسكن في المناطق الحضرية التي تكثر بها وسائل المواصلات، ثم فئة الإناث اللاتي ينتمين للأقليات الملحوظة ويسكن في المناطق الحضرية التي تكثر بها وسائل المواصلات، ثم فئة الإناث اللاتي ينتمين لأسر من المهاجرين من خارج كندا ويسكن في المناطق النائية جداً في كندا.

ويزيد الدخل الذي تحصل الإناث في كندا كلما زاد متوسط عدد سنوات تعلمهن في كندا. وتوضح إحدى الدراسات أن ”الإناث الكنديات اللاتي حصلن على الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس/الليسانس) وفي الشريحة العمرية من سن ٢٥ عاماً إلى سن ٦٤ عاماً كن يحصلن على دخل سنوي قدره ٦٨٣٤٢ دولارًا أمريكيًا في عام ٢٠١٥. ويعني هذا، أن الإناث الكنديات اللاتي حصلن على الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس/الليسانس) وفي الشريحة العمرية من سن ٢٥ عاماً إلى سن ٦٤ عاماً كن يحصلن على دخل سنوي يزيد بمقدار ٤٠٪ عن الدخل السنوي الذي تحصل عليه الإناث الحاصلات على مؤهل فوق متوسط في نفس العام. وبالمثل فإن أن الإناث الكنديات اللاتي حصلن على الدرجة الجامعية الأولى وفي الشريحة العمرية من سن ٢٥ عاماً إلى سن ٦٤ عاماً كن يحصلن على دخل سنوي يزيد بمقدار ٦٠٪ و ٨٠٪ عن الدخل السنوي الذي تحصل عليه الإناث الحاصلات على شهادة إتمام التعليم الثانوي العام و’شهادة إتمام التعليم الثانوي الفني المزوج‘ (Apprenticeship Certificate) على الترتيب في عام ٢٠١٥“ (Canada National Statistics Agency, 2017a, p. 1).

ويتوقع أن يكمل الطفل الذي التحق برياض الأطفال في سن الرابعة ١٣.٧ عاماً دراسياً عندما يصل على سن الثامنة عشرة في كندا في عام ٢٠١٧ (The World Bank, 2018a, pp. 1-2).

وقد حاول الباحث دون جدوى الحصول على المؤشرات الفرعية الثلاث التالية:

- التفاوت بين الذكور والإناث في متوسط عدد سنوات التعلم التي حصل عليها الفرد في عمر الخامسة والعشرين فأكثر على المستوى القومي في كندا.
- متوسط عدد سنوات التعلم التي حصلت عليها الإناث ممن هن في عمر الخامسة والعشرين فأكثر في الريف في كندا.
- متوسط عدد سنوات التعلم التي حصلت عليها الإناث ممن هن في عمر الخامسة والعشرين فأكثر في الحضر في كندا.

وعلى الرغم من التواصل مع وزارة التربية والتعليم في مقاطعة "كيبك"^{٣٣}، ومع مكتب رئيس الوزراء الكندي، ومع الهيئة القومية للإحصاءات في كندا، ومع العديد من الباحثين الكنديين لم يستطع الباحث الحصول على أية بيانات تخص هذه المؤشرات الفرعية الثلاث السابق ذكرها.

وبعد أن حللنا مؤشر متوسط عدد سنوات التعلم التي حصلت عليها الفتيات ممن هن في عمر الخامسة والعشرين فأكثر، سوف نحلل في الجزء التالي مؤشر نسبة القوي العاملة الحاصلة على شهادة إتمام التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني في كندا.

^{٣٣} سعي الباحث للحصول على إحصاءات تتعلق بمؤشر التفاوت بين الذكور والإناث في متوسط عدد سنوات التعلم التي حصل عليها الفرد في عمر الخامسة والعشرين فأكثر على المستوى القومي في كندا، ومؤشر متوسط عدد سنوات التعلم التي حصلت عليها الإناث ممن هن في عمر الخامسة والعشرين فأكثر في الريف في كندا، ومؤشر متوسط عدد سنوات التعلم التي حصلت عليها الإناث ممن هن في عمر الخامسة والعشرين فأكثر في الحضر في كندا. ومن ثم قام الباحث بالتواصل ٣ مرات مع وزارة التربية والتعليم في مقاطعة "كيبك" في شهر أكتوبر من عام ٢٠٢٢، كما قام الباحث أيضًا بالتواصل مرة واحدة مع مكتب رئيس الوزراء الكندي في الثالث من نوفمبر من عام ٢٠٢٢، وبالتواصل مرتين اثنتين مع "الهيئة القومية للإحصاءات في كندا" (Canada National Statistics Agency) في شهر أكتوبر ٢٠٢٢ وشهر نوفمبر ٢٠٢٢، وبالتواصل مع أكثر من ٧٠ باحثًا وأستاذًا جامعيًا في مختلف الجامعات الكندية في الفترة من العاشر من أكتوبر إلى ٤ نوفمبر ٢٠٢٢ للحصول على هذه المؤشرات الفرعية. ولكن الباحث لم يستطع الحصول على هذه الإحصاءات على الرغم من التواصل المكثف مع هذه الفئات الكندية المتخصصة.

- نسبة القوي العاملة الحاصلة على شهادة إتمام التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني في كندا:

بلغت نسبة مشاركة الإناث في الشريحة العمرية من سن ١٥ عامًا إلى سن ٢٤ عامًا في سوق العمل في كندا ٦٣.١٪ في شهر سبتمبر من عام ٢٠٢٢. وقد انخفضت نسبة مشاركة الإناث في الشريحة العمرية من سن ١٥ عامًا إلى سن ٢٤ عامًا في سوق العمل في كندا في سبتمبر ٢٠٢٢ عما كانت عليه في فبراير ٢٠٢٠. وبلغت نسبة مشاركة الذكور في الشريحة العمرية من سن ١٥ عامًا إلى سن ٢٤ عامًا في سوق العمل في كندا ٦٣.٨٪ في شهر سبتمبر من عام ٢٠٢٢. وظلت نسبة مشاركة الذكور في الشريحة العمرية من سن ١٥ عامًا إلى سن ٢٤ عامًا في سوق العمل في كندا في سبتمبر ٢٠٢٢ مماثلة لما كانت عليه في فبراير ٢٠٢٠. أما فيما يخص نسبة مشاركة الإناث في الشريحة العمرية من سن ٢٥ عامًا إلى سن ٥٤ عامًا في سوق العمل في كندا فقد بلغت ٨٤.٨٪ و ٨٥٪ في شهر سبتمبر من عام ٢٠٢٢ وشهر مايو من عام ٢٠٢٢ على الترتيب. وتوضح الإحصاءات أن نسبة مشاركة الإناث في الشريحة العمرية من سن ٢٥ عامًا إلى سن ٥٤ عامًا في سوق العمل في كندا قد ظلت ثابتة تقريبًا في سبتمبر ٢٠٢٢ ومايو ٢٠٢٢. وتشير البيانات إلى أن نسبة مشاركة الذكور في الشريحة العمرية من سن ٢٥ عامًا إلى سن ٥٤ عامًا في سوق العمل في كندا قد بلغت ٩١.٤٪ و ٩٢.٣٪ في شهر سبتمبر من عام ٢٠٢٢ وشهر مارس من عام ٢٠٢٢ على الترتيب. ومن ثم فقد انخفضت أن نسبة مشاركة الذكور في الشريحة العمرية من سن ٢٥ عامًا إلى سن ٥٤ عامًا في سوق العمل في كندا من ٩٢.٣٪ في مارس ٢٠٢٢ إلى ٩١.٤٪ في سبتمبر ٢٠٢٢ (Canada National Statistics Agency, 2022b, p. 7). ومما سبق يتضح أن نسبة مشاركة الذكور في الشريحة العمرية من سن ١٥ عامًا إلى سن ٢٤ عامًا في سوق العمل في كندا زادت عن مثيلتها بالنسبة للإناث في نفس الشريحة العمرية في سبتمبر ٢٠٢٢، كما أن نسبة مشاركة

الذكور في الشريحة العمرية من سن ٢٥ عامًا إلى سن ٥٤ عامًا في سوق العمل في كندا قد زادت هي الأخرى عن مثلتها بالنسبة للإناث في نفس الشريحة العمرية في سبتمبر ٢٠٢٢. وفي حين بلغت نسبة مشاركة الإناث في الشريحة العمرية من سن ٢٥ عامًا إلى سن ٥٤ عامًا في سوق العمل في كندا ٨٤.٨٪ في شهر سبتمبر من عام ٢٠٢٢، نجد أن نسبة مشاركة الذكور في الشريحة العمرية من سن ٢٥ عامًا إلى سن ٥٤ عامًا في سوق العمل في كندا قد بلغت ٩١.٤٪ في نفس الشهر من عام ٢٠٢٢. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة مشاركة الإناث في سوق العمل في كندا، إلا أن هذه الإحصاءات تخفي تفاوتات مهمة؛ فالإناث الكنديات والكنديون الذين ينتمون للأقليات والفقراء تقل نسبة مشاركتهم في سوق العمل عن نسبة مشاركة نظرائهم من الرجال بصفة عامة ومن الرجال البيض الأغنياء بصفة خاصة. وعلى سبيل المثال تقل نسبة مشاركة السكان الأصليين ونسبة مشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل في كندا بمقدار ١٧٪ عن نسبة مشاركة جميع الشرائح الأخرى في سوق العمل (The Senate Prosperity Action Group. Canada, 2021, pp. 22-23).

وتزيد نسبة المواطنين الشباب (ذكورًا وإناثًا) ”الذين لا يعملون ولا يتعلمون ولا يتدربون لتحسين مهاراتهم (Not in Employment, Education or Training)“ في كندا عما هو موجود في العديد من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة المواطنين الشباب (ذكورًا وإناثًا) ”الذين لا يعملون ولا يتعلمون ولا يتدربون لتحسين مهاراتهم“ في كندا قد زادت من ١٣.٤٪ من إجمالي عدد الشباب في الشريحة العمرية من سن ١٨ عامًا إلى سن ٢٤ عامًا في عام ٢٠١٩ إلى ١٩.٧٪ من نفس الشريحة العمرية في عام ٢٠٢٠. أما في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقد زادت نسبة المواطنين الشباب (ذكورًا وإناثًا) ”الذين لا يعملون ولا يتعلمون ولا يتدربون لتحسين مهاراتهم“ في كندا قد زادت من ١٤.٤٪ من إجمالي عدد الشباب في الشريحة العمرية من سن ١٨ عامًا إلى سن ٢٤ عامًا في عام ٢٠١٩ إلى ١٦.١٪ من نفس الشريحة العمرية

في عام ٢٠٢٠. وقد قلت نسبة المواطنين الشباب (ذكورًا وإناثًا) ”الذين لا يعملون ولا يتعلمون ولا يتدربون لتحسين مهاراتهم“ في الشريحة العمرية من سن ١٨ عامًا إلى سن ٢٤ عامًا في المملكة المتحدة وفرنسا ونيوزيلاندا عما هو موجود في كندا في عام ٢٠٢٠. (Canada National Statistics Agency, 2022c, p. 1).

وقد أثرت جائحة الكوفيد-١٩ على زيادة نسبة المواطنين الشباب (ذكورًا وإناثًا) ”الذين لا يعملون ولا يتعلمون ولا يتدربون لتحسين مهاراتهم“ في كندا. ويختلف تأثير جائحة الكوفيد-١٩ على نسبة المواطنين الشباب (ذكورًا وإناثًا) ”الذين لا يعملون ولا يتعلمون ولا يتدربون لتحسين مهاراتهم“ من مقاطعة لأخرى في كندا في عام ٢٠٢٠. فقد أدت جائحة الكوفيد-١٩ وما تبعها من إغلاق للمدارس والتحول إلى التعلم الإلكتروني عن بعد إلى تأثيرات كبيرة على الشباب الكندي في الشريحة العمرية من سن ١٥ عامًا إلى سن ١٩ عامًا. وقد زادت نسبة المواطنين الشباب (ذكورًا وإناثًا) ”الذين لا يعملون ولا يتعلمون ولا يتدربون لتحسين مهاراتهم“ في الشريحة العمرية من سن ١٥ عامًا إلى سن ١٩ عامًا في مقاطعة ”ساسكاتشوان“ من ٦٪ في عام ٢٠١٩ إلى ١٢٪ في عام ٢٠٢٠، وفي مقاطعة ”كيبيك“ من ٥٪ إلى ١٠.٣٪ في نفس العام، وفي مقاطعة ”كولومبيا البريطانية“ من ٥.٤٪ في عام ٢٠١٩ إلى ١٠.٧٪ في عام ٢٠٢٠. وعلى هذا، فإن الزيادة التي حدثت في نسبة المواطنين الشباب (ذكورًا وإناثًا) ”الذين لا يعملون ولا يتعلمون ولا يتدربون لتحسين مهاراتهم“ في الشريحة العمرية من سن ١٥ عامًا إلى سن ١٩ عامًا في كندا في عام ٢٠٢٠ كانت نتيجة لإغلاق المدارس، وليست نتيجة لزيادة نسب تسرب التلاميذ من التعليم النظامي. أما الزيادة التي حدثت في نسبة المواطنين الشباب (ذكورًا وإناثًا) ”الذين لا يعملون ولا يتعلمون ولا يتدربون لتحسين مهاراتهم“ في الشريحة العمرية من سن ٢٠ عامًا إلى سن ٢٤ عامًا في كندا في عام ٢٠٢٠ فقد حدثت نتيجة لإغلاق الشركات والمصانع وحظر التجول في العديد من الدول ومن بينها كندا. وعلى سبيل المثال أدى إغلاق الشركات والمصانع نتيجة لجائحة الكوفيد-١٩ إلى زيادة نسبة المواطنين الشباب (ذكورًا وإناثًا) ”الذين لا يعملون

ولا يتعلمون ولا يتدربون لتحسين مهاراتهم“ في الشريحة العمرية من سن ٢٠ عامًا إلى سن ٢٤ عامًا في مقاطعة ألبرتا بنسبة ٣.٨٪ في عام ٢٠٢٠ وعام ٢٠٢١ عما كان عليه الحال في عام ٢٠١٩ (Canada National Statistics Agency, 2022c, pp. 2-3).

وبصفة عامة تحصل الإناث الكنديات على دخل أقل من دخل نظرائهن الرجال أصحاب المؤهلات الدراسية المماثلة. وتوضح الإحصاءات أن الإناث الكنديات كن يحصلن على ٨٨.١٪ و ٨٨.٧٪ من الدخل الذي يحصل عليه الرجال الكنديين أصحاب المستويات التعليمية المناظرة لهن في عام ٢٠١٩ وعام ٢٠٢١ على الترتيب (Scott, Katherine, 2022, p. 23).

وتوضح الأدبيات أن القوي العاملة الحاصلة على مؤهلات دراسية أعلى وأفضل في كندا تحصل على وظائف أكثر أمانًا وتتمتع بمزايا مالية أفضل من الوظائف التي تحصل عليها القوي العاملة الحاصلة على مؤهلات دراسية متدنية. وبالمثل، فإن القوي العاملة التي تعمل في وظائف تدر أعلى الدخول كانت احتمالات عدم تعرضها للبطالة تبلغ ٩ أمثال احتمالات تعرض القوي العاملة التي تعمل في وظائف تدر أقل الدخول للبطالة (Scott, Katherine, 2022, p. 23).

وتزيد نسبة الإناث الكنديات العاملات في أقل أربع مهن مدرة للدخل على المستوى القومي في كندا في عام ٢٠١٦. وتوضح الإحصاءات أن الإناث الكنديات يمثلن ٩٨٪ و ٨٠٪ و ٨٢٪ و ٧٠٪ من جملة أعداد العاملين في مهنة جليسات الأطفال، ومهنة الصرافين في متاجر البيع بالتجزئة (Cashiers)، ومهنة بيع المواد الغذائية والمشروبات، ومهنة بيع المأكولات في الكافيتيريا ومساعدتي الطباخين وعمال النظافة في المطاعم على الترتيب في عام ٢٠١٦ (Saulnier, Christine, 2022a, p. 2).

وتعمل نسبة كبيرة من الإناث الكنديات في الشريحة العمرية من سن ١٥ عامًا إلى سن ٦٤ عامًا في مهن شبه مقصورة على الإناث مثل مهنة التدريس، ومهنة التمريض، والمهن المرتبطة بالقطاعات الطبية، وقطاع الإخصائين الاجتماعيين والنفسيين،

والوظائف الكتابية، والوظائف الإدارية، وبيع السلع. وتتركز الإناث الكنديات في الشريحة العمرية من سن ١٥ عامًا إلى سن ٦٤ عامًا في العمل في ٢٠ مهنة تقليدية في عام ٢٠١٧. وتمثل الإناث الكنديات في الشريحة العمرية من سن ١٥ عامًا إلى سن ٦٤ عامًا حوالي ٢٧.١٪ من إجمالي العاملين في ٢٠ مهنة تزيد بها أعداد الإناث العاملات بصفة عامة في عام ٢٠١٧. وفي حين تمثل الإناث الكنديات في الشريحة العمرية من سن ١٥ عامًا إلى سن ٦٤ عامًا حوالي ٢٧.١٪ من إجمالي العاملين في ٢٠ مهنة تزيد بها أعداد الإناث العاملات بصفة عامة في عام ٢٠١٧، نجد أن الرجال يمثلون ١١.٥٪ فقط جملة أعداد العاملين في ٢٠ مهنة تزيد بها أعداد الرجال في نفس العام (Canada National Statistics Agency, 2019b, pp. 21–22).

ولكن جميع الإناث الكنديات لا يحصلن في جميع الأحوال على دخل أقل من الدخل الذي يحصل عليه نظرائهن الذكور. فهل سبيل المثل مثلت الإناث في الشريحة العمرية من سن ١٦ عامًا إلى سن ٦٤ عامًا ٢٠.٣٪ من جملة العاملين الذين يحصلون على دخول عالية في كندا في عام ٢٠١٧. وحتى بين الإناث اللاتي يحصلن على دخول عالية في كندا، نجد أن هؤلاء الإناث كن يحصلن على دخل يقل كثيرًا عن الدخل الذي كان يحصل عليه نظرائهن الذكور في نفس العام. وتوضح الإحصاءات أنه في حين كانت الإناث اللاتي يحصلن على دخول عالية في الشريحة العمرية من سن ١٦ عامًا إلى سن ٦٤ عامًا يحصلن على دخل سنوي يقدر بحوالي ٤٠٦٠٠ دولارًا أمريكيًا، كان الذكور الذين يحصلون على دخول عالية في نفس الشريحة العمرية يحصلون على دخل سنوي يقدر بحوالي ٥٩٢٠٠ دولارًا أمريكيًا في عام ٢٠١٧ (Canada National Statistics Agency, 2019b, pp. 7–8).

ومما سبق يتضح أن الإناث في كندا تقل نسبة مشاركتهن في سوق العمل عن نسبة نظرائهن من الرجال أصحاب المؤهلات الدراسية المماثلة. كما يتضح أيضًا أن نسبة الإناث اللاتي يعملن في وظائف بدوام كامل تقل عن نسبة أمثالهن من الرجال.

وحتى عندما تعمل الإناث، فإن نسبة كبيرة منهن يعملن في المهن الأقل دخلاً. وبصفة عامة تحصل الإناث الكنديات المتخرجات من التعليم الثانوي العام ومن المعاهد فوق المتوسطة على أجور تقل عن أجور أقرانهن من الرجال في كندا.

”ومثلت الإناث ٤٧.٢٪ من إجمالي القوي العاملة في كندا في عام ٢٠٢١“
(The World Bank, 2021a, pp. 1-2). وقد مثلت الإناث الحاصلات على شهادة إتمام التعليم الثانوي العام وشهادة إتمام التعليم الثانوي الفني معاً والنساء الحاصلات على شهادة إتمام التعليم بالمعاهد الفنية فوق المتوسطة والإناث المتخرجات من الجامعات في الشريحة العمرية من سن ٢٠ عاماً إلى سن ٥٤ عاماً في كندا ٢٠٪ و٤٠.٦٪ و٣٩.٤٪ على الترتيب من إجمالي أعداد الإناث الكنديات في الفترة من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢١. ويعني هذا، أنه في حين مثلت الإناث الحاصلات على شهادة إتمام التعليم الثانوي العام وشهادة إتمام التعليم الثانوي الفني معاً في الشريحة العمرية من سن ٢٠ عاماً إلى سن ٥٤ عاماً في كندا ٢٠٪ من إجمالي أعداد الإناث الكنديات في الفترة من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢١، نجد أن الإناث الحاصلات على الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس/الليسانس) أو على درجة الماجستير أو على درجة الدكتوراة في نفس الشريحة العمرية قد مثلن ٣٩.٤٪ من إجمالي أعداد الإناث الكنديات في نفس الفترة الزمنية (Canada National Statistics Agency, 2022e, p. 6). ويعني هذا، أن ٨٠٪ من إجمالي أعداد الإناث الكنديات في الشريحة العمرية من سن ٢٠ عاماً إلى سن ٥٤ عاماً هن من خريجات المعاهد الفنية فوق المتوسطة ومن خريجات الجامعات في الفترة من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢١. وعلى هذا، فإن الغالبية العظمى من الإناث الكنديات في هذه الشريحة العمرية قد حصلن على شهادة دراسية لا تقل عن المؤهل فوق المتوسط.

وقد مثلت الإناث الكنديات المتخرجات من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني معاً في الشريحة العمرية من سن ٢٥ عاماً إلى سن ٦٤ عاماً ١٤.٥٪ من جملة حجم القوي العاملة في كندا في عام ٢٠٢١ (Canada National Statistics Agency, 2022f, p. 1).

وحاول الباحث دون جدوى الحصول على أية بيانات تتصل بالمؤشرات الفرعية الأربع

التالية:

- نسبة الإناث اللائي حصلن على شهادة إتمام التعليم الثانوي العام كنسبة من إجمالي القوي العاملة في الريف في كندا.
- نسبة الإناث اللائي حصلن على شهادة إتمام التعليم الثانوي العام كنسبة من إجمالي القوي العاملة في الحضر في كندا.
- نسبة الإناث اللائي حصلن على شهادة إتمام التعليم الثانوي الفني كنسبة من إجمالي القوي العاملة في الريف في كندا.
- نسبة الإناث اللائي حصلن على شهادة إتمام التعليم الثانوي الفني كنسبة من إجمالي القوي العاملة في الحضر في كندا.

وعلى الرغم من قيام الباحث بمخاطبة مكتب رئيس الوزراء الكندي^{٣٤}، والهيئة القومية للإحصاءات في كندا، ووزارة التربية والتعليم في مقاطعة "كيبك"، والعديد

^{٣٤} سعي الباحث إلى معرفة نسبة الإناث اللائي حصلن على شهادة إتمام التعليم الثانوي العام إلى إجمالي حجم القوي العاملة في الريف في كندا، ونسبة الإناث اللائي حصلن على شهادة إتمام التعليم الثانوي العام إلى إجمالي حجم القوي العاملة في الحضر في كندا، ونسبة الإناث اللائي حصلن على شهادة إتمام التعليم الثانوي الفني إلى إجمالي حجم القوي العاملة في الريف في كندا، ونسبة الإناث اللائي حصلن على شهادة إتمام التعليم الثانوي الفني إلى إجمالي حجم القوي العاملة في الحضر في كندا. قام الباحث بالتواصل ٣ مرات مع وزارة التربية والتعليم في مقاطعة "كيبك" في شهر أكتوبر من عام ٢٠٢٢، كما قام الباحث أيضًا بالتواصل مرة واحدة مع مكتب رئيس الوزراء الكندي في الثالث من نوفمبر من عام ٢٠٢٢، وبالتواصل ثلاث مرات مع "الهيئة القومية للإحصاءات في كندا" (Canada National Statistics Agency) مرة واحدة في شهر أكتوبر ٢٠٢٢ ومرتين اثنتين شهر نوفمبر ٢٠٢٢، وبالتواصل مع أكثر من ٧٠ باحثًا وأستاذًا جامعيًا في مختلف الجامعات الكندية في الفترة من العاشر من أكتوبر إلى ٤ نوفمبر ٢٠٢٢ للحصول على هذه المؤشرات الفرعية. وبالإضافة إلى ذلك قام الباحث بمخاطبة البنك الدولي عن طريق البريد الإلكتروني في السادس من نوفمبر من عام ٢٠٢٢، ولكنه لم يتلق أية بيانات. ولكن الباحث لم يستطع الحصول على هذه الإحصاءات على الرغم من التواصل المكثف مع هذه الفئات الكندية المتخصصة.

من الباحثين الكنديين لم يستطع الباحث الحصول على أية بيانات تخص هذه المؤشرات الفرعية الأربع السابق ذكرها.

وبعد أن حللنا مؤشر نسبة القوي العاملة الحاصلة على شهادة إتمام التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني، سوف نتناول في الجزء التالي أهم الدروس التي يمكن لمصر الاستفادة منها من تجربة كندا في التمكين التعليمي للمرأة.

أهم الدروس التي يمكن لمصر الاستفادة منها من تجربة كندا في التمكين التعليمي للمرأة:

١. نجحت كندا في تقليل نسبة الشباب من الجنسين (ذكورًا وإناثًا) الذين تسربوا من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني معًا من ١٤٪ في عام ٢٠١٢ إلى ١٠.١٨٪ في عام ٢٠٢٠ (UNESCO Institute of Statistics, 2022a, p. 1).

٢. طبقت الحكومة الفيدرالية الكندية مبادرة لمنح تلاميذ المرحلة الثانوية وطلاب مرحلة التعليم العالي قروضًا لمساعدتهم على الاستمرار في الدراسة. ويقدم ” البرنامج الكندي للقروض الطلابية“ (The Canada Student Loans Program) قروضًا للتلميذات الإناث، وللتلاميذ والتلميذات الفقراء لمساعدتهم على التخرج من المدرسة الثانوية وعلى الالتحاق بالجامعات. وفي عام ٢٠١٦ قامت الحكومة الفيدرالية الكندية بتوسيع قاعدة المستفيدين من قروض هذا البرنامج لتشمل كل من التلاميذ الفقراء والتلاميذ الذين ينتمون للطبقة الوسطى أيضًا، كما زادت من قيمة القروض المقدمة للتلاميذ (Beletskaya, Maria (Yu., & Zotova, Elena A., 2020, p. 40).

٣. قامت العديد من المقاطعات الكندية بتطوير المناهج الدراسية بحيث تصبح أكثر استثارة لدافعية التلاميذ، وبحيث تقوم بدرجة أكبر على التعلم التعاوني والتعلم القائم على الخبرات، وبحيث تركز بدرجة أكبر على مهارات القرن الحادي

والعشرين، وبحيث تكون أكثر ارتباطاً باحتياجات سوق العمل
(Government of Canada, 2002a, pp. 1-20).

٤. نفذت كندا عدة مبادرات لتحسين معدلات التخرج بنجاح من التعليم الثانوي العام. وقدمت وزارات التربية والتعليم في عدد من المقاطعات برامج تدريبية في مجال العلوم والرياضيات والتكنولوجيا والتخصصات الهندسية للفئات المهمشة في المجتمع الكندي، وللفتيات والنساء، وللتلاميذ من أبناء "السكان الأصليين (Aboriginal)"، وللتلاميذ ضعاف التحصيل الدراسي. كما ركزت مؤسسة "أكتيوا" بصفة خاصة على تحسين مهارات ومعارف الفقراء والمهمشين، والإناث، وأبناء السكان الأصليين، وسكان المناطق الشمالية، وسكان المناطق الجبلية النائية، وعلى رفع التحصيل الدراسي لهم (Actua, 2021, p. 3). كما استهدفت جهود مركز تدريس العلوم والرياضيات والتكنولوجيا في معهد أونتااريو للدراسات التربوية وجهود مؤسسة "أكتيوا" تحسين التحصيل الدراسي للتلاميذ بصفة عامة وللتلميذات الإناث بصفة خاصة في مجالات العلوم والرياضيات والتكنولوجيا والتخصصات الهندسية.

٥. قام "معهد بريمر لدراسة الفيزياء النظرية" بتنفيذ عدة برامج لتدريب المعلمين الكنديين على إتقانهم للمعارف المستحدثة المتصلة بالعلوم والرياضيات والتكنولوجيا والتخصصات الهندسية. ونظم المعهد ورش عمل وندوات لتحسين الجدارات المهنية والمعرفية للمعلمين، وصمم وسائل تعليمية ومصادر للتعلم، وقام بتدريب أعداد كبيرة من المعلمين على استخدام الوسائط التربوية ومصادر التعلم الحديثة المتصلة بتدريس العلوم والرياضيات والتكنولوجيا والتخصصات الهندسية. وبالإضافة إلى ما سبق، شجع "معهد بريمر لدراسة الفيزياء النظرية" المعلمين الكنديين على استخدام طرق التدريس الحديثة في تعليم الطلاب للمفاهيم المعقدة المتصلة بالعلوم والرياضيات والتكنولوجيا والتخصصات

(Perimeter Institute for Theoretical Physics, 2018, الهندسية
pp. 1-2).

٦. نظمت مؤسسة "دعونا نتحدث بلغة العلوم" برنامجاً متميزاً بعنوان "سلسلة الندوات القومية" (National Symposium Series) للتلاميذ من الصف الأول الثانوي إلى الصف الثالث الثانوي. واستهدف برنامج "سلسلة الندوات القومية" تدريب تلاميذ المرحلة الثانوية على تحليل موضوعات مختلفة تتصل بالعلوم والرياضيات والتكنولوجيا والتخصصات الهندسية تحليلاً متعمقاً، وتدريبهم على تنمية وتعميق مهارات التفكير الناقد، وتأهيلهم لمواكبة احتياجات سوق العمل في المستقبل. وتقوم هذه المؤسسة بدعوة كوكبة من أبرز العلماء الكنديين من الجامعات المرموقة في تخصصات مثل علم الوراثة البشري، والكفاء الاصطناعي، وبحوث الخلايا الجذعية، والعلوم البيئية لإلقاء محاضرات على تلاميذ المرحلة الثانوية، وللإجابة عن أسئلة التلاميذ (Let's Talk Science, 2021, pp. 8-12).

٧. نفذت المقاطعات الكندية عدة مبادرات لزيادة معدلات التخرج من التعليم الثانوي الفني. ومن بين أبرز هذه المبادرات 'مبادرة تحسين فرص التوظيف من خلال دمج التكنولوجيا في المقررات الدراسية بالمدرسة الثانوية الفنية' (The Career & Technology Studies senior High School Program) في مقاطعة ألبرتا؛ حيث سعت هذه المبادرة إلى تطوير المناهج الدراسية في المدارس الثانوية الفنية بحيث تتمحور حول تخصصات فنية تمثل أكثر من مهنة من المهن الموجودة في قطاع الصناعة في كندا. ومبادرات وزارة التربية والتعليم في مقاطعة 'نونافوت' (Nunavut)، وجهود وزارة التربية والتعليم في مقاطعة 'يوكون' (Yukon) لتطوير وتحديث مقررات التعليم الثانوي الفني المقدم داخل المدارس ومقررات 'التعليم الثانوي الفني المقدم داخل المصانع والشركات' (Apprenticeship) بحيث تضمن اكتساب التلاميذ في المقاطعة

للمعارف والمهارات اللازمة للنجاح في اقتصاد القرن الحادي والعشرين
وللكفايات المهنية/الفنية القائمة على التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة“
(Taylor, Susan K., & Creech, Heather, 2012, p. 5).

٨. نفذت حكومة مقاطعة أونتاريو ’برنامج تخصصات المهارات العليا المتقدمة‘
في العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤. وارتكز هذا البرنامج على تدريس مجموعة
من المقررات الدراسية الهادفة إلى تعزيز المهارات الفنية العملية لتلاميذ المدارس
الثانوية الفنية، وتقوية الشراكة بين المدارس الثانوية الفنية وبين قطاعي الصناعة
والزراعة، وزيادة سن الإلزام إلى الثامنة عشرة (Taylor, Alison, 2019, pp. 261-262).

تتناول هذا المحور مؤشرات التمكين التعليمي للمرأة في كندا في الفترة من عام ٢٠١٠
إلى عام ٢٠٢٢. وقد وظف هذا المحور عددًا من المؤشرات التعليمية مثل: معدلات
الالتحاق الإجمالي للإناث بالتعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني في كندا، ومعدلات
تخرج الإناث من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني، ومتوسط عدد سنوات التعلم
التي حصلت عليها الفتيات ممن هن في عمر الخامسة والعشرين، ونسبة القوي العاملة
الحاصلة على شهادة إتمام التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني. وانتهى المحور
باستعراض لأهم الدروس التي يمكن لمصر الاستفادة منها من تجربة كندا في التمكين
التعليمي للمرأة. سوف يتناول المحور التالي أوجه التشابه والاختلاف بين خبرات الصين
وكندا في التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة.

المحور السابع: أوجه التشابه والاختلاف بين خبرات الصين وكندا في

التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة:

ويتناول هذا المحور أوجه التشابه بين خبرات الصين وكندا في التمكين الاقتصادي
والتعليمي للمرأة، والأسباب التي تقف وراء أوجه التشابه هذه، وأوجه الاختلاف بين

خبرات الصين وكندا في التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة، والأسباب التي تقف وراء أوجه الاختلاف بين خبرات الصين وكندا في التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة.

المحور السابع-أ: أوجه التشابه بين خبرات الصين وكندا في التمكين

الاقتصادي والتعليمي للمرأة:

- سعت كل من كندا والصين إلى تقليل معدلات فقر الإناث من خلال سياسات ومبادرات متنوعة تم تطبيقها خلال الأربعين سنة الأخيرة.
- اهتمت كل من كندا والصين بزيادة معدلات مشاركة الإناث في سوق العمل.
- اهتمت كل من كندا والصين بزيادة معدلات الالتحاق ومعدلات التخرج من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني.

المحور السابع-ب: الأسباب وراء أوجه التشابه بين خبرات الصين وكندا

في التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة:

- سعي كندا إلى الحفاظ على مكانتها كأحد الاقتصاديات السبع الكبرى في العالم، وسعي الصين منذ عام ١٩٨١ إلى اللحاق بركب الدول الصناعية الغربية المتقدمة.
- تأثر كندا والصين بدعوات المؤسسات الدولية الكبرى مثل اليونسكو واليونسيف والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والبنك الدولي المطالبة بتحسين آليات التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة.

المحور السابع-ج: أوجه الاختلاف بين خبرات الصين وكندا في التمكين

الاقتصادي والتعليمي للمرأة:

- احتلت الصين المرتبة الـ ٧٩ في مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من بين ١٩١ دولة، في حين احتلت كندا المرتبة الـ ١٥ في نفس المؤشر في عام ٢٠٢١.

- احتلت الصين المرتبة الـ ١٠٦ في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين من بين ١٥٣ دولة، في حين احتلت كندا المرتبة الـ ١٩ في نفس المؤشر في عام ٢٠٢٠.
- تقل نسبة الإناث المتخرجات من التعليم الثانوي بمساراته المختلفة في سوق العمل في الصين عن نسبة نظرائهن في كندا.
- تقل نسبة الإناث اللائي يستفدن من خدمات التأمين الصحي في الصين عن نسبة نظرائهن في كندا.
- تركز مبادرات التمكين الاقتصادي للمرأة في الصين على تقليل معدلات الفقر لديهن بدرجة أكبر، في حين تركز المبادرات المناظرة في كندا على تنمية مهارات ومعارف الإناث وعلى تدريبهن بصورة أفضل على كفايات تأسيس وإدارة المشروعات التجارية/الصناعية المتوسطة والصغيرة المدرة للدخل وعلى تحسين جودة الحياة التي تعيشها هؤلاء الإناث.
- تقل جودة الحياة التي تعيشها الإناث في المناطق الريفية في الصين عن مثيلتها في المناطق الريفية في كندا.
- تزيد معدلات التحاق وتخرج الإناث من التعليم الثانوي بمختلف مساراته في كندا عما هو موجود في الصين في عام ٢٠٢٠.
- تقل جودة التعليم الثانوي العام والفني في المناطق الريفية في الصين عن جودة نظيره في المناطق الريفية في كندا.
- بلغت الإناث ما نسبته ٤١.٥٨٪ و ٤٧.١١٪ من جملة التلاميذ المقيدين في التعليم الثانوي الفني بمختلف مساراته وأنواعه وفي التعليم الثانوي العام على الترتيب في الصين في عام ٢٠٢٠، في حين مثل الذكور والإناث ٥٥٪ و ٥٣٪ على الترتيب من جملة أعداد التلاميذ الملحقين بالتعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني معًا في الشريحة العمرية من سن ١٥ عامًا إلى سن ١٩ عامًا في كندا في عام ٢٠١٩.

- اتصفت المبادرات التي نفذتها كندا لزيادة معدلات التخرج من التعليم الثانوي العام بدرجة أكبر من الكفاءة والفعالية من نظيرتها التي نفذته الصين.
 - تزيد معدلات تخرج الإناث من التعليم الثانوي العام والفني في الشريحة العمرية من سن ٢٥ عامًا إلى سن ٦٤ عامًا في كندا عما هو موجود في الصين.
 - تتحيز العادات والتقاليد ضد تعليم وعمل المرأة في المناطق الريفية في الصين بدرجة أكبر مما هو موجود في المناطق الريفية في كندا. ويعني هذا أن التنشئة الاجتماعية للفتيات الصينيات تركز قبول الإناث لأدوار الرجال باعتبارهم مسؤولين عن توفير الدخل للأسرة، كما تركز أيضًا قبول الإناث لأدوار الفتيات باعتبارهن مسؤولات بالدرجة الأولى عن إنجاب الأطفال ورعاية الزوج والأبناء.
- المحور السابع-د: الأسباب وراء أوجه الاختلاف بين خبرات الصين وكندا**

في التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة:

- ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية والبشرية في كندا عما هو موجود في الصين منذ عام ١٩٨٠ وحتى عام ٢٠٢٢.
- انخفاض معدلات الفقر في كندا في عام ١٩٨٠ عن مثيلاتها في الصين في نفس العام؛ الأمر الذي ساعد كندا على تنفيذ سياسات أكثر فاعلية لتحسين جودة آليات التمكين الاقتصادي للمرأة بها.
- يرجع تدني معدلات التحاق الإناث بالتعليم الثانوي العام في المناطق الريفية في الصين عما هو موجود في المناطق الريفية في كندا إلى الأسباب التالية: (أ) ارتفاع طموحات الوالدين نحو تعليم الأبناء الذكور بصورة تفوق طموحاتهم نحو تعليم البنات الإناث. (ب) قيام التلميذات الإناث الصينيات بالتضحية بمستقبلهن التعليمي بهدف مساعدة أسرهن على تلبية الاحتياجات المالية للمعيشة. (ج) قيام التلميذات الإناث الصينيات بالمشاركة في الأنشطة الزراعية في المناطق الريفية الغربية في الصين

- بصورة دائمة، في مقابل مشاركة التلاميذ الذكور في الأنشطة الزراعية بصورة موسمية فقط. د) ارتفاع معدلات الفقر في المناطق الريفية الصينية عنه في المناطق الحضرية. هـ) تفضيل الأسر الصينية لاستمرار الذكور في التعلم على حساب الإناث في أثناء الأزمات المالية. و) وجود المدارس في أماكن بعيدة عن سكن الأسر بصورة تجعل الذهاب إلى المدارس في المناطق الجبلية أمرًا غير آمنًا بالنسبة للفتيات.
- أدت قلة عدد السكان في كندا عما هو موجود في الصين إلى تخصيص ميزانيات أكبر لتحسين جودة رأس المال البشري بها.
 - تتصف العادات والتقاليد التي تتحيز ضد تعليم وعمل المرأة في الصين بأنها أكثر صرامة وجمودًا ورسوخًا في المجتمع، في حين تتصف العادات والتقاليد في المجتمع الكندي بأنها أكثر ليبرالية وتحررًا وأكثر انفتاحًا وتشجيعًا لتعليم وعمل المرأة.

وبعد أن حللنا أوجه التشابه والاختلاف بين خبرات الصين وكندا في التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة، سوف يتناول المحور التالي للبحث واقع التمكين التعليمي والاقتصادي للمرأة المصرية في ضوء الدراسة الميدانية.

المحور الثامن: واقع التمكين التعليمي والاقتصادي للمرأة المصرية في ضوء الدراسة الميدانية:

أولاً: الاستبيان الخاص برصد التمكين التعليمي للمرأة في بعض القرى الفقيرة بصعيد مصر:

١. مرحلة إعداد الاستبانة في صورتها المبدئية:

الهدف من الاستبيان:

يقوم البحث الراهن بدراسة التمكين التعليمي للمرأة في عدد من القرى الفقيرة بمحافظة كذا. ويهدف البحث الراهن إلى رصد واقع التمكين التعليمي للمرأة، وتحديد

معوقات التمكين التعليمي للمرأة، وتقويم آليات وإجراءات التمكين التعليمي للمرأة في عدد القري المصرية الفقيرة بالصعيد.

مفهوم التمكين التعليمي (Educational Empowerment):

هو عملية لزيادة معدلات إتقان القراءة والكتابة، ولتحسين التحصيل الدراسي، ولزيادة معدلات الالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة، ولزيادة نسب الاستمرار في التعليم وتقليل نسب التسرب منه بحيث تتمكن المرأة من إيجاد عمل أفضل وتنمية نفسها مهنيًا باستمرار بعد ذلك.

إعداد عبارات الاستبانة:

قام الدكتور أحمد محمد نبوي حسب النبي^{٣٥} بالرجوع إلى عددٍ من المصادر والمراجع والكتب والبحوث العلمية العربية والأجنبية في مجال دراسة التمكين التعليمي للمرأة في عدد من القري الفقيرة وذلك بهدف التعرف على أهم مؤشرات التمكين التعليمي للمرأة، وتحديد معوقات التمكين التعليمي للمرأة، واقتراح عدد من الآليات والإجراءات المستقبلية التي يسهم تنفيذها في تحسين التمكين التعليمي للمرأة في عدد من القري المصرية الفقيرة بالصعيد. وتتضمن هذه القائمة في الأصل ثلاث مكونات، هي:

المحور الأول: واقع التمكين التعليمي للمرأة المصرية: ويشمل عدد (١٦) عبارات.

المحور الثاني: معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية: ويشمل عدد (٩) عبارات.

المحور الثالث: آليات وإجراءات مستقبلية مقترحة لتحسين التمكين التعليمي للمرأة المصرية: ويشمل عدد (١١) عبارة.

^{٣٥} أستاذ أصول التربية والتخطيط التربوي المساعد ورئيس قسم تحليل النظم بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية- القاهرة.

وتمت بناء الاستبانة ومجموعة الإجراءات الرئيسية والفرعية المكونة المتضمنة بها، وصياغتها بما يتفق مع خصائص الفئة المستهدفة، والهدف من البحث.

عرض عبارات الاستبانة على مجموعة من الخبراء:

تم عرض الاستبانة على عدد (٣) من الباحثين^{٣٦} المتخصصين في التخطيط التربوي والاقتصادي وفي الإدارة التعليمية، بهدف التحقق من صدق الاستبيان. وبعد تعديل عدد من عبارات الاستبيان لتكون أكثر وضوحًا واتصالًا بموضوع البحث تم إعادة عرضها مرة ثانية على عدد (٣) من الباحثين^{٣٧} المتخصصين في التخطيط التربوي والاقتصادي وفي الإدارة التعليمية. وطلب من كل محكم إبداء الرأي في مدى مناسبة العبارات المتضمنة بالاستبانة لما وضعت من أجله، وتعديلها وفق ما يراه مرتبطًا بالمكون الذي تنتمي إليه، أو حذف الإجراءات غير المرتبطة. وعلى ضوء مقترحاتهم، ومقترحات أعضاء فريق البحث خلال اجتماع خاص لمناقشة الإجراءات المتضمنة بالاستبانة؛ تم تعديل بعض الإجراءات؛ ليصبح إجمالي عدد هذه الإجراءات (٣٧) إجراء/عبارة فرعية.

^{٣٦} تشمل قائمة المحكمين للاستبانة في المرة الأولى: (أ) أ.د. إيمان زغول راجب أستاذ الإدارة التعليمية بشعبة بحوث التخطيط التربوي بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة. (ب) د. مني أحمد صادق مدرس/باحث بشعبة بحوث التخطيط التربوي بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة. (ج) إيمان أحمد عزب مدرس/باحث بشعبة بحوث التخطيط التربوي بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة.

^{٣٧} تشمل قائمة المحكمين للاستبانة في المرة الثانية: (أ) أ.د. إيمان زغول راجب أستاذ الإدارة التعليمية بشعبة بحوث التخطيط التربوي بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة. (ب) د. مني أحمد صادق مدرس/باحث بشعبة بحوث التخطيط التربوي بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة. (ج) إيمان أحمد عزب مدرس/باحث بشعبة بحوث التخطيط التربوي بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة.

٢. حساب المعاملات العلمية للاستبانة:

• صدق البناء:

لأن حساب صدق الأداة يتم من خلال قياس ارتباط مفردات الاستبانة مع موضوعات خارجية، فقد تم التحقق من صدق كل عبارة بالاستبانة والبالغ عددها (٣٧) عبارة عن طريق صدق البناء؛ منها

المحور الأول: واقع التمكين التعليمي للمرأة المصرية: ويشمل عدد (١٦) عبارات.
المحور الثاني: معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية: ويشمل عدد (٩) عبارات.
المحور الثالث: آليات وإجراءات مستقبلية مقترحة لتحسين التمكين التعليمي للمرأة المصرية: ويشمل عدد (١١) عبارة.

أولاً: الصدق البنائي بالنسبة للمحور الأول: واقع التمكين التعليمي للمرأة المصرية: وتشمل عدد (١٦) عبارة. ويوضح الجدول (٤) معاملات الارتباط بين كل إجراء/عبارة وبين الدرجة الكلية للمحور الأول الذي تنتمي إليه في الاستبانة.

الجدول (٤). معاملات الارتباط بين كل إجراء والدرجة الكلية للمحور الأول الذي تنتمي إليه

في الاستبانة

الارتباط بالدرجة الكلية	الإجراء/العبارة	الارتباط بالدرجة الكلية	الإجراء/العبارة
**٠.٩٢	٩	**٠.٩٢	١
**٠.٩٢	١٠	**٠.٩٢	٢
**٠.٩١	١١	**٠.٩١	٣
**٠.٨٧	١٢	**٠.٨٧	٤
**٠.٨٥	١٣	**٠.٨٥	٥
**٠.٨٥	١٤	**٠.٨٥	٦
**٠.٨٧	١٥	**٠.٨٧	٧
**٠.٩٢	١٦	**٠.٩٢	٨

(**) دال عند مستوى ٠.٠١

اتضح من الجدول السابق؛ تمتع المحور الاول للاستبانة بدرجة مقبولة من الصدق البنائي بين الإجراءات/العبارات الفرعية المكونة له؛ حيث تراوحت قيم معامل ارتباط كل اجراء فرعي (عبارة فرعية) للبعد الذي تنتمي إليه للمحور الاول ما بين (٠.٨٥ - ٠.٩٣)، وجميعها دالة عند مستوى (٠.٠١). وكانت العبارة الأولى والثانية والثامنة والتاسعة والعاشره والسادسة عشرة في المحور الأول هي أعلى العبارات من حيث قيمة الصدق البنائي لها.

ثانياً: الصدق البنائي بالنسبة للمحور الثاني: معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية: ويشمل عدد (٩) عبارات. ويُبين الجدول التالي الصدق البنائي للمحور الثاني والخاص بمعوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية.

الجدول (٥). معاملات الارتباط بين كل إجراء/عبارة ودرجة المحور الثاني الذي تنتمي إليه في الاستبانة

الإجراء/العبارة	الارتباط بالدرجة الكلية
١٧	**٠.٨٣
١٨	**٠.٨٨
١٩	**٠.٩٢
٢٠	**٨٩.٠
٢١	**٠.٨٨
٢٢	**٠.٨٦
٢٣	**٠.٨٧
٢٤	**٠.٨٨
٢٥	**٠.٨٤

(**) دال عند مستوى ٠.٠١

اتضح من الجدول السابق؛ تمتع المحور الثاني للاستبانة بدرجة مقبولة من الصدق البنائي بين الاجراءات الفرعية المكونة له؛ حيث تراوحت قيم معامل ارتباط كل اجراء فرعي (عبارة فرعية) للبعد الذي تنتمي إليه للمحور الثاني ما بين (٠.٨٣ - ٠.٩٢)،

وجميعها دالة عند مستوى (٠.٠١). وكانت العبارة ١٩ والعبارة ٢٠ في المحور الثاني هما أعلى العبارات من حيث قيمة الصدق البنائي لهما.

ثانياً: الصدق البنائي بالنسبة للمحور الثالث: آليات وإجراءات مستقبلية مقترحة لتحسين التمكين التعليمي للمرأة المصرية: ويشمل عدد (١١) عبارة. أما الجدول التالي فَيُبين الصدق البنائي للمحور الثالث والخاص بآليات وإجراءات مستقبلية مقترحة لتحسين التمكين التعليمي للمرأة المصرية. ويشمل عدد (١١) عبارة.

الجدول (٦). معاملات الارتباط بين كل إجراء/عبارة ودرجة المحور الثالث الذي

تنتمي إليه في الاستبانة

الارتباط بالدرجة الكلية	الإجراء/العبارة
**٠.٨٣	٢٦
**٠.٨٣	٢٧
**٠.٨٨	٢٨
**٠.٩٠	٢٩
**٨٩.٠	٣٠
**٠.٨٨	٣١
**٠.٨٦	٣٢
**٠.٨٧	٣٣
**٠.٨٨	٣٤
**٠.٨٤	٣٥
**٠.٨٨	٣٦

(**) دال عند مستوى ٠.٠١

اتضح من الجدول السابق؛ تمتع المحور الثالث للاستبانة بدرجة مقبولة من الصدق البنائي بين عباراته؛ حيث تراوحت قيم معامل ارتباط كل إجراء فرعي (عبارة فرعية)

للبعد الذي تنتمي إليه للمحور الثالث ما بين (٠.٧٣ - ٠.٩٢)، وجميعها دالة عند مستوى (٠.٠١). وكانت العبارة ٢٩ والعبارة ٣٠ في المحور الثالث هما أعلى العبارات من حيث قيمة الصدق البنائي لهما.

• الاتساق الداخلي:

يتعلق الاتساق الداخلي بحساب مدى التجانس بين المهارات والمكون الذي تنتمي إليه؛ ولذا تم حساب الاتساق الداخلي عن طريق إيجاد قيمة معامل الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه في المكون الخاص بهذا البعد. ويوضح الجدول التالي المصفوفة الارتباطية للعلاقات البينية بين الدرجة الكلية للاستبانة والأبعاد المنتمية إليه:

الجدول (٧). المصفوفة الارتباطية للعلاقات البينية بين المحاور والأبعاد التي

تنتمي إليه في الاستبانة

الإجراء/ العبارة	الدرجة الكلية للاستبانة	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث
الدرجة الكلية للاستبانة		**٠.٩٩	**٠.٩٧	**٠.٩٤
المحور الأول	**٠.٩٩		**٠.٩٤	**٠.٩١
المحور الثاني	**٠.٩٧	**٠.٩٤		**٠.٩٢
المحور الثالث	**٠.٩٤	**٠.٩١	**٠.٩٢	

(**) دال عند مستوى ٠.٠١

اتضح من الجدول السابق؛ تمتع المحاور للاستبانة بدرجة مقبولة من الاتساق الداخلي بين أبعادها؛ حيث أظهرت المصفوفة الارتباطية ارتفاع قيم معاملات الارتباط فيما بين الدرجة الكلية للاستبانة والأبعاد الفرعية، وفيما بين الأبعاد الفرعية المكونة له؛ حيث تراوحت هذه القيم ما بين (٠.٩١-٠.٩٩)، وجميعها دالة عند مستوى (٠.٠١).

• ثبات الاستبانة:

تم حساب معامل ثبات ألفا لكل مكون من مكونات الاستبانة (الأول والثاني والثالث)، وأظهرت النتائج تمتع مكونات الاستبانة الثلاث بدرجات ثبات مرتفعة؛ حيث بلغ معامل ثبات ألفا كرونباك: المحور الأول (٠.٩٨) لعدد (١٦) عبارة، والمحور الثاني (٠.٩٧) لعدد (٩) عبارات فرعية، والمحور الثالث (٠.٩٠) لعدد (١١) عبارة فرعية. ويبين الجدول التالي قيم معامل ثبات ألفا لكل بعد من أبعاد مكونات الأداة الثلاث.

الجدول (٨). قيم معامل ثبات ألفا كرونباك للأبعاد الفرعية المتضمنة بمكونات

الأداة الثلاث

المحاور	قيمة معامل ألفا
المحور الأول	٠.٩٨
المحور الثاني	٠.٩٧
المحور الثالث	٠.٩٠

وجميعها قيم مقبولة إحصائياً تُشير لثبات الاستبانة وصلاحيتها لقياس التمكين التعليمي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة.
الاستبانة في صورتها النهائية:

• تعليمات الاستبانة:

تضمنت الاستبانة بعض تعليمات الإجابة؛ حيث طُلب من المستجيب وضع علامة (√) في الخانة التي تعبر عن رأيه للدور الذي يمكن أن تقوم به الإجراءات الحكومية في تحسين التمكين التعليمي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط، وذلك على ميزان تقدير خماسي (أوافق بشدة - موافق - محايد - أعترض - أعترض بشدة).

• إجراءات التطبيق الميداني:

جاءت إجراءات التطبيق الميداني وفق الخطوات التالية:

- الحصول على موافقة الإدارة المركزية للأمن بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بشأن إجراء الدراسة الميدانية للبحث في محافظة أسيوط، وبموجبها تم الحصول على موافقة مديرية التربية والتعليم بهذه المحافظة وموافقة مدير إدارة التعليم الفني بمديرية التعليم والتعليم بمحافظة أسيوط على تطبيق البحث الميداني على أعضاء هيئة التعليم (المعلمين) في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والزراعية التابعة لها بمدينة أسيوط ومدينة أبو تيج ومدينة القوصية ومدينة ديروط ومدينة ساحل سليم.

- تم اختيار المدارس الثانوية الفنية الصناعية والزراعية بكل إدارة؛ بحيث تكون ممثلة للإدارة التعليمية التابعة لها.

- تم التطبيق بمدارس عينة البحث على أعضاء هيئة التعليم (المعلمين) في كل مدرسة على حدة؛ حيث تم توزيع الاستبانة لكل منهم ليحجب عنها بمفرده، مع توضيح الهدف منها وشرح تعليماتها.

- تم التطبيق الميداني لاستبيان التمكين التعليمي للمرأة في عدد المدارس الثانوية الفنية الصناعية والزراعية التابعة لعدد من الإدارات التعليمية بمحافظة أسيوط في شهر يناير من عام ٢٠٢٣م.

• المعالجة الإحصائية:

استُخدم في تحليل البيانات البرنامج الإحصائي المعروف بـ (SPSS v23) من خلال حساب التكرارات والنسب المئوية والوزن النسبي للاستجابات؛ وذلك لمعالجة البيانات حسب استجابات عينة الدراسة على الاستبانة المعدة لتعرف دور جهود وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في تحسين التمكين التعليمي للمرأة من وجهة نظر أعضاء هيئة التعليم بعدد من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والزراعية بمحافظة أسيوط.

نتائج البحث، وتفسيرها:

فيما يلي عرض لأهم نتائج البحث الخاصة بالتمكين التعليمي للمرأة المصرية في محافظة أسيوط.

الحدود الزمنية للبحث:

تم تطبيق استبيان التمكين التعليمي للمرأة المصرية في شهر يناير من عام ٢٠٢٣ بواسطة الدكتور أحمد محمد نبوي حسب النبي. وقد سافر الباحث وأقام في محافظة أسيوط لمدة ٧ أيام لمقابلة المعلمين في ٦ إدارات تعليمية في الفترة من ٥ يناير ٢٠٢٣ إلى ١٨ يناير ٢٠٢٣. أما فيما يتصل باستبيان التمكين الاقتصادي للمرأة فقد أقام الباحث لمدة ٤ أيام في محافظة أسيوط في الفترة من ٥ فبراير ٢٠٢٣ إلى ٨ فبراير ٢٠٢٣.

طبيعة الدراسة الميدانية:

قام الدكتور أحمد محمد نبوي حسب النبي بتطبيق استبيان لتقويم واقع التمكين التعليمي للمرأة على ٧٤ معلماً في محافظة أسيوط، وتطبيق استبيان لتقويم واقع التمكين الاقتصادي للمرأة على ٢٣ مفحوصاً من العاملين في مبادرة حياة كريمة في ٤ مراكز مختلفة من مراكز محافظة أسيوط.

الاستبيان الأول: استبيان التمكين التعليمي للمرأة المصرية:

ويوضح الجدول (٩) عدد المعلمين في عينة البحث المتصلة بتقويم التمكين التعليمي للمرأة.

الجدول (٩). البيانات الأساسية المحافظة

المحافظة	التكرار (ك)	النسبة (%)
أسيوط	74	100.0

وبعد أن حللنا عدد المعلمين في عينة البحث المتصلة بتقويم التمكين التعليمي للمرأة، سوف نتناول في الجزء التالي وظائف المعلمين في عينة البحث.

الجدول (١٠). وظائف المعلمين في عينة البحث

النسبة (%)	التكرار (ك)	الوظيفة
١.٤	١	إداري بشئون العاملين
٥.٤	٤	إحصائي اجتماعي أول
١.٤	١	أمين توريدات
١.٤	١	أمين معمل حاسب آلي
١.٤	١	أمين معمل علوم
١.٤	١	سكرتير المدرسة
١.٤	١	كبير إحصائيين
٦.٨	٥	كبير معلمين
٢.٧	٢	مدير عام
٥٠.٠	٣٧	معلم أول
٢٥.٧	١٩	معلم خبير
١.٤	١	وكيل مدرسة
100.0	74	Total

كانت أكبر نسبة من عينة المعلمين تشغل وظيفة معلم أول، ثم وظيفة معلم خبير، ثم وظيفة كبير معلمين، ثم وظيفة إحصائي اجتماعي أول. وكان ٥٠٪ من عينة المعلمين يشغلون وظيفة معلم أول، في حين كان ٢٥.٧٪ من عينة المعلمين يشغلون وظيفة معلم خبير. واحتل العاملون في وظيفة كبير معلمين المرتبة الثالثة بنسبة ٦.٨٪ من عينة البحث، في حين احتل العاملون في وظيفة إحصائي اجتماعي أول المرتبة الرابعة بنسبة ٥.٤٪ من عينة البحث. أما العاملون في وظيفة مدير عام فقد احتلوا المرتبة الخامسة بنسبة ٢.٧٪ من عينة البحث. وبعد أن حللنا الوظائف التي يشغلها المعلمون في عينة البحث، سوف نستعرض في الجدول التالي مادة التخصص بالنسبة للمعلمين في عينة البحث في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والزراعية في محافظة أسيوط. ويوضح الجدول (١٠) وظائف المعلمين في عينة البحث. وبعد أن حللنا

وظائف المعلمين في عينة البحث، سوف نستعرض في الجزء التالي مادة التخصص بالنسبة للمعلمين في عينة البحث.

الجدول (١١). مادة التخصص بالنسبة للمعلمين في عينة البحث

النسبة (%)	التكرار (ك)	مادة التخصص
٥.٤	٤	إحصائية اجتماعية
٢.٨	٢	إداري
١.٤	١	أعمال الخرسانة
١.٤	١	اقتصاد زراعي
١.٤	١	التبريد والتكييف
٢٠.٣	١٥	المحاصيل
١.٤	١	المركبات (العملي)
١.٤	١	أمين معمل علوم
١.٤	١	التربية الاجتماعية
١.٤	١	تربية رياضية
٤.١	٣	تريكو
٥.٥	٤	حاسب آلي
١.٤	١	دراسات اجتماعية
١.٤	١	رياضيات
١.٤	١	زخرفة
٥.٤	٤	صحة حيوان ودواجن
١.٤	١	صناعات خشبية
١.٤	١	صيانة كهربائية
١.٤	١	فني أجهزة الكترونية
١.٤	١	فيزياء وكيمياء
١.٤	١	كهرباء (العملي)

النسبة (%)	التكرار (ك)	مادة التخصص
١٢.٢	٩	لغة إنجليزية
٩.٥	٧	لغة عربية
١.٤	١	مركبات (النظري)
١.٤	١	مكتبات
٢.٧	٢	ميكانيكا
٢.٧	٢	نجارة العمارة
١.٤	١	تربية نحل ودودة الحرير
١.٤	١	نسيج
٢.٧	٢	هندسة وميكنة زراعية
١.٤	١	ورش وصيانة
100.0	74	Total

كانت أكبر نسبة من عينة البحث تقوم بتدريس تخصص المحاصيل، ثم تخصص اللغة الإنجليزية، ثم تخصص اللغة العربية، ثم الحاسب الآلي، ثم تخصص صحة الحيوان والدواجن. وكان ٢٠.٣٪ من عينة المعلمين يقومون بتدريس تخصص المحاصيل، في حين كان ١٢.٢٪ من عينة البحث يقومون بتدريس تخصص اللغة الإنجليزية. وقد احتل العاملون في تخصص اللغة العربية المرتبة الثالثة بنسبة ٩.٥٪ من المعلمين في عينة البحث، في حين احتل العاملون في تخصص الحاسب الآلي المرتبة الرابعة بنسبة ٥.٥٪ من عينة البحث. أما العاملون في تخصص صحة الحيوان والدواجن فقد احتلوا المرتبة الخامسة بنسبة ٥.٤٪ من عينة البحث. ومثل العاملون في وظيفة إخصائية اجتماعية ٥.٤٪ من عينة البحث محتلين المرتبة السادسة. واحتل المعلمون في تدريس تخصص تزيكو المرتبة السابعة بنسبة ٤.١٪ من عينة البحث. أما العاملون في وظائف إدارية فقد احتلوا المرتبة الثامنة بنسبة ٢.٨٪ من عينة البحث. واحتل المعلمون في تخصص ميكانيكا وفي تخصص نجارة العمارة وفي تخصص هندسة وميكنة زراعية المرتبة التاسعة والمرتبة

التاسعة مكرر والمرتبة التاسعة مكرر بنسبة ٢.٧٪ و ٢.٧٪ و ٢.٧٪ على الترتيب من المعلمين في عينة البحث. وبعد أن حللنا مادة التخصص التي يقوم بتدريسها المعلمون، سوف نحل في الجزء التالي المؤهل الدراسي للمعلمين في عينة البحث. ووضح الجدول (١١) مادة التخصص بالنسبة للمعلمين في عينة البحث. وبعد أن حللنا مؤشر مادة التخصص بالنسبة للمعلمين في عينة البحث، سوف نستعرض في الجزء التالي المؤهل الدراسي للعاملين في عينة البحث.

الجدول (١٢). المؤهل الدراسي للعاملين في عينة البحث

النسبة (%)	التكرار (ك)	المؤهل الدراسي
٢.٧	٢	بكالوريوس تربية
١.٤	١	بكالوريوس تربية رياضية
١.٤	١	بكالوريوس تعليم صناعي
١.٤	١	بكالوريوس خدمة اجتماعية
١.٤	١	بكالوريوس طب بيطري
٥٩.٥	٤٤	بكالوريوس علوم زراعية
١.٤	١	دبلوم خط عربي
١٧.٦	١٣	ليسانس آداب
١٣.٥	١٠	موهل فوق متوسط
١٠٠.٠	٧٤	Total

كانت أكبر نسبة من عينة البحث من الحاصلين على بكالوريوس العلوم الزراعية، ثم من الحاصلين على ليسانس الآداب، ثم من الحاصلين مؤهلات فوق متوسطة، ثم من الحاصلين على بكالوريوس التربية. واحتل الحاصلون على بكالوريوس العلوم الزراعية المرتبة الأولى بنسبة ٥٩.٥٪ من عينة البحث، في حين احتل المعلمون الحاصلون على ليسانس الآداب المرتبة الثانية بنسبة ١٧.٦٪ من عينة البحث. واحتل المعلمون الحاصلون على

مؤهل فوق متوسط المرتبة الرابعة بنسبة ١٣.٥٪ من عينة البحث، كما احتل المعلمون الحاصلون على بكالوريوس التربية المرتبة الخامسة بنسبة ٢.٧٪ من عينة البحث. وكانت أقل نسبة هي للمعلمين الحاصلين على بكالوريوس التربية الرياضية وبكالوريوس التعليم الصناعي وبكالوريوس الخدمة الاجتماعية وبكالوريوس الطب البيطري بنسبة ١.٤٪ و ١.٤٪ و ١.٤٪ على الترتيب من عينة البحث. ووضح الجدول (١٢) المؤهلات الدراسية للمعلمين والعاملين في عينة البحث. وبعد أن حللنا المؤهلات الدراسية للمعلمين في عينة البحث، سوف نتناول في الجزء التالي عدد سنوات الخبرة للمعلمين في عينة البحث.

الجدول (١٣). عدد سنوات الخبرة للمعلمين في عينة البحث

النسبة (%)	التكرار (ك)	الخبرة
٨.١١	٦	أقل من ١٠
٣٣.٧٨	٢٥	١٠-١٩
٥٨.١١	٤٣	وأكثر ٢٠
١٠٠.٠	٧٤	Total

كانت أكبر نسبة للمعلمين هي لأولئك الذين لديهم ٢٠ سنة فأكثر، ثم يليهم الذين لديهم مدة تتراوح بين ١٠ سنوات إلى ١٩ سنة من الخبرة، ثم يليهم الذين تقل عدد سنوات خبرتهم عن ١٠ سنوات. واحتل المعلمون الذين لديهم ٢٠ سنة من الخبرة فأكثر المرتبة الأولى بنسبة ٥٨.١١٪ من عينة البحث، في حين احتل المعلمون الذين لديهم مدة تتراوح بين ١٠ سنوات إلى ١٩ سنة من الخبرة المرتبة الثانية بنسبة ٣٣.٧٨٪ من عينة البحث. وجاء المعلمون الذين تقل عدد سنوات خبرتهم عن ١٠ سنوات في المرتبة الثالثة والأخيرة بنسبة ٨.١١٪ من عينة البحث. ووضح الجدول (١٣) عدد سنوات الخبرة للمعلمين في عينة البحث. وبعد أن حللنا مؤشر عدد سنوات الخبرة للمعلمين في

عينة البحث، سوف نستعرض في الجزء التالي عدد المعلمين في كل مدرسة من المدارس في عينة البحث.

الجدول (١٤). عدد المعلمين في كل مدرسة من عينة البحث

اسم المدرسة	النسبة (%)	التكرار (ك)
أبو تيج الثانوية الزراعية بالزرابي	٧	٩.٥
أبو تيج الثانوية الصناعية العسكرية	٧	٩.٥
أسيوط الثانوية الزراعية	٦	٨.١
أسيوط الثانوية الميكانيكية بنين	٧	٩.٥
القوصية الثانوية الصناعية المشتركة	٧	٩.٥
أبنوب الثانوية الزراعية العسكرية	٦	٨.١
ديروط الثانوية الزراعية العسكرية	٧	٩.٥
ساحل سليم الثانوية الزراعية	٧	٩.٥
ساحل سليم الثانوية الصناعية	٦	٨.١
طوسون أبو جبل الصناعية بنات بديروط	٧	٩.٥
مير الثانوية الزراعية	٧	٩.٥
Total	٧٤	١٠٠٠

ضمت عينة البحث ١١ مدرسة ثانوية فنية موزعة على ٦ مدارس ثانوية فنية زراعية و٥ مدارس ثانوية فنية صناعية. وكان عدد المعلمين ٧ في جميع المدارس باستثناء مدرسة أسيوط الثانوية الزراعية ومدرسة أبنوب الثانوية الزراعية العسكرية ومدرسة ساحل سليم الثانوية الصناعية. وكان المعلمين ٦ في كل مدرسة من هذه المدارس الثلاث: مدرسة أسيوط الثانوية الزراعية ومدرسة أبنوب الثانوية الزراعية العسكرية ومدرسة ساحل سليم الثانوية الصناعية. ووضح الجدول (١٤) مؤشر عدد المعلمين في كل مدرسة من المدارس في عينة البحث. وبعد حللنا عدد المعلمين في

كل مدرسة، سوف نتناول في الجزء التالي عدد المعلمين في كل إدارة تعليمية في عينة البحث بمحافظة أسيوط.

الجدول (١٥). عدد المعلمين في كل إدارة تعليمية

الإدارة التعليمية	التكرار (ك)	النسبة (%)
أبو تيج	١٤	١٨.٩
أسيوط	١٣	١٧.٦
القوصية	١٤	١٨.٩
أبنوب	٦	٨.١
ديروط	١٤	١٨.٩
ساحل سليم	١٣	١٧.٦
Total	٧٤	١٠٠.٠

اشتملت غالبية الإدارات التعليمية في عينة البحث على ١٤ معلمًا. وقد ضمت إدارتان تعليميتان على ١٣ معلمًا في كل إدارة منهما. وضمت إدارة تعليمية واحدة ٦ معلمين من عينة البحث. وكان هناك ١٤ معلمًا في إدارة أبو تيج، وفي إدارة القوصية، وفي إدارة ديروط. كما كان هناك ١٣ معلمًا في إدارة أسيوط التعليمية، و ١٣ معلمًا في إدارة ساحل سليم التعليمية، و ٦ معلمين في إدارة أبنوب التعليمية. واشتملت عينة البحث على ٧٤ معلمًا موزعين على ٦ إدارات تعليمية في محافظة أسيوط. وقد وضح الجدول (١٥) عدد المعلمين في كل إدارة تعليمية في عينة البحث بمحافظة أسيوط. وبعد أن حللنا عدد المعلمين في كل إدارة تعليمية، سوف نتناول في الجزء التالي عدد الفصول في كل مدرسة من المدارس في عينة البحث.

الجدول (١٦). عدد الفصول في كل مدرسة من المدارس في عينة البحث

عدد الفصول بالمدرسة	التكرار (ك)	النسبة (%)
١١٠	٦	٨.١
٢٠	٧	٩.٥

عدد الفصول بالمدرسة	التكرار (ك)	النسبة (%)
٢٣	٧	٩.٥
٢٨	١٣	١٧.٦
٣٠	٦	٨.١
٣٥	٧	٩.٥
٤١	٧	٩.٥
٤٦	٧	٩.٥
٥٠	٧	٩.٥
٦٥	٧	٩.٥
Total	٧٤	١٠٠.٠

احتلت المدارس التي تضم ٢٨ فصلا المرتبة الأولى بنسبة ١٧.٦٪ من عينة البحث. واحتلت المدارس التي تضم ٣٥ فصلا المرتبة الثانية بنسبة ٩.٥٪ من عينة البحث. وتساوت المدارس التي تضم ٤١ فصلا، والمدارس التي تضم ٤٦ فصلا، والمدارس التي تضم ٥٠ فصلا، والمدارس التي تضم ٦٥ فصلا، والمدارس التي تضم ٢٣ فصلا، والمدارس التي تضم ٢٠ فصلا في احتلال المرتبة الثانية مكرر من عينة البحث. ومن ثم، فإن غالبية عينة البحث اشتملت على مدارس يتراوح عدد الفصول فيها بين ٢٠ فصلا وبين ٦٥ فصلا. وكانت أكبر مدرسة ضمن عينة البحث تضم ١١٠ فصلا. واحتلت المدارس التي تضم ١١٠ فصلا المرتبة التاسعة في عينة البحث، كما احتلت المدارس التي تضم ٣٠ فصلا المرتبة التاسعة مكرر في عينة البحث. ومن ثم، فإن غالبية المدارس في عينة البحث تضم عدداً معقولاً من الفصول الدراسية باستثناء ثلاث مدارس؛ حيث تضم المدرسة الأولى ٥٠ فصلا، وتضم المدرسة الثانية ٦٥ فصلا، وتضم المدرسة الثالثة ١١٠ فصلا. وقد وضع الجدول (١٦) عدد الفصول في كل

مدرسة من المدارس في عينة البحث. وبعد أن حللنا عدد الفصول في المدارس في عينة البحث، سوف نتناول في الجزء التالي كثافة الفصول ومدى تكديسها من عدمه.

الجدول (١٧). كثافة الفصل الواحد في عينة البحث

النسبة (%)	التكرار (ك)	كثافة الفصل الواحد
٨.١	٦	٢٥.٠٠
١٨.٩	١٤	٣٥.٠٠
٩.٥	٧	٤٥.٠٠
١٨.٩	١٤	٦٥.٠٠
٢٨.٤	٢١	٧٥.٠٠
٨.١	٦	٧٥.٠٠
٨.١	٦	٨٠.٠٠
١٠٠.٠	٧٤	Total

احتلت المدارس التي تكون كثافة الفصل الواحد فيها ٧٠ تلميذاً المرتبة الأولى بنسبة ٢٨.٤٪ من عينة البحث. واحتلت المدارس التي تكون كثافة الفصل الواحد فيها ٦٥ تلميذاً المرتبة الثانية بنسبة ١٨.٩٪ من عينة البحث، في حين احتلت المدارس التي تصل كثافة الفصل الواحد فيها إلى ٣٥ تلميذاً المرتبة الثانية مكرر بنسبة ١٨.٩٪ من عينة البحث. واحتلت المدارس التي تصل كثافة الفصول فيها إلى ٤٥ تلميذاً المرتبة الرابعة بنسبة ٩.٥٪ من عينة البحث. واحتلت المدارس التي تكون كثافة الفصول فيها ٧٥ تلميذاً، والمدارس التي تكون كثافة الفصول فيها ٨٠ تلميذاً، والمدارس التي تكون كثافة الفصول فيها ٢٥ تلميذاً المرتبة الخامسة والمرتبة الخامسة مكرر والمرتبة الخامسة مكرر على الترتيب. واحتلت المدارس التي تكون كثافة الفصول فيها ٧٥ تلميذاً المرتبة الخامسة بنسبة ٨.١٪، في حين احتلت المدارس التي تكون كثافة الفصول فيها ٨٠ تلميذاً المرتبة الخامسة مكرر بنسبة ٨.١٪ من عينة البحث. وبالتالي فإن نسبة كبيرة من عينة البحث اشتملت على مدارس تتراوح كثافة الفصول بها بين ٦٥ تلميذاً وبين

٨٠ تلميذاً. وقد وضع الجدول (١٧) مؤشر كثافة الفصول ومدى تكديسها من عدمه في عينة البحث من المدارس الثانوية الفنية الزراعية والصناعية في محافظة أسيوط. وبعد أن حللنا المؤشرات المتصلة بمؤهلات المعلمين، وعدد سنوات الخبرة لديهم، وعدد المعلمين في مدرسة من مدارس عينة البحث، وعدد المعلمين في كل إدارة تعليمية، وعدد الفصول في كل مدرسة من مدارس عينة البحث، وكثافة الفصل الواحد في عينة البحث، سوف نحلل في الجزء التالي استجابات المفحوصين نحو المؤشرات المتصلة بواقع التمكين التعليمي للمرأة المصرية.

المحور الأول: واقع التمكين التعليمي للمرأة المصرية:

يوضح الجدول (١٨) التكرارات والنسبة المئوية لعبارات المحور الأول المتصل بواقع التمكين التعليمي للمرأة المصرية. واشتمل المحور الأول المتصل بواقع التمكين التعليمي للمرأة المصرية على ١٦ عبارة ترصد وتقوم مؤشرات التمكين التعليمي للمرأة المصرية الموجودة في محافظة أسيوط في شهر يناير من عام ٢٠٢٣.

الجدول (١٨). التكرارات والنسبة المئوية لعبارات المحور الأول

م	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعترض	أعترض بشدة
المحور الأول: واقع التمكين التعليمي للمرأة المصرية:						
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار
١	قامت وزارة التربية والتعليم ببناء أعداد أكبر من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في مكان مناسب داخل المناطق العشوائية والمناطق المحرومة من الخدمات التعليمية في محافظتك.	١٤	١٨.٩	٢٣	٣١.١	٣
٢	نفذت وزارة التربية والتعليم عدة مبادرات لتقليل كثافة الفصول في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق الفقيرة والمناطق المحرومة في محافظتك.	٣	٤.١	٢١	٢٨.٤	٣
٣	نفذت وزارة التربية والتعليم عدة إجراءات لتقليل معدلات تسرب الإناث، وزيادة معدلات تخرجهم من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق	٧	٩.٥	٣٣	٤٤.٦	٣
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار
		١٤	١٨.٩	٢٣	٣١.١	٣
		٣	٤.١	٢١	٢٨.٤	٣
		٧	٩.٥	٣٣	٤٤.٦	٣

م	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعترض	أعترض بشدة
	الاستمرار في الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية.					
٧	تتحمل وزارة التربية والتعليم تكاليف تقديم وجبات طعام ذات قيمة غذائية عالية وجودة ممتازة بصورة مجانية للتلميذات الإناث المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك.	٥.٤	٤	٢.٧	٢٧	٤١
٨	تتحمل وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع وزارة النقل ومع القطاع الخاص تكلفة انتقال الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والزراعية من منازلهن إلى المدارس للحد من تكلفة المواصلات عليهن في محافظتك.	٤.١	٣	١.٤	١٥	٥٥
٩	أدخلت وزارة التربية والتعليم تخصصات جديدة في مناهج المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك بحيث تكون هذه المناهج الجديدة أكثر تناغمًا مع احتياجات سوق العمل.	١٦.٢	٢٣	٢.٧	١٧	٢٠
١٠	تتعاون وزارة التربية والتعليم مع وزارة الزراعة	٤.١	٢١	١.٤	٢٣	٢٦

م	العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		أعترض		أعترض بشدة	
	المدرسية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك.										
١٥	تقدم وزارة التعليم العالي منحًا مالية لخريجات المدارس الثانوية الصناعية والفنية الزراعية الفقيرات المتفوقات لدراسة التخصصات العلمية في كليات الهندسة وكليات العلوم وكليات الزراعة التابعة لمحافظة الخريجات الفقيرات.	١	١.٤	٩	١٢.٢	٣	٤.١	٢٦	٣٥.١	٣٥	٤٧.٣
١٦	قامت الحكومة برفع سن الزواج للفتيات لضمان استمرارهن في التعلم حتى نهاية المرحلة الثانوية على الأقل، ولذلك هناك حملات توعية لأولياء الأمور بمخاطر زواج الفتيات القاصرات.	١٧	٢٣.٠	٤٢	٥٦.٨	٣	٤.١	٥	٦.٨	٧	٩.٥

اعترض ٣٢.٤٪ من عينة البحث واعترض بشدة ١٣.٥٪ من عينة البحث على العبارة "قامت وزارة التربية والتعليم ببناء أعداد أكبر من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في مكان مناسب داخل المناطق العشوائية والمناطق المحرومة من الخدمات التعليمية في محافظتك"، في حين وافق ٣١.١٪ من عينة البحث ووافق بشدة ١٨.٩٪ من عينة البحث على نفس العبارة. ويعني هذا، أن ٤٥.٩٪ من عينة البحث يعترضون أو يعترضون بشدة على نجاح وزارة التربية والتعليم في بناء أعداد

أكبر من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في مكان مناسب داخل المناطق العشوائية والمناطق المحرومة من الخدمات التعليمية في محافظة أسيوط، في حين أن ٥٠٪ من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على قيام وزارة التربية والتعليم ببناء أعداد أكبر من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في مكان مناسب داخل المناطق العشوائية والمناطق المحرومة من الخدمات التعليمية في محافظة أسيوط. واعترض ٣١.١٪ من عينة البحث واعترض بشدة ٣٢.٤٪ من عينة البحث على العبارة 'نفذت وزارة التربية والتعليم عدة مبادرات لتقليل كثافة الفصول في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق الفقيرة والمناطق المحرومة في محافظتك'، في حين وافق ٢٨.٤٪ من عينة البحث ووافق بشدة ٤.١٪ من عينة البحث على نفس العبارة. ويعني هذا، أن ٦٣.٥٪ من عينة البحث يعترضون أو يعترضون بشدة على نجاح وزارة التربية والتعليم في تنفيذ عدة مبادرات لتقليل كثافة الفصول في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق الفقيرة والمناطق المحرومة في محافظة أسيوط، في حين أن ٣٢.٥٪ من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على نجاح وزارة التربية والتعليم في تنفيذ عدة مبادرات لتقليل كثافة الفصول في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق الفقيرة والمناطق المحرومة في محافظة أسيوط. ويعني هذا، أن ثلثي عينة البحث تقريباً يعتقدون أن وزارة التربية والتعليم المصرية مقصرة في تنفيذ مبادرات لتقليل كثافة الفصول في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق الفقيرة والمناطق المحرومة في محافظة أسيوط.

واعترض ٢٣٪ من عينة البحث واعترض بشدة ١٨.٩٪ من عينة البحث على العبارة 'نفذت وزارة التربية والتعليم عدة إجراءات لتقليل معدلات تسرب الإناث، وزيادة معدلات تخرجهم من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق الفقيرة والمناطق المحرومة في محافظتك'، في حين وافق ٤٤.٦٪ من عينة

البحث ووافق بشدة ٩.٥٪ من عينة البحث على نفس العبارة. ويشير هذا إلى أن ٤١.٩٪ من عينة البحث يعترضون أو يعترضون بشدة على نجاح وزارة التربية والتعليم في تنفيذ عدة إجراءات لتقليل معدلات تسرب الإناث، وزيادة معدلات تخرجهم من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق الفقيرة والمناطق المحرومة في محافظة أسيوط، في حين أن ٥٤.١٪ من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على نجاح وزارة التربية والتعليم في مصر في تنفيذ عدة إجراءات لتقليل معدلات تسرب الإناث، وزيادة معدلات تخرجهم من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق الفقيرة والمناطق المحرومة في محافظة أسيوط. ومن ثم، فإن ٤١.٩٪ من عينة البحث يعتقدون أن وزارة التربية والتعليم المصرية لم تبذل جهودًا كافية لتقليل معدلات تسرب الإناث، وزيادة معدلات تخرجهم من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق الفقيرة والمناطق المحرومة في محافظة أسيوط. كما أن ٥٤.١٪ من عينة البحث يعتقدون أن وزارة التربية والتعليم المصرية قد بذلت جهودًا كافية لتقليل معدلات تسرب الإناث، وزيادة معدلات تخرجهم من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق الفقيرة والمناطق المحرومة في محافظة أسيوط.

واعترض ٢٥.٧٪ من عينة البحث واعترض بشدة ٦٢.٢٪ من عينة البحث على العبارة "قامت وزارة التربية والتعليم بزيادة الميزانية المخصصة للمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الواقعة في الأحياء الفقيرة، وزيادة أعداد المعلمين المؤهلين علميًا وتربويًا وذوي الخبرة العاملين في هذه المدارس في محافظتك"، في حين وافق ٨.١٪ من عينة البحث ووافق بشدة ١.٤٪ من عينة البحث على نفس العبارة. ويعني هذا أن ٨٧.٩٪ من عينة البحث يعترضون أو يعترضون بشدة على نجاح وزارة التربية والتعليم في مصر في زيادة الميزانية المخصصة للمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الواقعة في الأحياء الفقيرة، وزيادة أعداد المعلمين المؤهلين علميًا وتربويًا

وذوي الخبرة العاملين في هذه المدارس في محافظة أسيوط، في حين أن ٩.٥٪ من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على نجاح وزارة التربية والتعليم في زيادة الميزانية المخصصة للمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الواقعة في الأحياء الفقيرة، وزيادة أعداد المعلمين المؤهلين علمياً وتربوياً وذوي الخبرة العاملين في هذه المدارس في محافظة أسيوط. ومن ثم، فإن ٨٧.٩٪ من عينة البحث يعتقدون أن وزارة التربية والتعليم المصرية مقصرة في زيادة الميزانية المخصصة للمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الواقعة في الأحياء الفقيرة، ومقصرة في زيادة أعداد المعلمين المؤهلين علمياً وتربوياً وذوي الخبرة العاملين في هذه المدارس في محافظة أسيوط.

واعترض ٢٣٪ من عينة البحث واعترض بشدة ٦٨.٩٪ من عينة البحث على العبارة "تمنح وزارة التربية والتعليم رواتباً شهرية للتلميذات الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك بشرط استمرارهن في الدراسة"، في حين وافق ٥.٤٪ من عينة البحث ووافق بشدة صفر % من عينة البحث على نفس العبارة. ويعني هذا أن ٩١.٩٪ من عينة البحث يعترضون أو يعترضون بشدة على قيام وزارة التربية والتعليم في مصر بمنح رواتب شهرية للتلميذات الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط بشرط استمرارهن في الدراسة، في حين أن ٥.٤٪ من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على قيام وزارة التربية والتعليم في مصر بمنح رواتب شهرية للتلميذات الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط بشرط استمرارهن في الدراسة. ومن ثم، فإن ٩١.٩٪ من عينة البحث يعتقدون أن وزارة التربية والتعليم المصرية مقصرة في منح رواتب شهرية للتلميذات الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط بشرط استمرارهن في الدراسة.

واعترض ٢٧٪ من عينة البحث واعترض بشدة ٦٤.٩٪ من عينة البحث على العبارة "تقدم وزارة التربية والتعليم دعماً عينياً للتلميذات الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك بحيث يشمل الملابس والأحذية والكراسات والأدوات الكتابية والآلات الحاسبة والأدوات الهندسية والحقائب المدرسية لتشجيعهن على الاستمرار في الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية"، في حين وافق ٤.١٪ من عينة البحث ووافق بشدة ١.٤٪ من عينة البحث على نفس العبارة. ويعني هذا أن ٩١.٩٪ من عينة البحث يعترضون أو يعترضون بشدة على قيام وزارة التربية والتعليم في مصر بتقديم دعم عيني للتلميذات الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط بحيث يشمل الملابس والأحذية والكراسات والأدوات الكتابية والآلات الحاسبة والأدوات الهندسية والحقائب المدرسية لتشجيعهن على الاستمرار في الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية، في حين أن ٥.٥٪ من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على قيام وزارة التربية والتعليم في بتقديم دعم عيني للتلميذات الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط بحيث يشمل الملابس والأحذية والكراسات والأدوات الكتابية والآلات الحاسبة والأدوات الهندسية والحقائب المدرسية لتشجيعهن على الاستمرار في الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية. ومن ثم، فإن ٩١.٩٪ من عينة البحث يعتقدون أن وزارة التربية والتعليم المصرية مقصرة في تقديم دعم عيني للتلميذات الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط بحيث يشمل الملابس والأحذية والكراسات والأدوات الكتابية والآلات الحاسبة والأدوات الهندسية والحقائب المدرسية لتشجيعهن على الاستمرار في الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية. وعلى هذا، يجب أن تقدم وزارة التربية والتعليم في مصر دعماً عينياً للتلميذات الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط بحيث يشمل الملابس والأحذية والكراسات والأدوات الكتابية

والآلات الحاسبة والأدوات الهندسية والحقائب المدرسية لتشجيعهن على الاستمرار في الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية.

واعترض ٣٦.٥% من عينة البحث واعترض بشدة ٥٥.٤% من عينة البحث على العبارة ” تتحمل وزارة التربية والتعليم تكاليف تقديم وجبات طعام ذات قيمة غذائية عالية وجودة ممتازة بصورة مجانية للتلميذات الإناث المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك“، في حين وافق ٥.٤% من عينة البحث ووافق بشدة صفر% من عينة البحث على نفس العبارة. ويعني هذا أن ٩١.٩% من عينة البحث يعترضون أو يعترضون بشدة على قيام وزارة التربية والتعليم في مصر بتحمل تكاليف تقديم وجبات طعام ذات قيمة غذائية عالية وجودة ممتازة بصورة مجانية للتلميذات الإناث المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط، في حين أن ٥.٤% من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على قيام وزارة التربية والتعليم بتحمل تكاليف تقديم وجبات طعام ذات قيمة غذائية عالية وجودة ممتازة بصورة مجانية للتلميذات الإناث المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط. ومن ثم، فإن ٩١.٩% من عينة البحث يعتقدون أن وزارة التربية والتعليم المصرية مقصرة في تحمل تكاليف تقديم وجبات طعام ذات قيمة غذائية عالية وجودة ممتازة بصورة مجانية للتلميذات الإناث المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط. وعلى هذا، يجب أن تتحمل وزارة التربية والتعليم في مصر تكاليف تقديم وجبات طعام ذات قيمة غذائية عالية وجودة ممتازة بصورة مجانية للتلميذات الإناث المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط.

واعترض ٢٠.٣% من عينة البحث واعترض بشدة ٧٤.٣% من عينة البحث على العبارة ”تتحمل وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع وزارة النقل ومع القطاع الخاص تكلفة انتقال الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والزراعية من

منازلهن إلى المدارس للحد من تكلفة المواصلات عليهن في محافظتك“، في حين وافق ٤.١% من عينة البحث ووافق بشدة صفر % من عينة البحث على نفس العبارة. ويعني هذا أن ٩٤.٦% من عينة البحث يعترضون أو يعترضون بشدة على قيام وزارة التربية والتعليم في مصر بالتعاون مع وزارة النقل ومع القطاع الخاص بتحمل تكلفة انتقال الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والزراعية من منازلهن إلى المدارس للحد من تكلفة المواصلات عليهن في محافظة أسيوط، في حين أن ٤.١% من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على قيام وزارة التربية والتعليم في مصر بالتعاون مع وزارة النقل ومع القطاع الخاص بتحمل تكلفة انتقال الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والزراعية من منازلهن إلى المدارس للحد من تكلفة المواصلات عليهن في محافظة أسيوط. ومن ثم، فإن ٩٤.٦% من عينة البحث يعتقدون أن وزارة التربية والتعليم المصرية مقصرة في تحمل تكلفة انتقال الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والزراعية من منازلهن إلى المدارس للحد من تكلفة المواصلات عليهن في محافظة أسيوط. وعلى هذا، يجب أن تتحمل وزارة التربية والتعليم في بالتعاون مع وزارة النقل ومع القطاع الخاص تكلفة انتقال الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والزراعية من منازلهن إلى المدارس للحد من تكلفة المواصلات عليهن في محافظة أسيوط.

واعترض ٢٣% من عينة البحث واعترض بشدة ٢٧% من عينة البحث على العبارة ”أدخلت وزارة التربية والتعليم تخصصات جديدة في مناهج المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك بحيث تكون هذه المناهج الجديدة أكثر تنوعاً مع احتياجات سوق العمل“، في حين وافق ٣١.١% من عينة البحث ووافق بشدة ١٦.٢% من عينة البحث على نفس العبارة. ويعني هذا أن ٥٠% من عينة البحث يعترضون أو يعترضون بشدة على قيام وزارة التربية والتعليم في مصر بإدخال تخصصات جديدة في مناهج المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في

محافظة أسيوط بحيث تكون هذه المناهج الجديدة أكثر تناغماً مع احتياجات سوق العمل، في حين أن ٤٧.٣٪ من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على قيام وزارة التربية والتعليم في مصر بإدخال تخصصات جديدة في مناهج المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط بحيث تكون هذه المناهج الجديدة أكثر تناغماً مع احتياجات سوق العمل. ومن ثم، فإن ٥٠٪ من عينة البحث يعتقدون أن وزارة التربية والتعليم المصرية مقصرة في إدخال تخصصات جديدة في مناهج المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط بحيث تكون هذه المناهج الجديدة أكثر تناغماً مع احتياجات سوق العمل. وعلى هذا، يجب أن تقوم وزارة التربية والتعليم بإدخال تخصصات جديدة في مناهج المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط بحيث تكون هذه المناهج الجديدة أكثر تناغماً مع احتياجات سوق العمل.

واعترض ٣١.١٪ من عينة البحث واعترض بشدة ٣٥.١٪ من عينة البحث على العبارة 'تتعاون وزارة التربية والتعليم مع وزارة الزراعة في تنفيذ برامج لإكساب تلميذات المدارس الثانوية الفنية الزراعية المهارات الزراعية المهنية التي يحتاجها سوق العمل'، في حين وافق ٢٨.٤٪ من عينة البحث ووافق بشدة ٤.١٪ من عينة البحث على نفس العبارة. ويعني هذا أن ٦٦.٢٪ من عينة البحث يعترضون أو يعترضون بشدة على قيام وزارة التربية والتعليم في مصر بالتعاون مع وزارة الزراعة في تنفيذ برامج لإكساب تلميذات المدارس الثانوية الفنية الزراعية في محافظة أسيوط المهارات الزراعية المهنية التي يحتاجها سوق العمل، في حين أن ٣٢.٥٪ من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على قيام وزارة التربية والتعليم في مصر بالتعاون مع وزارة الزراعة في تنفيذ برامج لإكساب تلميذات المدارس الثانوية الفنية الزراعية في محافظة أسيوط المهارات الزراعية المهنية التي يحتاجها سوق العمل. ومن ثم، فإن ٦٦.٢٪ من عينة البحث يعتقدون أن وزارة التربية والتعليم المصرية مقصرة في التعاون مع وزارة الزراعة في تنفيذ برامج

لإكساب تلميذات المدارس الثانوية الفنية الزراعية في محافظة أسيوط المهارات الزراعية المهنية التي يحتاجها سوق العمل. وعلى هذا، يجب أن تقوم وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع وزارة الزراعة في تنفيذ برامج لإكساب تلميذات المدارس الثانوية الفنية الزراعية في محافظة أسيوط المهارات الزراعية المهنية التي يحتاجها سوق العمل.

واعترض ٢٧٪ من عينة البحث واعترض بشدة ٣٣.٨٪ من عينة البحث على العبارة 'تتعاون وزارة التربية والتعليم مع وزارة الصناعة في تنفيذ برامج لإكساب تلميذات المدارس الثانوية الفنية الصناعية المهارات الصناعية المهنية التي يحتاجها سوق العمل'، في حين وافق ٢٩.٧٪ من عينة البحث ووافق بشدة ٤.١٪ من عينة البحث على نفس العبارة. ويعني هذا أن ٦٠.٨٪ من عينة البحث يعترضون أو يعترضون بشدة على قيام وزارة التربية والتعليم في مصر بالتعاون مع وزارة الصناعة في تنفيذ برامج لإكساب تلميذات المدارس الثانوية الفنية الصناعية في محافظة أسيوط المهارات الصناعية المهنية التي يحتاجها سوق العمل، في حين أن ٣٣.٨٪ من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على قيام وزارة التربية والتعليم في مصر بالتعاون مع وزارة الصناعة في تنفيذ برامج لإكساب تلميذات المدارس الثانوية الفنية الصناعية في محافظة أسيوط المهارات الصناعية المهنية التي يحتاجها سوق العمل. ومن ثم، فإن ٦٠.٨٪ من عينة البحث يعتقدون أن وزارة التربية والتعليم المصرية مقصرة في التعاون مع وزارة الصناعة في تنفيذ برامج لإكساب تلميذات المدارس الثانوية الفنية الصناعية في محافظة أسيوط المهارات الصناعية المهنية التي يحتاجها سوق العمل. وعلى هذا، يجب أن تقوم وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع وزارة الصناعة في تنفيذ برامج لإكساب تلميذات المدارس الثانوية الفنية الصناعية في محافظة أسيوط المهارات الصناعية المهنية التي يحتاجها سوق العمل.

واعترض ٢٠.٣٪ من عينة البحث واعترض بشدة ٣٥.١٪ من عينة البحث على العبارة 'توفر وزارة التربية والتعليم الوسائل التعليمية وأفلام الفيديو التوضيحية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك'، في حين وافق ٣٦.٥٪

من عينة البحث ووافق بشدة ٤.١٪ من عينة البحث على نفس العبارة. ويعني هذا أن ٥٥.٤٪ من عينة البحث يعترضون أو يعترضون بشدة على قيام وزارة التربية والتعليم في مصر بتوفير الوسائل التعليمية وأفلام الفيديو التوضيحية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط، في حين أن ٤٠.٦٪ من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على قيام وزارة التربية والتعليم في مصر بتوفير الوسائل التعليمية وأفلام الفيديو التوضيحية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط. ومن ثم، فإن ٥٥.٤٪ من عينة البحث يعتقدون أن وزارة التربية والتعليم المصرية مقصرة في توفير الوسائل التعليمية وأفلام الفيديو التوضيحية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط. وعلى هذا، يجب أن تقوم وزارة التربية والتعليم بتوفير الوسائل التعليمية وأفلام الفيديو التوضيحية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط.

واعترض ٣٣.٨٪ من عينة البحث واعترض بشدة ٥٤.١٪ من عينة البحث على العبارة ”يقوم رجال الأعمال وأرباب الصناعة برعاية التلميذات الإناث المتفوقات دراسياً، وتحمل نفقات تعليمهن ونفقات معيشتهن في أثناء الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك“، في حين وافق ٩.٥٪ من عينة البحث ووافق بشدة صفر% من عينة البحث على قيام رجال الأعمال وأرباب الصناعة برعاية التلميذات الإناث المتفوقات دراسياً، وتحمل نفقات تعليمهن ونفقات معيشتهن في أثناء الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط، في حين أن ٩.٥٪ من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على قيام رجال الأعمال وأرباب الصناعة برعاية التلميذات الإناث المتفوقات دراسياً، وتحمل نفقات تعليمهن ونفقات معيشتهن في أثناء الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط. ومن ثم، فإن ٨٧.٩٪ من عينة البحث يعتقدون أن رجال الأعمال

وأرباب الصناعة مقصرون في رعاية التلميذات الإناث المتفوقات دراسياً، وتحمل نفقات تعليمهن ونفقات معيشتهن في أثناء الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط. وعلى هذا، يجب أن يقوم رجال الأعمال وأرباب الصناعة برعاية التلميذات الإناث المتفوقات دراسياً، وتحمل نفقات تعليمهن ونفقات معيشتهن في أثناء الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط.

واعترض ٣٦.٥٪ من عينة البحث واعترض بشدة ٣٧.٨٪ من عينة البحث على العبارة "يتم إعفاء التلميذات الإناث الفقيرات من دفع رسوم مقابل الالتحاق بمجموعات التقوية المدرسية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك"، في حين وافق ١٦.٢٪ من عينة البحث ووافق بشدة ١.٤٪ من عينة البحث على نفس العبارة. ويعني هذا أن ٧٤.٣٪ من عينة البحث يعترضون أو يعترضون بشدة على قيام وزارة التربية والتعليم في مصر بإعفاء التلميذات الإناث الفقيرات من دفع رسوم مقابل الالتحاق بمجموعات التقوية المدرسية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط، في حين أن ١٧.٦٪ من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على قيام وزارة التربية والتعليم في مصر بإعفاء التلميذات الإناث الفقيرات من دفع رسوم مقابل الالتحاق بمجموعات التقوية المدرسية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط. ومن ثم، فإن ٧٤.٣٪ من عينة البحث يعتقدون أن وزارة التربية والتعليم في مصر مقصرة في إعفاء التلميذات الإناث الفقيرات من دفع رسوم مقابل الالتحاق بمجموعات التقوية المدرسية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط. وعلى هذا، يجب أن تقوم وزارة التربية والتعليم بإعفاء التلميذات الإناث الفقيرات من دفع رسوم مقابل الالتحاق بمجموعات التقوية المدرسية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط.

واعترض ٣٥.١٪ من عينة البحث واعترض بشدة ٤٧.٣٪ من عينة البحث على العبارة "تقدم وزارة التعليم العالي منحاً مالية لخريجات المدارس الثانوية الصناعية

والفنية الزراعية الفقيرات المتفوقات لدراسة التخصصات العلمية في كليات الهندسة وكليات العلوم وكليات الزراعة التابعة لمحافظة الخريجات الفقيرات“، في حين وافق ١٢.٢٪ من عينة البحث ووافق بشدة ١.٤٪ من عينة البحث على نفس العبارة. ويعني هذا أن ٨٢.٤٪ من عينة البحث يعترضون أو يعترضون بشدة على قيام وزارة التعليم العالي في مصر بتقديم منح مالية لخريجات المدارس الثانوية الصناعية والفنية الزراعية الفقيرات المتفوقات لدراسة التخصصات العلمية في كليات الهندسة وكليات العلوم وكليات الزراعة التابعة لمحافظة أسيوط، في حين أن ١٣.٦٪ من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على قيام وزارة التعليم العالي في مصر بتقديم منح مالية لخريجات المدارس الثانوية الصناعية والفنية الزراعية الفقيرات المتفوقات لدراسة التخصصات العلمية في كليات الهندسة وكليات العلوم وكليات الزراعة التابعة لمحافظة أسيوط. ومن ثم، فإن ٨٢.٤٪ من عينة البحث يعتقدون أن وزارة التعليم العالي في مصر مقصرة في تقديم منح مالية لخريجات المدارس الثانوية الصناعية والفنية الزراعية الفقيرات المتفوقات لدراسة التخصصات العلمية في كليات الهندسة وكليات العلوم وكليات الزراعة التابعة لمحافظة أسيوط. وعلى هذا، يجب أن تقدم وزارة التعليم العالي منحا مالية لخريجات المدارس الثانوية الصناعية والفنية الزراعية الفقيرات المتفوقات لدراسة التخصصات العلمية في كليات الهندسة وكليات العلوم وكليات الزراعة التابعة لمحافظة أسيوط.

واعترض ٦.٨٪ من عينة البحث واعترض بشدة ٩.٥٪ من عينة البحث على العبارة ”قامت الحكومة برفع سن الزواج للفتيات لضمان استمرارهن في التعلم حتى نهاية المرحلة الثانوية على الأقل، ولذلك هناك حملات توعية لأولياء الأمور بمخاطر زواج الفتيات القاصرات“، في حين وافق ٥٦.٨٪ من عينة البحث ووافق بشدة ٢٣٪ من عينة البحث على نفس العبارة. ويعني هذا أن ١٦.٣٪ من عينة البحث يعترضون أو يعترضون بشدة على قيام الحكومة في مصر برفع سن الزواج للفتيات لضمان استمرارهن في التعلم حتى نهاية المرحلة الثانوية على الأقل، وعلى قيام الحكومة

المصرية بتنظيم حملات توعية لأولياء الأمور بمخاطر زواج الفتيات القاصرات في محافظة أسيوط، في حين أن ٧٩.٨٪ من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على قيام الحكومة في مصر برفع سن الزواج للفتيات لضمان استمرارهن في التعلم حتى نهاية المرحلة الثانوية على الأقل، وعلى قيام الحكومة المصرية بتنظيم حملات توعية لأولياء الأمور بمخاطر زواج الفتيات القاصرات في محافظة أسيوط. ومن ثم، فإن ٧٩.٨٪ من عينة البحث يعتقدون أن الحكومة في مصر ليست مقصرة في رفع سن الزواج للفتيات لضمان استمرارهن في التعلم حتى نهاية المرحلة الثانوية على الأقل، وليست مقصرة في تنظيم حملات توعية لأولياء الأمور بمخاطر زواج الفتيات القاصرات في محافظة أسيوط. وعلى هذا، يجب أن تستمر الحكومة المصرية في تنظيم أعداد كبيرة من الحملات لتوعية أولياء الأمور بمخاطر زواج الفتيات القاصرات في محافظة أسيوط.

وبعد أن حللنا استجابات المعلمين المفحوصين نحو عبارات المحور الأول المتصل بواقع التمكين التعليمي للمرأة المصرية، سوف نستعرض في الجزء التالي استجابات المعلمين المفحوصين نحو عبارات المحور الثاني المتصل بمعوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية.

المحور الثاني: معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية:

يوضح الجدول (١٩) التكرارات والنسبة المئوية لعبارات المحور الثاني المتصل بمعوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية. واشتمل المحور الثاني المتصل بمعوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية على ٩ عبارة ترصد وتقوم معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية الموجودة في محافظة أسيوط في شهر يناير من عام ٢٠٢٣.

الجدول (١٩). التكرارات والنسبة المئوية لعبارات المحور الثاني

م	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعترض	أعترض بشدة
المحور الثاني: معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية:						
		%	التكرار	%	التكرار	%
١٧	من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية انخفاض أعداد المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق العشوائية والمناطق المحرومة من الخدمات التعليمية في محافظتك.	٣٦.٥	٣١	٤١.٩	٣	٤.١
١٨	من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية ارتفاع كثافة الفصول في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق الفقيرة والمناطق المحرومة في محافظتك.	٥٢.٧	٢٢	٢٩.٧	٤	٢.٧
١٩	من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية ارتفاع نسب تسرب الإناث، وانخفاض معدلات تخرجهن من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق الفقيرة والمناطق المحرومة في محافظتك.	٣٣.٨	٣٤	٤٥.٩	٢	٢.٧

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	أوافق	محايد	أعترض	أعترض بشدة
٢٠	من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية انخفاض حجم الموارد المالية المتصلة بالتدريب العملي، وقدم المعدات والورش المخصصة للتدريب العملي داخل المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في محافظتك.	٤٠.٥	٣٥	٤٧.٣	٢	٢.٧	٤
٢١	من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية ارتفاع تكلفة الفرصة التعليمية بسبب غلاء أثمان مستلزمات التعلم والملابس وارتفاع تكلفة المواصلات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك بصورة لا تشجع الإناث على الاستمرار في الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية.	٥١.٤	٢٦	٣٥.١	٢	٢.٧	٧
٢٢	من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية عدم مواكبة المناهج الدراسية بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك لاحتياجات سوق العمل.	٣٦.٥	٢١	٢٨.٤	٤	٥.٤	٢١

م	العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		أعترض		أعترض بشدة	
٢٣	من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية عدم إعفاء التلميذات الإناث الفقيرات من دفع رسوم مقابل الالتحاق بمجموعات التقوية المدرسية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك.	٤٤.٦	٣٣	٤١.٩	٣١	٥.٤	٤	٥.٤	٤	٢.٧	٢
٢٤	من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية عدم قيام رجال الأعمال وأرباب الصناعة برعاية التلميذات الإناث المتفوقات دراسياً، وعدم تحمل رجال الأعمال لنفقات تعليم التلميذات المتفوقات أو نفقات معيشتهم في أثناء الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك.	٥٤.١	٤٠	٤٠.٤	٣٠					١.٤	١
٢٥	من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية عدم بذل السلطات الحكومية في محافظتك لجهود كافية لتوعية أولياء الأمور بمخاطر زواج الفتيات القاصرات.	٢٥.٧	١٩	٣١.١	٢٣	٨.١	٦	٣٥.١	٢٦		

اعترض ١٣.٥٪ من عينة البحث واعترض بشدة ٤.١٪ من عينة البحث على العبارة "من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية انخفاض أعداد المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق العشوائية والمناطق المحرومة من الخدمات التعليمية في محافظتك"، في حين وافق ٤١.٩٪ من عينة البحث ووافق بشدة ٣٦.٥٪ من عينة البحث على نفس العبارة. ويعني هذا أن ١٧.٦٪ من عينة البحث يعترضون أو يعترضون بشدة على أن انخفاض أعداد المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق العشوائية والمناطق المحرومة من الخدمات التعليمية في محافظة أسيوط هو من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية، في حين أن ٧٨.٤٪ من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على أن انخفاض أعداد المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق العشوائية والمناطق المحرومة من الخدمات التعليمية في محافظة أسيوط يعد من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية. ومن ثم، فإن ٧٨.٤٪ من عينة البحث يعتقدون أن الحكومة في مصر مقصرة في بناء الأعداد الكافية من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق العشوائية والمناطق المحرومة من الخدمات التعليمية في محافظة أسيوط. وعلى هذا، يجب أن تقوم الحكومة المصرية ببناء أعداد أكبر من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق العشوائية والمناطق المحرومة من الخدمات التعليمية في محافظة أسيوط.

أشارت غالبية عينة البحث إلى كون ارتفاع كثافة الفصول في المدارس الثانوية الفنية هو أحد المعوقات الكبيرة التي تحول دون تمكين المرأة المصرية في محافظة أسيوط. حيث اعترض ٩.٥٪ من عينة البحث واعترض بشدة ٢.٧٪ من عينة البحث على العبارة "من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية ارتفاع كثافة الفصول في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق الفقيرة والمناطق المحرومة في محافظتك"، في حين وافق ٢٩.٧٪ من عينة البحث ووافق بشدة ٥٢.٧٪

من عينة البحث على نفس العبارة. ويعني هذا أن ١٢.٢٪ من عينة البحث يعترضون أو يعترضون بشدة على أن ارتفاع كثافة الفصول في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق الفقيرة والمناطق المحرومة في محافظة أسيوط هو من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية، في حين أن ٨٢.٤٪ من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على أن ارتفاع كثافة الفصول في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق الفقيرة والمناطق المحرومة في محافظة أسيوط يعد من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية. ومن ثم، فإن ٨٢.٤٪ من عينة البحث يعتقدون أن الحكومة في مصر مقصرة في تنفيذ مبادرات لتقليل كثافة الفصول في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق الفقيرة والمناطق المحرومة في محافظة أسيوط. وعلى هذا، يجب أن تقوم الحكومة المصرية ببناء أعداد أكبر من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية وبتنفيذ مبادرات أكثر فاعلية لتقليل كثافة الفصول في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق الفقيرة والمناطق المحرومة في محافظة أسيوط.

أوضحت غالبية عينة البحث أن ارتفاع نسب تسرب الإناث، وانخفاض معدلات تخرجهن من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق الفقيرة والمناطق المحرومة هو أحد المعوقات الكبيرة التي تحول دون تمكين المرأة المصرية في محافظة أسيوط. حيث اعترض ١٤.٩٪ من عينة البحث واعتراض بشدة ٢.٧٪ من عينة البحث على العبارة "من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية ارتفاع نسب تسرب الإناث، وانخفاض معدلات تخرجهن من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق الفقيرة والمناطق المحرومة في محافظتك"، في حين وافق ٤٥.٩٪ من عينة البحث ووافق بشدة ٣٣.٨٪ من عينة البحث على نفس العبارة. ويعني هذا أن ١٧.٦٪ من عينة البحث يعترضون أو يعترضون بشدة على أن ارتفاع نسب تسرب الإناث، وانخفاض معدلات تخرجهن من

المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق الفقيرة والمناطق المحرومة في محافظة أسيوط هو من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية، في حين أن ٦٧.٦٪ من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على أن ارتفاع نسب تسرب الإناث، وانخفاض معدلات تخرجهن من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق الفقيرة والمناطق المحرومة في محافظة أسيوط يعد من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية. ومن ثم، فإن ٦٧.٦٪ من عينة البحث يعتقدون أن الحكومة في مصر مقصرة في تنفيذ مبادرات لتقليل نسب تسرب الإناث، ولزيادة معدلات تخرجهن من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق الفقيرة والمناطق المحرومة في محافظة أسيوط. وعلى هذا، يجب أن تقوم الحكومة المصرية بتنفيذ عدد أكبر من المبادرات الهادفة إلى تقليل نسب تسرب الإناث من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق الفقيرة والمناطق المحرومة، وبتنفيذ مبادرات أكثر فاعلية لزيادة معدلات تخرجهن من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق الفقيرة والمناطق المحرومة في محافظة أسيوط.

خلصت غالبية عينة البحث إلى أن انخفاض حجم الموارد المالية المتصلة بالتدريب العملي، وقدم المعدات والورش المخصصة للتدريب العملي داخل المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية هو أحد المعوقات الكبيرة التي تحول دون تمكين المرأة المصرية في محافظة أسيوط. حيث اعترض ٥.٤٪ من عينة البحث واعترض بشدة ٤.١٪ من عينة البحث على العبارة "من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية انخفاض حجم الموارد المالية المتصلة بالتدريب العملي، وقدم المعدات والورش المخصصة للتدريب العملي داخل المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في محافظتك"، في حين وافق ٤٧.٣٪ من عينة البحث ووافق بشدة ٤٠.٥٪ من عينة البحث على نفس العبارة. ويعني هذا أن ٩.٥٪ من عينة البحث يعترضون

أو يعترضون بشدة على أن انخفاض حجم الموارد المالية المتصلة بالتدريب العملي، وقدم المعدات والورش المخصصة للتدريب العملي داخل المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط هو من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية، في حين أن ٨٧.٨٪ من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على أن انخفاض حجم الموارد المالية المتصلة بالتدريب العملي، وقدم المعدات والورش المخصصة للتدريب العملي داخل المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط يعد من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية. ومن ثم، فإن ٨٧.٨٪ من عينة البحث يعتقدون أن الحكومة في مصر مقصرة في زيادة حجم الموارد المالية المتصلة بالتدريب العملي، ومقصرة أيضًا في تحديث المعدات والورش المخصصة للتدريب العملي داخل المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط. وعلى هذا، يجب أن تخصص الحكومة المصرية ميزانيات وموارد مالية أكبر لتمويل التدريب العملي بالمدارس الثانوية الفنية، وأن تنفذ مبادرات أكثر فاعلية لتحديث المعدات والورش المخصصة للتدريب العملي داخل المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في محافظة أسيوط.

أشارت غالبية عينة البحث إلى أن ارتفاع تكلفة الفرصة التعليمية بسبب غلاء أثمان مستلزمات التعلم والملابس وارتفاع تكلفة المواصلات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية بصورة لا تشجع الإناث على الاستمرار في الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية هو أحد المعوقات الكبيرة التي تحول دون تمكين المرأة المصرية في محافظة أسيوط. حيث اعترض ٩.٥٪ من عينة البحث واعترض بشدة ١.٤٪ من عينة البحث على العبارة ”من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية ارتفاع تكلفة الفرصة التعليمية بسبب غلاء أثمان مستلزمات التعلم والملابس وارتفاع تكلفة المواصلات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك بصورة لا تشجع الإناث على الاستمرار في الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية“، في حين وافق ٣٥.١٪ من عينة

البحث ووافق بشدة ٥١.٤٪ من عينة البحث على نفس العبارة. ويعني هذا أن ١٠.٩٪ من عينة البحث يعترضون أو يعترضون بشدة على كون ارتفاع تكلفة الفرصة التعليمية بسبب غلاء أثمان مستلزمات التعلم والملابس وارتفاع تكلفة المواصلات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية بصورة لا تشجع الإناث على الاستمرار في الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية في محافظة أسيوط هو من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية، في حين أن ٨٦.٥٪ من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على أن ارتفاع تكلفة الفرصة التعليمية بسبب غلاء أثمان مستلزمات التعلم والملابس وارتفاع تكلفة المواصلات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية بصورة لا تشجع الإناث على الاستمرار في الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية في محافظة أسيوط يعد من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية. ومن ثم، فإن ٨٦.٥٪ من عينة البحث يعتقدون أن الحكومة في مصر مقصرة في تخفيض أثمان مستلزمات التعلم والملابس، ومقصرة أيضاً في تخفيض تكلفة المواصلات بالنسبة لتلميذات المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط. وعلى هذا، يجب أن تطبق الحكومة المصرية إجراءات متنوعة لتخفيض أثمان مستلزمات التعلم والملابس، وأن تنفذ مبادرات أكثر فاعلية لتخفيض تكلفة المواصلات بالنسبة لتلميذات المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في محافظة أسيوط حتى تشجع هؤلاء التلميذات على الاستمرار في الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية.

أوضحت غالبية عينة البحث أن عدم مواكبة المناهج الدراسية بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية لاحتياجات سوق العمل هو أحد المعوقات الكبيرة التي تحول دون تمكين المرأة المصرية في محافظة أسيوط. حيث اعترض ٢٨.٤٪ من عينة البحث واعترض بشدة ١.٤٪ من عينة البحث على العبارة ”من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية عدم مواكبة المناهج الدراسية بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك لاحتياجات سوق العمل“، في حين وافق ٢٨.٤٪ من عينة

البحث ووافق بشدة ٣٦.٥٪ من عينة البحث على نفس العبارة. ويعني هذا أن ٢٩.٨٪ من عينة البحث يعترضون أو يعترضون بشدة على كون عدم مواكبة المناهج الدراسية بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية لاحتياجات سوق العمل في محافظة أسيوط هو من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية، في حين أن ٦٤.٩٪ من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على أن عدم مواكبة المناهج الدراسية بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية لاحتياجات سوق العمل في محافظة أسيوط يعد من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية. ومن ثم، فإن ٦٤.٩٪ من عينة البحث يعتقدون أن الحكومة في مصر مقصرة في تحديث المناهج الدراسية بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية بحيث تواكب احتياجات سوق العمل في محافظة أسيوط. وعلى هذا، يجب أن تبذل وزارة التربية والتعليم المصرية جهودًا أكبر لتحديث المناهج الدراسية بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية بحيث تواكب احتياجات سوق العمل في محافظة أسيوط.

خلصت غالبية عينة البحث إلى أن عدم إعفاء التلميذات الإناث الفقيرات من دفع رسوم مقابل الالتحاق بمجموعات التقوية المدرسية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية هو أحد المعوقات الكبيرة التي تحول دون تمكين المرأة المصرية في محافظة أسيوط. حيث اعترض ٥.٤٪ من عينة البحث واعترض بشدة ٢.٧٪ من عينة البحث على العبارة "من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية عدم إعفاء التلميذات الإناث الفقيرات من دفع رسوم مقابل الالتحاق بمجموعات التقوية المدرسية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك"، في حين وافق ٤١.٩٪ من عينة البحث ووافق بشدة ٤٤.٦٪ من عينة البحث على نفس العبارة. ويعني هذا أن ٨.١٪ من عينة البحث يعترضون أو يعترضون بشدة على كون عدم إعفاء التلميذات الإناث الفقيرات من دفع رسوم مقابل الالتحاق بمجموعات التقوية المدرسية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط هو من معوقات التمكين

التعليمي للمرأة المصرية، في حين أن ٨٦.٥٪ من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على أن عدم إعفاء التلميذات الإناث الفقيرات من دفع رسوم مقابل الالتحاق بمجموعات التقوية المدرسية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط يعد من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية. ومن ثم، فإن ٨٦.٥٪ من عينة البحث يعتقدون أن الحكومة في مصر مقصرة في إعفاء التلميذات الإناث الفقيرات من دفع رسوم مقابل الالتحاق بمجموعات التقوية المدرسية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط. وعلى هذا، يجب أن تبذل وزارة التربية والتعليم المصرية جهودًا أكبر لإعفاء التلميذات الإناث الفقيرات من دفع رسوم مقابل الالتحاق بمجموعات التقوية المدرسية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط.

وفيما يتصل بالعبارة ٢٤ خلصت غالبية عينة البحث إلى أن عدم قيام رجال الأعمال وأرباب الصناعة برعاية التلميذات الإناث المتفوقات دراسياً، وعدم تحمل رجال الأعمال لنفقات تعليم التلميذات المتفوقات أو نفقات معيشتهم في أثناء الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية هو أحد المعوقات الكبيرة التي تحول دون تمكين المرأة المصرية في محافظة أسيوط. حيث اعترض ٤.١٪ من عينة البحث واعترض بشدة ١.٤٪ من عينة البحث على العبارة "من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية عدم قيام رجال الأعمال وأرباب الصناعة برعاية التلميذات الإناث المتفوقات دراسياً، وعدم تحمل رجال الأعمال لنفقات تعليم التلميذات المتفوقات أو نفقات معيشتهم في أثناء الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك"، في حين وافق ٤٠.٤٪ من عينة البحث ووافق بشدة ٥٤.١٪ من عينة البحث على نفس العبارة. ويعني هذا أن ٥.٥٪ من عينة البحث يعترضون أو يعترضون بشدة على كون عدم قيام رجال الأعمال وأرباب الصناعة برعاية التلميذات الإناث المتفوقات دراسياً، وعدم تحمل رجال الأعمال لنفقات تعليم التلميذات المتفوقات أو نفقات معيشتهم

في أثناء الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط هو من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية، في حين أن ٩٤.٥% من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على أن عدم قيام رجال الأعمال وأرباب الصناعة برعاية التلميذات الإناث المتفوقات دراسياً، وعدم تحمل رجال الأعمال لنفقات تعليم التلميذات المتفوقات أو نفقات معيشتهم في أثناء الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط يعد من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية. ومن ثم، فإن ٩٤.٥% من عينة البحث يعتقدون أن رجال الأعمال وأرباب الصناعة في مصر مقصرون في رعاية التلميذات الإناث المتفوقات دراسياً، وأن رجال الأعمال مقصرون في تحمل نفقات تعليم التلميذات المتفوقات أو نفقات معيشتهم في أثناء الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط. وعلى هذا، يجب أن يبذل رجال الأعمال وأرباب الصناعة المصريين جهوداً أكبر لرعاية التلميذات الإناث المتفوقات دراسياً، وأن يخصصوا قدرًا أكبر من دخولهم لتحمل نفقات تعليم التلميذات المتفوقات أو نفقات معيشتهم في أثناء الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط.

وفيما يتصل بالعبارة ٢٥ خلصت غالبية عينة البحث إلى أن عدم بذل السلطات الحكومية في محافظة أسيوط لجهود كافية لتوعية أولياء الأمور بمخاطر زواج الفتيات القاصرات هو أحد المعوقات الكبيرة التي تحول دون تمكين المرأة المصرية في المحافظة. حيث اعترض ٣٥.١% من عينة البحث واعترض بشدة صفر% من عينة البحث على العبارة "من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية عدم بذل السلطات الحكومية في محافظتك لجهود كافية لتوعية أولياء الأمور بمخاطر زواج الفتيات القاصرات"، في حين وافق ٣١.١% من عينة البحث ووافق بشدة ٢٥.٧% من عينة البحث على نفس العبارة. ويعني هذا أن ٣٥.١% من عينة البحث يعترضون أو يعترضون بشدة على كون عدم بذل السلطات الحكومية في محافظة أسيوط لجهود كافية لتوعية أولياء الأمور

بمخاطر زواج الفتيات القاصرات هو من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية، في حين أن ٥٦.٨٪ من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على أن عدم بذل السلطات الحكومية في محافظة أسيوط لجهود كافية لتوعية أولياء الأمور بمخاطر زواج الفتيات القاصرات يعد من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية. ومن ثم، فإن أكثر من نصف عينة البحث يعتقدون أن السلطات الحكومية في محافظة أسيوط مقصرة في عدم بذل جهود كافية لتوعية أولياء الأمور بمخاطر زواج الفتيات القاصرات في هذه المحافظة. وعلى هذا، يجب أن تبذل السلطات الحكومية في محافظة أسيوط جهودًا أكبر لتوعية أولياء الأمور بمخاطر زواج الفتيات القاصرات.

وبعد أن حللنا استجابات المعلمين المفحوصين نحو معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية، سوف نستعرض في الجزء التالي عددًا من الآليات والإجراءات المستقبلية المقترحة لتحسين التمكين التعليمي للمرأة المصرية.

المحور الثالث: آليات وإجراءات مستقبلية مقترحة لتحسين التمكين التعليمي للمرأة المصري:

يوضح الجدول (٢٠) الآليات والإجراءات المستقبلية المقترحة لتحسين التمكين التعليمي للمرأة المصرية من وجهة نظر المعلمين في عينة البحث بالمدارس الثانوية الفنية الزراعية والصناعية في محافظة أسيوط. واشتمل المحور الثالث على ١١ عبارة مغلقة ترصد وتقوم الآليات والإجراءات المستقبلية المقترحة لتحسين التمكين التعليمي للمرأة المصرية الموجودة في محافظة أسيوط في شهر يناير من عام ٢٠٢٣.

الجدول (٢٠). التكرارات والنسبة المئوية لعبارات المحور الثالث

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعترض	أعترض بشدة
المحور الثالث: آليات وإجراءات مستقبلية مقترحة لتحسين التمكين التعليمي للمرأة المصرية:						
		%	التكرار	%	التكرار	%
٢٦	بناء أعداد أكبر من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في المناطق العشوائية والمناطق المحرومة من الخدمات التعليمية، وزيادة فصول هذه المدارس في محافظتك.	٤٩	٦٦.٢	٢٣	٣١.١	١.٤
٢٧	زيادة الميزانية المخصصة للمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الواقعة في الأحياء الفقيرة، وزيادة أعداد المعلمين المؤهلين علمياً وتربوياً وذوي الخبرة العاملين في هذه المدارس في محافظتك.	٥٣	٧١.٦	٢٠	٢٧.٠	١.٤
٢٨	منح رواتب شهرية للتلميذات الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك بشرط استمرارهن في الدراسة، وإعفائهن من دفع رسوم مقابل الالتحاق بمجموعات التقوية المدرسية	٤٨	٦٤.٩	٢٣	٣١.١	٢.٧

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعترض	أعترض بشدة
	في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك.					
٢٩	تحمل وزارة التربية والتعليم تكاليف تقديم وجبات طعام ذات قيمة غذائية عالية وجودة ممتازة بصورة مجانية للتلميذات الإناث المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك.	٣٩	٥٢.٧	٣٢	٤٣.٢	٤.١
٣٠	تحمل وزارة التربية والتعليم تكلفة توفير وسائل انتقال/مواصلات وتقديمها بصورة مجانية للتلميذات الإناث المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية واللائي يسكن في منازل بعيدة عن المدارس المقيدات بها في محافظتك.	٤٥	٦٠.٨	٢٣	٣١.١	٥.٤
٣١	إدخال تخصصات جديدة في مناهج المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك بحيث تكون هذه المناهج الجديدة أكثر تناغمًا مع احتياجات سوق العمل.	٤٢	٥٦.٨	٢٨	٣٧.٨	١.٤

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعترض	أعترض بشدة
٣٢	توفير كافة مستلزمات التدريب العملي إلى جانب توفير أعداد أكبر من الوسائل التعليمية وأفلام الفيديو التوضيحية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك.	٦٣.٥	٢٣	٣١.١	٢	٢.٧
٣٣	قيام رجال الأعمال وأرباب الصناعة برعاية التلميذات الإناث المتفوقات دراسياً، وتحمل نفقات تعليمهن ونفقات معيشتهن في أثناء الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك.	٧٠.٣	١٨	٢٤.٣	١	١.٤
٣٤	مساهمة المدارس الثانوية الفنية في تقديم الخبرة والتدريب العملي للطالبات الفقيرات كي يقمن بمشروعات إنتاجية مختلفة، وإتاحة الفرص لهن لتسويق منتجاتهن بمنافذ البيع بها.	٧٧.٠	١٥	٢٠.٣	١	١.٤
٣٥	تقديم وزارة التعليم العالي منح مالية لخريجات المدارس الثانوية الصناعية والفنية الزراعية الفقيرات المتفوقات لدراسة التخصصات العلمية في كليات الهندسة وكليات	٧٣.٠	١٧	٢٣.٠	١	١.٤

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعترض	أعترض بشدة
	العلوم وكليات الزراعة التابعة لمحافظة الخريجات الفقيرات.					
٣٦	أرى أن رفع سن زواج الفتيات أحد ضمانات استمرارهن في التعلم حتى نهاية المرحلة الثانوية، وأن زيادة أعداد حملات توعية أولياء الأمور بمخاطر زواج الفتيات القاصرات في محافظتي ضرورة لتمكين الإناث الفقيرات من مستقبل تعليمي واقتصادي أفضل.	٤٥	٢٢	٣	٢	٢.٧

وفيما يتصل بالعبارة ٢٦ خلصت غالبية عينة البحث إلى أن بناء أعداد أكبر من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في المناطق العشوائية والمناطق المحرومة من الخدمات التعليمية، وزيادة فصول هذه المدارس في محافظة أسيوط هو أحد الآليات المستقبلية المقترحة الأكثر فاعلية في تمكين المرأة المصرية في محافظة أسيوط. حيث اعترض ١.٤٪ من عينة البحث واعترض بشدة ١.٤٪ من عينة البحث على العبارة "بناء أعداد أكبر من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في المناطق العشوائية والمناطق المحرومة من الخدمات التعليمية، وزيادة فصول هذا المدارس في محافظتك"، في حين وافق ٣١.١٪ من عينة البحث ووافق بشدة ٦٦.٢٪ من عينة البحث على نفس العبارة. ويعني هذا أن ٢.٨٪ من عينة البحث يعترضون أو يعترضون بشدة على كون بناء أعداد أكبر من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في المناطق العشوائية والمناطق المحرومة من الخدمات التعليمية، وزيادة فصول هذه المدارس في محافظة أسيوط هو من الآليات المستقبلية المقترحة

المهمة للمتكمين التعليمي للمرأة المصرية، في حين أن ٩٧.٣٪ من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على أن بناء أعداد أكبر من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في المناطق العشوائية والمناطق المحرومة من الخدمات التعليمية، وزيادة فصول هذه المدارس في محافظة أسيوط يعد من أهم الآليات المستقبلية المقترحة للمتكمين التعليمي للمرأة المصرية. ومن ثم، فإن ٩٧.٣٪ من عينة البحث يدعون الحكومة إلى بناء أعداد أكبر من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في المناطق العشوائية والمناطق المحرومة من الخدمات التعليمية، وزيادة فصول هذه المدارس في محافظة أسيوط.

وفيما يتصل بالعبرة ٢٧ أشارت غالبية عينة البحث إلى أن زيادة الميزانية المخصصة للمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الواقعة في الأحياء الفقيرة، وزيادة أعداد المعلمين المؤهلين علمياً وتربوياً وذوي الخبرة العاملين في هذه المدارس في محافظة أسيوط هو أحد الآليات المستقبلية المقترحة الأكثر فاعلية في تمكين المرأة المصرية في محافظة أسيوط. حيث اعترض صفر % من عينة البحث واعترض بشدة ١.٤٪ من عينة البحث على العبرة 'زيادة الميزانية المخصصة للمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الواقعة في الأحياء الفقيرة، وزيادة أعداد المعلمين المؤهلين علمياً وتربوياً وذوي الخبرة العاملين في هذه المدارس في محافظتك'، في حين وافق ٢٧٪ من عينة البحث ووافق بشدة ٧١.٦٪ من عينة البحث على نفس العبرة. ويعني هذا أن ١.٤٪ من عينة البحث يعترضون أو يعترضون بشدة على كون زيادة الميزانية المخصصة للمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الواقعة في الأحياء الفقيرة، وزيادة أعداد المعلمين المؤهلين علمياً وتربوياً وذوي الخبرة العاملين في هذه المدارس في محافظة أسيوط هو من الآليات المستقبلية المقترحة المهمة للمتكمين التعليمي للمرأة المصرية، في حين أن ٩٨.٦٪ من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على أن زيادة الميزانية المخصصة للمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية

الواقعة في الأحياء الفقيرة، وزيادة أعداد المعلمين المؤهلين علمياً وتربوياً وذوي الخبرة العاملين في هذه المدارس في محافظة أسيوط يعد من أهم الآليات المستقبلية المقترحة للتمكين التعليمي للمرأة المصرية. ومن ثم، فإن ٩٨.٦٪ من عينة البحث يدعون الحكومة إلى زيادة الميزانية المخصصة لتمويل المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الواقعة في الأحياء الفقيرة، وزيادة أعداد المعلمين المؤهلين علمياً وتربوياً وذوي الخبرة العاملين في هذه المدارس في محافظة أسيوط.

وفيما يتصل بالعبارة ٢٨ أشارت غالبية عينة البحث إلى أن منح رواتب شهرية للتلميذات الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط بشرط استمرارهن في الدراسة، وإعفائهن من دفع رسوم مقابل الالتحاق بمجموعات التقوية المدرسية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط هو أحد الآليات المستقبلية المقترحة الأكثر فاعلية في تمكين المرأة المصرية في محافظة أسيوط. حيث اعترض ١.٤٪ من عينة البحث واعترض بشدة ٢.٧٪ من عينة البحث على العبارة 'منح رواتب شهرية للتلميذات الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك بشرط استمرارهن في الدراسة، وإعفائهن من دفع رسوم مقابل الالتحاق بمجموعات التقوية المدرسية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك'، في حين وافق ٣١.١٪ من عينة البحث ووافق بشدة ٦٤.٩٪ من عينة البحث على نفس العبارة. ويعني هذا أن ٤.١٪ من عينة البحث يعترضون أو يعترضون بشدة على كون منح رواتب شهرية للتلميذات الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط بشرط استمرارهن في الدراسة، وإعفائهن من دفع رسوم مقابل الالتحاق بمجموعات التقوية المدرسية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط هو من الآليات المستقبلية المقترحة المهمة للتمكين التعليمي للمرأة المصرية، في حين أن ٩٦٪ من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على أن منح

رواتب شهرية للتلميذات الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط بشرط استمرارهن في الدراسة، وإعفاءهن من دفع رسوم مقابل الالتحاق بمجموعات التقوية المدرسية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط يعد من أهم الآليات المستقبلية المقترحة لتمكين التعليمي للمرأة المصرية. ومن ثم، فإن ٩٦٪ من عينة البحث يدعون الحكومة ممثلة في وزارة المالية ووزارة التربية والتعليم إلى منح رواتب شهرية للتلميذات الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط بشرط استمرارهن في الدراسة، وإعفاءهن من دفع رسوم مقابل الالتحاق بمجموعات التقوية المدرسية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط.

وفيما يتصل بالعبارة ٢٩ أشارت غالبية عينة البحث إلى أن تحمل وزارة التربية والتعليم تكاليف تقديم وجبات طعام ذات قيمة غذائية عالية وجودة ممتازة بصورة مجانية للتلميذات الإناث المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط هو أحد الآليات المستقبلية المقترحة الأكثر فاعلية في تمكين المرأة المصرية في محافظة أسيوط. حيث اعترض صفر % من عينة البحث واعترض بشدة ٤.١٪ من عينة البحث على العبارة "تحمل وزارة التربية والتعليم تكاليف تقديم وجبات طعام ذات قيمة غذائية عالية وجودة ممتازة بصورة مجانية للتلميذات الإناث المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك"، في حين وافق ٤٣.٢٪ من عينة البحث ووافق بشدة ٥٢.٧٪ من عينة البحث على نفس العبارة. ويعني هذا أن ٤.١٪ من عينة البحث يعترضون أو يعترضون بشدة على كون تحمل وزارة التربية والتعليم تكاليف تقديم وجبات طعام ذات قيمة غذائية عالية وجودة ممتازة بصورة مجانية للتلميذات الإناث المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط هو من الآليات المستقبلية المقترحة المهمة لتمكين التعليمي للمرأة المصرية، في حين أن ٩٥.٩٪ من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على

أن تحمل وزارة التربية والتعليم تكاليف تقديم وجبات طعام ذات قيمة غذائية عالية وجودة ممتازة بصورة مجانية للتلميذات الإناث المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط يعد من أهم الآليات المستقبلية المقترحة للتمكين التعليمي للمرأة المصرية. ومن ثم، فإن ٩٥.٩٪ من عينة البحث يدعون وزارة التربية والتعليم إلى تحمل تكاليف تقديم وجبات طعام ذات قيمة غذائية عالية وجودة ممتازة بصورة مجانية للتلميذات الإناث المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط.

وبالمثل كانت إجابات المفحوصين تجاه العبارة ٣٠.٣٠. ففيما يتصل بالعبارة ٣٠ أوضحت غالبية عينة البحث أن تحمل وزارة التربية والتعليم تكلفة توفير وسائل انتقال/مواصلات وتقديمها بصورة مجانية للتلميذات الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية واللائي يسكن في منازل بعيدة عن المدارس المقيدات بها في محافظة أسيوط هو أحد الآليات المستقبلية المقترحة الأكثر فاعلية في تمكين المرأة المصرية في محافظة أسيوط. حيث اعترض ١.٤٪ من عينة البحث واعترض بشدة ٥.٤٪ من عينة البحث على العبارة "تحمل وزارة التربية والتعليم تكلفة توفير وسائل انتقال/مواصلات وتقديمها بصورة مجانية للتلميذات الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية واللائي يسكن في منازل بعيدة عن المدارس المقيدات بها في محافظتك"، في حين وافق ٣١.١٪ من عينة البحث ووافق بشدة ٦٠.٨٪ من عينة البحث على نفس العبارة. ويعني هذا أن ٦.٨٪ من عينة البحث يعترضون أو يعترضون بشدة على كون تحمل وزارة التربية والتعليم تكلفة توفير وسائل انتقال/مواصلات وتقديمها بصورة مجانية للتلميذات الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية واللائي يسكن في منازل بعيدة عن المدارس المقيدات بها في محافظة أسيوط هو من الآليات المستقبلية المقترحة المهمة للتمكين التعليمي للمرأة المصرية، في حين أن ٩١.٩٪ من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة

على أن تحمل وزارة التربية والتعليم تكلفة توفير وسائل انتقال/مواصلات وتقديمها بصورة مجانية للتلميذات الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية واللائي يسكن في منازل بعيدة عن المدارس المقيدات بها في محافظة أسيوط يعد من أهم الآليات المستقبلية المقترحة للتمكين التعليمي للمرأة المصرية. ومن ثم، فإن ٩١.٩٪ من عينة البحث يدعون وزارة التربية والتعليم إلى تحمل تكلفة توفير وسائل انتقال/مواصلات وتقديمها بصورة مجانية للتلميذات الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية واللائي يسكن في منازل بعيدة عن المدارس المقيدات بها في محافظة أسيوط.

وبالمثل كانت إجابات المفحوصين تجاه العبارة ٣١. ففيما يتصل بالعبارة ٣١ خلصت غالبية عينة البحث إلى أن قيام وزارة التربية والتعليم بإدخال تخصصات جديدة في مناهج المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية بحيث تكون هذه المناهج الجديدة أكثر تناغمًا مع احتياجات سوق العمل في محافظة أسيوط هو أحد الآليات المستقبلية المقترحة الأكثر فاعلية في تمكين المرأة المصرية في محافظة أسيوط. حيث اعترض ٢.٧٪ من عينة البحث واعترض بشدة ١.٤٪ من عينة البحث على العبارة ” إدخال تخصصات جديدة في مناهج المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك بحيث تكون هذه المناهج الجديدة أكثر تناغمًا مع احتياجات سوق العمل“، في حين وافق ٣٧.٨٪ من عينة البحث ووافق بشدة ٥٦.٨٪ من عينة البحث على نفس العبارة. ويعني هذا أن ٤.١٪ من عينة البحث يعترضون أو يعترضون بشدة على كون قيام وزارة التربية والتعليم بإدخال تخصصات جديدة في مناهج المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية بحيث تكون هذه المناهج الجديدة أكثر تناغمًا مع احتياجات سوق العمل في محافظة أسيوط هو من الآليات المستقبلية المقترحة المهمة للتمكين التعليمي للمرأة المصرية، في حين أن ٩٤.٦٪ من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على أن قيام وزارة التربية والتعليم بإدخال تخصصات جديدة في مناهج

المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية بحيث تكون هذه المناهج الجديدة أكثر تنافماً مع احتياجات سوق العمل في محافظة أسيوط يعد من أهم الآليات المستقبلية المقترحة للتمكين التعليمي للمرأة المصرية. ومن ثم، فإن ٩٤.٦٪ من عينة البحث يدعون وزارة التربية والتعليم إلى إدخال تخصصات جديدة في مناهج المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية بحيث تكون هذه المناهج الجديدة أكثر تنافماً مع احتياجات سوق العمل في محافظة أسيوط.

وفيما يتصل بالعبارة ٣٢ خلصت غالبية عينة البحث إلى أن قيام وزارة التربية والتعليم بتوفير كافة مستلزمات التدريب العملي إلى جانب توفير أعداد أكبر من الوسائل التعليمية وأفلام الفيديو التوضيحية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط هو أحد الآليات المستقبلية المقترحة الأكثر فاعلية في تمكين المرأة المصرية في محافظة أسيوط. حيث اعترض ١.٤٪ من عينة البحث واعترض بشدة ١.٤٪ من عينة البحث على العبارة "توفير كافة مستلزمات التدريب العملي إلى جانب توفير أعداد أكبر من الوسائل التعليمية وأفلام الفيديو التوضيحية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك"، في حين وافق ٣١.١٪ من عينة البحث ووافق بشدة ٦٣.٥٪ من عينة البحث على نفس العبارة. ويعني هذا أن ٢.٨٪ من عينة البحث يعترضون أو يعترضون بشدة على كون قيام وزارة التربية والتعليم بتوفير كافة مستلزمات التدريب العملي إلى جانب توفير أعداد أكبر من الوسائل التعليمية وأفلام الفيديو التوضيحية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط هو من الآليات المستقبلية المقترحة المهمة للتمكين التعليمي للمرأة المصرية، في حين أن ٩٤.٦٪ من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على أن قيام وزارة التربية والتعليم بتوفير كافة مستلزمات التدريب العملي إلى جانب توفير أعداد أكبر من الوسائل التعليمية وأفلام الفيديو التوضيحية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط يعد من أهم الآليات المستقبلية المقترحة للتمكين التعليمي للمرأة المصرية. ومن

ثم، فإن ٩٤.٦٪ من عينة البحث يدعون وزارة التربية والتعليم إلى توفير كافة مستلزمات التدريب العملي إلى جانب توفير أعداد أكبر من الوسائل التعليمية وأفلام الفيديو التوضيحية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط.

وبالمثل كانت إجابات المفحوصين تجاه العبارة ٣٣. ففيما يتصل بالعبارة ٣٣ خلصت غالبية عينة البحث إلى أن قيام رجال الأعمال وأرباب الصناعة برعاية التلميذات الإناث المتفوقات دراسياً، وتحمل نفقات تعليمهن ونفقات معيشتهن في أثناء الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط هو أحد الآليات المستقبلية المقترحة الأكثر فاعلية في تمكين المرأة المصرية في محافظة أسيوط.

حيث اعترض ١.٤٪ من عينة البحث واعترض بشدة ٢.٧٪ من عينة البحث على العبارة ”قيام رجال الأعمال وأرباب الصناعة برعاية التلميذات الإناث المتفوقات دراسياً، وتحمل نفقات تعليمهن ونفقات معيشتهن في أثناء الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك“، في حين وافق ٢٤.٣٪ من عينة البحث ووافق بشدة ٧٠.٣٪ من عينة البحث على نفس العبارة. ويعني هذا أن ٤.١٪ من عينة البحث يعترضون أو يعترضون بشدة على كون قيام رجال الأعمال وأرباب الصناعة برعاية التلميذات الإناث المتفوقات دراسياً، وتحمل نفقات تعليمهن ونفقات معيشتهن في أثناء الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط هو من الآليات المستقبلية المقترحة المهمة للتمكين التعليمي للمرأة المصرية، في حين أن ٩٤.٦٪ من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على أن قيام رجال الأعمال وأرباب الصناعة برعاية التلميذات الإناث المتفوقات دراسياً، وتحمل نفقات تعليمهن ونفقات معيشتهن في أثناء الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط يعد من أهم الآليات المستقبلية المقترحة للتمكين التعليمي للمرأة المصرية. ومن ثم، فإن ٩٤.٦٪ من عينة البحث يدعون إلى قيام رجال الأعمال وأرباب الصناعة برعاية التلميذات الإناث المتفوقات دراسياً، وتحمل نفقات

تعليمهن ونفقات معيشتهن في أثناء الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط.

وبالمثل كانت إجابات المفحوصين تجاه العبارة ٣٤. ففيما يتصل بالعبارة ٣٤ خلصت غالبية عينة البحث إلى أن مساهمة المدارس الثانوية الفنية في تقديم الخبرة والتدريب العملي للطالبات الفقيرات كي يقمن بمشروعات إنتاجية مختلفة، وإتاحة الفرص لهن لتسويق منتجاتهن بمنافذ البيع بها في محافظة أسيوط هو أحد الآليات المستقبلية المقترحة الأكثر فاعلية في تمكين المرأة المصرية في محافظة أسيوط. حيث اعترض ١.٤٪ من عينة البحث واعترض بشدة ١.٤٪ من عينة البحث على العبارة "مساهمة المدارس الثانوية الفنية في تقديم الخبرة والتدريب العملي للطالبات الفقيرات كي يقمن بمشروعات إنتاجية مختلفة، وإتاحة الفرص لهن لتسويق منتجاتهن بمنافذ البيع بها"، في حين وافق ٢٠.٣٪ من عينة البحث ووافق بشدة ٧٧٪ من عينة البحث على نفس العبارة. ويعني هذا أن ٢.٨٪ من عينة البحث يعترضون أو يعترضون بشدة على كون مساهمة المدارس الثانوية الفنية في تقديم الخبرة والتدريب العملي للطالبات الفقيرات كي يقمن بمشروعات إنتاجية مختلفة، وإتاحة الفرص لهن لتسويق منتجاتهن بمنافذ البيع بها في محافظة أسيوط هو من الآليات المستقبلية المقترحة المهمة للتمكين التعليمي للمرأة المصرية، في حين أن ٩٧.٣٪ من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على أن مساهمة المدارس الثانوية الفنية في تقديم الخبرة والتدريب العملي للطالبات الفقيرات كي يقمن بمشروعات إنتاجية مختلفة، وإتاحة الفرص لهن لتسويق منتجاتهن بمنافذ البيع بها في محافظة أسيوط يعد من أهم الآليات المستقبلية المقترحة للتمكين التعليمي للمرأة المصرية. ومن ثم، فإن ٩٧.٣٪ من عينة البحث يدعون إلى مساهمة المدارس الثانوية الفنية في تقديم الخبرة والتدريب العملي للطالبات الفقيرات كي يقمن بمشروعات إنتاجية مختلفة، وإتاحة الفرص لهن لتسويق منتجاتهن بمنافذ البيع بها في محافظة أسيوط.

وبالمثل كانت إجابات المفحوصين تجاه العبارة ٣٥. ففيما يتصل بالعبارة ٣٥ خلصت غالبية عينة البحث إلى أن تقديم وزارة التعليم العالي منح مالية لخريجات المدارس الثانوية الصناعية والفنية الزراعية الفقيرات المتفوقات لدراسة التخصصات العلمية في كليات الهندسة وكليات العلوم وكليات الزراعة التابعة لمحافظة أسيوط هو أحد الآليات المستقبلية المقترحة الأكثر فاعلية في تمكين المرأة المصرية في محافظة أسيوط. حيث اعترض ١.٤٪ من عينة البحث واعترض بشدة ٢.٧٪ من عينة البحث على العبارة 'تقديم وزارة التعليم العالي منح مالية لخريجات المدارس الثانوية الصناعية والفنية الزراعية الفقيرات المتفوقات لدراسة التخصصات العلمية في كليات الهندسة وكليات العلوم وكليات الزراعة التابعة لمحافظة الخريجات الفقيرات'، في حين وافق ٢٣٪ من عينة البحث ووافق بشدة ٧٣٪ من عينة البحث على نفس العبارة. ويعني هذا أن ٤.١٪ من عينة البحث يعترضون أو يعترضون بشدة على كون تقديم وزارة التعليم العالي منح مالية لخريجات المدارس الثانوية الصناعية والفنية الزراعية الفقيرات المتفوقات لدراسة التخصصات العلمية في كليات الهندسة وكليات العلوم وكليات الزراعة التابعة لمحافظة أسيوط هو من الآليات المستقبلية المقترحة المهمة للتمكين التعليمي للمرأة المصرية، في حين أن ٩٦٪ من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على أن تقديم وزارة التعليم العالي منح مالية لخريجات المدارس الثانوية الصناعية والفنية الزراعية الفقيرات المتفوقات لدراسة التخصصات العلمية في كليات الهندسة وكليات العلوم وكليات الزراعة التابعة لمحافظة أسيوط يعد من أهم الآليات المستقبلية المقترحة للتمكين التعليمي للمرأة المصرية. ومن ثم، فإن ٩٦٪ من عينة البحث يدعون إلى تقديم وزارة التعليم العالي منح مالية لخريجات المدارس الثانوية الصناعية والفنية الزراعية الفقيرات المتفوقات لدراسة التخصصات العلمية في كليات الهندسة وكليات العلوم وكليات الزراعة التابعة لمحافظة أسيوط.

وبالمثل كانت إجابات المفحوصين تجاه العبارة ٣٦. ففيما يتصل بالعبارة ٣٦ خلصت غالبية عينة البحث إلى أن رفع سن زواج الفتيات أحد ضمانات استمرارهن في التعلم حتى

نهاية المرحلة الثانوية، وأن زيادة أعداد حملات توعية أولياء الأمور بمخاطر زواج الفتيات القاصرات ضرورة لتمكين الإناث الفقيرات من مستقبل تعليمي واقتصادي أفضل، وأنهما هما من الآليات المستقبلية المقترحة الأكثر فاعلية في تمكين المرأة المصرية في محافظة أسيوط. حيث اعترض ١.٤٪ من عينة البحث واعترض بشدة ٢.٧٪ من عينة البحث على العبارة ”أرى أن رفع سن زواج الفتيات أحد ضمانات استمرارهن في التعلم حتى نهاية المرحلة الثانوية، وأن زيادة أعداد حملات توعية أولياء الأمور بمخاطر زواج الفتيات القاصرات في محافظتي ضرورة لتمكين الإناث الفقيرات من مستقبل تعليمي واقتصادي أفضل“، في حين وافق ٢٣٪ من عينة البحث ووافق بشدة ٧٣٪ من عينة البحث على نفس العبارة. ويعني هذا أن ٤.١٪ من عينة البحث يعترضون أو يعترضون بشدة على كون رفع سن زواج الفتيات أحد ضمانات استمرارهن في التعلم حتى نهاية المرحلة الثانوية، وأن زيادة أعداد حملات توعية أولياء الأمور بمخاطر زواج الفتيات القاصرات في محافظة أسيوط ضرورة لتمكين الإناث الفقيرات من مستقبل تعليمي واقتصادي أفضل، وأنهما من الآليات المستقبلية المقترحة المهمة للتمكين التعليمي للمرأة المصرية، في حين أن ٩٦٪ من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على أن رفع سن زواج الفتيات أحد ضمانات استمرارهن في التعلم حتى نهاية المرحلة الثانوية، وأن زيادة أعداد حملات توعية أولياء الأمور بمخاطر زواج الفتيات القاصرات في محافظة أسيوط ضرورة لتمكين الإناث الفقيرات من مستقبل تعليمي واقتصادي أفضل، وأنهما يعدان من أهم الآليات المستقبلية المقترحة للتمكين التعليمي للمرأة المصرية. ومن ثم، فإن ٩٦٪ من عينة البحث يدعون إلى قيام الحكومة المصرية برفع سن زواج الفتيات كأحد ضمانات استمرارهن في التعلم حتى نهاية المرحلة الثانوية، كما يدعون أيضًا إلى زيادة أعداد حملات توعية أولياء الأمور بمخاطر زواج الفتيات القاصرات في محافظة أسيوط كضرورة ملحة لتمكين الإناث الفقيرات من مستقبل تعليمي واقتصادي أفضل، ويطالبون بالنظر إلى هاتين التوصيتين باعتبارهما من أهم آليات التمكين التعليمي للمرأة في محافظة أسيوط.

وبعد أن حللنا استجابات المفحوصين المعلمين تجاه الأسئلة المغلقة، سوف نحلل مقترحات المفحوصين المعلمين في عينة البحث بالمدارس الثانوية الفنية الزراعية والصناعية تجاه السؤال المفتوح الخاص بمقترحات تحسين التمكين التعليمي للمرأة المصرية في محافظة أسيوط. ويوضح الجدول (٢١) استجابات المعلمين وتوصياتهم المختلفة تجاه السؤال المفتوح الخاص بمقترحات تحسين التمكين التعليمي للمرأة المصرية في محافظة أسيوط.

الجدول (٢١). المقترحات الخاصة بالسؤال المفتوح رقم ٣٧.

ترتيب المحور بناء على الأهمية النسبية	تكرار العبارة	مقترحات المعلمين الخاصة بالسؤال المفتوح رقم ٣٧
الحادي عشر		أولاً: العبارات التي تتصل بتقليل معدلات الأمية:
	٥	١. تقليل معدلات الأمية لدى أولياء الأمور وربات المنازل في محافظات الصعيد.
السادس		ثانياً: العبارات التي تتصل بتوعية الأهالي بأهمية التعليم بصفة عامة والتعليم الفني بصفة خاصة:
	٤	٢. نشر الوعي بين الأهالي بفائدة التعليم الثانوي الفني وأهميته بالنسبة للاقتصاد المحلي.
	٢	٣. عمل حملات توعية للقرى والمناطق النائية بأهمية التعليم عمومًا.
	٢	٤. تثقيف أولياء الأمور بأهمية تعليم الفتيات.
	٢	٥. توعية التلميذات بأهمية المدارس الفنية الصناعية.
السابع		ثالثاً: العبارات التي تتصل بتقليل معدلات الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية في الصعيد:

ترتيب المحور بناء على الأهمية النسبية	تكرار العبارة	مقترحات المعلمين الخاصة بالسؤال المفتوح رقم ٣٧
	٧	٦ تقليل معدلات الفقر، ورفع مستوى المعيشة لدى الأسر في محافظات الصعيد حتى يتمكنوا من الإنفاق على تعليم أبنائهم وبناتهم.
	١	٧ الوصول إلى قدر من العدالة الاجتماعية، وتحسين ظروف معيشة النساء الريفيات.
الأول		رابعًا: العبارات التي تتصل بتوفير الأمن والأمان للطالبات من خلال توفير خدمات أمنية بجوار المدارس الثانوية الفنية:
	٦	٨ توفير الأمن والأمان للطالبات وخصوصًا الإناث من خلال توفير خدمات أمنية تقوم بحماية المؤسسات التعليمية والتلميذات الإناث.
	٣	٩ توفير نقطة شرطة بجانب المدارس الفنية الجديدة وخاصة في المناطق العشوائية والقرى النائية.
	٢	١٠ أن يتم إنشاء المدارس الثانوية الفنية في أماكن قريبة من العمران.
	١	١١ توفير أمن داخل المدارس الثانوية الفنية وإقامة نقطة شرطة بجوار المدارس الثانوية الفنية.
التاسع		خامسًا: العبارات التي تتصل بتوفير الرعاية الصحية بجوار المدارس الثانوية الفنية:
	٥	١٢ إنشاء وحدات صحية بجوار المدارس الثانوية الفنية الزراعية والصناعية لعلاج الطلاب المصابين بطريقة أفضل وإمكانيات كبيرة ومحسنة علاجياً.
	١	١٣ توفير زائرة صحية داخل المدارس الثانوية الفنية.
الرابع		سادسًا: العبارات المتصلة بدور وزارة القوى العاملة:

ترتيب المحور بناء على الأهمية النسبية	تكرار العبارة	مقترحات المعلمين الخاصة بالسؤال المفتوح رقم ٣٧
	٩	١٤ توفير عدد أكبر من فرص العمل لخريجي وخريجات التعليم الثانوي الفني.
	٢	١٥ توفير فرص عمل للتلميذات المتفوقات المتخرجات من المدارس الفنية، وتشجيع التلميذات على الالتحاق بالمدارس الثانوية الفنية بأنواعها.
الأول مكرر		سابعاً: العبارات المتصلة بتمويل التعليم الثانوي الفني وتخفيف الأعباء المالية عن كاهل أولياء أمور الطالبات:
	٦	١٦ تقديم وزارة التربية والتعليم لحوافز مالية وعينية للإناث الفقيرات الملتحقات والمقيدات بالتعليم الفني.
	٣	١٧ تقديم تسهيلات أكثر لرجال الأعمال لتشجيعهم على التبرع للإناث الفقيرات.
	٢	١٨ قيام وزارة التربية والتعليم بتحمل مصاريف الدراسة بدلاً من التلميذات في التعليم الثانوي الفني.
	١	١٩ رفع الأعباء عن أولياء الأمور من خلال تقديم وزارة التربية والتعليم للأدوات الخاصة بالصحة والسلامة المهنية للتلاميذ مجاناً.
الرابع مكرر		ثامناً: العبارات المتصلة بتطوير المناهج الدراسية في المدارس الثانوية الفنية:
	٧	٢٠ وضع مناهج تتناسب مع احتياجات سوق العمل.
	٢	٢١ إدخال تخصصات جديدة في التعليم الثانوي الفني.
	١	٢٢ تخصيص اهتمام أكبر للتوعية بالمهنة والجوانب التطبيقية في مناهج التعليم الثانوي الفني.

ترتيب المحور بناء على الأهمية النسبية	تكرار العبارة	مقترحات المعلمين الخاصة بالسؤال المفتوح رقم ٣٧
	١	٢٣ تعليم المهارات المهنية فقط والغاء أي مناهج ثقافية لا قيمة لها في التعليم الثانوي الفني.
العاشر		تاسعًا: العبارات المتصلة بتحسين التدريب العملي في المدارس الثانوية الفنية:
	٣	٢٤ زيادة ميزانية الخامات بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية، وتوفير مقومات التدريب العملي للطلبة والطالبات.
	٢	٢٥ قيام المصانع بتقديم التدريب العملي لتلاميذ المدارس الثانوية الفنية مع تقديم مكافآت للتلاميذ والتلميذات في أثناء فترة التدريب.
الخامس عشر		عاشرًا: العبارات المتصلة بعمل مشاريع صغيرة للتلميذات في المدارس الثانوية الفنية:
	١	٢٦ عمل مشاريع صغيرة للتلميذات بصفة عامة وللتلميذات الإناث الفقيرات بصفة خاصة تحت إشراف من قبل المدارس الثانوية الفنية أو وزارة التربية والتعليم.
	١	٢٧ فتح أسواق جديدة لمنتجات التلميذات الدارسات في التعليم الثانوي الفني.
الثامن		المحور الحادي عشر: العبارات المتصلة بخفض كثافة الفصول بالتعليم الثانوي الفني:
	٦	٢٨ خفض كثافة الفصول بالتعليم الثانوي الفني الصناعي.
	١	٢٩ تقليل كثافة الفصول بالمدارس الثانوية الفنية بمختلف أنواعها.
الثاني عشر		المحور الثاني عشر: العبارات المتصلة بزيادة أعداد المدارس الثانوية الفنية التي يتم إنشاؤها:

ترتيب المحور بناء على الأهمية النسبية	تكرار العبارة	مقترحات المعلمين الخاصة بالسؤال المفتوح رقم ٣٧
	٣	٣٠ زيادة أعداد المدارس الثانوية الفنية الجديدة التي يتم إنشاؤها.
الأول مكرر		المحور الثالث عشر: العبارات المتصلة بتحسين أحوال المعلمين المالية والمعرفية:
	٦	٣١ زيادة عدد المعلمين الجدد المعينين في التعليم الثانوي الفني لوجود عجز شديد بهم.
	٣	٣٢ زيادة مرتبات للمعلمين لتشجيعهم على التفاني في عملهم.
	٣	٣٣ قيام وزارة التربية والتعليم بتدريب المعلمين على شرح الدروس بالطرق التربوية الحديثة التي تسهل وصول المعلومة إلى الطلاب.
الثاني عشر مكرر		المحور الرابع عشر: العبارات المتصلة بتنظيم اختبارات للقبول قبل الالتحاق بالمدارس الثانوية الفنية:
	٢	٣٤ تطبيق ضوابط أكثر صرامة لاختيار التلاميذ الذين يلتحقون بالمدارس الثانوية الفنية.
	١	٣٥ تطبيق اختبارات قدرات للتلاميذ قبل التحاقهم بالمدارس الثانوية الزراعية.
السابع عشر		المحور الخامس عشر: العبارات المتصلة بتنظيم الامتحانات بعد الالتحاق بالمدارس الثانوية الفنية:
	١	٣٦ منع غش التلاميذ في أثناء الامتحانات حتى يهتم الطلاب بدروسهم.
السابع عشر مكرر		المحور السادس عشر: العبارات المتصلة بتوفير الوسائل التعليمية:

ترتيب المحور بناء على الأهمية النسبية	تكرار العبارة	مقترحات المعلمين الخاصة بالسؤال المفتوح رقم ٣٧
	١	٣٧ توفير الوسائل التعليمية في المدارس الثانوية الفنية.
الخامس عشر مكرر		المحور السابع عشر: العبارات المتصلة بتطوير بنية التعليم الثانوي الفني في مصر:
	١	٣٨ تبعية التعليم الثانوي الفني الصناعي لوزارة الصناعة، وتبعية التعليم الثانوي الفني الزراعي لوزارة الزراعة، وتبعية التعليم الثانوي الفني التجاري لوزارة التجارة.
	١	٣٩ إلغاء المدارس الثانوية المهنية لأنه ليس لها أي فائدة ونقل الطالب الضعيف إلى المدارس الثانوية الفنية مباشرة لتوفير الوقت والجهد المبذولين.
الثاني عشر مكرر		المحور الثامن عشر: العبارات المتصلة بتوفير المواصلات:
	٢	٤٠ توفير وسائل مواصلات للمدارس الثانوية الفنية الواقعة في المناطق العشوائية والمناطق النائية.
	١	٤١ تسهيل المواصلات وتوفيرها بصورة مجانية للتلميذات الفقيرات.
السابع عشر مكرر		المحور التاسع عشر: العبارات المتصلة بدور وزارة التعليم العالي:
	١	٤٢ إتاحة الفرص أمام خريجي مدارس التعليم الفني للالتحاق بالكليات والمعاهد فوق المتوسطة.
السابع عشر مكرر		المحور العشرين: العبارات المتصلة بدور وزارة الداخلية:
	١	٤٣ تطبيق قيود شديدة للحد من معدلات انتشار المخدرات في محافظة أسيوط.
السابع عشر مكرر		المحور الحادي والعشرين: العبارات المتصلة بمتخذ القرار في وزارة التربية والتعليم:

ترتيب المحور بناء على الأهمية النسبية	تكرار العبارة	مقترحات المعلمين الخاصة بالسؤال المفتوح رقم ٣٧
	١	٤٤ أن يزور صانع القرار في وزارة التربية والتعليم المدارس الثانوية الفنية وينظر إلى واقع الأمور وأوضاع هذه المدارس الواقعة في المناطق النائية.
السابع عشر مكرر		المحور الثاني والعشرين: العبارات المتصلة برجال الأعمال:
	١	٤٥ مساهمة رجال الأعمال في إيجاد فرص عمل للفتيات المتفوقات في المدارس الثانوية الفنية.
السابع عشر مكرر		المحور الثالث والعشرين: العبارات المتصلة بتوعية الفتيات بعدم الزواج المبكر:
	١	٤٦ توعية الفتيات بعدم الزواج المبكر.

قدم المعلمون ٤٦ توصية لتحسين التمكين التعليمي للمرأة المصرية في محافظة أسيوط. وكانت هذه التوصيات الستة والأربعين موزعة على ٢٣ محورًا. واحتل محور توفير الأمن والأمان للطالبات من خلال توفير خدمات أمنية بجوار المدارس الثانوية الفنية المرتبة الأولى في الأهمية النسبية من بين محاور استجابات المفحوصين البالغ عددها ٢٣ محورًا. حيث طالب ١٢ معلمًا بتوفير الأمن والأمان للطالبات وخصوصًا الإناث من خلال توفير خدمات أمنية تقوم بحماية المؤسسات التعليمية والتلميذات الإناث، وتوفير نقطة شرطة بجانب المدارس الفنية الجديدة وخاصة في المناطق العشوائية والقرى النائية، وأن يتم إنشاء المدارس الثانوية الفنية في أماكن قريبة من العمران، وتوفير أمن داخل المدارس الثانوية الفنية وإقامة نقطة شرطة بجوار المدارس الثانوية الفنية. واحتل محور تحسين أحوال المعلمين المالية والمعرفية ومحور تمويل التعليم الثانوي الفني وتخفيف الأعباء المالية عن كاهل أولياء أمور الطالبات الترتيب الأول مكرر والترتيب الأول مكرر من حيث الأهمية النسبية من بين محاور استجابات المفحوصين البالغ عددها ٢٣ محورًا. وفيما يتصل بمحور تحسين أحوال المعلمين المالية والمعرفية طالب ١٢ معلمًا بزيادة عدد المعلمين الجدد المعيّنين في التعليم

الثانوي الفني لوجود عجز شديد بهم، وزيادة مرتبات للمعلمين لتشجيعهم على التفاني في عملهم، وقيام وزارة التربية والتعليم بتدريب المعلمين على شرح الدروس بالطرق التربوية الحديثة التي تسهل وصول المعلومة إلى الطلاب. وقد احتل محور تمويل التعليم الثانوي الفني وتخفيف الأعباء المالية عن كاهل أولياء أمور الطالبات الترتيب الأول مكرر من حيث الأهمية النسبية من بين محاور استجابات المفحوصين البالغ عددها ٢٣ محورًا. وفي إطار هذا المحور طالب ١٢ معلمًا بتقديم وزارة التربية والتعليم لحوافز مالية وعينية للإناث الفقيرات الملتحقات والمقيدات بالتعليم الفني، وتقديم تسهيلات أكثر لرجال الأعمال لتشجيعهم على التبرع للإناث الفقيرات، وقيام وزارة التربية والتعليم بتحمل مصاريف الدراسة بدلًا من التلميذات في التعليم الثانوي الفني، ورفع الأعباء عن أولياء الأمور من خلال تقديم وزارة التربية والتعليم للأدوات الخاصة بالصحة والسلامة المهنية للتلاميذ مجانًا. وعبر ١١ معلمًا عن رأيهم بأهمية الدور الذي يجب أن تلعبه وزارة القوى العاملة في تحسين التمكين التعليمي للمرأة المصرية في محافظة أسيوط. واحتل محور الدور الذي يجب أن تلعبه وزارة القوى العاملة المرتبة الرابعة في الأهمية النسبية من بين محاور استجابات المفحوصين البالغ عددها ٢٣ محورًا. وأشار ١١ معلمًا إلى أهمية الدور الذي يلعبه تطوير المناهج الدراسية في المدارس الثانوية الفنية في تحسين التمكين التعليمي للمرأة المصرية في محافظة أسيوط. واحتل محور الدور الذي يلعبه تطوير المناهج الدراسية في المدارس الثانوية الفنية المرتبة الرابعة مكرر في الأهمية النسبية من بين محاور استجابات المفحوصين البالغ عددها ٢٣ محورًا. حيث طالب هؤلاء المعلمون بوضع مناهج تتناسب مع احتياجات سوق العمل، وإدخال تخصصات جديدة في التعليم الثانوي الفني، وتخصيص اهتمام أكبر للتوعية بالمهنة والجوانب التطبيقية في مناهج التعليم الثانوي الفني، وتعليم المهارات المهنية فقط والغاء أي مناهج ثقافية لا قيمة لها في التعليم الثانوي الفني. وعبر ١٠ معلمين عن أهمية الدور الذي تلعبه توعية الأهالي بأهمية التعليم بصفة عامة والتعليم الفني بصفة خاصة في تحسين التمكين التعليمي للمرأة المصرية في محافظة أسيوط. واحتل محور الدور الذي تلعبه توعية

الأهالي بأهمية التعليم بصفة عامة والتعليم الفني بصفة خاصة في تحسين التمكين التعليمي للمرأة المصرية في محافظة أسيوط المرتبة السادسة في الأهمية النسبية من بين محاور استجابات المفحوصين البالغ عددها ٢٣ محورًا. حيث طالب هؤلاء المعلمون بنشر الوعي بين الأهالي بفائدة التعليم الثانوي الفني وأهميته بالنسبة للاقتصاد المحلي، وعمل حملات توعية للقرى والمناطق النائية بأهمية التعليم عمومًا، وتنقيف أولياء الأمور بأهمية تعليم الفتيات، وتوعية التلميذات بأهمية المدارس الفنية الصناعية.

واحتل محور تقليل معدلات الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية في الصعيد المرتبة السابعة في الأهمية النسبية من بين محاور استجابات المفحوصين البالغ عددهم ٢٣ محورًا. وفي إطار تقليل معدلات الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية طالب ٨ معلمين بتقليل معدلات الفقر، ورفع مستوى المعيشة لدى الأسر في محافظات الصعيد حتى يتمكنوا من الإنفاق على تعليم أبنائهم وبناتهم، والوصول إلى قدر من العدالة الاجتماعية، وتحسين ظروف معيشة النساء الريفيات. أما فيما يتصل بمحور خفض كثافة الفصول بالتعليم الثانوي الفني فقد احتل المرتبة الثامنة في الأهمية النسبية من بين محاور استجابات المفحوصين البالغ عددهم ٢٣ محورًا. وفي سياق خفض كثافة الفصول بالتعليم الثانوي الفني طالب ٧ معلمين بخفض كثافة الفصول بالتعليم الثانوي الفني الصناعي، وتقليل كثافة الفصول بالمدارس الثانوية الفنية بمختلف أنواعها. ويعني هذا، أن كثافة الفصول في التعليم الثانوي الفني الصناعي أعلى من مثيلاتها في التعليم الثانوي الفني الزراعي في محافظة أسيوط. واحتل محور توفير الرعاية الصحية بجوار المدارس الثانوية الفنية المرتبة التاسعة في الأهمية النسبية من بين محاور استجابات المفحوصين البالغ عددهم ٢٣ محورًا. وطالب ٦ معلمين بإنشاء وحدات صحية بجوار المدارس الثانوية الفنية الزراعية والصناعية لعلاج الطلاب المصابين بطريقة أفضل وإمكانيات كبيرة ومحسنة علاجيًا، وتوفير زائرة صحية داخل المدارس الثانوية الفنية. واحتل محور تحسين التدريب العملي في المدارس الثانوية الفنية المرتبة العاشرة في

الأهمية النسبية من بين محاور استجابات المفحوصين البالغ عددهم ٢٣ محورًا. وفي إطار تحسين التدريب العملي في المدارس الثانوية الفنية طالب ٥ معلمين بزيادة ميزانية الخامات بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية، وتوفير مقومات التدريب العملي للطلبة والطالبات، وقيام المصانع بتقديم التدريب العملي لتلاميذ المدارس الثانوية الفنية مع تقديم مكافآت للتلاميذ والتلميذات في أثناء فترة التدريب. واحتل محور تقليل معدلات الأمية المرتبة الحادية عشرة في الأهمية النسبية من بين محاور استجابات المفحوصين البالغ عددهم ٢٣ محورًا. وفي سياق تقليل معدلات الأمية طالب ٥ معلمين بتقليل معدلات الأمية لدى أولياء الأمور وربات المنازل في محافظات الصعيد. وأشار هؤلاء المعلمون الخمسة عن اعتقادهم بأن ارتفاع معدلات أمية أولياء الأمور وربات البيوت هو أحد المعوقات التي تحول دون التمكين التعليمي للمرأة المصرية. واحتل محور زيادة أعداد المدارس الثانوية الفنية التي يتم إنشاؤها المرتبة الثانية عشرة في الأهمية النسبية من بين محاور استجابات المفحوصين البالغ عددهم ٢٣ محورًا. وطالب ٣ معلمين بزيادة أعداد المدارس الثانوية الفنية الجديدة التي يتم إنشاؤها. كما احتل محور تنظيم اختبارات للقبول قبل الالتحاق بالمدارس الثانوية الفنية، ومحور توفير المواصلات المرتبة الثانية عشرة مكرر والمرتبة الثانية عشرة مكرر في مؤشر الأهمية النسبية من بين محاور استجابات المفحوصين البالغ عددهم ٢٣ محورًا. وفي سياق تنظيم اختبارات للقبول قبل الالتحاق بالمدارس الثانوية الفنية طالب ٣ معلمين بتطبيق ضوابط أكثر صرامة لاختيار التلاميذ الذين يلتحقون بالمدارس الثانوية الفنية، وتطبيق اختبارات قدرات للتلاميذ قبل التحاقهم بالمدارس الثانوية الزراعية. أما فيما يتصل بمحور توفير المواصلات فقد طالب ٣ معلمين بتوفير وسائل مواصلات للمدارس الثانوية الفنية الواقعة في المناطق العشوائية والمناطق النائية، وتسهيل المواصلات وتوفيرها بصورة مجانية للتلميذات الفقيرات.

وكانت المحاور المتصلة بتنظيم الامتحانات بعد الالتحاق بالمدارس الثانوية الفنية، وتوفير الوسائل التعليمية، ودور وزارة التعليم العالي، ودور وزارة الداخلية، ومتخذ القرار في وزارة التربية والتعليم، ورجال الأعمال، وتوعية الفتيات بعدم الزواج المبكر هي أقل المحاور التي عبر المعلمون في عينة البحث عن تأييدها. ففي إطار محور تنظيم الامتحانات بعد الالتحاق بالمدارس الثانوية الفنية طالب معلم واحد بمنع غش التلاميذ في أثناء الامتحانات حتى يهتم الطلاب بدروسهم. وبهذا، احتل محور تنظيم الامتحانات بعد الالتحاق بالمدارس الثانوية الفنية المرتبة السابعة عشرة في الأهمية النسبية من بين محاور استجابات المفحوصين البالغ عددهم ٢٣ محورًا. كما احتل محور توفير الوسائل التعليمية، ومحور دور وزارة التعليم العالي، ومحور دور وزارة الداخلية، ومحور متخذ القرار في وزارة التربية والتعليم، ومحور رجال الأعمال، ومحور توعية الفتيات بعدم الزواج المبكر المرتبة السابعة عشرة مكرر، والمرتبة السابعة عشرة مكرر، والمرتبة السابعة عشرة مكرر، والمرتبة السابعة عشرة مكرر، والمرتبة السابعة عشرة مكرر في الأهمية النسبية من بين محاور استجابات المفحوصين البالغ عددهم ٢٣ محورًا. ففي إطار محور توفير الوسائل التعليمية عبر معلم واحد عن تأييده لتوفير الوسائل التعليمية في المدارس الثانوية الفنية. وفي إطار محور دور وزارة التعليم العالي عبر معلم واحد فقط عن تأييده لإتاحة الفرص أمام خريجي مدارس التعليم الفني للالتحاق بالكليات والمعاهد فوق المتوسطة. وفي إطار محور دور وزارة الداخلية عبر معلم واحد فقط عن تأييده لتطبيق قيود شديدة للحد من معدلات انتشار المخدرات في محافظة أسيوط. وفي سياق محور متخذ القرار في وزارة التربية والتعليم عبر معلم واحد فقط عن تأييده لقيام صانع القرار في وزارة التربية والتعليم بزيارة المدارس الثانوية الفنية، والنظر إلى واقع الأمور وأوضاع هذه المدارس الواقعة في المناطق النائية. وفي إطار محور دور رجال الأعمال عبر معلم واحد فقط عن تأييده لمساهمة رجال الأعمال في إيجاد فرص عمل للفتيات المتفوقات في المدارس

الثانوية الفنية. وبالمثل أيضًا حظي محور توعية الفتيات بعدم الزواج المبكر بأقل قدر من تأييد المعلمين؛ حيث دعا معلم واحد فقط إلى توعية الفتيات بعدم الزواج المبكر. وبعد أن حللنا مقترحات المفحوصين المعلمين تجاه السؤال المفتوح الخاص بمقترحات تحسين التمكين التعليمي للمرأة المصرية في محافظة أسيوط، سوف نستعرض في الجزء التالي المتوسط والأهمية النسبية والترتيب على أساس المحاور للعينة كلها. وسوف نستهل هذا الاستعراض بتحليل المحور الأول الخاص بواقع التمكين التعليمي للمرأة المصرية.

المتوسط والأهمية النسبية والترتيب على أساس المحاور للعينة كلها فيما يتصل بالمحور الأول:

ويوضح الجدول (٢٢) المتوسط والأهمية النسبية والترتيب على أساس المحاور للعينة كلها وذلك فيما يتصل بالمحور الأول.

الجدول (٢٢). المتوسط والأهمية النسبية والترتيب على أساس المحاور للعينة كلها

المحور الأول: واقع التمكين التعليمي للمرأة المصرية

م	العبارة	المتوسط	الأهمية النسبية	الترتيب
	المحور الأول: واقع التمكين التعليمي للمرأة المصرية:			
١	قامت وزارة التربية والتعليم ببناء أعداد أكبر من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في مكان مناسب داخل المناطق العشوائية والمناطق المحرومة من الخدمات التعليمية في محافظتك.	٣.٠٩٤٦	٦١.٨٩	٢
٢	نفذت وزارة التربية والتعليم عدة مبادرات لتقليل كثافة الفصول في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية	٢.٤٠٥٤	٤٨.١١	٧

م	العبارة	المتوسط	الأهمية النسبية	الترتيب
	الموجودة في المناطق الفقيرة والمناطق المحرومة في محافظتك.			
٣	نفذت وزارة التربية والتعليم عدة إجراءات لتقليل معدلات تسرب الإناث، وزيادة معدلات تخرجهم من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق الفقيرة والمناطق المحرومة في محافظتك.	٣.٠٢٧٠	٦٠.٥٤	٣
٤	قامت وزارة التربية والتعليم بزيادة الميزانية المخصصة للمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الواقعة في الأحياء الفقيرة، وزيادة أعداد المعلمين المؤهلين علمياً وتربوياً وذوي الخبرة العاملين في هذه المدارس في محافظتك.	١.٦٠٨١	٣٢.١٦	١٢
٥	تمنح وزارة التربية والتعليم رواتباً شهرية للتلميذات الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك بشرط استمرارهن في الدراسة.	١.٤٤٥٩	٢٨.٩٢	١٥
٦	تقدم وزارة التربية والتعليم دعماً عينياً للتلميذات الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك بحيث يشمل الملابس والأحذية والكراسات والأدوات الكتابية والآلات الحاسبة والأدوات الهندسية والحقائب المدرسية لتشجيعهن على الاستمرار في الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية.	١.٥٠٠٠	٣٠.٠٠	١٤
٧	تتحمل وزارة التربية والتعليم تكاليف تقديم وجبات طعام ذات قيمة غذائية عالية وجودة ممتازة بصورة مجانية للتلميذات الإناث المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك.	١.٥٨١١	٣١.٦٢	١٣

م	العبارة	المتوسط	الأهمية النسبية	الترتيب
٨	تتحمل وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع وزارة النقل ومع القطاع الخاص تكلفة انتقال الإناث الفقيرات المقيديات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والزراعية من منازلهن إلى المدارس للحد من تكلفة المواصلات عليهن في محافظتك.	١.٣٥١٤	٢٧.٠٣	١٦
٩	أدخلت وزارة التربية والتعليم تخصصات جديدة في مناهج المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك بحيث تكون هذه المناهج الجديدة أكثر تناعماً مع احتياجات سوق العمل.	٢.٨٦٤٩	٥٧.٣٠	٤
١٠	تتعاون وزارة التربية والتعليم مع وزارة الزراعة في تنفيذ برامج لإكساب تلميذات المدارس الثانوية الفنية الزراعية المهارات الزراعية المهنية التي يحتاجها سوق العمل.	٢.٣٥١٤	٤٧.٠٣	٨
١١	تتعاون وزارة التربية والتعليم مع وزارة الصناعة في تنفيذ برامج لإكساب تلميذات المدارس الثانوية الفنية الصناعية المهارات الصناعية المهنية التي يحتاجها سوق العمل.	٢.٤٣٢٤	٤٨.٦٥	٦
١٢	توفر وزارة التربية والتعليم الوسائل التعليمية وأفلام الفيديو التوضيحية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك.	٢.٥٤٠٥	٥٠.٨١	٥
١٣	يقوم رجال الأعمال وأرباب الصناعة برعاية التلميذات الإناث المتفوقات دراسياً، وتحمل نفقات تعليمهن ونفقات معيشتهن في أثناء الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك.	١.٦٧٥٧	٣٣.٥١	١١
١٤	يتم إعفاء التلميذات الإناث الفقيرات من دفع رسوم مقابل الالتحاق بمجموعات التقوية المدرسية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك.	٢.٠٦٧٦	٤١.٣٥	٩

م	العبارة	المتوسط	الأهمية النسبية	الترتيب
١٥	تقدم وزارة التعليم العالي منحًا مالية لخريجات المدارس الثانوية الصناعية والفنية الزراعية الفقيرات المتفوقات لدراسة التخصصات العلمية في كليات الهندسة وكليات العلوم وكليات الزراعة التابعة لمحافظة الخريجات الفقيرات.	١.٨٥١٤	٣٧.٠٣	١٠
١٦	قامت الحكومة برفع سن الزواج للفتيات لضمان استمرارهن في التعلم حتى نهاية المرحلة الثانوية على الأقل، ولذلك هناك حملات توعية لأولياء الأمور بمخاطر زواج الفتيات القاصرات.	٣.٧٧٠٣	٧٥.٤١	١

اشتمل المحور الأول الخاص بواقع التمكين التعليمي للمرأة المصرية على ١٦ عبارة. وجاءت العبارة "قامت الحكومة برفع سن الزواج للفتيات لضمان استمرارهن في التعلم حتى نهاية المرحلة الثانوية على الأقل، ولذلك هناك حملات توعية لأولياء الأمور بمخاطر زواج الفتيات القاصرات" في المرتبة الأولى من حيث الأهمية بين عبارات المحور الأول بمتوسط قدره 3.7703 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 75.41 وجاءت العبارة "قامت وزارة التربية والتعليم ببناء أعداد أكبر من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في مكان مناسب داخل المناطق العشوائية والمناطق المحرومة من الخدمات التعليمية في محافظتك" في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بين عبارات المحور الأول بمتوسط قدره 3.0946 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 61.89 وجاءت العبارة "نفذت وزارة التربية والتعليم عدة إجراءات لتقليل معدلات تسرب الإناث، وزيادة معدلات تخرجهم من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق الفقيرة والمناطق المحرومة في محافظتك" في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الأول بمتوسط قدره 3.0270 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 60.54 وجاءت العبارة "أدخلت وزارة التربية والتعليم تخصصات جديدة في مناهج المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك بحيث تكون هذه المناهج الجديدة أكثر تنوعًا مع احتياجات سوق

العمل“ في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الأول بمتوسط قدره 2.8649 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 57.30 وجاءت العبارة ”توفر وزارة التربية والتعليم الوسائل التعليمية وأفلام الفيديو التوضيحية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك“ في المرتبة الخامسة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الأول بمتوسط قدره 2.5405 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 50.81 وجاءت العبارة ”تتعاون وزارة التربية والتعليم مع وزارة الصناعة في تنفيذ برامج لإكساب تلميذات المدارس الثانوية الفنية الصناعية المهارات الصناعية المهنية التي يحتاجها سوق العمل“ في المرتبة السادسة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الأول بمتوسط قدره 2.4324 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 48.65 وجاءت العبارة ”نفذت وزارة التربية والتعليم عدة مبادرات لتقليل كثافة الفصول في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق الفقيرة والمناطق المحرومة في محافظتك“ في المرتبة السابعة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الأول بمتوسط قدره 2.4054 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 48.11 وجاءت العبارة ”تتعاون وزارة التربية والتعليم مع وزارة الزراعة في تنفيذ برامج لإكساب تلميذات المدارس الثانوية الفنية الزراعية المهارات الزراعية المهنية التي يحتاجها سوق العمل“ في المرتبة الثامنة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الأول بمتوسط قدره 2.3514 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 47.03 وجاءت العبارة ”يتم إعفاء التلميذات الإناث الفقيرات من دفع رسوم مقابل الالتحاق بمجموعات التقوية المدرسية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك“ في المرتبة التاسعة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الأول بمتوسط قدره 2.0676 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 41.35. وجاءت العبارة ”تقدم وزارة التعليم العالي منحة مالية لخريجات المدارس الثانوية الصناعية والفنية الزراعية الفقيرات المتفوقات لدراسة التخصصات العلمية في كليات الهندسة وكليات العلوم وكليات الزراعة التابعة لمحافظة الخريجات الفقيرات“ في المرتبة

العاشرة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الأول بمتوسط قدره 1.8514 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 37.03.

ومما سبق يتضح أن أكثر عبارات المحور الأول اتصالاً بواقع التمكين التعليمي للمرأة المصرية هي العبارات العشرة التالية:

- قامت الحكومة برفع سن الزواج للفتيات لضمان استمرارهن في التعلم حتى نهاية المرحلة الثانوية على الأقل، ولذلك هناك حملات توعية لأولياء الأمور بمخاطر زواج الفتيات القاصرات.
- قامت وزارة التربية والتعليم ببناء أعداد أكبر من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في مكان مناسب داخل المناطق العشوائية والمناطق المحرومة من الخدمات التعليمية في محافظتك.
- نفذت وزارة التربية والتعليم عدة إجراءات لتقليل معدلات تسرب الإناث، وزيادة معدلات تخرجهم من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق الفقيرة والمناطق المحرومة في محافظتك.
- أدخلت وزارة التربية والتعليم تخصصات جديدة في مناهج المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك بحيث تكون هذه المناهج الجديدة أكثر تناغمًا مع احتياجات سوق العمل.
- توفر وزارة التربية والتعليم الوسائل التعليمية وأفلام الفيديو التوضيحية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك.
- تتعاون وزارة التربية والتعليم مع وزارة الصناعة في تنفيذ برامج لإكساب تلميذات المدارس الثانوية الفنية الصناعية المهارات الصناعية المهنية التي يحتاجها سوق العمل.

- نفذت وزارة التربية والتعليم عدة مبادرات لتقليل كثافة الفصول في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق الفقيرة والمناطق المحرومة في محافظتك.
 - تتعاون وزارة التربية والتعليم مع وزارة الزراعة في تنفيذ برامج لإكساب تلميذات المدارس الثانوية الفنية الزراعية المهارات الزراعية المهنية التي يحتاجها سوق العمل.
 - يتم إعفاء التلميذات الإناث الفقيرات من دفع رسوم مقابل الالتحاق بمجموعات التقوية المدرسية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك.
 - تقدم وزارة التعليم العالي منحاً مالية لخريجات المدارس الثانوية الصناعية والفنية الزراعية الفقيرات المتفوقات لدراسة التخصصات العلمية في كليات الهندسة وكليات العلوم وكليات الزراعة التابعة لمحافظة الخريجات الفقيرات.
- وجاءت العبارة 'يقوم رجال الأعمال وأرباب الصناعة برعاية التلميذات الإناث المتفوقات دراسياً، وتحمل نفقات تعليمهن ونفقات معيشتهن في أثناء الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك' في المرتبة الحادية عشرة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الأول بمتوسط قدره 1.6757 وبقيمة نسبية قدرها 33.51. وجاءت العبارة 'قامت وزارة التربية والتعليم بزيادة الميزانية المخصصة للمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الواقعة في الأحياء الفقيرة، وزيادة أعداد المعلمين المؤهلين علمياً وتربوياً وذوي الخبرة العاملين في هذه المدارس في محافظتك' في المرتبة الثانية عشرة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الأول بمتوسط قدره 1.6081 وبقيمة نسبية قدرها 32.16. وجاءت العبارة 'تتحمل وزارة التربية والتعليم تكاليف تقديم وجبات طعام ذات قيمة غذائية عالية وجودة ممتازة بصورة مجانية للتلميذات الإناث المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك' في المرتبة

الثالثة عشرة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الأول بمتوسط قدره 1.5811 وقيمة أهمية نسبية قدرها 31.62. وجاءت العبارة ”تقدم وزارة التربية والتعليم دعماً عينياً للتلميذات الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك بحيث يشمل الملابس والأحذية والكراسات والأدوات الكتابية والآلات الحاسبة والأدوات الهندسية والحقائب المدرسية لتشجيعهن على الاستمرار في الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية“ في المرتبة الرابعة عشرة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الأول بمتوسط قدره 1.5000 وقيمة أهمية نسبية قدرها 30.00. وجاءت العبارة ” تمنح وزارة التربية والتعليم رواتباً شهرية للتلميذات الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك بشرط استمرارهن في الدراسة“ في المرتبة الخامسة عشرة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الأول بمتوسط قدره 1.4459 وقيمة أهمية نسبية قدرها 28.92. وجاءت العبارة ”تتحمل وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع وزارة النقل ومع القطاع الخاص تكلفة انتقال الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والزراعية من منازلهن إلى المدارس للحد من تكلفة المواصلات عليهن في محافظتك“ في المرتبة السادسة عشرة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الأول بمتوسط قدره 1.3514 وقيمة أهمية نسبية قدرها 27.03. ومن تحليل المتوسط وتحليل الأهمية النسبية لعبارات المحور الأول يتضح لنا أن أقل عبارات هذا المحور اتصالاً بواقع التمكين التعليمي للمرأة المصرية مرتبة ترتيباً تصاعدياً من الأكثر ارتباطاً إلى الأقل ارتباطاً هي العبارات الست التالية:

- يقوم رجال الأعمال وأرباب الصناعة برعاية التلميذات الإناث المتفوقات دراسياً، وتحمل نفقات تعليمهن ونفقات معيشتهن في أثناء الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك.

- قامت وزارة التربية والتعليم بزيادة الميزانية المخصصة للمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الواقعة في الأحياء الفقيرة، وزيادة أعداد المعلمين المؤهلين علمياً وتربوياً وذوي الخبرة العاملين في هذه المدارس في محافظتك.
- تتحمل وزارة التربية والتعليم تكاليف تقديم وجبات طعام ذات قيمة غذائية عالية وجودة ممتازة بصورة مجانية للتلميذات الإناث المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك.
- تقدم وزارة التربية والتعليم دعماً عينياً للتلميذات الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك بحيث يشمل الملابس والأحذية والكراسات والأدوات الكتابية والآلات الحاسبة والأدوات الهندسية والحقائب المدرسية لتشجيعهن على الاستمرار في الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية.
- تمنح وزارة التربية والتعليم رواتباً شهرية للتلميذات الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك بشرط استمرارهن في الدراسة.
- تتحمل وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع وزارة النقل ومع القطاع الخاص تكلفة انتقال الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والزراعية من منازلهن إلى المدارس للحد من تكلفة المواصلات عليهن في محافظتك.
- ومن ثم، يجب أن تركز وزارة التربية والتعليم في مصر على تنفيذ عدة إصلاحات لتحسين التمكين التعليمي للمرأة. ومن بين أهم هذه الإصلاحات ما يلي:
- قيام رجال الأعمال وأرباب الصناعة برعاية التلميذات الإناث المتفوقات دراسياً، وتحمل نفقات تعليمهن ونفقات معيشتهن في أثناء الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك.

- قيام وزارة التربية والتعليم بزيادة الميزانية المخصصة للمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الواقعة في الأحياء الفقيرة، وزيادة أعداد المعلمين المؤهلين علمياً وتربوياً وذوي الخبرة العاملين في هذه المدارس في محافظتك.
- تحمل وزارة التربية والتعليم تكاليف تقديم وجبات طعام ذات قيمة غذائية عالية وجودة ممتازة بصورة مجانية للتلميذات الإناث المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك.
- تقديم وزارة التربية والتعليم دعماً عينياً للتلميذات الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك بحيث يشمل الملابس والأحذية والكراسات والأدوات الكتابية والآلات الحاسبة والأدوات الهندسية والحقائب المدرسية لتشجيعهن على الاستمرار في الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية.
- منح وزارة التربية والتعليم رواتباً شهرية للتلميذات الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك بشرط استمرارهن في الدراسة.
- تحمل وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع وزارة النقل ومع القطاع الخاص تكلفة انتقال الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والزراعية من منازلهن إلى المدارس للحد من تكلفة المواصلات عليهن في محافظتك.
- وبعد أن حللنا المتوسط والأهمية النسبية والترتيب على أساس المحاور للعينة كلها الخاصة بالمحور الأول المتصل بواقع التمكين التعليمي للمرأة المصرية، سوف نستعرض في الجزء التالي المتوسط والأهمية النسبية والترتيب على أساس المحاور للعينة كلها الخاصة بالمحور الثاني المتصل بمعوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية.

المتوسط والأهمية النسبية والترتيب على أساس المحاور للعينة كلها فيما يتصل بالمحور الثاني:

ويوضح الجدول (٢٣) المتوسط والأهمية النسبية والترتيب على أساس المحاور للعينة كلها وذلك فيما يتصل بالمحور الثاني.

الجدول (٢٣). المتوسط والأهمية النسبية والترتيب على أساس المحاور للعينة كلها

المحور الثاني: معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية

م	العبارة	المتوسط	الأهمية النسبية	الترتيب
	المحور الثاني: معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية:			
١٧	من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية انخفاض أعداد المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق العشوائية والمناطق المحرومة من الخدمات التعليمية في محافظتك.	٣.٩٣٢٤	٧٨.٦٥	٧
١٨	من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية ارتفاع كثافة الفصول في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق الفقيرة والمناطق المحرومة في محافظتك.	٤.٢٠٢٧	٨٤.٠٥	٣
١٩	من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية ارتفاع نسب تسرب الإناث، وانخفاض معدلات تخرجهن من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق الفقيرة والمناطق المحرومة في محافظتك.	٣.٩٣٢٤	٧٨.٦٥	٦
٢٠	من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية انخفاض حجم الموارد المالية المتصلة بالتدريب العملي، وقدم المعدات	٤.١٤٨٦	٨٢.٩٧	٥

م	العبارة	المتوسط	الأهمية النسبية	الترتيب
	والورش المخصصة للتدريب العملي داخل المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في محافظتك.			
٢١	من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية ارتفاع تكلفة الملابس وارتفاع تكلفة المواصلات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك بصورة لا تشجع الإناث على الاستمرار في الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية.	٤.٢٥٦٨	٨٥.١٤	٢
٢٢	من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية عدم مواكبة المناهج الدراسية بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك لاحتياجات سوق العمل.	٣.٧٠٢٧	٧٤.٠٥	٨
٢٣	من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية عدم إعفاء التلميذات الإناث الفقيرات من دفع رسوم مقابل الالتحاق بمجموعات التقوية المدرسية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك.	٤.٢٠٢٧	٨٤.٠٥	٤
٢٤	من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية عدم قيام رجال الأعمال وأرباب الصناعة برعاية التلميذات الإناث المتفوقات دراسياً، وعدم تحمل رجال الأعمال نفقات تعليم التلميذات المتفوقات أو نفقات معيشتهم في أثناء الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك.	٤.٤١٨٩	٨٨.٣٨	١
٢٥	من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية عدم بذل السلطات الحكومية في محافظتك لجهود كافية لتوعية أولياء الأمور بمخاطر زواج الفتيات القاصرات.	٣.٤٧٣٠	٦٩.٤٦	٩

اشتمل المحور الثاني الخاص بمعوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية على ٩ عبارات. وجاءت العبارة ”من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية عدم قيام رجال الأعمال وأرباب الصناعة برعاية التلميذات الإناث المتفوقات دراسياً، وعدم تحمل رجال الأعمال لنفقات تعليم التلميذات المتفوقات أو نفقات معيشتهن في أثناء الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك“ في المرتبة الأولى من حيث الأهمية بين عبارات المحور الثاني بمتوسط قدره 4.4189 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 88.38. وجاءت العبارة ”من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية ارتفاع تكلفة الفرصة التعليمية بسبب غلاء أثمان مستلزمات التعلم والملابس وارتفاع تكلفة المواصلات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك بصورة لا تشجع الإناث على الاستمرار في الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية“ في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بين عبارات المحور الثاني بمتوسط قدره 4.2568 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 85.14. وجاءت العبارة ”من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية ارتفاع كثافة الفصول في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق الفقيرة والمناطق المحرومة في محافظتك“ في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الثاني بمتوسط قدره 4.2027 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 84.05. وجاءت العبارة ”من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية عدم إعفاء التلميذات الإناث الفقيرات من دفع رسوم مقابل الالتحاق بمجموعات التقوية المدرسية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك“ في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الثاني بمتوسط قدره 4.2027 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 84.05. وجاءت العبارة ”من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية انخفاض حجم الموارد المالية المتصلة بالتدريب العملي، وقدم المعدات والورش المخصصة للتدريب العملي داخل المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في محافظتك“ في المرتبة الخامسة من حيث الأهمية بين عبارات المحور

الثاني بمتوسط قدره 4.1486 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 82.97 وجاءت العبارة ” من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية ارتفاع نسب تسرب الإناث، وانخفاض معدلات تخرجهن من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق الفقيرة والمناطق المحرومة في محافظتك“ في المرتبة السادسة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الثاني بمتوسط قدره 3.9324 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 78.65. وجاءت العبارة ” من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية انخفاض أعداد المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق العشوائية والمناطق المحرومة من الخدمات التعليمية في محافظتك“ في المرتبة السابعة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الثاني بمتوسط قدره 3.9324 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 78.65. وجاءت العبارة ” من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية عدم مواكبة المناهج الدراسية بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك لاحتياجات سوق العمل“ في المرتبة الثامنة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الثاني بمتوسط قدره 3.7027 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 74.05. وجاءت العبارة ” من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية عدم بذل السلطات الحكومية في محافظتك لجهود كافية لتوعية أولياء الأمور بمخاطر زواج الفتيات القاصرات“ في المرتبة التاسعة والأخيرة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الثاني بمتوسط قدره 3.4730 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 69.46.

ومما سبق يتضح أن أكثر المعوقات التي تحول دون التمكين التعليمي للمرأة المصرية في محافظة أسيوط مرتبة ترتيباً تنازلياً من الأكثر إعاقة إلى الأقل إعاقة هي كالتالي:

- من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية عدم قيام رجال الأعمال وأرباب الصناعة برعاية التلميذات الإناث المتفوقات دراسياً، وعدم تحمل رجال الأعمال لنفقات تعليم التلميذات المتفوقات أو نفقات معيشتهم في أثناء الدراسة بالمدارس

- الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك. وهذا هو المعوق الأكبر الذي يحول دون التمكين التعليمي للمرأة في محافظة أسيوط.
- من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية ارتفاع تكلفة الفرصة التعليمية بسبب غلاء أثمان مستلزمات التعلم والملابس وارتفاع تكلفة المواصلات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك بصورة لا تشجع الإناث على الاستمرار في الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية. وهذا هو المعوق الثاني من حيث تأثيره السلبي الكبير على التمكين التعليمي للمرأة في محافظة أسيوط.
 - من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية ارتفاع كثافة الفصول في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق الفقيرة والمناطق المحرومة في محافظتك. وهذا هو ثالث أكبر المعوقات من حيث التأثير السلبي على التمكين التعليمي للمرأة في محافظة أسيوط.
 - من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية عدم إعفاء التلميذات الإناث الفقيرات من دفع رسوم مقابل الالتحاق بمجموعات التقوية المدرسية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك. وهذا هو رابع أكبر المعوقات من حيث التأثير السلبي على التمكين التعليمي للمرأة في محافظة أسيوط.
 - من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية انخفاض حجم الموارد المالية المتصلة بالتدريب العملي، وقدم المعدات والورش المخصصة للتدريب العملي داخل المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في محافظتك. وهذا هو خامس أكبر المعوقات من حيث التأثير السلبي على التمكين التعليمي للمرأة في محافظة أسيوط.
 - من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية ارتفاع نسب تسرب الإناث، وانخفاض معدلات تخرجهن من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق الفقيرة والمناطق المحرومة في محافظتك. وهذا

- هو سادس أكبر المعوقات من حيث التأثير السلبي على التمكين التعليمي للمرأة في محافظة أسيوط.
- من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية انخفاض أعداد المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الموجودة في المناطق العشوائية والمناطق المحرومة من الخدمات التعليمية في محافظتك. وهذا هو سابع أكبر المعوقات من حيث التأثير السلبي على التمكين التعليمي للمرأة في محافظة أسيوط.
 - من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية عدم مواكبة المناهج الدراسية بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك لاحتياجات سوق العمل. وهذا هو ثامن أكبر المعوقات من حيث التأثير السلبي على التمكين التعليمي للمرأة في محافظة أسيوط. ومن ثم، فإن عدم مواكبة المناهج الدراسية بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك لاحتياجات سوق العمل تأتي من المرتبة قبل الأخيرة من حيث التأثير السلبي له على التمكين التعليمي للمرأة في محافظة أسيوط.
 - من معوقات التمكين التعليمي للمرأة المصرية عدم بذل السلطات الحكومية في محافظتك لجهود كافية لتوعية أولياء الأمور بمخاطر زواج الفتيات القاصرات. وهذه هو تاسع أكبر المعوقات من حيث التأثير السلبي على التمكين التعليمي للمرأة في محافظة أسيوط. ومن ثم، فإن عدم بذل السلطات الحكومية في محافظة أسيوط لجهود كافية لتوعية أولياء الأمور بمخاطر زواج الفتيات القاصرات هو المعوق الأقل في التأثير السلبي على تحقيق التمكين التعليمي للمرأة. وبعبارة أخرى، فإن الجهود الحكومية في مجال توعية أولياء الأمور بمخاطر زواج الفتيات القاصرات في محافظة أسيوط ليست بالقليلة.
- ومن ثم يجب أن تبذل الحكومة المصرية جهوداً أكبر للتغلب على هذه المعوقات السابق ذكرها. وبعد أن حللنا المعوقات التي تحول دون حدوث التمكين التعليمي للمرأة المصرية في

محافظة أسيوط، سوف نستعرض في الجزء التالي الآليات والإجراءات المستقبلية المقترحة لتحسين التمكين التعليمي للمرأة المصرية.

المتوسط والأهمية النسبية والترتيب على أساس المحاور للعينة كلها فيما يتصل بالمحور الثالث:

ويوضح الجدول (٢٤) المتوسط والأهمية النسبية والترتيب على أساس المحاور للعينة كلها وذلك فيما يتصل بالمحور الثالث.

الجدول (٢٤). المتوسط والأهمية النسبية والترتيب على أساس المحاور للعينة كلها

المحور الثالث: آليات وإجراءات مستقبلية مقترحة لتحسين التمكين التعليمي للمرأة المصرية.

الترتيب	الأهمية النسبية	المتوسط	العبارات
			المحور الثالث: آليات وإجراءات مستقبلية مقترحة لتحسين التمكين التعليمي للمرأة المصرية
٤	٩١.٨٩	٤.٥٩٤٦	بناء أعداد أكبر من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في المناطق العشوائية والمناطق المحرومة من الخدمات التعليمية، وزيادة فصول هذا المدارس في محافظتك.
٢	٩٣.٥١	٤.٦٧٥٧	زيادة الميزانية المخصصة للمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الواقعة في الأحياء الفقيرة، وزيادة أعداد المعلمين المؤهلين علمياً وتربوياً وذوي الخبرة العاملين في هذه المدارس في محافظتك.
٦	٩٠.٨١	٤.٥٤٠٥	منح رواتب شهرية للتلميذات الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك بشرط استمرارهن في الدراسة، وإعفائهن من دفع رسوم مقابل الالتحاق بمجموعات التقوية المدرسية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك.

الترتيب	الأهمية النسبية	المتوسط	العبارات
١٠	٨٨.١١	٤.٤٠٥٤	تحمل وزارة التربية والتعليم تكاليف تقديم وجبات طعام ذات قيمة غذائية عالية وجودة ممتازة بصورة مجانية للتلميذات الإناث المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك.
١١	٨٨.١١	٤.٤٠٥٤	تحمل وزارة التربية والتعليم تكلفة توفير وسائل انتقال/مواصلات وتقديمها بصورة مجانية للتلميذات الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية واللائي يسكن في منازل بعيدة عن المدارس المقيدات بها في محافظتك.
٨	٨٩.١٩	٤.٤٥٩٥	إدخال تخصصات جديدة في مناهج المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك بحيث تكون هذه المناهج الجديدة أكثر تناعماً مع احتياجات سوق العمل.
٧	٩٠.٨١	٤.٥٤٠٥	توفير كافة مستلزمات التدريب العملي إلى جانب توفير أعداد أكبر من الوسائل التعليمية وأفلام الفيديو التوضيحية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك.
٥	٩١.٦٢	٤.٥٨١١	قيام رجال الأعمال وأرباب الصناعة برعاية التلميذات الإناث المتفوقات دراسياً، وتحمل نفقات تعليمهن ونفقات معيشتهن في أثناء الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك.
١	٩٤.٠٥	٤.٧٠٢٧	مساهمة المدارس الثانوية الفنية في تقديم الخبرة والتدريب العملي للطالبات الفقيرات كي يقمن بمشروعات إنتاجية مختلفة، وإتاحة الفرص لهن لتسويق منتجاتهن بمنافذ البيع بها.
٣	٩٢.٤٣	٤.٦٢١٦	تقديم وزارة التعليم العالي منح مالية لخريجات المدارس الثانوية الصناعية والفنية الزراعية الفقيرات المتفوقات لدراسة التخصصات

الترتيب	الأهمية النسبية	المتوسط	العبارات
			العلمية في كليات الهندسة وكليات العلوم وكليات الزراعة التابعة لمحافظة الخريجات الفقيرات.
٩	٨٨.٦٥	٤.٤٣٢٤	أرى أن رفع سن زواج الفتيات أحد ضمانات استمرارهن في التعلم حتى نهاية المرحلة الثانوية، وأن زيادة أعداد حملات توعية أولياء الأمور بمخاطر زواج الفتيات القاصرات في محافظتي ضرورة لتمكين الإناث الفقيرات من مستقبل تعليمي واقتصادي أفضل.

اشتمل المحور الثالث الخاص بواقع التمكين التعليمي للمرأة المصرية على ١١ عبارة. وجاءت العبارة ”مساهمة المدارس الثانوية الفنية في تقديم الخبرة والتدريب العملي للطالبات الفقيرات كي يقمن بمشروعات إنتاجية مختلفة، وإتاحة الفرص لهن لتسويق منتجاتهن بمنافذ البيع بها“ في المرتبة الأولى من حيث الأهمية بين عبارات المحور الثالث بمتوسط قدره 4.7027 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 94.05. وجاءت العبارة ”زيادة الميزانية المخصصة للمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الواقعة في الأحياء الفقيرة، وزيادة أعداد المعلمين المؤهلين علمياً وتربوياً وذوي الخبرة العاملين في هذه المدارس في محافظتك“ في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بين عبارات المحور الثالث بمتوسط قدره 4.6757 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 93.51. وجاءت العبارة ”تقديم وزارة التعليم العالي منح مالية لخريجات المدارس الثانوية الصناعية والفنية الزراعية الفقيرات المتفوقات لدراسة التخصصات العلمية في كليات الهندسة وكليات العلوم وكليات الزراعة التابعة لمحافظة الخريجات الفقيرات“ في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الثالث بمتوسط قدره 4.6216 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 92.43. وجاءت العبارة ”بناء أعداد أكبر من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في المناطق العشوائية والمناطق المحرومة من الخدمات التعليمية، وزيادة فصول هذا المدارس في محافظتك“ في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الثالث بمتوسط قدره 4.5946 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 91.89. وجاءت العبارة ”قيام رجال الأعمال وأرباب

الصناعة برعاية التلميذات الإناث المتفوقات دراسياً، وتحمل نفقات تعليمهن ونفقات معيشتهن في أثناء الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك“ في المرتبة الخامسة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الثالث بمتوسط قدره 4.5811 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 91.62. وجاءت العبارة ”منح رواتب شهرية للتلميذات الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك بشرط استمرارهن في الدراسة، وإعفائهن من دفع رسوم مقابل الالتحاق بمجموعات التقوية المدرسية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك“ في المرتبة السادسة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الثالث بمتوسط قدره 4.5405 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 90.81. وجاءت عبارة ” توفير كافة مستلزمات التدريب العملي إلى جانب توفير أعداد أكبر من الوسائل التعليمية وأفلام الفيديو التوضيحية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك“ في المرتبة السابعة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الثالث بمتوسط قدره 4.5405 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 90.81.

وجاءت عبارة ”إدخال تخصصات جديدة في مناهج المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك بحيث تكون هذه المناهج الجديدة أكثر تناعماً مع احتياجات سوق العمل“ في المرتبة الثامنة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الثالث بمتوسط قدره 4.4595 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 89.19. وجاءت عبارة ”أرى أن رفع سن زواج الفتيات أحد ضمانات استمرارهن في التعلم حتى نهاية المرحلة الثانوية، وأن زيادة أعداد حملات توعية أولياء الأمور بمخاطر زواج الفتيات القاصرات في محافظتي ضرورة لتمكين الإناث الفقيرات من مستقبل تعليمي واقتصادي أفضل“ في المرتبة التاسعة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الثالث بمتوسط قدره 4.4324 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 88.65. وجاءت عبارة ”تحمل وزارة التربية والتعليم تكاليف تقديم وجبات طعام ذات قيمة غذائية عالية وجودة ممتازة بصورة مجانية للتلميذات الإناث المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك“ في المرتبة العاشرة من حيث الأهمية بين عبارات

المحور بمتوسط قدره 4.4054 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 88.11. أما عبارة "تحمل وزارة التربية والتعليم تكلفة توفير وسائل انتقال/مواصلات وتقديمها بصورة مجانية للتلميذات الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية واللائي يسكن في منازل بعيدة عن المدارس المقيدات بها في محافظتك" فقد جاءت في المرتبة الحادية عشرة من حيث الأهمية بين عبارات المحور بمتوسط قدره 4.4054 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 88.11 .

ومما سبق يتضح أن أهم الآليات والإجراءات المستقبلية المقترحة لتحسين التمكين التعليمي للمرأة المصرية في محافظة أسيوط مرتبة ترتيباً تنازلياً من الأكثر أهمية إلى الأقل أهمية هي كالتالي:

- مساهمة المدارس الثانوية الفنية في تقديم الخبرة والتدريب العملي للطالبات الفقيرات كي يقمن بمشروعات إنتاجية مختلفة، وإتاحة الفرص لهن لتسويق منتجاتهن بمنافذ البيع بها.
- زيادة الميزانية المخصصة للمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الواقعة في الأحياء الفقيرة، وزيادة أعداد المعلمين المؤهلين علمياً وتربوياً وذوي الخبرة العاملين في هذه المدارس في محافظتك.
- تقديم وزارة التعليم العالي منح مالية لخريجات المدارس الثانوية الصناعية والفنية الزراعية الفقيرات المتفوقات لدراسة التخصصات العلمية في كليات الهندسة وكليات العلوم وكليات الزراعة التابعة لمحافظة الخريجات الفقيرات.
- بناء أعداد أكبر من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في المناطق العشوائية والمناطق المحرومة من الخدمات التعليمية، وزيادة فصول هذا المدارس في محافظتك.

- قيام رجال الأعمال وأرباب الصناعة برعاية التلميذات الإناث المتفوقات دراسياً، وتحمل نفقات تعليمهن ونفقات معيشتهن في أثناء الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك.
- منح رواتب شهرية للتلميذات الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك بشرط استمرارهن في الدراسة، وإعفاءهن من دفع رسوم مقابل الالتحاق بمجموعات التقوية المدرسية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك.
- توفير كافة مستلزمات التدريب العملي إلى جانب توفير أعداد أكبر من الوسائل التعليمية وأفلام الفيديو التوضيحية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك.
- إدخال تخصصات جديدة في مناهج المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك بحيث تكون هذه المناهج الجديدة أكثر تناعماً مع احتياجات سوق العمل.
- رفع سن زواج الفتيات كأحد ضمانات استمرارهن في التعلم حتى نهاية المرحلة الثانوية، وزيادة أعداد حملات توعية أولياء الأمور بمخاطر زواج الفتيات القاصرات في محافظة أسيوط باعتبارها ضرورة لتمكين الإناث الفقيرات من مستقبل تعليمي واقتصادي أفضل.
- تحمل وزارة التربية والتعليم تكاليف تقديم وجبات طعام ذات قيمة غذائية عالية وجودة ممتازة بصورة مجانية للتلميذات الإناث المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك.
- تحمل وزارة التربية والتعليم تكلفة توفير وسائل انتقال/مواصلات وتقديمها بصورة مجانية للتلميذات الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية

والفنية الزراعية واللائحي يسكن في منازل بعيدة عن المدارس المقيدات بها في محافظتك.

ومن تحليل استجابات المعلمين في عينة البحث يتضح لنا أن أهم ثلاث آليات مستقبلية لتحسين التمكين التعليمي للمرأة المصرية في محافظة أسيوط كانت كالتالي:

- مساهمة المدارس الثانوية الفنية في تقديم الخبرة والتدريب العملي للطالبات الفقيرات كي يقمن بمشروعات إنتاجية مختلفة، وإتاحة الفرص لهن لتسويق منتجاتهن بمنافذ البيع بها.

- زيادة الميزانية المخصصة للمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الواقعة في الأحياء الفقيرة، وزيادة أعداد المعلمين المؤهلين علمياً وتربوياً وذوي الخبرة العاملين في هذه المدارس في محافظتك.

- تقديم وزارة التعليم العالي منح مالية لخريجات المدارس الثانوية الصناعية والفنية الزراعية الفقيرات المتفوقات لدراسة التخصصات العلمية في كليات الهندسة وكليات العلوم وكليات الزراعة التابعة لمحافظة الخريجات الفقيرات.

ومن تحليل استجابات المعلمين في عينة البحث يتضح لنا أيضاً أن الآليات المستقبلية الثلاث الأقل أهمية بالنسبة لتحسين التمكين التعليمي للمرأة المصرية في محافظة أسيوط كانت كالتالي بعد ترتيبها من الأقل أهمية إلى الأكثر أهمية:

- تحمل وزارة التربية والتعليم تكلفة توفير وسائل انتقال/مواصلات وتقديمها بصورة مجانية للتلميذات الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية واللائحي يسكن في منازل بعيدة عن المدارس المقيدات بها في محافظتك

- تحمل وزارة التربية والتعليم تكاليف تقديم وجبات طعام ذات قيمة غذائية عالية وجودة ممتازة بصورة مجانية للتلميذات الإناث المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظتك.

- رفع سن زواج الفتيات كأحد ضمانات استمرارهن في التعلم حتى نهاية المرحلة الثانوية، وزيادة أعداد حملات توعية أولياء الأمور بمخاطر زواج الفتيات القاصرات في محافظة أسيوط باعتبارها ضرورة لتمكين الإناث الفقيرات من مستقبل تعليمي واقتصادي أفضل.

وعلى الرغم من تدني ترتيب هذه الآليات الثلاث السابق ذكرها في الأهمية من وجهة نظر المعلمين في عينة البحث، إلا أن الباحث يعتقد أن ارتفاع معدلات الفقر في محافظة أسيوط في عام ٢٠٢٣، وارتفاع معدلات التضخم وارتفاع تكلفة المعيشة وارتفاع أسعار المواد الغذائية في مصر نتيجة للحرب الروسية الأوكرانية يحتم على الحكومة المصرية تطبيق جميع هذه الآليات المذكورة. ومن ثم، يري الباحث ضرورة إسراع الحكومة المصرية بتطبيق جميع الآليات الإحدى عشر المذكورة في المحور الثالث كإجراءات عاجلة لا تحتتمل التأخير لتحسين التمكين التعليمي للمرأة المصرية في المحافظات الفقيرة بصفة عامة وفي المناطق الريفية بمحافظات الصعيد بصفة خاصة. وبعد أن قمنا بتحليل استجابات المعلمين في استبيان التمكين التعليمي للمرأة المصرية، سوف نستعرض في الجزء التالي استجابات المعلمين التي تم رصدها من خلال استبيان التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية.

ثانياً: الاستبيان الخاص بالتمكين الاقتصادي للمرأة المصرية:

المعوقات التي واجهه الباحث أثناء تنفيذ استبيان التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية:

استغرق الحصول على موافقة وزارة التنمية المحلية على تطبيق استبيان التمكين

الاقتصادي للمرأة المصرية ٤٩ يوماً وهي مدة طويلة.

١. مرحلة إعداد الاستبانة في صورتها المبدئية:

وتمثلت هذه المرحلة في:

تحديد الهدف من الاستبانة:

الهدف من استبيان التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية الموجه لمسئولي وزارة

التنمية المحلية:

استهدف استبيان التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية دراسة مدي فاعلية إجراءات

التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط. كما استهدف

أيضاً تحديد ورصد الإجراءات التي نفذتها الدولة المصرية للتمكين الاقتصادي للفتاة

والمرأة الفقيرة في محافظة أسيوط، ثم تقويم مدي نجاح هذه الإجراءات في تحسين

مؤشرات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة بها، ثم صياغة تصور مقترح لتحسين

فاعلية إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في مصر.

مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة (Women Economic Empowerment):

ونقصد بالتمكين الاقتصادي للمرأة 'زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة أمام النساء

للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية، ولتنمية مهاراتهم من خلال التوظيف الأمثل

للسياسات والمبادرات الحكومية الداعمة للنساء'.

مفهوم المرأة الفقيرة:

إن المرأة الفقيرة في مصر هي المرأة التي يقل دخلها الشهري عن ١٠٦٢.٦ جنيهًا

مصريًا في ١٣ نوفمبر عام ٢٠٢٢.

إعداد عبارات الاستبانة:

قام الدكتور أحمد محمد نبوي حسب النبي^{٣٨} بالرجوع إلى عددٍ كبير من المصادر والمراجع والكتب والبحوث العلمية العربية والأجنبية في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة ومجال تقليل معدلات الفقر لدى الإناث؛ وذلك بهدف التعرف على أهم آليات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة. وتتضمن هذه القائمة في الأصل خمس مكونات، هي:

المحور الأول: واقع التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك، ويشمل عدد (٨) عبارات.

المحور الثاني: إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك، وتشمل عدد (١٨) عبارة.

المحور الثالث: مدى فاعلية إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك، وتشمل عدد (٨) عبارات.

المحور الرابع: معوقات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك، وتشمل عدد (٢٤) عبارة.

المحور الخامس: آليات وإجراءات مستقبلية مقترحة لتحسين التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك، وتشمل عدد (١٩) عبارة. وتمت بناء الاستبانة ومجموعة الأجزاء الرئيسية والفرعية المكونة المتضمنة بها، وصياغتها بما يتفق مع خصائص الفئة المستهدفة، والهدف من البحث.

^{٣٨} أستاذ أصول التربية والتخطيط التربوي المساعد ورئيس قسم تحليل النظم بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية- القاهرة.

عرض عبارات الاستبانة على مجموعة من الخبراء:

تم عرض الاستبانة على عدد (٣) من الباحثين^{٣٩} المتخصصين في التخطيط التربوي والاقتصادي وفي الإدارة التعليمية، بهدف التحقق من صدق الاستبيان. وبعد تعديل عدد من عبارات الاستبيان لتكون أكثر وضوحًا واتصالًا بموضوع البحث تم إعادة عرضها مرة ثانية على عدد (٣) من الباحثين^{٤٠} المتخصصين في التخطيط التربوي والاقتصادي وفي الإدارة التعليمية. وطُلب من كل محكم إبداء الرأي في مدى مناسبة العبارات المتضمنة بالاستبانة لما وضعت من أجله، وتعديلها وفق ما يراه مرتبطًا بالمكون الذي تنتمي إليه، أو حذف الإجراءات غير المرتبطة. وعلى ضوء مقترحاتهم، ومقترحات أعضاء فريق البحث خلال اجتماع خاص لمناقشة الإجراءات المتضمنة بالاستبانة؛ تم تعديل بعض الإجراءات؛ ليصبح إجمالي عدد هذه الإجراءات (٧٧) عبارة فرعية. وبعد تعديل الاستبانة للمرة الثانية تم عرضها للمرة الثالثة على عدد (١) من الباحثين والمتخصص في التخطيط التربوي والاقتصادي^{٤١}.

^{٣٩} تشمل قائمة المحكمين للاستبانة في المرة الأولى: (أ) أ.د. إيمان زغلول راغب أستاذ الإدارة التعليمية بشعبة بحوث التخطيط التربوي بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة. (ب) د. مني أحمد صادق مدرس/باحث بشعبة بحوث التخطيط التربوي بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة. (ج) إيمان أحمد عزب مدرس/باحث بشعبة بحوث التخطيط التربوي بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة.

^{٤٠} تشمل قائمة المحكمين للاستبانة في المرة الثانية: (أ) أ.د. إيمان زغلول راغب أستاذ الإدارة التعليمية بشعبة بحوث التخطيط التربوي بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة. (ب) د. مني أحمد صادق مدرس/باحث بشعبة بحوث التخطيط التربوي بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة. (ج) إيمان أحمد عزب مدرس/باحث بشعبة بحوث التخطيط التربوي بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة.

^{٤١} قام بتحكيم الاستبانة للمرة الثالثة د. مني أحمد صادق مدرس/باحث بشعبة بحوث التخطيط التربوي بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة.

٢. حساب المعاملات العلمية للاستبانة:

• صدق البناء:

لأن حساب صدق الأداة يتم من خلال قياس ارتباط مفردات الاستبانة مع موضوعات خارجية، فقد تم التحقق من صدق كل عبارة بالاستبانة والبالغ عددها (٧٧) عبارة عن طريق صدق البناء؛ منها المحور الأول: واقع التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك، ويشمل عدد (٨) عبارات.

المحور الثاني: إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك، وتشمل عدد (١٨) عبارات.

المحور الثالث: مدى فاعلية إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك، وتشمل عدد (٨) عبارات.

المحور الرابع: معوقات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك، وتشمل عدد (٢٤) عبارة.

المحور الخامس: آليات وإجراءات مستقبلية مقترحة لتحسين التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك، وتشمل عدد (١٩) عبارة.

أولاً: الصدق البنائي بالنسبة للمحور الأول: واقع التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك: ويشمل عدد (٨) عبارات. ويوضح الجدول (٢٥) معاملات الارتباط بين كل إجراء/عبارة وبين الدرجة الكلية للمحور الأول الذي تنتمي إليه في الاستبانة.

الجدول (٢٥). معاملات الارتباط بين كل إجراء والدرجة الكلية للمحور الأول الذي

تنتمي إليه في الاستبانة

الإجراء/العبارة	الارتباط بالدرجة الكلية
١	* * .٩٢

الإجراء/العبرة	الارتباط بالدرجة الكلية
٢	**٠.٩٢
٣	**٠.٩١
٤	**٠.٨٧
٥	**٠.٨٥
٦	**٠.٨٥
٧	**٠.٨٧
٨	**٠.٩٢

(**) دال عند مستوى ٠.٠١

اتضح من الجدول السابق؛ تمتع المكون الأول (المحور الأول) للاستبانة بدرجة مقبولة من الصدق البنائي بين العبارات الفرعية المكونة له؛ حيث تراوحت قيم معامل ارتباط كل إجراء فرعي (عبارة فرعية) بعد حذف درجتها بالدرجة الكلية للبعد الذي ينتمي إليه الإجراء/العبرة بالمكون الأول (المحور الأول) ما بين (٠.٨٥ - ٠.٩٣)، وجميعها دالة عند مستوى (٠.٠١). وكانت العبارة الأولى والعبارة الثانية والعبارة الثامنة في المحور الأول هي أعلى العبارات من حيث قيمة الصدق البنائي لها.

ثانياً: الصدق البنائي بالنسبة للمحور الثاني: إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك: وتشمل عدد (٢٦) عبارة. أما الجدول التالي فيبين الصدق البنائي للمحور الثاني والخاص بإجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك.

الجدول (٢٦). معاملات الارتباط بين كل إجراء والدرجة الكلية في المحور الثاني

الذي تنتمي إليه في الاستبانة

الإجراء/العبرة	الارتباط بالدرجة الكلية
١٧	**٠.٨٣

الإجراء/ العبارة	الارتباط بالدرجة الكلية
١٨	**٠.٨٨
١٩	**٠.٩٢
٢٠	**٨٩.٠
٢١	**٠.٨٨
٢٢	**٠.٨٦
٢٣	**٠.٨٧
٢٤	**٠.٨٨
٢٥	**٠.٨٤
٢٦	**٠.٨٤

(**) دال عند مستوى ٠.٠١

اتضح من الجدول السابق؛ تمتع المحور الثاني للاستبانة بدرجة مقبولة من الصدق البنائي بين الاجراءات الفرعية المكونة له حيث تراوحت قيم معامل ارتباط كل عبارة بعد حذف درجتها بالدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه العبارة بالمحور الثاني ما بين (٠.٨٣ - ٠.٩٢)، وجميعها دالة عند مستوى (٠.٠١). وكانت العبارة رقم ١٩ والعبارة رقم ٢٠ والعبارة رقم ١٨ والعبارة رقم ٢١ والعبارة رقم ٢٤ في المحور الثاني هي أعلى العبارات من حيث قيمة الصدق البنائي لها.

ثالثاً: الصدق البنائي بالنسبة للمحور الثالث: مدى فاعلية إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك: وتشمل عدد (٨) عبارة. ويبين الجدول التالي الصدق البنائي للمحور الثالث والخاص بإجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك.

الجدول (٢٧). معاملات الارتباط بين كل إجراء والدرجة الكلية في المحور الثالث الذي تنتمي إليه في الاستبانة

الإجراء/العبارة	الارتباط بالدرجة الكلية
٢٧	**٠.٨٣
٢٨	**٠.٨٨
٢٩	**٠.٩٠
٣٠	**٨٩.٠
٣١	**٠.٨٨
٣٢	**٠.٨٦
٣٣	**٠.٨٧
٣٤	**٠.٨٨

(**) دال عند مستوى ٠.٠١

اتضح من الجدول السابق؛ تمتع المحور الثالث للاستبانة بدرجة مقبولة من الصدق البنائي بين عباراته؛ حيث تراوحت قيم معامل ارتباط كل عبارة بعد حذف درجتها بالدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه العبارة بالمحور الثالث ما بين (٠.٨٣ - ٠.٩٢)، وجميعها دالة عند مستوى (٠.٠١). وكانت العبارة رقم ٢٩ والعبارة رقم ٣٠ هما أكثر العبارات قيمة من حيث قيمة الصدق البنائي لها.

رابعاً: الصدق البنائي بالنسبة للمحور الرابع: معوقات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك: وتشمل عدد (٢٤) عبارة. ويبين الجدول التالي الصدق البنائي للمحور الرابع والخاص بإجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك.

الجدول (٢٨). معاملات الارتباط بين كل إجراء والدرجة الكلية في المحور الرابع الذي تنتمي إليه في الاستبانة

الإجراء/العبرة	الارتباط بالدرجة الكلية	الإجراء/العبرة	الارتباط بالدرجة الكلية
٣٥	**٠.٨٨	٤٨	**٠.٩٢
٣٦	**٠.٨٤	٥٠	**٠.٨٤
٣٨	**٠.٨٩	٥١	**٠.٨٦
٣٩	**٨٩.٠	٥٣	**٨٧.٠
٤١	**٠.٨١	٥٤	**٠.٩٠
٤٢	**٠.٨٤	٥٦	**٠.٨٥
٤٤	**٠.٨٩	٥٧	**٠.٨٧
٤٥	**٠.٨٥		
٤٧	**٠.٩٠		

(**) دال عند مستوى ٠.٠١

اتضح من الجدول السابق؛ تمتع المحور الرابع للاستبانة بدرجة مقبولة من الصدق البنائي بين عباراته؛ حيث تراوحت قيم معامل ارتباط كل عبارة بعد حذف درجتها بالدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه العبارة بالمحور الرابع ما بين (٠.٨١ - ٠.٩٢)، وجميعها دالة عند مستوى (٠.٠١).

خامساً: الصدق البنائي بالنسبة للمحور الخامس: آليات وإجراءات مستقبلية مقترحة لتحسين التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك: وتشمل عدد (١٩) عبارة. ويُبين الجدول التالي الصدق البنائي للمحور الخامس والخاص بآليات وإجراءات مستقبلية مقترحة لتحسين التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك.

الجدول (٢٩). معاملات الارتباط بين كل عبارة ودرجة البعد الفرعي الذي تنتمي إليه في المحور الخامس بعد حذف درجة العبارة

الإجراء/العبارة	الارتباط بالدرجة الكلية	الإجراء/العبارة	الارتباط بالدرجة الكلية
٥٩	**٠.٨٣	٦٨	**٠.٨٨
٦٠	**٠.٨٨	٦٩	**٠.٨٤
٦١	**٠.٩٠	٧٠	**٠.٨٩
٦٢	**٨٩.٠	٧١	**٨٩.٠
٦٣	**٠.٨٨	٧٢	**٠.٨١
٦٤	**٠.٨٦	٧٣	**٠.٨٤
٦٥	**٠.٨٧	٧٤	**٠.٨٩
٦٦	**٠.٨٨	٧٥	**٠.٨٥
٦٧	**٠.٨٤	٧٦	**٠.٩٠

(**) دال عند مستوى ٠.٠١

اتضح من الجدول السابق؛ تمتع المحور الخامس للاستبانة بدرجة مقبولة من الصدق البنائي بين عباراته؛ حيث تراوحت قيم معامل ارتباط كل عبارة بعد حذف درجتها بالدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه العبارة بالمحور الخامس ما بين (٠.٨١ - ٠.٩٢)، وجميعها دالة عند مستوى (٠.٠١).

• الاتساق الداخلي:

يتعلق الاتساق الداخلي بحساب مدى التجانس بين المهارات والمكون الذي تنتمي إليه؛ ولذا تم حساب الاتساق الداخلي عن طريق إيجاد قيمة معامل الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه في المكون الخاص بهذا البعد. ويوضح الجدول التالي المصفوفة الارتباطية للعلاقات البينية بين الدرجة الكلية للمكون الثاني والأبعاد المنتمية إليه.

الجدول (٣٠). المصفوفة الارتباطية للعلاقات البينية بين المحاور والأبعاد التي تنتمي إليه في الاستبانة

المحور الخامس	المحور الرابع	المحور الثالث	المحور الثاني	المحور الأول	الدرجة الكلية	العبرة
**٠.٩٦	**٠.٩٦	**٠.٩٤	**٠.٩٧	**٠.٩٩		الدرجة الكلية
**٠.٩٢	**٠.٩٢	**٠.٩١	**٠.٩٤		**٠.٩٩	المحور الأول
**٠.٩٣	**٠.٩٣	**٠.٩٢		**٠.٩٤	**٠.٩٧	المحور الثاني
**٠.٩٢	**٠.٩٢		**٠.٩٢	**٠.٩١	**٠.٩٤	المحور الثالث
**٠.٩٢		**٠.٩٢	**٠.٩٣	**٠.٩٢	**٠.٩٦	المحور الرابع
	**٠.٩٢	**٠.٩٢	**٠.٩٣	**٠.٩٢	**٠.٩٦	المحور الخامس

(**) دال عند مستوى ٠.٠١

اتضح من الجدول السابق؛ تمتع المحاور بدرجة مقبولة من الاتساق الداخلي بين أبعادها؛ حيث أظهرت المصفوفة الارتباطية ارتفاع قيم معاملات الارتباط فيما بين الدرجة الكلية والأبعاد الفرعية، وفيما بين الأبعاد الفرعية المكونة له؛ حيث تراوحت هذه القيم ما بين (٠.٩١-٠.٩٩)، وجميعها دالة عند مستوى (٠.٠١).

• ثبات الاستبانة:

تم حساب معامل ثبات ألفا لكل مكون من مكونات الاستبانة الخمسة. وأظهرت النتائج تمتع مكونات الاستبانة بدرجات ثبات مرتفعة؛ حيث بلغ معامل ثبات ألفا كرونباك: المحور الأول (٠.٩٨) وعدد (٨) إجراء/عبارة فرعية، والمحور الثاني (٠.٩٧) وعدد (١٠) إجراء/عبارة فرعية، والمحور الثالث (٠.٩٠) وعدد (٨) إجراء/عبارة فرعية، والمحور الرابع (٠.٩٤) وعدد (١٦) إجراء/عبارة فرعية، والمحور الخامس (٠.٩٤) وعدد (١٨) إجراء/عبارة فرعية. ويُبين الجدول التالي قيم معامل ثبات ألفا لكل بعد من أبعاد المكونات الخمسة للأداة.

الجدول (٣١). قيم معامل ثبات ألفا كرونباك للأبعاد الفرعية المتضمنة بالمكونات الخمس للأداة/الاستبانة

الإجراء/العبارة	قيمة معامل ألفا
المحور الأول	٠.٩٨
المحور الثاني	٠.٩٧
المحور الثالث	٠.٩٠
المحور الرابع	٠.٩٤
المحور الخامس	٠.٩٤

وجميعها قيم مقبولة إحصائياً تُشير لثبات الاستبانة وصلاحيته لقياس التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة.

٣. الاستبانة في صورتها النهائية:

• تعليمات الاستبانة:

تضمنت الاستبانة بعض تعليمات الإجابة؛ حيث طُلب من المستجيب وضع علامة (٧) في الخانة التي تعبر عن رأيه للدور الذي يمكن أن تقوم به الإجراءات الحكومية في تحسين التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط، وذلك على ميزان تقدير خماسي (أوافق بشدة - موافق - محايد - أعترض - أعترض بشدة) أمام كل عبارة من عبارات كل محور من محاور الاستبانة الخمسة.

وبناءً على ما سبق؛ تم تحديد اتجاه وآراء المستجيبين حول التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط كما تضمنتها استبانة البحث.

• إجراءات التطبيق الميداني:

جاءت إجراءات التطبيق الميداني وفق الخطوات التالية:

- الحصول على موافقة الإدارة المركزية للأمن بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بشأن إجراء الدراسة الميدانية للبحث في محافظة أسيوط، ثم تم

الحصول على موافقة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وبموجب هاتين الموافقتين تم الحصول على موافقة وزارة التنمية المحلية للتطبيق على مسؤلي مبادرة حياة كريمة بالمراكز المختلفة لمحافظة أسيوط. ثم تم الحصول على موافقة السكرتير العام المساعد لمحافظة أسيوط على التطبيق البحث الميداني على مسؤلي مبادرة حياة كريمة في ديوان عام محافظة أسيوط بمدينة أسيوط، ومسؤلي مبادرة حياة كريمة في مركز أبو تيج، ومسؤلي مبادرة حياة كريمة في مركز ديروط، ومسؤلي مبادرة حياة كريمة في مركز القوصية.

- تم اختيار مسؤلي مبادرة حياة كريمة بكل مركز من مراكز محافظة أسيوط في عينة البحث؛ بحيث يكونون ممثلين لمبادرة حياة كريمة في عدد من القرى التابعة لكل مركز.
- تم التطبيق على مسؤلي مبادرة حياة كريمة بكل مركز من مراكز محافظة أسيوط في عينة البحث على المسؤولين عن المبادرة في كل مركز على حدة؛ حيث تم توزيع الاستبانة على كل فرد منهم ليجيب عنها بمفرده، مع توضيح الهدف منها وشرح تعليماتها.
- تم التطبيق الميداني لاستبيان التمكين الاقتصادي للمرأة في عدد من مراكز محافظة أسيوط في شهر فبراير من عام ٢٠٢٣.

• المعالجة الإحصائية:

استُخدم في تحليل البيانات البرنامج الإحصائي المعروف بـ (SPSS v23) من خلال حساب التكرارات والنسب المئوية والوزن النسبي للاستجابات؛ وذلك لمعالجة البيانات حسب استجابات عينة الدراسة على الاستبانة المعدة لتعرف دور مبادرة حياة كريمة في تحسين التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في محافظة أسيوط من وجهة نظر المسؤولين عن تنفيذ مبادرة حياة كريمة في ديوان عام محافظة أسيوط بمدينة

أسيوط، ومسئولي مبادرة حياة كريمة في مركز أبو تيج، ومسئولي مبادرة حياة كريمة في مركز ديروط، ومسئولي مبادرة حياة كريمة في مركز القوصية.

نتائج البحث، وتفسيرها:

طبيعة العينة في استبيان التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية الموجه لمسؤولي

وزارة التنمية المحلية:

اشتملت عينة الدراسة على ٢٣ فردًا من العاملين في وزارة التنمية المحلية والمسؤولين عن تنفيذ مبادرة حياة كريمة في محافظة أسيوط. وضمت العينة ٦ أفراد من العاملين في ديوان محافظة أسيوط والمنوط بهم تنفيذ مبادرة حياة كريمة على مستوى المحافظة بأكملها، و٦ أفراد من العاملين في مركز أبو تيج والمسؤولين عن تنفيذ مبادرة حياة كريمة في مركز أبو تيج والقرى التابعة له، و٦ أفراد من العاملين في مركز ديروط والمسؤولين عن تنفيذ مبادرة حياة كريمة في مركز ديروط والقرى التابعة له، و٥ أفراد من العاملين في مركز القوصية والمسؤولين عن تنفيذ مبادرة حياة كريمة في مركز القوصية والقرى التابعة له. والبحث الراهن بمثابة دراسة حالة لواقع التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في محافظة أسيوط. ومن ثم، كان جميع المفحوصين في البحث الحالي هم من العاملين بوزارة التنمية المحلية في محافظة أسيوط فقط. وقد اختار الباحث محافظة أسيوط نظرًا لارتفاع معدلات الفقر بها. ويوضح الجدول (٣٢) توزيع العينة على محافظات الجمهورية.

الجدول (٣٢). توزيع العينة على محافظات جمهورية مصر العربية

المحافظة	التكرار	النسبة (%)
أسيوط	٢٣	١٠٠.٠

وبعد أن حللنا توزيع العينة على محافظات جمهورية مصر العربية، سوف نستعرض في الجزء التالي مؤشر وظائف العاملين في وزارة التنمية المحلية في العينة الخاصة باستبيان التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية.

وظائف العاملين في وزارة التنمية المحلية في العينة الخاصة باستبيان التمكين

الاقتصادي للمرأة المصرية:

كانت أكبر نسبة من المفحوصين في عينة البحث الخاصة باستبيان التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية هم من المهنيين بنسبة ١٧.٤٪ من عينة البحث. وكانت ثاني أكبر نسبة من المفحوصين في عينة البحث هم من شاغلي وظيفة إحصائي علاقات عامة بنسبة ١٣٪ من عينة البحث. أما ثالث أكبر نسبة من المفحوصين في عينة البحث فكانت من نصيب شاغلي وظيفة رئيس وحدة بنسبة ٨.٧٪ من عينة البحث. وكان شاغلو وظيفة إحصائي شؤون العاملين هم في المرتبة الثالثة مكرر بنسبة ٨.٧٪ من عينة البحث. كما كان شاغلو وظيفة سكرتارية هم أيضًا في المرتبة الثالثة مكرر بنسبة ٨.٧٪ من عينة البحث. وكان شاغلو وظيفة إحصائي تنمية في المرتبة السادسة بنسبة ٤.٣٪ من عينة البحث. وكان شاغلو وظيفة باحث بإدارة خدمة المواطنين في المرتبة السادسة مكرر بنسبة ٤.٣٪ من عينة البحث. وكان شاغلو وظيفة باحث قانوني في المرتبة السادسة مكرر بنسبة ٤.٣٪ من عينة البحث. وكان شاغلو وظيفة عضو بوحدة التطوير في المرتبة السادسة مكرر بنسبة ٤.٣٪ من عينة البحث. كما كان شاغلو وظيفة فني زراعي ثالث في المرتبة السادسة مكرر بنسبة ٤.٣٪ من عينة البحث. واحتل شاغلو وظيفة مدير إدارة التخطيط والمتابعة في المرتبة السادسة مكرر بنسبة ٤.٣٪ من عينة البحث. وكان شاغلو وظيفة مدير إدارة التنمية في المرتبة السادسة مكرر بنسبة ٤.٣٪ من عينة البحث. كما كان شاغلو وظيفة مدير التخطيط في المرتبة السادسة مكرر بنسبة ٤.٣٪ من عينة البحث. وكان شاغلو وظيفة مدير علاقات عامة في المرتبة السادسة مكرر بنسبة ٤.٣٪ من عينة البحث. وأخيرًا، كان شاغلو وظيفة مسئول مبادرة حياة كريمة في المرتبة السادسة مكرر بنسبة ٤.٣٪ من عينة البحث. ومما سبق يتضح أن المسئولون عن تنفيذ مبادرة حياة كريمة في مركز أبو تيج ومركز ديروط ومركز القوصية ومدينة أسيوط هم من شاغلي الوظائف للتقليدية، ومن الذين لم يحصلوا على تدريب متخصص في مبادرات التنمية الريفية أو على تدريب في مبادرات التمكين الاقتصادي للمرأة.

أي أن المسؤولين عن تنفيذ مبادرة حياة كريمة في عينة البحث بمحافظة أسيوط هم من العاملين بوزارة التنمية المحلية الذين لم يحصلوا على أي تدريب في مجالات تقليل الفقر أو في مجالات تحسين الأوضاع الاقتصادية للنساء الفقيرات. ويوضح الجدول (٣٣) توزيع المفحوصين في عينة البحث على الوظائف في مراكز محافظة أسيوط.

الجدول (٣٣). توزيع المفحوصين في عينة البحث على الوظائف في مراكز محافظة

أسيوط

المهنة	التكرار	النسبة (%)	الترتيب في عينة البحث
إحصائي تنمية	١	٤.٣	السادسة
إحصائي شؤون العاملين	٢	٨.٧	الثالثة مكرر
إحصائي علاقات عامة	٣	١٣	الثانية
باحث بإدارة خدمة المواطنين	١	٤.٣	السادسة مكرر
باحث قانوني	١	٤.٣	السادسة مكرر
رئيس وحدة	٢	٨.٧	الثالثة
سكرتارية	٢	٨.٧	الثالثة مكرر
عضو وحدة التطوير	١	٤.٣	السادسة مكرر
فني زراعي ثالث	١	٤.٣	السادسة مكرر
مدير إدارة التخطيط والمتابعة	١	٤.٣	السادسة مكرر
مدير إدارة التنمية	١	٤.٣	السادسة مكرر
مدير التخطيط	١	٤.٣	السادسة مكرر
مدير علاقات عامة	١	٤.٣	السادسة مكرر
مسئول مبادرة حياة كريمة	١	٤.٣	السادسة مكرر
مهني	٤	١٧.٤	الأول
Total	٢٣	١٠٠.٠	

وبعد أن حللنا توزيع المفحوصين في عينة البحث على الوظائف في مراكز محافظة أسيوط، سوف نستعرض في الجزء التالي مؤشر المؤهلات الدراسية التي حصل عليها العاملون في عينة البحث الخاصة باستبيان التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية. **المؤهلات الدراسية الخاصة بالعاملين في وزارة التنمية المحلية في العينة الخاصة باستبيان التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية:**

هيمن الحاصلون على مؤهلات دراسية في تخصصات نظرية على عينة البحث؛ حيث مثل الحاصلون على المؤهلات النظرية ١٨ فردًا بنسبة ٧٨.٢٪ من عينة البحث الخاصة باستبيان التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية. أما الحاصلون على مؤهلات دراسية في تخصصات عملية فقد مثلوا ٢١.٧٪ من إجمالي عينة البحث الخاصة باستبيان التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية. ونظرًا لأن غالبية ميزانية مبادرة حياة كريمة كانت مخصصة لتمويل مشروعات هندسية في مجال تحسين البنية التحتية، فقد كان من الواجب زيادة نسبة العاملين الحاصلين على مؤهلات دراسية عملية تتصل بتخصصات الهندسة المدنية والهندسة الكهربائية. ويعاب على وزارة التنمية المحلية عدم البدء في تنفيذ الشق الخاص بالمجمعات الصناعية في مراكز محافظة أسيوط، وعدم تخصيص ميزانية لتنفيذ مناطق صناعية في محافظة أسيوط. ونتيجة لعدم البدء في تنفيذ المشروعات الخاصة بالمجمعات الصناعية في محافظة أسيوط حتى شهر فبراير من عام ٢٠٢٣، لم تقم وزارة التنمية المحلية بتعيين مهندسين في تخصصات مثل الهندسة الصناعية، وهندسة الإنتاج، وهندسة الميكاترونكس (Mechatronics) للإشراف على بناء وتنفيذ المجمعات الصناعية المخطط لها ضمن مبادرة حياة كريمة. ويلاحظ أيضًا تعيين حاصلين على بكالوريوس الآداب، وبكالوريوس اللغة العربية، وبكالوريوس الحقوق، وبكالوريوس السياحة والفنادق، وبكالوريوس التربية للإشراف على تنفيذ مبادرة حياة كريمة التي تشمل تنفيذ مشروعات هندسية في مجال الصرف الصحي ومجال محطات مياه الشرب ومجال إنشاء محطات توليد الكهرباء ومجال إدخال الغاز

الطبيعي للمنازل، والتي تشمل أيضًا إنشاء مجتمعات صناعية. ومن ثم، فإن نسبة كبيرة من المشرفين على تنفيذ مبادرة حياة كريمة في محافظة أسيوط ليس لديهم المعارف العلمية أو الخبرات العملية الكافية لتنفيذ هذه المشروعات الهندسية والصناعية. كما يلاحظ أيضًا أن العاملين من الحاصلين على مؤهلات في تخصصات نظرية مثل بكالوريوس التجارة وبكالوريوس الآداب وبكالوريوس السياحة والفنادق لم يتلقوا تدريبًا كافيًا على تنفيذ مبادرات التمكين الاقتصادي للمرأة الفقيرة أو تنفيذ مشروعات لتقليل معدلات الفقر بين النساء. ويوضح الجدول (٣٤) المؤهلات الدراسية التي حصل عليها العاملون المشرفون على تنفيذ مبادرة حياة كريمة والعاملون بوزارة التنمية المحلية في عينة البحث بمحافظة أسيوط.

الجدول (٣٤). المؤهلات الدراسية التي حصل عليها العاملون بوزارة التنمية

المحلية في عينة البحث بمحافظة أسيوط

المؤهل الدراسي	التكرار	النسبة (%)	الترتيب في عينة البحث
بكالوريوس آداب	١	٤.٣	الخامس
بكالوريوس إعلام	١	٤.٣	الخامس مكرر
بكالوريوس تجارة	٥	٢١.٧	الأول
بكالوريوس تربية	١	٤.٣	الخامس مكرر
بكالوريوس تعاون	١	٤.٣	الخامس مكرر
بكالوريوس حقوق	١	٤.٣	الخامس مكرر
بكالوريوس خدمة اجتماعية	١	٤.٣	الخامس مكرر
بكالوريوس زراعة	١	٤.٣	الخامس مكرر
بكالوريوس سياحة وفنادق	٢	٨.٧	الثالث
بكالوريوس لغة عربية	١	٤.٣	الخامس مكرر
بكالوريوس هندسة	٣	١٣	الثاني
دبلوم تجارة (مؤهل متوسط)	١	٤.٣	الخامس مكرر

المؤهل الدراسي	التكرار	النسبة (%)	الترتيب في عينة البحث
دبلوم زراعة (مؤهل متوسط)	١	٤.٣	الخامس مكرر
دراسات عليا (دكتوراة في الصحة النفسية)	١	٤.٣	الخامس مكرر
معهد فني تجاري (مؤهل فوق متوسط)	٢	٨.٧	الثالث مكرر
Total	٢٣	١٠٠.٠	

ومن تحليل البيانات الواردة في الجدول (٣٤) يتضح لنا أن الحاصلين على مؤهل بكالوريوس التجارة قد احتلوا المركز الأول من بين مؤهلات العاملين في عينة البحث بنسبة ٢١.٧٪ من عينة البحث. أما الحاصلون على مؤهل بكالوريوس الهندسة فقد احتلوا المركز الثاني من بين مؤهلات العاملين في عينة البحث بنسبة ١٣٪ من عينة البحث. واحتل الحاصلون على بكالوريوس السياحة والفنادق المرتبة الثالثة من بين مؤهلات العاملين في عينة البحث بنسبة ٨.٧٪ من عينة البحث. أما الحاصلون على مؤهل فوق متوسط من المعاهد الفنية التجارية فقد جاءوا في المركز الثالث مكرر من بين مؤهلات العاملين في عينة البحث بنسبة ٨.٧٪ من عينة البحث. ومن الغريب وجود عاملين من الحاصلين على دبلوم التجارة ودبلوم الصناعة ومن خريجي المعاهد الفنية التجارية فوق المتوسطة يشرفون على تنفيذ مشروعات هندسية ضمن مبادرة حياة كريمة تبلغ قيمتها عشرات المليارات من الجنيهات في محافظة أسيوط. ومثل العاملون الحاصلون على مؤهل متوسط ومؤهل فوق متوسط ١٧.٤٪ من إجمالي عينة البحث الخاصة باستبيان التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية. وكان الشخص الوحيد المؤهل للإشراف على تنفيذ مبادرات للتمكين الاقتصادي للمرأة هو باحثة واحدة حاصلة على الدكتوراه في الصحة النفسية تعمل في مركز مدينة القوصية بمحافظة أسيوط. ومثلت هذه الباحثة الوحيدة ٤.٣٪ فقط من عينة البحث.

وبعد أن حللنا المؤهلات الدراسية التي حصل عليها العاملون بوزارة التنمية المحلية الذين يشرفون على تنفيذ مبادرة حياة كريمة في عينة البحث بمحافظة أسيوط، سوف نتناول في الجزء التالي التخصص الدراسي الدقيق لهؤلاء العاملين.

التخصص الدراسي الدقيق الخاص بالعاملين في وزارة التنمية المحلية في العينة الخاصة باستبيان التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية:

مثل العاملون الحاصلون على مؤهل دراسي يتصل بإدارة تنفيذ المشروعات ٢١.٧٪ من عينة البحث. وبهذا احتل العاملون الحاصلون على مؤهل دراسي يتصل بإدارة تنفيذ المشروعات المرتبة الأولى من بين التخصص الدقيق لعينة العاملين في وزارة التنمية المحلية بمحافظة أسيوط. واحتل العاملون الحاصلون على تخصص السكرتارية المرتبة الثانية في مؤشر التخصص الدقيق بنسبة ١٣٪ من العاملين في عينة البحث في محافظة أسيوط. واحتل العاملون الحاصلون على تخصص المحاسبة المرتبة الثالثة مكرر في مؤشر التخصص الدقيق بنسبة ١٣٪ من العاملين في عينة البحث في محافظة أسيوط. ومثل العاملون الحاصلون على مؤهل دراسي في مجال الهندسة المدنية ٨.٧٪ من عينة البحث. وبهذا احتل العاملون الحاصلون على مؤهل دراسي في مجال الهندسة المدنية المرتبة الرابعة في ضوء مؤشر التخصص الدقيق لعينة العاملين في وزارة التنمية المحلية بمحافظة أسيوط. كما احتل العاملون في تخصص هندسة الاتصالات المرتبة الخامسة في مؤشر التخصص الدقيق بنسبة ٤.٣٪ من العاملين في وزارة التنمية المحلية في عينة البحث بمحافظة أسيوط. وكما سبق وأن أشرنا من قبل، يلاحظ أن أعداد العاملين الذين لديهم مؤهلات دراسية دقيقة في مجال الهندسة المدنية وهندسة الاتصالات قليلة، في حين أن أعداد العاملين الذين حصلوا على تخصصات نظرية كبير جدًا في عينة البحث. وعلى هذا، لا تمتلك نسبة كبيرة من العاملين في مبادرة حياة كريمة بمحافظة أسيوط المهارات والمعارف العلمية أو الخبرات العملية اللازمة لتنفيذ ومتابعة تنفيذ مشروعات البنية التحتية التي يتم تنفيذها في هذه المبادرة. كما يلاحظ أيضًا عدم وجود مهندسين في مجال الهندسة الصناعية أو هندسة الإنتاج؛ الأمر

الذي يعوق تنفيذ إنشاء المجمعات الصناعية المخطط لها ضمن مبادرة حياة كريمة. ويوضح الجدول (٣٥) التخصص الدراسي الدقيق للعاملين بوزارة التنمية المحلية في عينة البحث بمراكز محافظة أسيوط.

الجدول (٣٥). التخصص الدراسي الدقيق للعاملين بوزارة التنمية المحلية في عينة

البحث بمحافظة أسيوط

المؤهل الدراسي	التكرار	النسبة (%)	الترتيب في عينة البحث
هندسة اتصالات	١	٤.٣	الخامس
إرشاد سياحي	١	٤.٣	الخامس مكرر
دراسات فندقية	١	٤.٣	الخامس مكرر
بساتين	١	٤.٣	الخامس مكرر
إدارة تنفيذ المشروعات	٥	٢١.٧	الأول
سكرتارية	٣	١٣	الثاني
فني زراعي	١	٤.٣	الخامس مكرر
قانون عام	١	٤.٣	الخامس مكرر
إدارة الأعمال	١	٤.٣	الخامس مكرر
تاريخ وحضارة	١	٤.٣	الخامس مكرر
محاسبة	٣	١٣	الثاني مكرر
إدارة مالية	١	٤.٣	الخامس مكرر
مدير وحدة صحية	١	٤.٣	الخامس مكرر
هندسة مدني	٢	٨.٧	الرابع
Total	٢٣	١٠٠.٠	

ومثل العاملون الذين لديهم مؤهلات دراسية دقيقة في مجال الإرشاد السياحي ٤.٣٪ من عينة البحث. واحتل العاملون الذين لديهم مؤهلات دراسية دقيقة في مجال الإرشاد السياحي ومجال الدراسات الفندقية ومجال القانون العام ومجال التاريخ والحضارة المرتبة الخامسة مكرر والمرتبة الخامسة مكرر والمرتبة الخامسة مكرر

في مؤشر التخصص الدقيق للعاملين بوزارة التنمية المحلية في عينة البحث بمحافظة أسيوط. ويعاب على وزارة التنمية المحلية عدم تقديم تدريب في مجال التمكين الاقتصادي للنساء الفقيرات للعاملين المسؤولين عن تنفيذ مبادرة حياة كريمة بمحافظة أسيوط. وكان من الواجب تعيين أفراد أكثر تأهيلاً وحاصلين على مؤهلات دراسية أفضل اتصالاً بمؤشرات تقليل الفقر لدى النساء في المناطق العشوائية والقرى النائية بمحافظات الصعيد. فبدون الكوادر البشرية التي تمتلك معارف عميقة بآليات تقليل الفقر لدى الفتيات، تصبح فاعلية مبادرة حياة كريمة أقل. وعلى هذا، يجب أن تقوم وزارة التنمية المحلية بتعيين أفراد من الحاصلين على درجة الماجستير في مجالات اقتصاديات التنمية، والتنمية الريفية، والتمكين الاقتصادي للفتيات والنساء الفقيرات، ومحو أمية الفتيات الفقيرات في وحدات تنفيذ مبادرة حياة كريمة بمحافظات الجمهورية بصفة عامة ومحافظات الصعيد بصفة خاصة.

وبعد أن حللنا مؤشر التخصص الدراسي للعاملين بوزارة التنمية المحلية في عينة البحث بمحافظة أسيوط، سوف نستعرض في الجزء التالي مؤشر الخبرة لدى العاملين في عينة البحث في نفس المحافظة.

عدد سنوات الخبرة بالنسبة للعاملين في وزارة التنمية المحلية في العينة الخاصة باستبيان التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية:

كانت أكبر نسبة من العاملين في عينة البحث تتصل بالأفراد الذين لديهم عدد سنوات خبرة أقل من ١١ سنة. ومثل الأفراد الذين تقل عدد سنوات خبرتهم عن ١١ سنة ٥٢٪ من العاملين في مبادرة حياة كريمة في عينة البحث بمحافظة أسيوط. أما الأفراد الذين لديهم سنوات خبرة من ٢٠ سنة فأكثر فقد احتلوا المرتبة الثانية من حيث عددهم في العينة الخاصة باستبيان التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية. وتشير بيانات الدراسة الميدانية إلى أن الأفراد الذين لديهم سنوات خبرة من ٢٠ سنة فأكثر قد مثلوا ٣٠٪ من إجمالي العينة الخاصة باستبيان التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في محافظة أسيوط.

وجاء العاملون الذين تتراوح سنوات خبرتهم بين ١١ سنة إلى ١٩ سنة في المرتبة الثالثة من حيث عددهم في العينة الخاصة باستبيان التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية. وتشير بيانات الدراسة الميدانية إلى أن الأفراد الذين لديهم سنوات خبرة تتراوح بين ١١ سنة إلى ١٩ سنة مثلوا ١٧٪ من إجمالي العاملين في مبادرة حياة كريمة في عينة البحث بمحافظة أسيوط. وعلى هذا، فإن أكثر من نصف عينة البحث هم من الشباب صغار السن الذين يستطيعون التعلم وإضافة معارف جديدة إلى المعارف الموجودة لديهم. ولهذا، يجب أن تنظم وزارة التنمية المحلية دورات تدريبية للعاملين بها لإكسابهم المعارف المتصلة بآليات التمكين الاقتصادي للفتيات الفقيرات في محافظات الصعيد، وأفضل الممارسات في مجال تقليل معدلات الفقر بين الفتيات والنساء، وسبل توظيف التنمية الريفية في رفع المستوى الاقتصادي للإناث الفقيرات. ويوضح الجدول (٣٦) مؤشر عدد سنوات الخبرة بالنسبة للعاملين بوزارة التنمية المحلية في عينة البحث في محافظة أسيوط في شهر فبراير من عام ٢٠٢٣.

الجدول (٣٦). عدد سنوات الخبرة بالنسبة للعاملين بوزارة التنمية المحلية في

عينة البحث بمحافظة أسيوط

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة (%)
أقل من ١١ سنة	١٢	٥٢
من ١١ سنة إلى ١٩ سنة	٤	١٧
من ٢٠ سنة فأكثر	٧	٣٠
Total	٢٣	١٠٠٠٠

المراكز والمدن التي يعمل بها العاملون في مبادرة حياة كريمة في وزارة التنمية المحلية في العينة الخاصة باستبيان التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في محافظة أسيوط:

اشتملت العينة الخاصة باستبيان التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في محافظة أسيوط على ٢٣ فردًا. وقد مثل العاملون في مبادرة حياة كريمة بمركز أبوتيج ٢٦.١٪ من عينة البحث في محافظة أسيوط. ومثل العاملون في مبادرة حياة كريمة بديوان عام محافظة أسيوط بمدينة أسيوط ٢٦.١٪ من عينة البحث الخاصة باستبيان التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في محافظة أسيوط. ومثل العاملون في مبادرة حياة كريمة بمركز القوصية ٢١.٧٪ من عينة البحث الخاصة باستبيان التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في محافظة أسيوط. واشتملت عينة البحث في مركز ديروط على ٦ أفراد مثلوا ٢٦.١٪ من عينة البحث الخاصة باستبيان التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في محافظة أسيوط. ويوضح الجدول (٣٧) المراكز والمدن التي يعمل بها العاملون في مبادرة حياة كريمة في وزارة التنمية المحلية في عينة البحث بمحافظة أسيوط.

الجدول (٣٧). المراكز والمدن التي يعمل بها العاملون في مبادرة حياة كريمة في وزارة التنمية المحلية في عينة البحث بمحافظة أسيوط

النسبة (%)	التكرار	اسم المركز/المدينة
٢٦.١	٦	أبو تيج
٢٦.١	٦	ديوان عام محافظة أسيوط بمدينة أسيوط
٢١.٧	٥	القوصية
٢٦.١	٦	ديروط
١٠٠.٠	٢٣	Total

الجهة التي يعمل بها العاملون في مبادرة حياة كريمة في وزارة التنمية المحلية في العينة الخاصة باستبيان التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في محافظة أسيوط: كانت أكبر نسبة من العاملين في مبادرة حياة كريمة في عينة البحث هم من العاملين في الوحدات المحلية، في حين كانت أقل نسبة منهم من العاملين في الديوان العام لمحافظة أسيوط في مدينة أسيوط. وكان عدد العاملين في مبادرة حياة كريمة في

الوحدات المحلية ١٧ فردًا من عينة البحث بنسبة ٧٣.٩٪ من عينة البحث الخاصة باستبيان التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في محافظة أسيوط. أما العاملون في الديوان العام لمحافظة أسيوط في مدينة أسيوط فكان عددهم ٦ أفراد من جملة عدد أفراد عينة البحث، ومثلوا نسبة ٢٦.١٪ من عينة البحث الخاصة باستبيان التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في محافظة أسيوط. ويشير ارتفاع نسبة العاملين في مبادرة حياة كريمة في الوحدات المحلية إلى قيام الباحث بزيارة ٣ مراكز أخرى خارج مدينة أسيوط. ومن ثم، يعطي تغطية عدد أكبر من الوحدات المحلية خارج مدينة أسيوط مصداقية أكبر للبحث، ويشير إلى استطلاع آراء أعداد أكبر من المفحوصين في الوحدات المحلية لمركز أبو تيج ومركز القوصية ومركز ديروط، وإلى عدم الاقتصار فقط على التعرف على آراء المفحوصين في مدينة أسيوط. ويوضح الجدول (٣٨) أسماء الجهات التي يعمل بها العاملون في مبادرة حياة كريمة في عينة البحث في محافظة أسيوط.

الجدول (٣٨). اسم الجهة التي يعمل بها العاملون في مبادرة حياة كريمة في

عينة البحث بمحافظة أسيوط

النسبة	التكرار	جهة العمل
٢٦.١	٦	الديوان العام لمحافظة أسيوط بمدينة أسيوط
٧٣.٩	١٧	الوحدات المحلية
١٠٠.٠	٢٣	Total

وبعد أن حللنا عدد من المؤشرات المتصلة بالعاملين في مبادرة حياة كريمة في عينة البحث الخاصة باستبيان التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية، سوف نستعرض في الجزء التالي المحاور المختلفة للتمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في محافظة أسيوط. وسوف نستهل هذا التحليل باستعراض واقع التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط.

المحور الأول: واقع التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في

محافظة أسيوط في ضوء استبيان التمكين الاقتصادي:

يوضح الجدول (٣٩) التكرارات والنسب المئوية لعبارات المحور الأول المتصلة بواقع التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط في ضوء استبيان التمكين الاقتصادي. واشتمل المحور الأول المتصل بواقع التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة على ٨ عبارات ترصد وتقوم مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية الموجودة في محافظة أسيوط في شهر فبراير من عام ٢٠٢٣.

اعترض ٨٢.٦٪ من عينة البحث واعترض بشدة ٨.٧٪ من عينة البحث على العبارة ” تقل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافيًا في محافظتك“، في حين وافق ٤.٣٪ من عينة البحث ووافق بشدة صفر٪ من عينة البحث على نفس العبارة. ويعني هذا، أن ٩١.٣٪ من عينة البحث يعترضون أو يعترضون بشدة على عدم نجاح وزارة التنمية المحلية في تقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافيًا في محافظة أسيوط، في حين أن ٤.٣٪ من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على نجاح وزارة التنمية المحلية في زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافيًا في محافظة أسيوط.

اعترض ٥٦.٥٪ من عينة البحث واعترض بشدة ٢١.٧٪ من عينة البحث على العبارة ” تقل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في محافظتك“، في حين وافق ١٧.٤٪ من عينة البحث ووافق بشدة صفر٪ من عينة البحث على نفس العبارة. ويعني هذا، أن ٧٨.٢٪ من عينة البحث يعترضون أو يعترضون بشدة على عدم نجاح وزارة التنمية المحلية في تقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عدد ساعات يومية تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في محافظة أسيوط، في حين أن ١٧.٤٪ من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على نجاح وزارة التنمية المحلية في تقليل

أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عدد ساعات يومية تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في محافظة أسيوط. ومن ثم، يجب أن تبذل وزارة التنمية المحلية جهودًا أكبر لتقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عدد ساعات يومية تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في محافظة أسيوط.

واعترض ٣٤.٨٪ من عينة البحث واعترض بشدة ١٧.٤٪ من عينة البحث على العبارة ” تقل أعداد الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية في محافظتك“، في حين وافق ٣٠.٤٪ من عينة البحث ووافق بشدة ٤.٣٪ من عينة البحث على نفس العبارة. ويعني هذا، أن ٥٢.٢٪ من عينة البحث يعترضون أو يعترضون بشدة على عدم نجاح وزارة التنمية المحلية في زيادة أعداد الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية في محافظة أسيوط، في حين أن ٣٤.٧٪ من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على نجاح وزارة التنمية المحلية في زيادة أعداد الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية في محافظة أسيوط. ومن ثم، يجب أن تبذل وزارة التنمية المحلية جهودًا أكبر لزيادة أعداد الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية في محافظة أسيوط. وتتسق إجابات المفحوصين حول هذه العبارة رقم (٣) مع ما جاء في الإطار النظري لهذا البحث بصفة عامة ومع تجربة الصين وكندا في التمكين الاقتصادي للفتيات الفقيرات بصفة خاصة. حيث أكدت تجربة الصين وتجربة كندا على أهمية زيادة أعداد الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية كآلية فعالة لتحسين التمكين الاقتصادي للإناث الفقيرات.

واعترض ٢٦.١٪ من عينة البحث واعترض بشدة ١٧.٤٪ من عينة البحث على العبارة ” تقل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في محافظتك“، في حين وافق ٨.٧٪ من عينة البحث ووافق بشدة صفر٪ من عينة البحث على نفس العبارة. ومن ثم، فإن ٤٣.٣٪ من عينة البحث يعترضون أو يعترضون

بشدة على عدم نجاح وزارة التنمية المحلية في زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط، في حين أن ٨.٧٪ من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على نجاح وزارة التنمية المحلية في زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط. وعلى هذا، يجب أن تبذل وزارة التنمية المحلية جهودًا أكبر لزيادة أعداد الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط. وتتفق استجابات المفحوصين حول هذه العبارة رقم (٤) مع تجربة الصين وكندا في تحسين التمكين الاقتصادي للفتيات الفقيرات. حيث أكدت خبرات هاتين الدولتين الواردة في الأجزاء السابقة لهذا البحث على أهمية زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي.

واعترض ٣٠.٤٪ من عينة البحث واعترض بشدة ٢١.٧٪ من عينة البحث على العبارة ”تزيد أعداد الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظتك“، في حين وافق ٢٦.١٪ من عينة البحث ووافق بشدة ١٣٪ من عينة البحث على نفس العبارة. وعلى هذا، فإن ٥٢.١٪ من عينة البحث يعترضون أو يعترضون بشدة على عدم نجاح وزارة التنمية المحلية في تقليل أعداد الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط، في حين أن ٣٩.١٪ من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على نجاح وزارة التنمية المحلية في تقليل أعداد الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط. ومن ثم، يجب أن تبذل وزارة التنمية المحلية في مصر جهودًا أكبر لتقليل أعداد الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل مؤقت في محافظة أسيوط.

واعترض صفر٪ من عينة البحث واعترض بشدة ٨.٧٪ من عينة البحث على العبارة ”توجد فجوة كبيرة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظتك وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة“، في حين وافق ٣٩.١٪

من عينة البحث ووافق بشدة ٥٢.٢٪ من عينة البحث على نفس العبارة. وعلى هذا، فإن ٩١.٣٪ من عينة البحث يعترضون أو يعترض بشدة على عدم نجاح وزارة التنمية المحلية في تقليل الفجوة الكبيرة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظة أسيوط وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة، في حين أن ٨.٧٪ من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على نجاح وزارة التنمية المحلية في تقليل الفجوة الكبيرة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظة أسيوط وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة. ومن ثم، يجب أن تبذل وزارة التنمية المحلية بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية جهودًا أكبر لتقليل الفجوة الكبيرة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظة أسيوط وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة. وتتفق استجابات المفحوصين حول العبارة رقم (٦) مع تجربة كندا التي نجحت إلى حد كبير في تقليل الفجوة في معدلات توظيف الإناث في سوق العمل في المناطق الريفية وبين معدلات توظيفهن في المدن الكندية الكبرى. حيث أكدت خبرة كندا على أهمية تقليل الفجوة في معدلات توظيف الإناث في سوق العمل في المناطق الريفية وبين معدلات توظيفهن في المدن الكبرى. ويتشابه الواقع المصري مع الواقع الصيني؛ حيث ما تزال هناك فجوة كبيرة في كل من مصر والصين بين معدلات توظيف الإناث في سوق العمل في المناطق الريفية وبين معدلات توظيفهن في المدن الكبرى. والاختلاف بين تجربة مصر والصين هو أن الصين قد نجحت بدرجة أكبر من مصر في تقليل هذه الفجوة. أما كندا فقد نجحت بصورة أكبر من الصين وبصورة أكبر من مصر في تقليل هذه الفجوة.

واعترض ٣٩.١٪ من عينة البحث واعتراض بشدة ٤.٣٪ من عينة البحث على العبارة ”تزيد أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظتك“، في حين وافق ٣٤.٨٪ من عينة البحث ووافق بشدة

١٧.٤٪ من عينة البحث على نفس العبارة. وعلى هذا، فإن ٥٢.٢٪ من عينة البحث يعترضون أو يعترضون بشدة على نجاح وزارة التنمية المحلية في تقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظة أسيوط، في حين أن ٤٣.٤٪ يوافقون أو يوافقون بشدة على نجاح وزارة التنمية المحلية في تقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظة أسيوط. ومن ثم، يجب أن تبذل وزارة التنمية المحلية جهودًا أكبر لتقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظة أسيوط. كما يجب أن تخصص وزارة المالية ميزانية أكبر لمبادرة حياة كريمة؛ بحيث يتم توجيه هذه الزيادة الجديدة في الميزانية إلى تحسين البنية التحتية لمساكن الفقراء، وفي توفير المياه النقية في المساكن التي يسكن فيها الإناث الفقيرات، وفي تقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظة أسيوط.

واعترض ١٣٪ من عينة البحث واعترض بشدة ٤.٣٪ من عينة البحث على عبارة ”تزيد أعداد الإناث الفقيرات اللاتي ليس لديهن تأمين صحي في محافظتك“، في حين وافق ٤٧.٨٪ من عينة البحث ووافق بشدة ٣٤.٨٪ من عينة البحث على نفس العبارة. ويعني هذا أن ٨٢.٦٪ من عينة البحث يعترضون أو يعترضون بشدة على عدم نجاح وزارة التنمية المحلية في تقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي ليس لديهن تأمين صحي في محافظة أسيوط، في حين أن ١٧.٣٪ من عينة البحث يوافقون أو يوافقون بشدة على نجاح وزارة التنمية المحلية في تقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي ليس لديهن

تأمين صحي في محافظة أسيوط. ومن ثم، يجب أن تبذل وزارة التنمية المحلية في مصر جهودًا أكبر لزيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن تأمين صحي في محافظة أسيوط. وبالإضافة إلى هذا، يجب أن تقوم وزارة المالية بزيادة الميزانية المالية المخصصة لتمويل برامج التأمين الصحي المخصص للإناث الفقيرات في محافظات الصعيد الفقيرة. ويوضح الجدول (٣٩) واقع التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط في ضوء استبيان التمكين الاقتصادي للمرأة في فبراير من عام ٢٠٢٣.

الجدول (٣٩). واقع التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط في ضوء استبيان التمكين الاقتصادي في عام ٢٠٢٣

رأي المستجيب								البند	مسلسل		
أعترض بشدة		أعترض		محايد		أوافق		أوافق بشدة		المحور الأول: واقع التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك:	
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
٨.٧	٢	٨٢.٦	١٩	٤.٣	١	٤.٣	١			١	تقل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافيًا في محافظتك.
٢١.٧	٥	٥٦.٥	١٣	٤.٣	١	١٧.٤	٤			٢	تقل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عدد ساعات

رأي المستجيب										البند	مسلسل
أعترض بشدة		أعترض		محايد		أوافق		أوافق بشدة		المحور الأول: واقع التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك:	
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
										يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في محافظتك.	
١٧.٤	٤	٣٤.٨	٨	١٣.٠	٣	٣٠.٤	٧	٤.٣	١	تقل أعداد الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية في محافظتك.	٣
١٧.٤	٤	٢٦.١	٦	٤٧.٨	١١	٨.٧	٢			تقل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في محافظتك.	٤

رأي المستجيب										البند	مسلسل
أعترض بشدة		أعترض		محايد		أوافق		أوافق بشدة		المحور الأول: واقع التمكين الاقتصادي للمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك:	
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
٢١.٧	٥	٣٠.٤	٧	٨.٧	٢	٢٦.١	٦	١٣.٠	٣	تزيد أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظتك.	٥
٨.٧	٢					٣٩.١	٩	٥٢.٢	١٢	توجد فجوة كبيرة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظتك وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة.	٦
٤.٣	١	٣٩.١	٩	٤.٣	١	٣٤.٨	٨	١٧.٤	٤	تزيد أعداد الإناث	٧

رأي المستجيب										البند	مسلسل
أعترض بشدة		أعترض		محايد		أوافق		أوافق بشدة		المحور الأول: واقع التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك:	
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
										الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظتك.	
٤.٣	١	١٣.٠	٣			٤٧.٨	١١	٣٤.٨	٨	تزيد أعداد الإناث الفقيرات اللاتي ليس لديهن تأمين	٨

رأي المستجيب										البند	مسلسل
أعترض بشدة		أعترض		محايد		أوافق		أوافق بشدة		المحور الأول: واقع التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك:	
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
										صحي في محافظتك.	

وبعد أن حللنا التكرارات والنسب المئوية لعبارات المحور الأول المتصلة بواقع التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط في ضوء استبيان التمكين الاقتصادي، سوف نحلل في الجزء التالي إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط.

المحور الثاني: إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط في ضوء استبيان التمكين الاقتصادي:

أولاً: التعرف على ماهية الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط في ضوء استبيان التمكين الاقتصادي:

يوضح الجدول (٤٠) التكرارات والنسب المئوية لعبارات المحور الثاني المتصلة بإجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط في ضوء استبيان التمكين الاقتصادي. واشتمل المحور الثاني المتصل بإجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة على جزئين: الجزء الأول الذي يهدف إلى رصد وتحديد إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط، والجزء الثاني الذي يهدف إلى رصد مدي موافقة أو اعتراض المفحوصين على الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط. وسوف نستهل العرض بتحليل الجزء الأول الذي يهدف إلى رصد وتحديد إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة

أسيوط. واشتمل الجزء الأول الذي يهدف إلى التعرف على ماهية الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط على ٨ عبارات ترصد وتقوم هذه الإجراءات في شهر فبراير من عام ٢٠٢٣. فيما يتصل بالعبارة ” ما الإجراءات التي نفذتها الحكومة لزيادة أعداد الإناث الفقيرات اللائي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافيًا في محافظتك“، أوضح ١٠٠٪ من عينة البحث أن الحكومة المصرية لم تتخذ أية إجراءات في هذا الصدد. ومن ثم، يجب أن تنفذ الحكومة المصرية عدة مبادرات وإجراءات لزيادة أعداد الإناث الفقيرات اللائي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافيًا في محافظة أسيوط.

وفيما يتصل بالعبارة ” ما الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتقليل أعداد الإناث الفقيرات اللائي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في محافظتك“، خلص ١٠٠٪ من عينة البحث إلى أن الحكومة المصرية لم تتخذ أية إجراءات في هذا الصدد. وعلى هذا، ينبغي أن تنفذ الحكومة المصرية عدة مبادرات وإجراءات لزيادة أعداد الإناث الفقيرات اللائي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في محافظة أسيوط، ولتقليل أعداد الإناث الفقيرات اللائي يعملن عدد ساعات يومية تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في نفس المحافظة.

وفيما يتصل بالعبارة ” ما الإجراءات التي نفذتها الحكومة لزيادة أعداد الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية في محافظتك“، أوضح ١٠٠٪ من عينة البحث أن الحكومة المصرية لم تتخذ أية إجراءات في هذا الصدد. ومن ثم، يجب على الحكومة المصرية أن تنفذ عدة مبادرات وإجراءات لزيادة أعداد الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية في محافظة أسيوط. وقد انتقد جميع المفحوصين في عينة البحث توقف الحكومة المصرية عن تعيين الذكور والإناث في المؤسسات والجهات الحكومية منذ عام ٢٠١٤؛ وأوضحوا أن امتناع

الحكومة المصرية عن تعيين الذكور والإناث في الوزارات الحكومية المختلفة منذ عام ٢٠١٤ قد أثر سلباً على انخفاض معدلات فقر الإناث في محافظات الصعيد، وأدى إلى عدم فاعلية المحاولات القليلة والضعيفة لتمكين الإناث الفقيرات في محافظة أسيوط. وقد انتقد جميع المفوضين الإجراءات الحكومية المتصلة بالعبارة رقم (١٢). ففيما يتصل بالعبارة ” ما الإجراءات التي نفذتها الحكومة لزيادة أعداد الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في محافظتك“، أوضح ١٠٠٪ من عينة البحث أن الحكومة المصرية لم تتخذ أية إجراءات في هذا الصدد. ومن ثم يجب أن تتخذ الحكومة المصرية عدة مبادرات وإجراءات لزيادة أعداد الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط. وقد عبر جميع أفراد عينة البحث عن استيائهم من توقف الحكومة المصرية عن تعيين الذكور والإناث في الجهات الحكومية منذ عام ٢٠١٤، وعن عدم بذل الحكومة المصرية لجهود واضحة في مجال تدريب الإناث على العمل في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط. وبالمثل انتقد جميع المفوضين الإجراءات الحكومية المتصلة بالعبارة رقم (١٣). وفيما يتصل بالعبارة ” ما الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتقليل أعداد الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظتك“، خلص ١٠٠٪ من عينة البحث إلى أن الحكومة المصرية لم تتخذ أية إجراءات على الإطلاق في هذا الصدد. وعلى هذا، ينبغي أن تتخذ الحكومة المصرية عدة مبادرات وإجراءات لتقليل أعداد الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط، وأن تتخذ عدة مبادرات لزيادة أعداد الإناث الفقيرات اللائي يعملن في وظائف دائمة. وانتقد جميع أفراد عينة البحث توقف الحكومة المصرية عن تعيين الذكور والإناث في وظائف دائمة وفي وظائف مؤقتة بعقود سنوية منذ عام ٢٠١٤. وأشاروا إلى أن سياسة الامتناع عن توظيف الذكور والإناث في وظائف دائمة ومؤقتة قد أثر سلباً على تقليل معدلات فقر الإناث في محافظة أسيوط.

وانتقد جميع المفحوصين الإجراءات الحكومية المتصلة بالعبارة رقم (١٤). وفيما يتصل بالعبارة ” ما الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتقليل الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظتك وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة“، أوضح ١٠٠٪ من عينة البحث أن الحكومة المصرية لم تتخذ أية إجراءات على الإطلاق في هذا الصدد. وانتقد جميع أفراد عينة البحث عدم تنفيذ الحكومة المصرية أية مبادرات لتقليل الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظة أسيوط وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة. وعلى هذا، يجب أن تنفذ الحكومة المصرية عدم مبادرات وإجراءات لتقليل الفجوة بين معدلات توظيف الإناث في سوق العمل في محافظات الصعيد وبين معدلات توظيفهن في محافظة القاهرة.

وبالمثل انتقد جميع المفحوصين الإجراءات الحكومية المتصلة بالعبارة رقم (١٥). ففيما يتصل بالعبارة ” ما الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظتك“، خلص ١٠٠٪ من عينة البحث إلى أن الحكومة المصرية لم تتخذ أية إجراءات على الإطلاق في هذا الصدد. وانتقد جميع أفراد عينة البحث عدم تنفيذ الحكومة المصرية أية مبادرات لتقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظة أسيوط.

وفيما يتصل بالعبارة ” ما الإجراءات التي نفذتها الحكومة لزيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن تأمين صحي في محافظتك“، أوضح ١٠٠٪ من عينة البحث أن الحكومة المصرية لم تتخذ أية إجراءات على الإطلاق في هذا الصدد. وانتقد جميع أفراد عينة البحث عدم تنفيذ الحكومة المصرية أية مبادرات أو إجراءات لزيادة أعداد

الإناث الفقيرات اللائي لديهن تأمين صحي في محافظة أسيوط. وعلى هذا، يجب أن تنفذ الحكومة المصرية مبادرات لزيادة أعداد الإناث الفقيرات اللائي يستقنن من خدمات التأمين الصحي في محافظات الصعيد بصفة عامة، وفي محافظة أسيوط بصفة خاصة. ويوضح الجدول (٤٠) الإجراءات التي تم تنفيذها بالفعل لتحسين التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط.

الجدول (٤٠). إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في

محافظة أسيوط في ضوء استبيان التمكين الاقتصادي في عام ٢٠٢٣

م	البند	رأي المستجيب
	المحور الثاني: إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك:	
٩	ما الإجراءات التي نفذتها الحكومة لزيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافياً في محافظتك؟	
	رأي المفحوصين	التكرار النسبة %
	لا توجد أية إجراءات	٢٣ ١٠٠.٠٠
١٠	ما الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في محافظتك؟	
	رأي المفحوصين	التكرار النسبة %
	لا توجد أية إجراءات	٢٣ ١٠٠.٠٠
١١	ما الإجراءات التي نفذتها الحكومة لزيادة أعداد الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام المعاشات التقاعدية في محافظتك؟	
	رأي المفحوصين	التكرار النسبة %
	لا توجد أية إجراءات	٢٣ ١٠٠.٠٠
١٢	ما الإجراءات التي نفذتها الحكومة لزيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في محافظتك؟	
	رأي المفحوصين	التكرار النسبة %
	لا توجد أية إجراءات	٢٣ ١٠٠.٠٠

م	البند	رأي المستجيب
١٣	ما الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظتك؟	
	رأي المفحوصين	التكرار النسبة %
	لا توجد أيه إجراءات	٢٣ ١٠٠٠٠
١٤	ما الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتقليل الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظتك وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة؟	
	رأي المفحوصين	التكرار النسبة %
	لا توجد أيه إجراءات	٢٣ ١٠٠٠٠
١٥	ما الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظتك؟	
	رأي المفحوصين	التكرار النسبة %
	لا توجد أيه إجراءات	٢٣ ١٠٠٠٠
١٦	ما الإجراءات التي نفذتها الحكومة لزيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن تأمين صحي في محافظتك؟	
	رأي المفحوصين	التكرار النسبة %
	لا توجد أيه إجراءات	٢٣ ١٠٠٠٠

وبعد أن حللنا الإجراءات التي نفذتها الحكومة المصرية لتحسين التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط، سوف نستعرض في الجزء التالي

الذي مدي موافقة أو اعتراض المفحوصين على الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط.

ثانياً: مدي موافقة أو اعتراض المفحوصين على الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط في ضوء استبيان التمكين الاقتصادي:

يهدف هذا الجزء إلى رصد مدي موافقة أو اعتراض المفحوصين على الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط. ويتكون هذا الجزء من ١٠ عبارات. وفيما يتصل بالعبارة (١٧) خلصت غالبية عينة البحث إلى عدم قيام الحكومة بتنفيذ إجراءات تحسين التمكين الاقتصادي للمرأة تركز على تدريب مائة ألف سيدة فقيرة على إدارة وتنفيذ المشروعات المدرة للدخل في محافظة أسيوط. حيث اعترض ٦٥.٢٪ من عينة البحث واعترض ١٧.٤٪ من عينة البحث على عدم قيام الحكومة بتدريب مائة ألف سيدة فقيرة على إدارة وتنفيذ المشروعات المدرة للدخل في محافظة أسيوط، في حين وافق ٤.٣٪ من عينة البحث ووافق بشدة صفر% من عينة البحث على هذه العبارة. ومن ثم، فإن ٨٢.٦٪ من عينة البحث يعتقدون أن الحكومة المصرية مقصرة نظراً لأنها لم تدرب مائة ألف سيدة فقيرة على إدارة وتنفيذ المشروعات المدرة للدخل في محافظة أسيوط.

وفيما يتصل بالعبارة (١٨) خلص أكثر من ثلثي عينة البحث إلى أن الحكومة لم تقم بتدريب ٣٠ ألف سيدة معيلة فقيرة على إدارة وتنفيذ المشروعات المدرة للدخل في محافظة أسيوط كإجراء لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة. حيث اعترض ٦٥.٢٪ من عينة البحث واعترض بشدة ٤.٣٪ من عينة البحث على عدم قيام الحكومة بتدريب ٣٠ ألف سيدة معيلة فقيرة على إدارة وتنفيذ المشروعات المدرة للدخل في محافظة أسيوط كإجراء لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة، في حين وافق ٢٦.١٪ من عينة البحث ووافق بشدة صفر% من عينة البحث على نفس العبارة. ويعني هذا، أن ٦٩.٥٪ من

عينة البحث يرون أن الحكومة مقصرة في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة نتيجة لكونها لم تدرب ٣٠ ألف سيدة معيلة فقيرة على إدارة وتنفيذ المشروعات المدرة للدخل في محافظة أسيوط.

وفيما يتصل بالعبارة (١٩) أوضحت الغالبية العظمى من عينة البحث أن الحكومة لم تنفذ برامج للتثقيف المالي والرقمي لمائة ألف سيدة كي يكن رائدات أعمال في المشروعات الخضراء التي تحافظ على البيئة في محافظة أسيوط. حيث اعترض ٦٥.٢٪ من عينة البحث واعترض بشدة ٣٠.٤٪ من عينة البحث على عدم قيام الحكومة بتنفيذ برامج للتثقيف المالي والرقمي لمائة ألف سيدة كي يكن رائدات أعمال في المشروعات الخضراء التي تحافظ على البيئة في محافظة أسيوط، في حين وافق ٤.٣٪ من عينة البحث ووافق بشدة صفر٪ من عينة البحث على نفس العبارة. وعلى هذا، فإن ٩٥.٦٪ من عينة البحث ينتقدون تقصير الحكومة في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة نظرًا لأنها لم تنفذ برامج للتثقيف المالي والرقمي لمائة ألف سيدة كي يكن رائدات أعمال في المشروعات الخضراء التي تحافظ على البيئة في محافظة أسيوط. وفيما يتصل بالعبارة (٢٠) خلصت الغالبية العظمى من عينة البحث إلى أن الحكومة لم تنفذ ٦٠ ألف مشروع متناهي الصغر (تقوم على ميزانية لا تزيد عن خمسين ألف جنيه) بواسطة السيدات في محافظة أسيوط. حيث اعترض ٨٢.٦٪ من عينة البحث واعترض بشدة ١٣٪ من عينة البحث على عدم قيام الحكومة بتنفيذ ٦٠ ألف مشروع متناهي الصغر (تقوم على ميزانية لا تزيد عن خمسين ألف جنيه) بواسطة السيدات في محافظة أسيوط، في حين وافق صفر٪ من عينة البحث ووافق بشدة صفر٪ من عينة البحث على نفس العبارة. ومن ثم، فإن ٩٥.٦٪ من عينة البحث يعتقدون أن الحكومة مقصرة نظرًا لأنها لم تنفذ ٦٠ ألف مشروع متناهي الصغر (تقوم على ميزانية لا تزيد عن خمسين ألف جنيه) بواسطة السيدات في محافظة أسيوط.

وفيما يتصل بالعبارة (٢١) خلصت غالبية العينة إلى أن الحكومة مقصرة نظرًا لأنها لم تكون ١٠ آلاف مجموعة ادخارية بواسطة السيدات في محافظة أسيوط. حيث اعترض ٦٥.٢٪ من عينة البحث واعترض بشدة ٢١.٧٪ من عينة البحث على عدم قيام الحكومة بتكوين ١٠ آلاف مجموعة ادخارية بواسطة السيدات في محافظة أسيوط، في حين وافق ٤.٣٪ من عينة البحث ووافق بشدة ٨.٧٪ من عينة البحث على نفس العبارة. ومن ثم، فإن ٨٦.٩٪ من عينة البحث يرون أن الحكومة مقصرة في تحسين التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية لأنها لم تكون ١٠ آلاف مجموعة ادخارية بواسطة السيدات في محافظة أسيوط.

وفيما يتصل بالعبارة (٢٢) أوضحت غالبية العينة أن الحكومة مقصرة في مساعدة السيدات على تأسيس ١٥ مشغلا للخياطة وصناعة الملابس في محافظة أسيوط. حيث اعترض ٢٦.١٪ من عينة البحث واعترض بشدة ٤.٣٪ من عينة البحث على عدم قيام الحكومة بمساعدة السيدات في تنفيذ ١٥ مشغلا للخياطة وصناعة الملابس في محافظة أسيوط، في حين وافق ٦٠.٩٪ من عينة البحث ووافق بشدة ٤.٣٪ من عينة البحث على نفس العبارة. ومن ثم، فإن ٣٠.٤٪ من عينة البحث يعتقدون أن الحكومة مقصرة في تحسين التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية لأنها لم تساعد السيدات في تنفيذ ١٥ مشغلا للخياطة وصناعة الملابس في محافظة أسيوط، مقارنة بنسبة ٦٥.٢٪ من عينة البحث الذين يعتقدون أن الحكومة غير مقصرة في هذا المجال.

وفيما يتصل بالعبارة (٢٣) أوضحت غالبية العينة أن الحكومة مقصرة في تدريب ٣٠٪ من زوجات المزارعين في محافظة أسيوط على إدارة وتنفيذ المشروعات الزراعية. حيث اعترض ٧٨.٣٪ من عينة البحث واعترض بشدة ١٣٪ من عينة البحث على عدم قيام الحكومة للمرأة بتدريب ٣٠٪ من زوجات المزارعين في محافظة أسيوط على إدارة وتنفيذ المشروعات الزراعية، في حين وافق صفر٪ من عينة البحث ووافق بشدة صفر٪ من عينة البحث على نفس العبارة. ومن ثم، فإن ٩١.٣٪ من عينة البحث

يعتقدون أن الحكومة مقصرة في تحسين التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية لأنها لم تدرب ٣٠٪ من زوجات المزارعين في محافظة أسيوط على إدارة وتنفيذ المشروعات الزراعية، مقارنة بنسبة صفر % من عينة البحث الذين يعتقدون أن الحكومة غير مقصرة في هذا المجال.

أما فيما يتصل بالعبارة (٢٤) فقد أوضح جميع المفحوصين في عينة البحث أن الحكومة مقصرة في خلق ١٥ ألف فرصة عمل جديدة للسيدات والفتيات بخلاف كل ما سبق ذكره في محافظة أسيوط. فاعترض ٨٢.٦٪ من عينة البحث واعترض بشدة ١٧.٤٪ من عينة البحث على عدم قيام الحكومة بخلق ١٥ ألف فرصة عمل جديدة بخلاف كل ما سبق ذكره في محافظة أسيوط، في حين وافق صفر % من عينة البحث ووافق بشدة صفر % من عينة البحث على نفس العبارة. ويعني هذا، أن ١٠٠٪ من عينة البحث يعتقدون أن الحكومة المصرية مقصرة بشدة لأنها لم تخلق ١٥ ألف فرصة عمل جديدة بخلاف كل ما سبق ذكره للسيدات والفتيات في محافظة أسيوط.

وفيما يتصل بالعبارة (٢٥) نلاحظ أن أكثر من نصف المفحوصين في عينة البحث قد خلصوا إلى أن الحكومة المصرية غير مقصرة في تقليل أعداد الإناث المعيلات الفقيرات في محافظة أسيوط. حيث اعترض ٣٠.٤٪ من عينة البحث واعترض بشدة ١٧.٤٪ من عينة البحث على عدم قيام الحكومة بتقليل أعداد الإناث المعيلات الفقيرات في محافظة أسيوط، في حين وافق ٥٢.٢٪ من عينة البحث ووافق بشدة صفر % من عينة البحث على قيام الحكومة بتقليل أعداد الإناث المعيلات الفقيرات في محافظة أسيوط. ويعني هذا، أن ٤٧.٨٪ من عينة البحث يعتقدون أن الحكومة المصرية مقصرة في تحسين التمكين الاقتصادي للمرأة نظرًا لأنها لم تقلل أعداد الإناث الفقيرات المعيلات في محافظة أسيوط. وعلى هذا، يجب أن تبذل الحكومة المصرية جهودًا أكبر لتقليل أعداد الإناث المعيلات الفقيرات في محافظات الصعيد بصفة خاصة، وفي محافظة أسيوط بصفة خاصة.

أما فيما يتصل بالعبارة (٢٦) فنلاحظ أن الغالبية العظمى من المفحوصين في عينة البحث قد أشاروا إلى أن الحكومة المصرية غير مقصرة في زيادة أعداد الإناث اللائي يستفدن من القروض متناهية الصغر في محافظة أسيوط. حيث اعترض صفر % من عينة البحث واعترض بشدة ٤.٣ % من عينة البحث على عدم قيام الحكومة بزيادة أعداد الإناث اللائي يستفدن من القروض متناهية الصغر في محافظة أسيوط، في حين وافق ٩٥.٧ % من عينة البحث ووافق بشدة صفر % من عينة البحث على كون الحكومة قد قامت بالفعل بزيادة أعداد الإناث اللائي يستفدن من القروض متناهية الصغر في محافظة أسيوط. ومن ثم، فإن ٩٥.٧ % من عينة البحث يعتقدون أن الحكومة المصرية غير مقصرة في تحسين التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية نظرًا لأنها قد قامت بزيادة أعداد الإناث اللائي يستفدن من القروض متناهية الصغر في محافظة أسيوط. ويوضح الجدول (٤١) مدي موافقة أو اعتراض المفحوصين على الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط في ضوء استبيان التمكين الاقتصادي.

الجدول (٤١). مدي موافقة أو اعتراض المفحوصين على الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط في ضوء استبيان التمكين الاقتصادي في عام ٢٠٢٣

أوافق بشدة		أعترض		محايد		أوافق		أعترض بشدة			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
17.4	4	65.2	15	13.0	3	4.3	1			من الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة تدريب مائة ألف	١٧

أعترض بشدة		أعترض		محايد		أوافق		أوافق بشدة				
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار			
											سيدة فقيرة في محافظةك على إدارة وتنفيذ المشروعات المدرة للدخل.	
4.3	1	65.2	15	4.3	1	26.1	6				من الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة تدريب ٣٠ ألف سيدة معيلة فقيرة في محافظةك على إدارة وتنفيذ المشروعات المدرة للدخل.	١٨
30.4	7	65.2	15			4.3	1				من الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة تنفيذ برامج للتثقيف المالي والرقمي لمائة ألف سيدة في محافظةك كي يكن رائدات	١٩

أعترض بشدة		أعترض		محايد		أوافق		أوافق بشدة				
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار			
											أعمال في المشروعات الخضراء التي تحافظ على البيئة.	
13.0	3	82.6	19	4.3	1						من الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة تنفيذ ٦٠ ألف مشروع متناهي الصغر (تقوم على ميزانية لا تزيد عن خمسين ألف جنيه) بواسطة السيدات في محافظتك.	٢٠
21.7	5	65.2	15			4.3	1	8.7	2		من الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة تكوين ١٠ آلاف مجموعة ائتمانية	٢١

أعترض بشدة		أعترض		محايد		أوافق		أوافق بشدة				
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار			
											بواسطة السيدات في محافظتك.	
4.3	1	26.1	6	4.3	1	60.9	14	4.3	1	من الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة قيام السيدات بتنفيذ ١٥ مشغل للخياطة وصناعة الملابس في محافظتك.	٢٢	
13.0	3	78.3	18	8.7	2					من الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة تدريب ٣٠٪ من زوجات المزارعين في محافظتك على إدارة وتنفيذ المشروعات الزراعية.	٢٣	

أعترض بشدة		أعترض		محايد		أوافق		أوافق بشدة			
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
17.4	4	82.6	19							من الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة خلق ١٥ ألف فرصة عمل جديدة بخلاف كل ما سبق ذكره للسيدات في محافظتك.	٢٤
17.4	4	30.4	7			52.2	12			من الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة تقليل أعداد الإناث المعيلات الفقيرات في محافظتك.	٢٥
4.3	1					95.7	22			من الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة	٢٦

أعترض بشدة		أعترض		محايد		أوافق		أوافق بشدة		
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
										زيادة أعداد الإناث اللاتي يستفدن من القروض متناهية الصغر في محافظتك.

وبعد أن حللنا مدي موافقة أو اعتراض المفحوصين على الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط في ضوء استبيان التمكين الاقتصادي، سوف نستعرض في الجزء التالي المحور الثالث الخاص بتقويم مدي فاعلية إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط في ضوء استبيان التمكين الاقتصادي.

المحور الثالث: مدي فاعلية إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط في ضوء استبيان التمكين الاقتصادي:

يهدف هذا المحور الثالث إلى رصد آراء المفحوصين حول مدي فاعلية الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط. ويتكون هذا المحور الثالث من ٨ عبارات. وفيما يتصل بالعبارة (٢٧) خلصت غالبية عينة البحث إلى عدم نجاح الإجراءات التي نفذتها الحكومة في زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافيًا في محافظة أسيوط. حيث اعترض ٨٧٪ من عينة البحث واعترض بشدة ٤.٣٪ من عينة البحث على عدم نجاح الإجراءات التي نفذتها الحكومة في زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافيًا في محافظة أسيوط، في حين وافق ٤.٣٪ من عينة البحث ووافق بشدة صفر % من عينة البحث على هذه العبارة. ومن ثم، فإن ٩١.٣٪ من عينة البحث يعتقدون أن الحكومة المصرية مقصرة نظرًا لأن الإجراءات التي نفذتها

لم تتجح في زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافياً في محافظة أسيوط.

أما العبارة (٢٨) فقد خلصت غالبية عينة البحث إلى عدم نجاح الإجراءات التي نفذتها الحكومة في رفع أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في محافظة أسيوط. حيث اعترض ٧٨.٣٪ من عينة البحث واعترض بشدة ١٣٪ من عينة البحث على عدم نجاح الإجراءات التي نفذتها الحكومة في رفع أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في محافظة أسيوط، في حين وافق ٤.٣٪ من عينة البحث ووافق بشدة صفر % من عينة البحث على نجاح الإجراءات التي نفذتها الحكومة في رفع أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في محافظة أسيوط. ويعني هذا، أن ٩١.٣٪ من عينة البحث يعتقدون أن الحكومة المصرية مقصرة في تحسين التمكين الاقتصادي للمرأة نظراً لأن الإجراءات التي نفذتها لم تتجح في رفع أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في محافظة أسيوط.

وفيما يتصل بالعبارة (٢٩) أشارت غالبية عينة البحث إلى عدم نجاح الإجراءات التي نفذتها الحكومة في زيادة أعداد الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية في محافظة أسيوط. حيث اعترض ٨٧٪ من عينة البحث واعترض بشدة ٤.٣٪ من عينة البحث على عدم نجاح الإجراءات التي نفذتها الحكومة في زيادة أعداد الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية في محافظة أسيوط، في حين وافق صفر % من عينة البحث ووافق بشدة صفر % من عينة البحث على نجاح الإجراءات التي نفذتها الحكومة في زيادة أعداد الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية في محافظة أسيوط. ومن ثم، فإن ٩١.٣٪

من عينة البحث يعتقدون أن الحكومة المصرية مقصرة في تحسين التمكين الاقتصادي للمرأة نظرًا لأن الإجراءات التي نفذتها لم تنجح في زيادة أعداد الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية في محافظة أسيوط.

أما فيما يتصل بالعبارة (٣٠) فقد خلصت الغالبية العظمى من عينة البحث إلى عدم اتسام الإجراءات التي نفذتها الحكومة لرفع أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط بالكفاءة الشديدة. حيث اعترض ٧٣.٩% من عينة البحث واعترض بشدة ٢١.٧% من عينة البحث على عدم نجاح الإجراءات التي نفذتها الحكومة في رفع أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط، في حين وافق صفر% من عينة البحث ووافق بشدة صفر% من عينة البحث على نجاح الإجراءات التي نفذتها الحكومة في رفع أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط. ويعني هذا، أن ٩٥.٦% من عينة البحث يعتقدون أن الحكومة المصرية مقصرة في تحسين التمكين الاقتصادي للمرأة نتيجة لكون الإجراءات التي نفذتها لم تنجح في زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط.

وفيما يتصل بالعبارة (٣١) فقد انتقد جميع المفحوصين في عينة البحث عدم اتصاف الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط بالكفاءة الشديدة. حيث اعترض ٩١.٣% من عينة البحث واعترض بشدة ٨.٧% من عينة البحث على عدم نجاح الإجراءات التي نفذتها الحكومة في تقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط، في حين وافق صفر% من عينة البحث ووافق بشدة صفر% من عينة البحث على نجاح الإجراءات التي نفذتها الحكومة في تقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط. ومن ثم، فإن ١٠٠% من عينة البحث يرون أن الحكومة المصرية

مقصرة بشدة نظرًا لأن الإجراءات التي نفذتها لم تنجح في تقليل أعداد الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط. ويرجع هذا التقصير من وجهة نظر المفحوصين إلى توقف الحكومة عن تعيين العمالة المؤقتة بنظام المكافأة الشهرية منذ عام ٢٠١٤.

وينطبق نفس الوضع على العبارة (٣٢)؛ حيث انتقد جميع المفحوصين في عينة البحث عدم نجاح الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتقليل الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظة أسيوط وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة. حيث اعترض ٧٣.٩٪ من عينة البحث واعترض بشدة ٢١.٧٪ من عينة البحث على عدم نجاح الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتقليل الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظة أسيوط وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة، في حين وافق صفر % من عينة البحث ووافق بشدة صفر % من عينة البحث على نجاح هذه الإجراءات في تحقيق هذا الهدف. وعلى هذا، فإن ٩٥.٦٪ من عينة البحث يعتقدون أن الحكومة المصرية مقصرة بشدة نظرًا لأن الإجراءات التي نفذتها لم تنجح في تقليل الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظة أسيوط وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة.

وفيما يتصل بالعبارة (٣٣) نلاحظ أن ثلث المفحوصين فقط قد انتقد الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتقليل أعداد الإناث الفقيرات اللائي يعيشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظة أسيوط. حيث اعترض ٢٦.١٪ من عينة البحث واعترض بشدة ٨.٧٪ من عينة البحث على عدم نجاح الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتقليل أعداد الإناث الفقيرات اللائي يعيشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن

لطهي الطعام في محافظة أسيوط، في حين وافق ٦٥.٢٪ من عينة البحث ووافق بشدة صفر % من عينة البحث على نجاح الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظة أسيوط. ومن ثم، فإن ٦٥.٢٪ من عينة البحث يعتقدون أن الحكومة غير مقصرة في تقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظة أسيوط. ويرجع ارتفاع نسبة المفحوصين الذين أشاروا إلى نجاح الحكومة في تقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظة أسيوط إلى تنفيذ مبادرة حياة كريمة في المحافظة، وإلى اهتمام هذه المبادرة بتحسين البنية التحتية وإعادة بناء المنازل القديمة والبيوت المتهاكلة في عدد من مراكز المحافظة.

وعلى عكس آراء المفحوصين في العبارة (٣٣) نجد أن غالبية المفحوصين في عينة البحث فيما يتصل بالعبارة (٣٤) قد انتقدوا عدم اتسام الإجراءات التي نفذتها الحكومة لزيادة نسبة الإناث الفقيرات اللاتي لديهن تأمين صحي في محافظة أسيوط بالفاعلية. فمن ناحية اعترض ٧٣.٩٪ من عينة البحث واعترض ١٣٪ من عينة البحث على عدم نجاح الإجراءات التي نفذتها الحكومة في زيادة نسبة الإناث الفقيرات اللاتي لديهن تأمين صحي في محافظة أسيوط، ومن ناحية أخرى وافق ٨.٧٪ فقط من عينة البحث ووافق بشدة صفر % من عينة البحث على نجاح هذه الإجراءات في تحقيق هذا الهدف. ويعني هذا، أن ٨٦.٩٪ من عينة البحث يعتقدون أن الحكومة مقصرة نظرًا لعدم نجاح الإجراءات التي نفذتها في زيادة نسبة الإناث الفقيرات اللاتي لديهن تأمين صحي في محافظة أسيوط. ويرجع ارتفاع نسبة المفحوصين الذين انتقدوا الجهود

الحكومية في مجال الرعاية الصحية وفي مؤشر زيادة نسبة الإناث الفقيرات اللائي لديهن تأمين صحي في محافظة أسيوط إلى عدم تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل في مراكز المحافظة حتى الخامس من شهر فبراير من عام ٢٠٢٣. ومن ثم، فلا بد من الإسراع في توفير خدمات التأمين الصحي المجاني لجميع المواطنين في محافظة أسيوط بصفة عامة، وللإناث الفقيرات بصفة خاصة.

ومما سبق نلاحظ أن غالبية المفحوصين في عينة البحث كانوا يعتقدون بأن الإجراءات التي طبقتها الحكومة لم تنجح في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية، وأن الحكومة مقصرة في هذه الأبعاد:

- إن الحكومة المصرية مقصرة نظرًا لأن الإجراءات التي نفذتها لم تنجح في زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللائي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافيًا في محافظة أسيوط.
- إن الحكومة المصرية مقصرة نظرًا لأن الإجراءات التي نفذتها لم تنجح في رفع أعداد الإناث الفقيرات اللائي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في محافظة أسيوط.
- إن الحكومة المصرية مقصرة نظرًا لأن الإجراءات التي نفذتها لم تنجح في زيادة أعداد الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية في محافظة أسيوط.
- إن الحكومة المصرية مقصرة نتيجة لكون الإجراءات التي نفذتها لم تنجح في زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط.
- إن الحكومة المصرية مقصرة بشدة نظرًا لأن الإجراءات التي نفذتها لم تنجح في تقليل أعداد الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط.

- إن الحكومة المصرية مقصرة بشدة نظرًا لأن الإجراءات التي نفذتها لم تنجح في تقليل الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظة أسيوط وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة.
- إن الحكومة المصرية مقصرة نظرًا لعدم نجاح الإجراءات التي نفذتها في زيادة نسبة الإناث الفقيرات اللاتي لديهن تأمين صحي في محافظة أسيوط.
- ويوضح الجدول (٤٢) آراء المفحوصين حول مدي فاعلية الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط.

الجدول (٤٢). مدي فاعلية إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط في ضوء استبيان التمكين الاقتصادي في عام

٢٠٢٣

أعترض بشدة		أعترض		محايد		أوافق		أوافق بشدة		المحور الثالث: مدي فاعلية إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك:
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
٤.٣	١	٨٧.٠	٢٠	٤.٣	١	٤.٣	١			نجحت الإجراءات التي نفذتها الحكومة في زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافيًا في محافظتك.
										٢٧

أعترض بشدة		أعترض		محايد		أوافق		أوافق بشدة		المحور الثالث: مدي فاعلية إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك:
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
١٣.٠	٣	٧٨.٣	١٨	٤.٣	١	٤.٣	١			<p>اتسمت الإجراءات التي نفذتها الحكومة لرفع أعداد الإناث الفقيرات اللائي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في محافظتك بالفاعلية.</p> <p>٢٨</p>
٤.٣	١	٨٧.٠	٢٠	٨.٧	٢					<p>اتسمت الإجراءات التي نفذتها الحكومة لزيادة أعداد الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية في محافظتك بالفاعلية.</p> <p>٢٩</p>

أعترض بشدة		أعترض		محايد		أوافق		أوافق بشدة		المحور الثالث: مدي فاعلية إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظةك:
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
٢١.٧	٥	٧٣.٩	١٧	٤.٣	١					٣٠ اتصفت الإجراءات التي نفذتها الحكومة لرفع أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في محافظةك بالكفاءة الشديدة.
٨.٧	٢	٩١.٣	٢١							٣١ نجحت الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظةك.
٢١.٧	٥	٧٣.٩	١٧	٤.٣	١					٣٢ نجحت الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتقليل

أعترض بشدة		أعترض		محايد		أوافق		أوافق بشدة		المحور الثالث: مدي فاعلية إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظةك:
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
										الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظةك وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة.
٨.٧	٢	٢٦.١	٦			٦٥.٢	١٥			اتسمت الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتقليل أعداد الإناث الفقيرات اللائي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي

أعترض بشدة		أعترض		محايد		أوافق		أوافق بشدة		المحور الثالث: مدي فاعلية إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك:
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
										الطعام في محافظتك بالفاعلية.
١٣.٠	٣	٧٣.٩	١٧	٤.٣	١	٨.٧	٢			اتسمت الإجراءات التي نفذتها الحكومة لزيادة نسبة الإناث الفقيرات اللاتي لديهن تأمين صحي في محافظتك بالفاعلية.

وبعد أن حللنا آراء المفحوصين حول مدي فاعلية الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط، سوف نستعرض في الجزء التالي معوقات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط في ضوء استبيان التمكين الاقتصادي.

المحور الرابع: معوقات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في

محافظة أسيوط في ضوء استبيان التمكين الاقتصادي:

يهدف هذا المحور الرابع إلى رصد آراء المفحوصين حول طبيعة معوقات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط. ويتكون هذا المحور الرابع من ٢٤ عبارة. وفيما يتصل بالعبارة (٣٥) خلصت غالبية عينة البحث إلى أن عدم

وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافياً في محافظة أسيوط هو من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات لزيادة أعداد هؤلاء الإناث. حيث اعترض ٢١.٧٪ من عينة البحث واعترض بشدة ٤.٣٪ من عينة البحث على أن عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافياً في محافظة أسيوط هو من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات لزيادة أعداد هؤلاء الإناث، في حين وافق ٥٦.٥٪ من عينة البحث ووافق بشدة ١٧.٤٪ من عينة البحث على هذه العبارة. ومن ثم، فإن ٧٣.٩٪ من عينة البحث يعتقدون أن عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافياً في محافظة أسيوط هو من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات لزيادة أعداد هؤلاء الإناث.

وفيما يتصل بالعبارة (٣٦) خلصت الغالبية العظمي من عينة البحث إلى أن عدم تخصيص ميزانيات كافية لمبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافياً في محافظة أسيوط هو من أبرز وأهم المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات لزيادة أعداد هؤلاء الإناث. حيث اعترض صفر % من عينة البحث واعترض بشدة ٤.٣٪ من عينة البحث على هذه العبارة، في حين وافق ٦٠.٩٪ من عينة البحث ووافق بشدة ٣٤.٨٪ من عينة البحث على أن عدم تخصيص ميزانيات كافية لمبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافياً في محافظة أسيوط هو من أبرز وأهم المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات لزيادة أعداد هؤلاء الإناث. وعلى هذا، فإن ٩٥.٧٪ من عينة البحث يرون أن عدم تخصيص ميزانيات كافية لمبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافياً في محافظة أسيوط هو من أبرز وأهم المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات لزيادة أعداد هؤلاء الإناث.

وفيما يتصل بالعبارة (٣٧) أشار ١٠٠٪ من عينة المفحوصين في البحث إلى أن ارتفاع مستوى معدلات الأمية بين سكان محافظة أسيوط، وإلى أن العادات والتقاليد التي تعوق عمل المرأة في بعض المهن في محافظة أسيوط هما أهم المعوقات الأخرى التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عملاً يدر عليهن دخلاً كافياً في محافظة أسيوط. وتتفق هذه النتيجة مع الأدبيات العالمية التي ترى أن العوامل الثقافية مثل العادات والقيم المجتمعية تمثل واحدة من أهم معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة في العديد من الدول النامية.

أما فيما يتصل بالعبارة (٣٨) خلصت الغالبية العظمى من عينة البحث إلى أن عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في محافظة أسيوط هو من أبرز وأهم المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات لزيادة أعداد هؤلاء الإناث. حيث اعترض صفر % من عينة البحث واعترض بشدة ٤.٣٪ من عينة البحث على هذه العبارة، في حين وافق ٧٣.٩٪ من عينة البحث ووافق بشدة ١٧.٤٪ من عينة البحث على أن عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في محافظة أسيوط هو من أبرز وأهم المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات لزيادة أعداد هؤلاء الإناث. وعلى هذا، فإن ٩١.٣٪ من عينة البحث يرون أن عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في محافظة أسيوط هو من أهم المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات لزيادة أعداد هؤلاء الإناث.

وفيما يتصل بالعبارة (٣٩) خلصت الغالبية العظمى من عينة البحث إلى أن عدم تخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في محافظة

أسيوط هو من أهم المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات لزيادة أعداد هؤلاء الإناث. حيث اعترض صفر % من عينة البحث واعترض بشدة ٤.٣ % من عينة البحث على هذه العبارة، في حين وافق ٨٧ % من عينة البحث ووافق بشدة ٨.٧ % من عينة البحث على أن عدم تخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في محافظة أسيوط هو من أهم المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات لزيادة أعداد هؤلاء الإناث. وعلى هذا، فإن ٩٥.٧ % من عينة البحث يرون أن عدم تخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في محافظة أسيوط هو من أهم المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات لزيادة أعداد هؤلاء الإناث.

وفيما يتصل بالعبارة (٤٠) أشار ١٠٠ % من عينة المفحوصين في البحث إلى أن قلة أعداد المصانع الحكومية والخاصة في محافظة أسيوط، وإلى أن ضعف الموارد المالية لمحافظة أسيوط هما أهم المعوقات الأخرى التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في محافظة أسيوط. وتتفق هذه النتيجة مع الأدبيات العالمية التي ترى أن ضعف الموارد المالية للمقاطعات الفقيرة تمثل واحدة من أهم معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة في العديد من الدول النامية.

أما فيما يتصل بالعبارة (٤١) خلصت غالبية عينة البحث إلى أن عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية في محافظة أسيوط هو من أبرز وأهم المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات لزيادة أعداد هؤلاء الإناث. حيث اعترض ٨.٧ % من عينة البحث واعترض بشدة ٤.٣ % من عينة البحث على هذه العبارة، في حين وافق ٦٩.٦ % من عينة البحث

ووافق بشدة ١٣٪ من عينة البحث على أن عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية في محافظة أسيوط هو من أبرز وأهم المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات لزيادة أعداد هؤلاء الإناث. وعلى هذا، فإن ٨٢.٦٪ من عينة البحث يرون أن عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية في محافظة أسيوط هو من أهم المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات لزيادة أعداد هؤلاء الإناث.

وفيما يتصل بالعبارة (٤٢) أشارت الغالبية العظمى من عينة البحث إلى أن عدم تخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية في محافظة أسيوط هو من أهم المعوقات التي واجهت الحكومة عند تنفيذ مبادرات لزيادة أعداد هؤلاء الإناث. حيث اعترض صفر % من عينة البحث واعترض بشدة ٤.٣٪ من عينة البحث على هذه العبارة، في حين وافق ٦٩.٦٪ من عينة البحث ووافق بشدة ٢٦.١٪ من عينة البحث على أن عدم تخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية في محافظة أسيوط هو من أهم المعوقات التي واجهت الحكومة عند تنفيذ مبادرات لزيادة أعداد هؤلاء الإناث. ومن ثم، فإن ٩٥.٧٪ من عينة البحث يعتقدون أن عدم تخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية في محافظة أسيوط هو من أهم المعوقات التي واجهت الحكومة عند تنفيذ مبادرات لزيادة أعداد هؤلاء الإناث.

وفيما يتصل بالعبارة (٤٣) خلص ١٠٠٪ من عينة المفحوصين في البحث إلى أن قلة فرص العمل في محافظة أسيوط، وإلى أن ضعف التركيز على تنفيذ مبادرات التنمية المحلية هما أهم المعوقات الأخرى التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات

زيادة أعداد الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية في محافظة أسيوط. وتتفق هذه النتيجة مع الأدبيات العالمية التي ترى أن قلة فرص العمل المتاحة أمام الفتيات والسيدات، وعدم الاهتمام بتنفيذ مبادرات للتنمية المحلية يمثلان اثنتين من أهم معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة في العديد من الدول النامية.

أما فيما يتصل بالعبارة (٤٤) فقد أشارت غالبية عينة البحث إلى أن عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط هو من أبرز وأهم المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات لزيادة أعداد هؤلاء الإناث. حيث اعترض ٨.٧٪ من عينة البحث واعترض بشدة ٤.٣٪ من عينة البحث على هذه العبارة، في حين وافق ٧٨.٣٪ من عينة البحث ووافق بشدة ٤.٣٪ من عينة البحث على كون عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط هو من أبرز وأهم المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات لزيادة أعداد هؤلاء الإناث. ويعني هذا، أن ٨٢.٦٪ من عينة البحث يعتقدون أن عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط هو من أهم المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات لزيادة أعداد هؤلاء الإناث.

وفيما يخص العبارة (٤٥) فقد خلصت الغالبية العظمى من عينة البحث إلى أن عدم تخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط هو من أبرز وأهم المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات لزيادة أعداد هؤلاء الإناث. حيث اعترض صفر % من عينة البحث واعترض بشدة ٤.٣٪ من عينة البحث على هذه العبارة، في حين وافق ٦٠.٩٪ من عينة البحث ووافق بشدة ٣٤.٨٪ من عينة البحث على كون عدم تخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن

عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط هو من أبرز وأهم المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات لزيادة أعداد هؤلاء الإناث. ويعني هذا، أن ٩٥.٧٪ من عينة البحث يعتقدون أن عدم تخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط هو من أبرز وأهم المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات لزيادة أعداد هؤلاء الإناث.

وفيما يتصل بالعبارة (٤٦) خلص ١٠٠٪ من عينة المفحوصين في البحث إلى أن عدم وجود مبادرات لتوظيف الإناث بعمل دائم في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط هو من أهم المعوقات الأخرى التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات لزيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط. وتتفق هذه النتيجة مع الأدبيات العالمية التي ترى أن عدم وجود مبادرات لتوظيف الإناث بعمل دائم في قطاع العمل الرسمي يمثل واحدة من أهم معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة في الكثير من الدول النامية.

أما فيما يتصل بالعبارة (٤٧) فقد أشارت الغالبية العظمى من عينة البحث إلى أن عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط هو من أبرز وأهم المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات لزيادة أعداد هؤلاء الإناث. حيث اعترض ٤.٣٪ من عينة البحث واعترض بشدة صفر٪ من عينة البحث على هذه العبارة، في حين وافق ٨٧٪ من عينة البحث ووافق بشدة ٤.٣٪ من عينة البحث على كون عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط هو من أبرز وأهم المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات لزيادة أعداد هؤلاء الإناث. ويعني هذا، أن ٩١.٣٪ من عينة البحث يعتقدون أن عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل مؤقت في

قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط هو من أهم المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات لزيادة أعداد هؤلاء الإناث. ومن ثم، يجب أن تؤسس الحكومة قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط.

وفيما يتصل بالعبارة (٤٨) فقد خلصت الغالبية العظمى من عينة البحث إلى أن عدم تخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات لتقليل أعداد الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط هو من أهم المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات لزيادة أعداد هؤلاء الإناث. حيث اعترض ٤.٣% من عينة البحث واعترض بشدة صفر% من عينة البحث على هذه العبارة، في حين وافق ٦٩.٦% من عينة البحث ووافق بشدة ٢٦.١% من عينة البحث على أن عدم تخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات لتقليل أعداد الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط هو من أهم المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات لزيادة أعداد هؤلاء الإناث. ومن ثم، ينبغي على الحكومة أن تخصص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات لتقليل أعداد الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظات الصعيد بصفة عامة وفي محافظة أسيوط بصفة خاصة.

أما فيما يخص العبارة (٤٩) فقد خلص ٨٢.٦% من عينة المفحوصين في البحث إلى أن قلة المبادرات الخاصة بتقليل أعداد الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط هو من أهم المعوقات الأخرى التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات لتقليل أعداد الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط. كما خلص ١٧.٤% من عينة المفحوصين في البحث إلى أن عدم تخصيص ميزانية لتمويل المبادرات الخاصة بتقليل أعداد الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط هو

ثاني أهم معوق من المعوقات الأخرى التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات لتقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط. وتتفق هذه النتيجة مع الأدبيات العالمية التي ترى أن عدم وجود مبادرات لتوظيف الإناث بعمل دائم ولتقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي يمثل واحدة من أهم معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة في الكثير من الدول النامية.

وفيما يتصل بالعبارة (٥٠) فقد أشارت غالبية عينة البحث إلى أن عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات في محافظة أسيوط هو من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات لتقليل الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظة أسيوط وبين معدلات توظيفهن في محافظة القاهرة. حيث اعترض ١٧.٤% من عينة البحث واعترض بشدة صفر % من عينة البحث على هذه العبارة، في حين وافق ٧٨.٣% من عينة البحث ووافق بشدة صفر % من عينة البحث على أن عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات في محافظة أسيوط هو من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات لتقليل الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظة أسيوط وبين معدلات توظيفهن في محافظة القاهرة.

وبالمثل فيما يخص العبارة (٥١)؛ حيث أشارت الغالبية العظمى من عينة البحث إلى أن عدم تخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات تقليل الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظة أسيوط وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة هو من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات لتقليل الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظة أسيوط وبين معدلات توظيفهن في محافظة القاهرة. وتوضح بيانات الدراسة الميدانية أن ٨.٧% من عينة البحث قد اعترضوا وأن صفر % من عينة البحث قد اعترضوا بشدة

على هذه العبارة، في حين وافق ٥٦.٥٪ من عينة البحث ووافق بشدة ٣٤.٨٪ من عينة البحث على أن عدم تخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات تقليل الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظة أسيوط وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة هو من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات لتقليل الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظة أسيوط وبين معدلات توظيفهن في محافظة القاهرة. ويعني هذا، أن ٩١.٣٪ من عينة البحث يعتقدون أن عدم تخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات تقليل الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظة أسيوط وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة هو من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات لتقليل الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظة أسيوط وبين معدلات توظيفهن في محافظة القاهرة.

وفيما يتصل بالعبارة (٥٢) أوضح ٩٥.٧٪ و ٤.٣٪ من عينة البحث أن قلة اهتمام السلطات في محافظة أسيوط بتنمية المرأة وأن عادات وتقاليد المجتمع المحلي التي تمنع عمل المرأة هما اثنان من أهم المعوقات الأخرى التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات تقليل الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظة أسيوط وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة. ومن ثم، يجب على المخططين أن يقوموا بوضع سياسات تنموية تركز على تقليل معدلات فقر الإناث في الصعيد، وعلى زيادة أعداد الإناث الفقيرات العاملات في وظائف دائمة في قطاع العمل الرسمي، وعلى توعية الأهالي في محافظة أسيوط بأهمية عمل المرأة، وعلى أهمية تحقيق العدالة في التنمية بين محافظات الصعيد وبين القاهرة الكبرى.

أما فيما يتصل بالعبارة (٥٣) فقد خلص أكثر من نصف عينة البحث إلى أن عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير

الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظة أسيوط هو من أهم المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات لتقليل أعداد هؤلاء الإناث الفقيرات. حيث اعترض ٣٩.١% من عينة البحث واعترض بشدة صفر% من عينة البحث على هذه العبارة، في حين وافق ٤٧.٨% من عينة البحث ووافق بشدة ٤.٣% من عينة البحث على أن عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظة أسيوط هو من أهم المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات لتقليل أعداد هؤلاء الإناث الفقيرات. ويعني هذا، أن ٥٢.١% من عينة البحث يرون أن عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظة أسيوط هو من أهم المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات لتقليل أعداد هؤلاء الإناث الفقيرات، في حين أن ٣٩.١% يعتقدون بخلاف هذا.

وفيما يخص العبارة (٥٤) خلصت غالبية عينة البحث إلى أن عدم تخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات لتقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظة أسيوط هو من أهم المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات لتقليل أعداد هؤلاء الإناث الفقيرات. حيث اعترض ٨.٧% من عينة البحث واعترض صفر% من عينة البحث على هذه العبارة، في حين وافق ٦٥.٢% من عينة البحث ووافق بشدة ٢١.٧% من عينة البحث على أن عدم تخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات لتقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظة أسيوط هو من أهم

المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات لتقليل أعداد هؤلاء الإناث الفقيرات. ويعني هذا، أن ٨٦.٩٪ من عينة البحث يطالبون بزيادة الميزانيات التي تخصصها الحكومة لتنفيذ المبادرات المتصلة بتقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظة أسيوط.

إما فيما يخص العبارة (٥٥) فقد خلص ٩٥.٧٪ من عينة البحث إلى أن عدم وجود مصانع حكومية في محافظة أسيوط، وخلص ٤.٣٪ من عينة البحث إلى أن قلة اهتمام السلطات في محافظة أسيوط بتنمية المرأة هما من أهم المعوقات الأخرى التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات تقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظة أسيوط.

وفيما يتصل بالعبارة (٥٦) فقد أشارت غالبية المفحوصين في عينة البحث إلى أن عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي لديهن تأمين صحي في محافظة أسيوط هو من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن تأمين صحي في محافظة أسيوط. حيث اعترض ٤.٣٪ من عينة البحث واعترض بشدة ٤.٣٪ من عينة البحث على هذه العبارة، في حين وافق ٨٢.٦٪ من عينة البحث ووافق بشدة ٤.٣٪ من عينة البحث على كون عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي لديهن تأمين صحي في محافظة أسيوط هو من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن تأمين صحي في محافظة أسيوط. ويرجع غياب قاعدة البيانات المذكورة إلى عدم البدء في تطبيق نظام التأمين الشامل في محافظة أسيوط حتى شهر فبراير من عام ٢٠٢٣.

أما فيما يتصل بالعبارة (٥٧) فقد أوضحت غالبية عينة البحث أن عدم تخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن تأمين صحي في محافظة أسيوط هو من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن تأمين صحي في محافظة أسيوط. حيث اعترض ٤.٣٪ من عينة البحث واعترض بشدة ٤.٣٪ من عينة البحث على هذه العبارة، في حين وافق ٨٢.٦٪ من عينة البحث ووافق بشدة ٨.٧٪ من عينة البحث على أن عدم تخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن تأمين صحي في محافظة أسيوط هو من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات لزيادة أعداد هؤلاء الإناث الفقيرات اللاتي يستفدن من خدمات التأمين الصحي.

وفيما يختص بالعبارة (٥٨) خلص ١٠٠٪ من عينة البحث إلى أن عدم تنفيذ مشروع التأمين الصحي الشامل في محافظة أسيوط هو من أهم المعوقات الأخرى التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن تأمين صحي في المحافظة. وعلى هذا، يجب أن تسرع الحكومة في تطبيق مشروع التأمين الصحي الشامل في محافظات الصعيد بصفة عامة، وفي محافظة أسيوط بصفة خاصة. ويوضح الجدول (٤٣) معوقات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط في ضوء استبيان التمكين الاقتصادي في عام ٢٠٢٣.

الجدول (٤٣). معوقات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في

محافظة أسبوط في ضوء استبيان التمكين الاقتصادي في عام ٢٠٢٣

أعترض بشدة		أعترض		محايد		أوافق		أوافق بشدة		المحور الرابع: معوقات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك:	م
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
٤٠	١	٢١	٥			٥٦	١٣	١٧	٤	من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللائي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافيًا في محافظتك عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة هؤلاء الإناث الفقيرات.	٣٥
٤٠	١					٦٠	١٤	٣٤	٨	من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللائي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافيًا في محافظتك عدم تخصيص ميزانيات كافية لهذه المبادرات.	٣٦
النسبة %		التكرار		رأي المفحوصين		أذكر المعوقات الأخرى التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللائي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافيًا في محافظتك.				٣٧	
١٠٠٠٠		٢٣		ارتفاع مستوى معدلات الأمية بين سكان محافظة أسبوط.		وتشمل هذه المعوقات.....					
١٠٠٠٠		٢٣		العادات والتقاليد التي تعوق عمل المرأة في بعض المهن في محافظة أسبوط.		وتشمل هذه المعوقات.....					

أعترض بشدة		أعترض		محايد		أوافق		أوافق بشدة		المحور الرابع: معوقات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك:	م
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
٤٠	١			٤٠	١	٧٣	١٧	١٧	٤	من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللائي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في محافظتك عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة هؤلاء الإناث الفقيرات.	٣٨
٤٠	١					٨٧	٢٠	٨٠	٧	من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللائي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في محافظتك عدم تخصيص ميزانيات كافية لهذه المبادرات.	٣٩
النسبة %		التكرار		رأي المفحوصين						اذكر المعوقات الأخرى التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللائي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في محافظتك. وتشمل هذه المعوقات.....	٤٠
١٠٠٠٠		٢٣		قلة أعداد المصانع الحكومية والخاصة في محافظة أسيوط.							
١٠٠٠٠		٢٣		ضعف الموارد المالية للمحافظة.							

أعترض بشدة		أعترض		محايد		أوافق		أوافق بشدة		المحور الرابع: معوقات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك:	م
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
										وتشمل هذه المعوقات.....	
٤.٣	١	٨.٧	٢	٤.٣	١	٦٩.٦	١٦	١٣.٠	٣	من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام المعاشات التقاعدية في محافظتك عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة هؤلاء الإناث الفقيرات.	٤١
٤.٣	١					٦٩.٦	١٦	٢٦.١	٦	من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام المعاشات التقاعدية في محافظتك عدم تخصيص ميزانيات كافية لهذه المبادرات.	٤٢
النسبة %		التكرار		رأي المفحوصين						اذكر المعوقات الأخرى التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام المعاشات التقاعدية في محافظتك.	٤٣
١٠٠٠٠		٢٣		قلة فرص العمل في محافظة أسيوط.						وتشمل هذه المعوقات.....	
١٠٠٠٠		٢٣		ضعف التركيز على تنفيذ مبادرات التنمية المحلية.						وتشمل هذه المعوقات.....	

أعترض بشدة		أعترض		محايد		أوافق		أوافق بشدة		المحور الرابع: معوقات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك:	م
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
٤٠.٣	١	٨.٧	٢	٤٠.٣	١	٧٨.٣	١٨	٤.٣	١	من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في محافظتك عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة هؤلاء الإناث الفقيرات.	٤٤
٤.٣	١					٦٠.٩	١٤	٣٤.٨	٨	من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في محافظتك عدم تخصيص ميزانيات كافية لهذه المبادرات.	٤٥
النسبة %		التكرار		رأي المفحوصين						اذكر المعوقات الأخرى التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في محافظتك. وتشمل هذه المعوقات..... وتشمل هذه المعوقات.....	٤٦
١٠٠.٠		٢٣		لا توجد مبادرات لتوظيف الإناث بعمل دائم في محافظة أسيوط.							

أعترض بشدة		أعترض		محايد		أوافق		أوافق بشدة		المحور الرابع: معوقات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك:	م
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
		٤.٣	١	٤.٣	١	٨٧.٠	٢٠	٤.٣	١	من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات تقليل أعداد الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظتك عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة هؤلاء الإناث الفقيرات.	٤٧
		٤.٣	١			٦٩.٦	١٦	٢٦.١	٦	من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات تقليل أعداد الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظتك عدم تخصيص ميزانيات كافية لهذه المبادرات.	٤٨
النسبة %		التكرار		رأي المفحوصين						اذكر المعوقات الأخرى التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات تقليل أعداد الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظتك. <ul style="list-style-type: none"> وتشمل هذه المعوقات..... وتشمل هذه المعوقات..... 	٤٩
٨٢.٦		١٩		قلة المبادرات الخاصة بتقليل أعداد الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسبوط.							
١٧.٤		٤		عدم تخصيص ميزانية لتمويل المبادرات الخاصة بتقليل أعداد الإناث الفقيرات							

أعترض بشدة		أعترض		محايد		أوافق		أوافق بشدة		المحور الرابع: معوقات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك:	م
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
اللاتي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط.											
		١٧.٤	٤	٤.٣	١	٧٨.٣	١٨			من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات تقليل الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظتك وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة هؤلاء الإناث الفقيرات في محافظتك.	٥٠
		٨.٧	٢			٥٦.٥	١٣	٣٤.٨	٨	من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات تقليل الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظتك وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة عدم تخصيص ميزانيات كافية لهذه المبادرات في محافظتك.	٥١
النسبة %		التكرار		رأي المفحوصين		رأي المفحوصين		رأي المفحوصين		اذكر المعوقات الأخرى التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات تقليل الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظتك وبين	٥٢
٩٥.٧		٢٢		قلة اهتمام السلطات في محافظة أسيوط بتنمية المرأة.		قلة اهتمام السلطات في محافظة أسيوط بتنمية المرأة.		قلة اهتمام السلطات في محافظة أسيوط بتنمية المرأة.			

أوافق بشدة		أوافق		محايد		أعترض		أعترض بشدة	
التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
<p>المحور الرابع: معوقات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك:</p> <p>معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة.</p> <ul style="list-style-type: none"> وتشمل هذه المعوقات..... وتشمل هذه المعوقات..... 									
<p>عادات وتقاليد المجتمع المحلي التي تمنع عمل المرأة.</p>									
٤.٣		١							
<p>من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات تقليل أعداد الإناث الفقيرات اللائي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظتك عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة هؤلاء الإناث الفقيرات في محافظتك.</p>									
١	٤.٣	١١	٤٧.٨	٢	٨.٧	٩	٣٩.١		
<p>من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات تقليل أعداد الإناث الفقيرات اللائي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظتك عدم</p>									
٥	٢١.٧	١٥	٦٥.٢	١	٤.٣	٢	٨.٧		

أعترض بشدة		أعترض		محايد		أوافق		أوافق بشدة		المحور الرابع: معوقات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك:	م
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
										تخصيص ميزانيات كافية لهذه المبادرات في محافظتك.	
النسبة %		التكرار		رأي المفحوصين		انكر المعوقات الأخرى التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات تقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظتك.				٥٥	
٩٥.٧		٢٢		عدم وجود مصانع حكومية في محافظة أسيوط.		وتشمل هذه المعوقات.....					
٤.٣		١		قلة اهتمام السلطات في محافظة أسيوط بتنمية المرأة.		وتشمل هذه المعوقات.....					
٤.٣	١	٤.٣	١	٤.٣	١	٨٢.٦	١٩	٤.٣	١	من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن تأمين صحي في محافظتك عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة هؤلاء الإناث الفقيرات في محافظتك.	٥٦
٤.٣	١	٤.٣	١			٨٢.٦	١٩	٨.٧	٢	من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات	٥٧

أعترض بشدة		أعترض		محايد		أوافق		أوافق بشدة		المحور الرابع: معوقات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك:	م
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
										اللائي لديهن تأمين صحي في محافظتك عدم تخصيص ميزانيات كافية لهذه المبادرات في محافظتك.	
النسبة %		التكرار		رأي المفحوصين						اذكر المعوقات الأخرى التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللائي لديهن تأمين صحي في محافظتك.	٥٨
١٠٠٠٠		٢٣		عدم تنفيذ مشروع التأمين الصحي الشامل في محافظة أسيوط.						وتشمل هذه المعوقات..... وتشمل هذه المعوقات.....	

سبق يتضح أن معوقات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط في ضوء الدراسة الميدانية يمكن تلخيصها كالتالي:

- عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللائي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافيًا في محافظة أسيوط.
- عدم تخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللائي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافيًا في محافظة أسيوط.
- ارتفاع مستوى معدلات الأمية بين سكان محافظة أسيوط.
- عادات وتقاليد المجتمع المحلي التي تمنع عمل المرأة بصفة عامة.
- العادات والتقاليد التي تعوق عمل المرأة في بعض المهن في محافظة أسيوط.

- عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في محافظة أسيوط.
- عدم تخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في محافظة أسيوط.
- قلة أعداد المصانع الحكومية والخاصة في محافظة أسيوط.
- ضعف الموارد المالية للمحافظة.
- عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية في محافظة أسيوط.
- عدم تخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية في محافظة أسيوط.
- قلة فرص العمل في محافظة أسيوط.
- ضعف التركيز على تنفيذ مبادرات التنمية المحلية.
- عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط.
- عدم تخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط.
- عدم وجود مبادرات لتوظيف الإناث بعمل دائم في محافظة أسيوط.
- عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط.
- عدم تخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات تقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط.

- قلة المبادرات الخاصة بتقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط.
- عدم تخصيص ميزانية لتمويل المبادرات الخاصة بتقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط.
- عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات العاملات في محافظة أسيوط ومحافظة القاهرة وحول الفجوة في معدلات التوظيف بين المحافظتين.
- عدم تخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات تقليل الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظة أسيوط وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة.
- قلة اهتمام السلطات في محافظة أسيوط بتنمية المرأة.
- عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظة أسيوط.
- عدم تخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات تقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظة أسيوط.
- عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي لديهن تأمين صحي في محافظة أسيوط.
- عدم تخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات لزيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن تأمين صحي في محافظة أسيوط.
- عدم تنفيذ مشروع التأمين الصحي الشامل في محافظة أسيوط.

وبعد أن حللنا معوقات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط في ضوء استبيان التمكين الاقتصادي في عام ٢٠٢٣، سوف نستعرض في الجزء التالي الآليات والإجراءات المستقبلية المقترحة لتحسين التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في هذه المحافظة.

المحور الخامس: الآليات والإجراءات المستقبلية المقترحة لتحسين التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط في ضوء استبيان التمكين الاقتصادي:

ويحل المحور الخامس الآليات والإجراءات المستقبلية المقترحة لتحسين التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط. ويتكون المحور الخامس من ١٩ عبارة. ويضم هذا المحور ١٨ عبارة مغلقة وعبارة واحدة تتيح للمفحوصين تقديم إجابات مفتوحة ومتنوعة. وفيما يتصل بالعبارة (٥٩) فقد أشار جميع المفحوصين في عينة البحث إلى موافقتهم الشديدة أو موافقتهم على ضرورة تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافيًا، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث في محافظة أسيوط. حيث وافق بشدة ٧٨.٣٪ من عينة البحث ووافق فقط ٢١.٧٪ من عينة البحث على أهمية تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافيًا، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث في محافظة أسيوط كآلية مستقبلية مقترحة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة. وعلى هذا، يجب أن تؤسس الحكومة المصرية قواعد بيانات حديثة وضخمة حول أعداد هؤلاء الإناث الفقيرات، وتوزيعهن الجغرافي بين الريف والحضر في قري ومدن محافظة أسيوط. فبدون قواعد البيانات الدقيقة لا يمكن التخطيط لإصلاح أوضاع المرأة الاقتصادية في مصر. كما يجب عليها أيضًا أن توفر الميزانيات الكافية لتحقيق هذا الغرض.

وفيما يتصل بالعبارة (٦٠) فقد أشار جميع المفحوصين في عينة البحث إلى موافقتهم الشديدة أو موافقتهم على أهمية تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث في محافظة أسيوط. حيث وافق بشدة ٦٥.٢٪ من عينة البحث ووافق فقط ٣٤.٨٪ من عينة البحث على أهمية تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث في محافظة أسيوط كآلية مستقبلية مقترحة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة. وعلى هذا، يجب أن تؤسس الحكومة المصرية قواعد بيانات حديثة وضخمة حول أعداد هؤلاء الإناث الفقيرات، وتوزيعهن الجغرافي بين الريف والحضر في قري ومدن الصعيد المختلفة بصفة عامة وفي قري ومدن محافظة أسيوط بصفة خاصة. فبدون قواعد البيانات الدقيقة لا يمكن التخطيط لإصلاح أوضاع المرأة الاقتصادية في مصر. كما يجب عليها أيضًا أن توفر الميزانيات الكافية لتحقيق هذا الغرض، وأن تعدل التشريعات بما يضمن زيادة فرص " العمل اللائق " (Decent Work) المتاح أمام الإناث الفقيرات.

وفيما يتصل بالعبارة (٦١) فقد أشار جميع المفحوصين في عينة البحث إلى موافقتهم الشديدة أو موافقتهم على أهمية تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث في محافظة أسيوط. حيث وافق بشدة ٥٦.٥٪ من عينة البحث ووافق فقط ٤٣.٥٪ من عينة البحث على أهمية ضرورة تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث في محافظة أسيوط كآلية مستقبلية مقترحة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة. وتتفق آراء المفحوصين حول العبارة (٦١)

مع الأدبيات العالمية التي تؤكد على أهمية عمل الفتيات والسيدات وضرورة انضمامهن لنظام المعاشات التقاعدية كآليتين فعاليتين للتمكين الاقتصادي لهن. وعلى هذا، يجب أن تؤسس الحكومة المصرية قواعد بيانات حديثة وضخمة حول أعداد هؤلاء الإناث الفقيرات، وتوزيعهن الجغرافي بين الريف والحضر في قري ومدن الصعيد المختلفة بصفة عامة وفي قري ومدن محافظة أسيوط بصفة خاصة. فبدون قواعد البيانات الدقيقة والمحدثة بصورة دورية منتظمة لا يمكن التخطيط لإصلاح وتحسين أوضاع المرأة الاقتصادية في مصر. كما يجب على الحكومة المصرية أيضًا أن توفر الميزانيات الكافية والمستمرة لتحقيق هذا الغرض.

وفيما يتصل بالعبارة (٦٢) فقد أشار جميع المفحوصين في عينة البحث إلى موافقتهم الشديدة أو موافقتهم على أهمية تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث. حيث وافق بشدة ٦٠.٩٪ من عينة البحث ووافق فقط ٣٩.١٪ من عينة البحث على أهمية ضرورة تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة نسبة الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث في محافظة أسيوط كآلية مستقبلية مقترحة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة. وتتفق آراء المفحوصين حول العبارة (٦٢) مع الأدبيات العالمية التي تؤكد على أهمية عمل المرأة في قطاع العمل الرسمي وتقليل معدلات عملها في قطاع العمل غير الرسمي كآليتين فعاليتين للتمكين الاقتصادي لهن. وعلى هذا، يجب أن تؤسس الحكومة المصرية قواعد بيانات حديثة وضخمة حول أعداد هؤلاء الإناث الفقيرات العاملات، وتوزيعهن الجغرافي بين الريف والحضر في قري ومدن الصعيد المختلفة بصفة عامة وفي قري ومدن محافظة أسيوط بصفة خاصة. كما يجب عليها أيضًا أن توفر الميزانيات الكافية لتحقيق هذا الغرض، وأن تبذل جهودًا أكبر لزيادة أعداد الإناث العاملات في قطاع العمل الرسمي.

أما فيما يتصل بالعبارة (٦٣) فقد أشار جميع المفحوصين في عينة البحث إلى موافقتهم الشديدة أو موافقتهم على أهمية تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي، وتخصيص ميزانيات كافية لتقليل أعداد هؤلاء الإناث في محافظة أسيوط. حيث وافق بشدة ٥٦.٥٪ من عينة البحث ووافق فقط ٤٣.٥٪ من عينة البحث على أهمية وضرورة تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي، وتخصيص ميزانيات كافية لتقليل أعداد هؤلاء الإناث في محافظة أسيوط كآلية مستقبلية مقترحة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة. وتتفق آراء المفحوصين حول العبارة (٦٣) مع الأدبيات العالمية التي تؤكد على أهمية عمل المرأة في قطاع العمل الرسمي وتقليل معدلات عملها في قطاع العمل غير الرسمي كآليتين فعالتين للتمكين الاقتصادي لها. وعلى هذا، يجب أن تؤسس الحكومة المصرية قواعد بيانات حديثة وضخمة حول أعداد هؤلاء الإناث الفقيرات العاملات بصفة دائمة والعاملات بصورة مؤقتة، وتوزيعهن الجغرافي بين الريف والحضر في قري ومدن الصعيد المختلفة بصفة عامة وفي قري ومدن محافظة أسيوط بصفة خاصة، والمهن التي يكثر بها أعداد الإناث العاملات بصورة دائمة، والمهن التي يكثر بها أعداد الإناث العاملات بصورة مؤقتة. كما يجب عليها أيضًا أن توفر الميزانيات الكافية لتحقيق هذا الغرض، وأن تبذل جهودًا أكبر لزيادة أعداد الإناث العاملات في قطاع العمل الرسمي.

وفيما يخص العبارة (٦٤) خلص جميع المفحوصين في عينة البحث إلى موافقتهم الشديدة أو موافقتهم فقط على ضرورة قيام الحكومة بتأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظة أسيوط وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث العاملات في سوق العمل. حيث وافق بشدة ٧٣.٩٪ من عينة البحث ووافق فقط ٢٦.١٪ من عينة البحث على أهمية تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد

ونسبة الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظة أسيوط وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث العاملات في سوق العمل. وتتفق آراء المفحوصين حول العبارة (٦٤) مع الأدبيات العالمية التي تري ضرورة تقليل الفجوات التنموية بين الأقاليم المختلفة للدولة، وأهمية عدم إهمال المناطق الريفية لصالح المناطق الحضرية. واتساقاً مع التوجهات العالمية للتمكين الاقتصادي للمرأة يجب أن تقوم الحكومة المصرية بتأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظة أسيوط وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث العاملات في سوق العمل. ونظراً لأن الأدبيات العالمية في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة تحذر من خطورة الاهتمام ببعض المحافظات/الأقاليم على حساب المحافظات/الأقاليم الأخرى، فقد نادي جميع المفحوصين في عينة البحث بالاهتمام بالقضاء على الفجوة بين معدلات عمل الإناث في محافظة أسيوط وبين الفجوة الموجودة لدى الإناث العاملات في محافظة القاهرة، وبتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على هذه الفجوة. ومن ثم، طالب جميع أفراد العينة بتأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظة أسيوط وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد الإناث من سكان محافظة أسيوط الذين يعملون في سوق العمل في محافظات الصعيد.

أما فيما يتصل بالعبارة (٦٥) فقد خلص أكثر من نصف عينة المفحوصين في عينة البحث إلى أهمية تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظة أسيوط، وتخصيص ميزانيات كافية لتقليل أعداد هؤلاء الإناث الفقيرات. حيث وافق بشدة ٦٠.٩٪

من عينة البحث ووافق ٣٩.١٪ من عينة البحث على ضرورة قيام الحكومة المصرية بتأسيس تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظة أسيوط، وتخصيص ميزانيات كافية لتقليل أعداد هؤلاء الإناث الفقيرات. وفي ظل ارتفاع معدلات الفقر في محافظة أسيوط يصبح من أهم أولويات السياسات التنموية في مصر تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظة أسيوط، وتخصيص ميزانيات كافية لتقليل أعداد هؤلاء الإناث الفقيرات. وتتفق استجابات المفحوصين حول العبارة (٦٥) مع الأدبيات العالمية التي تري أن توفير السكن اللائق (Decent Housing) هو أول خطوات التمكين الاقتصادي للإناث الفقيرات.

وفيما يخص العبارة (٦٦) خلص قرابة ثلثي عينة البحث إلى الأهمية الكبيرة لتأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ومعدلات الإناث الفقيرات اللاتي لديهن تأمين صحي في محافظة أسيوط، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث الفقيرات. حيث وافق بشدة ٦٥.٢٪ من عينة البحث ووافق فقط ٣٤.٨٪ من عينة البحث على ضرورة قيام الحكومة المصرية بتأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ومعدلات الإناث الفقيرات اللاتي لديهن تأمين صحي في محافظة أسيوط، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث الفقيرات. وترجع النسبة المرتفعة لآراء المفحوصين حول العبارة (٦٦) إلى إهمال المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة لتأسيس مستشفيات جديدة في بعض مراكز محافظة أسيوط. وقد عبرت نسبة كبيرة من المفحوصين عن انتقادهم لعدم تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل في محافظة أسيوط حتى شهر فبراير من عام ٢٠٢٣، وعن استيائهم من ارتفاع تكلفة العلاج في محافظة أسيوط. وتتفق آراء المفحوصين المتصلة

بالعبارة (٦٦) مع الأدبيات العالمية التي تؤكد على أهمية توفير الخدمات الصحية للإناث الفقيرات المقيمت في المناطق العشوائية والأحياء والقرى الفقيرة.

أما فيما يخص العبارة (٦٧) فقد أشارت غالبية عينة البحث إلى الأهمية الكبيرة لتدريب أعداد أكبر من السيدات الفقيرات في محافظة أسيوط على إدارة وتنفيذ المشروعات المدرة للدخل. حيث وافق بشدة ٨٧٪ من عينة البحث ووافق فقط ١٣٪ من عينة البحث على ضرورة قيام الحكومة المصرية بتدريب أعداد أكبر من السيدات الفقيرات في محافظة أسيوط على إدارة وتنفيذ المشروعات المدرة للدخل. وترجع النسبة المرتفعة لآراء المفحوصين حول العبارة (٦٧) إلى إهمال المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة لتدريب أعداد أكبر من السيدات الفقيرات في بعض مراكز محافظة أسيوط على إدارة وتنفيذ المشروعات المدرة للدخل. وقد عبرت نسبة كبيرة من المفحوصين عن انتقادهم لعدم تدريب أعداد أكبر من السيدات الفقيرات في محافظة أسيوط على إدارة وتنفيذ المشروعات المدرة للدخل حتى شهر فبراير من عام ٢٠٢٣، وعن استيائهم من ارتفاع معدلات بطالة الإناث الفقيرات في محافظة أسيوط. وتتفق آراء المفحوصين المتصلة بالعبارة (٦٧) مع الأدبيات العالمية التي تؤكد على أهمية تدريب أعداد أكبر من السيدات الفقيرات في المحافظات الفقيرة والمناطق المهمشة اقتصاديًا على إدارة وتنفيذ المشروعات المدرة للدخل، وعلى أن هذه الآلية تعد من أهم آليات التمكين الاقتصادي للإناث الفقيرات.

أما فيما يخص العبارة (٦٨) فقد أشار أكثر من ثلثي عينة البحث إلى الأهمية الكبيرة لتدريب أعداد أكبر من السيدات المعيلات الفقيرات في محافظة أسيوط على إدارة وتنفيذ المشروعات المدرة للدخل. حيث وافق بشدة ٧٣.٩٪ من عينة البحث ووافق فقط ٢٦.١٪ من عينة البحث على ضرورة قيام الحكومة المصرية بتدريب أعداد أكبر من السيدات المعيلات الفقيرات في محافظة أسيوط على إدارة وتنفيذ المشروعات المدرة للدخل. وترجع النسبة المرتفعة لآراء المفحوصين حول العبارة (٦٨) إلى إهمال المرحلة

الأولي من مبادرة حياة كريمة لتدريب أعداد أكبر من السيدات المعيلات الفقيرات في بعض مراكز محافظة أسيوط على إدارة وتنفيذ المشروعات المدرة للدخل. وقد عبرت نسبة كبيرة من المفحوصين عن انتقادهم لعدم قيام الحكومة المصرية بتدريب أعداد أكبر من السيدات المعيلات الفقيرات في محافظة أسيوط على إدارة وتنفيذ المشروعات المدرة للدخل حتى شهر فبراير من عام ٢٠٢٣، وعن استيائهم من ارتفاع معدلات بطالة الإناث المعيلات الفقيرات في محافظة أسيوط. وتتفق آراء المفحوصين المتصلة بالعبارة (٦٨) مع الأدبيات العالمية التي تؤكد على أهمية تدريب أعداد أكبر من السيدات المعيلات الفقيرات في المحافظات الفقيرة والمناطق المهمشة اقتصادياً على إدارة وتنفيذ المشروعات المدرة للدخل، وعلى أن هذه الآلية تعد من أهم آليات التمكين الاقتصادي للإناث المعيلات الفقيرات. وعلى هذا، يجب أن تخصص الحكومة المصرية ميزانيات أكبر لتدريب الإناث المعيلات الفقيرات على تأسيس وإدارة المشروعات الصغيرة المدرة للدخل.

وفيما يتصل بالعبارة (٦٩) فقد أشار قرابة ثلثي عينة البحث إلى الأهمية الكبيرة لتدريب أعداد أكبر من السيدات الفقيرات من خلال برامج التثقيف المالي والرقمي للسيدات في محافظة أسيوط كي يكن رائدات أعمال في المشروعات الخضراء التي تحافظ على البيئة. حيث وافق بشدة ٦٥.٢٪ من عينة البحث ووافق فقط ٣٤.٨٪ من عينة البحث على ضرورة قيام الحكومة المصرية بتدريب أعداد أكبر من السيدات الفقيرات من خلال برامج التثقيف المالي والرقمي للسيدات في محافظة أسيوط كي يكن رائدات أعمال في المشروعات الخضراء التي تحافظ على البيئة. وترجع النسبة المرتفعة لآراء المفحوصين حول العبارة (٦٩) إلى إهمال المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة لتدريب أعداد أكبر من السيدات الفقيرات من خلال برامج التثقيف المالي والرقمي للسيدات في جميع مراكز محافظة أسيوط على أن يكن رائدات أعمال في المشروعات الخضراء التي تحافظ على البيئة. وقد عبرت نسبة كبيرة من المفحوصين عن انتقادهم

لعدم قيام الحكومة المصرية بتدريب أعداد أكبر من السيدات الفقيرات من خلال برامج التثقيف المالي والرقمي للسيدات في محافظة أسيوط كي يكن رائدات أعمال في المشروعات الخضراء التي تحافظ على البيئة حتى شهر فبراير من عام ٢٠٢٣، وعن استيائهم من ارتفاع معدلات بطالة الإناث المعيلات الفقيرات في محافظة أسيوط. وتتفق آراء المفحوصين المتصلة بالعبارة (٦٩) مع الأدبيات العالمية التي تؤكد على أهمية تدريب أعداد أكبر من السيدات الفقيرات في المحافظات الفقيرة والمناطق المهمشة اقتصاديًا على أن يصبحن رائدات أعمال في المشروعات الخضراء التي تحافظ على البيئة، وعلى أهمية برامج التثقيف المالي والرقمي للسيدات، وعلى أن هذه الآلية تعد من أهم آليات التمكين الاقتصادي للإناث الفقيرات. وعلى هذا، يجب أن تخصص الحكومة المصرية ميزانيات أكبر لتدريب الإناث الفقيرات من خلال برامج التثقيف المالي والرقمي للسيدات في محافظة أسيوط كي يصبحن رائدات أعمال في المشروعات الخضراء التي تحافظ على البيئة.

أما فيما يخص العبارة (٧٠) فقد خلصت غالبية عينة البحث إلى الأهمية الكبيرة لتنفيذ أعداد أكبر من المشروعات متناهية الصغر (تقوم على ميزانية لا تزيد عن خمسين ألف جنيه) بواسطة السيدات في محافظة أسيوط. حيث وافق بشدة ٨٧٪ من عينة البحث ووافق فقط ١٣٪ من عينة البحث على ضرورة قيام الحكومة المصرية بتنفيذ أعداد أكبر من المشروعات متناهية الصغر (تقوم على ميزانية لا تزيد عن خمسين ألف جنيه) بواسطة السيدات في محافظة أسيوط. وترجع النسبة المرتفعة لآراء المفحوصين حول العبارة (٧٠) إلى إهمال المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة لتنفيذ أعداد أكبر من المشروعات متناهية الصغر (تقوم على ميزانية لا تزيد عن خمسين ألف جنيه) بواسطة السيدات في محافظة أسيوط. وقد عبرت نسبة كبيرة من المفحوصين عن انتقادهم لعدم قيام الحكومة المصرية بتنفيذ أعداد أكبر من المشروعات متناهية الصغر (تقوم على ميزانية لا تزيد عن خمسين ألف جنيه) بواسطة السيدات في محافظة أسيوط

حتى شهر فبراير من عام ٢٠٢٣، وعن استيائهم من ارتفاع معدلات بطالة الإناث المعيلات الفقيرات في محافظة أسيوط. وتتفق آراء المفحوصين المتصلة بالعبارة (٧٠) مع الأدبيات العالمية التي تؤكد على أهمية تنفيذ أعداد أكبر من المشروعات متناهية الصغر (تقوم على ميزانية لا تزيد عن خمسين ألف جنيه) بواسطة السيدات في المناطق الفقيرة، وعلى أن هذه الآلية تعد من أهم آليات التمكين الاقتصادي للإناث الفقيرات. وعلى هذا، يجب أن تخصص الحكومة المصرية ميزانيات أكبر لتنفيذ أعداد أكبر من المشروعات متناهية الصغر (تقوم على ميزانية لا تزيد عن خمسين ألف جنيه) بواسطة السيدات في محافظة أسيوط.

وفيما يخص العبارة (٧١) فقد خلصت غالبية عينة البحث إلى الأهمية الكبيرة لتكوين أعداد أكبر من المجموعات الادخارية بواسطة السيدات في محافظة أسيوط. حيث وافق بشدة ٦٠.٩٪ من عينة البحث ووافق فقط ٣٤.٨٪ من عينة البحث على ضرورة قيام الحكومة المصرية بتكوين أعداد أكبر من المجموعات الادخارية بواسطة السيدات في محافظة أسيوط، في حين اعترض ٤.٣٪ من عينة البحث على نفس العبارة. وترجع النسبة المرتفعة لآراء المفحوصين حول العبارة (٧١) إلى إهمال المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة لتكوين أعداد أكبر من المجموعات الادخارية بواسطة السيدات في محافظة أسيوط. وقد عبرت نسبة كبيرة من المفحوصين عن انتقادهم لعدم قيام الحكومة المصرية بتكوين أعداد أكبر من المجموعات الادخارية بواسطة السيدات في محافظة أسيوط حتى شهر فبراير من عام ٢٠٢٣، وعن استيائهم من ارتفاع معدلات بطالة الإناث المعيلات الفقيرات في محافظة أسيوط. وتتفق آراء المفحوصين المتصلة بالعبارة (٧١) مع الأدبيات العالمية التي تؤكد على أهمية تكوين أعداد أكبر من المجموعات الادخارية بواسطة السيدات في المناطق الفقيرة والمناطق المحرومة تعليمياً واقتصادياً، وعلى أن هذه الآلية تعد من أهم آليات التمكين الاقتصادي للإناث الفقيرات. وعلى هذا، يجب أن تخصص الحكومة المصرية ميزانيات أكبر لتكوين أعداد أكبر من

المجموعات الادخارية بواسطة السيدات في محافظة أسيوط بصفة عامة، وفي القرى الفقيرة من هذه المحافظة بصفة خاصة.

أما فيما يخص العبارة (٧٢) فقد خلصت نسبة كبيرة من عينة البحث إلى الأهمية الكبيرة لقيام السيدات بتنفيذ أعداد أكبر من مشاغل الخياطة وصناعة الملابس في محافظة أسيوط. حيث وافق بشدة ٦٠.٩٪ من عينة البحث ووافق فقط ٣٠.٤٪ من عينة البحث على ضرورة قيام الحكومة المصرية بمساعدة السيدات على تنفيذ أعداد أكبر من مشاغل الخياطة وصناعة الملابس في محافظة أسيوط، في حين اعترض ٤.٣٪ من عينة البحث على نفس العبارة. وترجع النسبة المرتفعة لآراء المفحوصين حول العبارة (٧٢) إلى إهمال المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة لمساعدة السيدات على تأسيس أعداد أكبر من مشاغل الخياطة وصناعة الملابس في محافظة أسيوط. وقد عبرت نسبة كبيرة من المفحوصين عن انقادهم لعدم قيام الحكومة المصرية بمساعدة السيدات على تأسيس أعداد أكبر من مشاغل الخياطة وصناعة الملابس في محافظة أسيوط حتى شهر فبراير من عام ٢٠٢٣، وعن استيائهم من ارتفاع معدلات بطالة الإناث المعيلات الفقيرات في محافظة أسيوط. وتتفق آراء المفحوصين المتصلة بالعبارة (٧٢) مع الأدبيات العالمية التي تؤكد على أهمية توفير فرص عمل للسيدات من خلال مساعدة الإناث على تأسيس وإدارة أعداد أكبر من مشاغل الخياطة وصناعة الملابس في المناطق الفقيرة، وعلى أن هذه الآلية تعد من أهم آليات التمكين الاقتصادي للإناث الفقيرات. وعلى هذا، يجب أن تخصص الحكومة المصرية ميزانيات أكبر لمساعدة السيدات على إقامة وإدارة أعداد أكبر من مشاغل الخياطة وصناعة الملابس في محافظة أسيوط بصفة عامة، وفي القرى الفقيرة من هذه المحافظة بصفة خاصة.

وفيما يخص العبارة (٧٣) فقد خلص أكثر من نصف عينة البحث إلى الأهمية الكبيرة لتدريب أعداد أكبر من زوجات المزارعين في محافظة أسيوط على إدارة وتنفيذ المشروعات الزراعية. حيث وافق بشدة ٥٦.٣٪ من عينة البحث ووافق فقط ٣٩.١٪

من عينة البحث على ضرورة قيام الحكومة المصرية بتدريب أعداد أكبر من زوجات المزارعين في محافظة أسيوط على إدارة وتنفيذ المشروعات الزراعية، في حين اعترض ٤.٣٪ من عينة البحث على نفس العبارة. وترجع النسبة المرتفعة لآراء المفحوصين حول العبارة (٧٣) إلى إهمال المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة لتدريب أعداد أكبر من زوجات المزارعين في محافظة أسيوط على إدارة وتنفيذ المشروعات الزراعية. وقد عبرت نسبة كبيرة من المفحوصين عن انتقادهم لعدم قيام الحكومة المصرية بتدريب أعداد أكبر من زوجات المزارعين في محافظة أسيوط على إدارة وتنفيذ المشروعات الزراعية حتى شهر فبراير من عام ٢٠٢٣، وعن استيائهم من ارتفاع معدلات بطالة الإناث الفقيرات في محافظة أسيوط. وتتفق آراء المفحوصين المتصلة بالعبارة (٧٣) مع الأدبيات العالمية التي تؤكد على أهمية توفير فرص عمل للسيدات من خلال تدريب أعداد أكبر من زوجات المزارعين في المناطق الفقيرة على إدارة وتنفيذ المشروعات الزراعية المدرة للدخل، وعلى أن هذه الآلية تعد من أهم آليات التمكين الاقتصادي للإناث الفقيرات. وعلى هذا، يجب أن تخصص الحكومة المصرية ميزانيات أكبر لتدريب أعداد أكبر من زوجات المزارعين على إدارة وتنفيذ المشروعات الزراعية المدرة للدخل في محافظة أسيوط بصفة عامة، وفي القرى الفقيرة من هذه المحافظة بصفة خاصة.

وفيما يتصل بالعبارة (٧٤) فقد خلص قرابة ثلثي عينة البحث إلى الأهمية الكبيرة جدًا لخلق فرص عمل جديدة أكثر بخلاف كل ما سبق ذكره للسيدات في محافظة أسيوط. حيث وافق بشدة ٦٥.٢٪ من عينة البحث ووافق فقط ٣٠.٤٪ من عينة البحث على ضرورة قيام الحكومة المصرية بخلق فرص عمل جديدة أكثر بخلاف كل ما سبق ذكره للسيدات في محافظة أسيوط، في حين اعترض ٤.٣٪ من عينة البحث على نفس العبارة. وترجع النسبة المرتفعة لآراء المفحوصين حول العبارة (٧٤) إلى إهمال المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة لخلق فرص عمل جديدة أكثر بخلاف كل ما سبق ذكره للسيدات في محافظة أسيوط. وقد عبرت نسبة كبيرة من المفحوصين عن انتقادهم لعدم

قيام الحكومة المصرية بخلق فرص عمل جديدة أكثر بخلاف كل ما سبق ذكره للسيدات في محافظة أسيوط حتى شهر فبراير من عام ٢٠٢٣، وعن استيائهم من ارتفاع معدلات بطالة الإناث الفقيرات في محافظة أسيوط. وتتفق آراء المفحوصين المتصلة بالعبارة (٧٤) مع الأدبيات العالمية التي تؤكد على أهمية توفير فرص عمل للسيدات من خلال خلق فرص عمل جديدة أكثر بخلاف كل ما سبق ذكره للسيدات في المناطق شديدة الفقر، وعلى أن هذه الآلية تعد من أهم آليات التمكين الاقتصادي للإناث الفقيرات. وعلى هذا، يجب أن تخصص الحكومة المصرية ميزانيات أكبر لخلق فرص عمل جديدة أكثر بخلاف كل ما سبق ذكره للسيدات في محافظة أسيوط بصفة عامة، وفي القرى الفقيرة من هذه المحافظة بصفة خاصة.

أما فيما يتصل بالعبارة (٧٥) فقد خلصت نسبة كبيرة من عينة البحث إلى الأهمية الكبيرة لتنفيذ برامج أكثر تهدف إلى تقليل أعداد الإناث المعيلات الفقيرات في محافظة أسيوط. حيث وافق بشدة ٦٠.٩٪ من عينة البحث ووافق فقط ٣٩.١٪ من عينة البحث على ضرورة قيام الحكومة المصرية بتنفيذ برامج أكثر تهدف إلى تقليل أعداد الإناث المعيلات الفقيرات في محافظة أسيوط، في حين اعترض صفر % من عينة البحث على نفس العبارة. وترجع النسبة المرتفعة لآراء المفحوصين حول العبارة (٧٥) إلى إهمال المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة لتنفيذ برامج أكثر تهدف إلى تقليل أعداد الإناث المعيلات الفقيرات في محافظة أسيوط. وقد عبرت نسبة كبيرة من المفحوصين عن انتقادهم لعدم قيام الحكومة المصرية بتنفيذ برامج أكثر تهدف إلى تقليل أعداد الإناث المعيلات الفقيرات في محافظة أسيوط حتى شهر فبراير من عام ٢٠٢٣، وعن استيائهم من ارتفاع معدلات بطالة الإناث الفقيرات في محافظة أسيوط. وأشارت نسبة من المفحوصين في عينة البحث إلى أن غالبية ميزانية المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة كانت مخصصة لتحسين البنية التحتية، وليس لتقليل معدلات فقر الإناث. وتتفق آراء المفحوصين المتصلة بالعبارة (٧٥) مع الأدبيات العالمية التي تؤكد على أهمية

تنفيذ برامج أكثر تهدف إلى تقليل أعداد الإناث المعيلات الفقيرات في المحافظات/الأقاليم المهمشة اقتصاديًا، وعلى أن هذه الآلية تعد من أهم آليات التمكين الاقتصادي للإناث الفقيرات. وعلى هذا، يجب أن تخصص الحكومة المصرية ميزانيات أكبر لتنفيذ برامج أكثر تهدف إلى تقليل أعداد الإناث المعيلات الفقيرات في محافظة أسيوط بصفة عامة، وفي القرى الفقيرة من هذه المحافظة بصفة خاصة.

أما فيما يتصل بالعبارة (٧٦) فقد خلص قرابة ثلثي عينة البحث إلى الأهمية الكبيرة جدًا لتنفيذ برامج أكثر تهدف إلى زيادة أعداد الإناث اللائي يستقن من القروض متناهية الصغر في محافظة أسيوط. حيث وافق بشدة ٦٥.٢٪ من عينة البحث ووافق فقط ٣٤.٨٪ من عينة البحث على ضرورة قيام الحكومة المصرية بتنفيذ برامج أكثر تهدف إلى زيادة أعداد الإناث اللائي يستقن من القروض متناهية الصغر في محافظة أسيوط، في حين اعترض صفر % من عينة البحث على نفس العبارة. وترجع النسبة المرتفعة لآراء المفحوصين حول العبارة (٧٦) إلى إهمال المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة لتنفيذ برامج أكثر تهدف إلى زيادة أعداد الإناث اللائي يستقن من القروض متناهية الصغر في محافظة أسيوط. وقد عبرت نسبة كبيرة من المفحوصين عن انتقادهم لعدم قيام الحكومة المصرية بتنفيذ برامج أكثر تهدف إلى زيادة أعداد الإناث اللائي يستقن من القروض متناهية الصغر في محافظة أسيوط حتى شهر فبراير من عام ٢٠٢٣، وعن استيائهم من ارتفاع معدلات بطالة الإناث الفقيرات في محافظة أسيوط. وأشارت نسبة من المفحوصين في عينة البحث إلى أن غالبية ميزانية المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة كانت مخصصة لتحسين البنية التحتية، وليس لتنفيذ برامج أكثر تهدف إلى زيادة أعداد الإناث اللائي يستقن من القروض متناهية الصغر في محافظة أسيوط. وتتفق آراء المفحوصين المتصلة بالعبارة (٧٦) مع الأدبيات العالمية التي تؤكد على أهمية تنفيذ برامج أكثر تهدف إلى زيادة أعداد الإناث اللائي يستقن من القروض متناهية الصغر في المناطق الفقيرة، وعلى أن هذه الآلية تعد من أهم آليات التمكين الاقتصادي للإناث الفقيرات. وعلى هذا، يجب أن تخصص الحكومة المصرية ميزانيات أكبر لتنفيذ برامج أكثر تهدف إلى زيادة أعداد

الإناث اللاتي يستقنن من القروض متناهية الصغر في محافظة أسيوط بصفة عامة، وفي القرى الفقيرة من هذه المحافظة بصفة خاصة. ويوضح الجدول (٤٤) أهم الآليات والإجراءات المستقبلية المقترحة لتحسين التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط.

الجدول (٤٤). آليات وإجراءات مستقبلية مقترحة لتحسين التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط في ضوء استبيان التمكين الاقتصادي في عام ٢٠٢٣

أوافق بشدة		أوافق		محايد		أعترض		أعترض بشدة		المحور الخامس: آليات وإجراءات مستقبلية مقترحة لتحسين التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك:	م
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
										تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافيًا، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث في محافظتك.	٥٩
										تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عدد ساعات	٦٠

أعترض بشدة		أعترض		محايد		أوافق		أوافق بشدة		المحور الخامس: آليات وإجراءات مستقبلية مقترحة لتحسين التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك:	٣
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
										يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث في محافظتك.	
						٤٣.٥	١٠	٥٦.٥	١٣	تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام المعاشات التقاعدية، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث في محافظتك.	٦١
						٣٩.١	٩	٦٠.٩	١٤	تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة نسبة الإناث الفقيرات اللاتي لنيهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي،	٦٢

أعترض بشدة		أعترض		محايد		أوافق		أوافق بشدة		المحور الخامس: آليات وإجراءات مستقبلية مقترحة لتحسين التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك:	م
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
										وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث في محافظتك.	
						٤٣.٥	١٠	٥٦.٥	١٣	تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي، وتخصيص ميزانيات كافية لتقليل أعداد هؤلاء الإناث في محافظتك.	٦٣
						٢٦.١	٦	٧٣.٩	١٧	تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظتك وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة، وتخصيص ميزانيات	٦٤

أعترض بشدة		أعترض		محايد		أوافق		أوافق بشدة		المحور الخامس: آليات وإجراءات مستقبلية مقترحة لتحسين التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك:	م
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
										كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث العاملات في سوق العمل في محافظتك.	
						٣٩.١	٩	٦٠.٩	١٤	تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظتك، وتخصيص ميزانيات كافية لتقليل أعداد هؤلاء الإناث الفقيرات.	٦٥
						٣٤.٨	٨	٦٥.٢	١٥	تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ومعدلات الإناث الفقيرات اللاتي	٦٦

أوافق بشدة		أوافق		محايد		أعترض		أعترض بشدة		المحور الخامس: آليات وإجراءات مستقبلية مقترحة لتحسين التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك:	م
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
										لديهين تأمين صحي في محافظتك، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث الفقيرات.	
						١٣.٠	٣	٨٧.٠	٢٠	تدريب أعداد أكبر من السيدات الفقيرات في محافظتك على إدارة وتنفيذ المشروعات المدرة للدخل.	٦٧
						٢٦.١	٦	٧٣.٩	١٧	تدريب أعداد أكبر من السيدات المعيلات الفقيرات في محافظتك على إدارة وتنفيذ المشروعات المدرة للدخل.	٦٨
						٣٤.٨	٨	٦٥.٢	١٥	تدريب أعداد أكبر من السيدات الفقيرات من خلال برامج التثقيف المالي والرقمي للسيدات	٦٩

أوافق بشدة		أوافق		محايد		أعترض		أعترض بشدة		المحور الخامس: آليات وإجراءات مستقبلية مقترحة لتحسين التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك:	م
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
										في محافظتك كي يكن رائدات أعمال في المشروعات الخضراء التي تحافظ على البيئة.	
						١٣.٠	٣	٨٧.٠	٢٠	تنفيذ أعداد أكبر من المشروعات متناهية الصغر (تقوم على ميزانية لا تزيد عن خمسين ألف جنيه) بواسطة السيدات في محافظتك.	٧٠
		٤.٣	١			٣٤.٨	٨	٦٠.٩	١٤	تكوين أعداد أكبر من المجموعات الادخارية بواسطة السيدات في محافظتك.	٧١
		٤.٣	١	٤.٣	١	٣٠.٤	٧	٦٠.٩	١٤	قيام السيدات بتنفيذ أعداد أكبر من مشاغل الخياطة وصناعة الملابس في محافظتك.	٧٢

أعترض بشدة		أعترض		محايد		أوافق		أوافق بشدة		المحور الخامس: آليات وإجراءات مستقبلية مقترحة لتحسين التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك:	م
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
		٤.٣	١			٣٩.١	٩	٥٦.٥	١٣	تدريب أعداد أكبر من زوجات المزارعين في محافظتك على إدارة وتنفيذ المشروعات الزراعية.	٧٣
		٤.٣	١			٣٠.٤	٧	٦٥.٢	١٥	خلق فرص عمل جديدة أكثر بخلاف كل ما سبق ذكره للسيدات في محافظتك.	٧٤
						٣٩.١	٩	٦٠.٩	١٤	تنفيذ برامج أكثر تهدف إلى تقليل أعداد الإناث المعيلات الفقيرات في محافظتك.	٧٥
						٣٤.٨	٨	٦٥.٢	١٥	تنفيذ برامج أكثر تهدف إلى زيادة أعداد الإناث اللاتي يستفدن من القروض متناهية الصغر في محافظتك.	٧٦

وبعد أن حللنا استجابات المفحوصين تجاه الأسئلة المغلقة، سوف نستعرض في الجزء التالي استجاباتهم نحو السؤال المفتوح رقم (٧٧).

آراء المفحوصين حول الآليات والإجراءات المستقبلية المقترحة لتحسين التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط في ضوء السؤال المفتوح رقم (٧٧):

أما فيما يتصل بالسؤال المفتوح رقم (٧٧) فقد أشار ٢٣ مفحوصًا إلى أهمية ” زيادة البرامج التوعوية التي ترفع مستوى وعي المجتمع بأسيوط بأهمية عمل وتعليم المرأة“. وجاءت عبارة ” زيادة البرامج التوعوية التي ترفع مستوى وعي المجتمع بأسيوط بأهمية عمل وتعليم المرأة“ في المرتبة الأولى بين استجابات المفحوصين الخاصة بالسؤال المفتوح رقم (٧٧). وجاءت عبارة ” تغيير عادات وتقاليد المجتمع بأسيوط“ في المرتبة الثانية في الترتيب من حيث أهميتها في تحسين التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط حسبما جاء في استجابات المفحوصين الخاصة بالسؤال المفتوح رقم (٧٧). وقد أيد ٢٢ مفحوصًا تغيير عادات وتقاليد المجتمع بأسيوط كآلية مستقبلية فعالة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة الفقيرة في محافظة أسيوط. وتتفق آراء المفحوصين نحو السؤال رقم (٧٧) مع الأدبيات العالمية التي ترى أن تغيير ثقافة المجتمع وزيادة أعداد البرامج التوعوية التي تبصر المجتمعات الفقيرة بأهمية عمل وتعليم المرأة هما من أكثر الآليات فاعلية في تقليل معدلات فقر الإناث. حيث أشارت أكثر من دراسة إلى أن توعية سكان المناطق الفقيرة بأهمية عمل المرأة وأهمية استمرارها في التعليم هي واحدة من أكثر الآليات فاعلية في تحسين التمكين الاقتصادي للمرأة الفقيرة والمهمشة. وكانت أقل الاستجابات تكررًا فيما يتصل بالسؤال المفتوح رقم (٧٧) هي ” تطبيق التأمين الصحي الشامل بمحافظة أسيوط“؛ حيث أيد هذا الاقتراح فرد واحد فقط من العاملين بمبادرة حياة كريمة في المحافظة. ويرجع انخفاض عدد المفحوصين الذين أيدوا تطبيق التأمين الصحي الشامل بمحافظة أسيوط عند الإجابة على السؤال المفتوح رقم (٧٧) إلى تأييد ١٠٠٪ من المفحوصين لتلك الآلية عند الإجابة على السؤال رقم (٥٨)، وإلى أن السؤال رقم

(٧٧) يدعو إلى نكر الآليات والإجراءات المستقبلية المقترحة الأخرى (بخلاف كل ما سبق ذكره) لتحسين التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط. ولهذا لم يجد المفحوصون داعياً لتكرار ذكر آلية تطبيق التأمين الصحي الشامل مرة ثانية. ويوضح الجدول (٤٥) آراء المفحوصين حول الآليات والإجراءات المستقبلية المقترحة لتحسين التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط في ضوء السؤال المفتوح رقم (٧٧) الوارد في استبيان التمكين الاقتصادي.

الجدول (٤٥). آراء المفحوصين حول الآليات والإجراءات المستقبلية المقترحة لتحسين التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط في ضوء السؤال المفتوح رقم (٧٧) الوارد في استبيان التمكين الاقتصادي في عام

٢٠٢٣

النسبة %	التكرار	الآليات والإجراءات المستقبلية المقترحة الأخرى (بخلاف كل ما سبق ذكره) لتحسين التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط.	٧٧
٤.٣	١	تطبيق التأمين الصحي الشامل بمحافظة أسيوط.	
٩٥.٧	٢٢	تغيير عادات وتقاليد المجتمع بأسيوط.	
١٠٠	٢٣	زيادة البرامج التوعوية التي ترفع مستوى وعي المجتمع بأسيوط بأهمية عمل وتعليم المرأة.	

وبعد أن حللنا آراء المفحوصين حول الآليات والإجراءات المستقبلية المقترحة لتحسين التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط في ضوء السؤال المفتوح رقم (٧٧) الوارد في استبيان التمكين الاقتصادي، سوف نستعرض في الجزء التالي المتوسط والأهمية النسبية والترتيب الخاصة بالمحور الأول.

المتوسط والأهمية النسبية والترتيب الخاصة بالمحور الأول:

يوضح الجدول (٤٦) المتوسط والأهمية النسبية والترتيب لعبارات المحور الأول المتصل بواقع التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية. واشتمل المحور الأول المتصل بواقع

التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية على ٨ عبارات ترصد وتقوم مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية الموجودة في محافظة أسيوط في شهر فبراير من عام ٢٠٢٣. واستهدف المحور الأول الخاص بواقع التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية رصد طبيعة مؤشرات التمكين الاقتصادي للإناث الفقيرات في محافظة أسيوط من خلال تحليل ٨ عبارات. وجاءت العبارة ” توجد فجوة كبيرة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظتك وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة” في المرتبة الأولى من حيث الأهمية بين عبارات المحور الأول بمتوسط قدره 4.2609 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 85.22. وجاءت العبارة ” تزيد أعداد الإناث الفقيرات اللاتي ليس لديهن تأمين صحي في محافظتك“ في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بين عبارات المحور الأول بمتوسط قدره 3.9565 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 79.13. وجاءت العبارة ” تزيد أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظتك” في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الأول بمتوسط قدره 3.2174 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 64.35. وجاءت العبارة ” تقل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في محافظتك” في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الأول بمتوسط قدره 3.0435 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 60.87. ويعني هذا، أن المفحوصون في عينة البحث يعتقدون أن أكثر العبارات اتصالاً بواقع التمكين الاقتصادي للمرأة الفقيرة في محافظة أسيوط هي العبارات الأربعة التالية:

- توجد فجوة كبيرة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظتك وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة.
- تزيد أعداد الإناث الفقيرات اللاتي ليس لديهن تأمين صحي في محافظتك.

- تزيد أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النظية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظتك.
- تقل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في محافظتك.

وترجع الأوضاع السيئة لواقع التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في محافظة أسيوط في عام ٢٠٢٣ إلى إهمال الحكومة في الفترة من شهر نوفمبر من عام ١٩٨١ إلى شهر يونيو من عام ٢٠١٣، وعدم تنفيذها لمبادرات فعالة في مجال التمكين الاقتصادي للإناث الفقيرات، ولإقتصار مشروعات التنمية الاقتصادية إلى حد كبير على العاصمة وبعض محافظات الوجه البحري، ولعدم وجود قواعد بيانات محدثة عن أعداد ونسب الإناث الفقيرات في محافظات الصعيد، ولتركيز الحكومة بدرجة كبيرة على إقامة مشروعات البنية التحتية دون الاهتمام بتحقيق العدالة الاجتماعية. ونتيجة للسياسات التنموية القاصرة في الفترة من عام ١٩٨١ إلى يونيو من عام ٢٠١٣، تزايدت أعداد الفقراء بصفة عامة وأعداد الإناث الفقيرات بصفة خاصة.

وجاءت العبارة ” تزيد أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظتك” في المرتبة الخامسة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الأول بمتوسط قدره 2.7826 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 55.65. كما جاءت العبارة ” تقل أعداد الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية في محافظتك” في المرتبة السادسة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الأول بمتوسط قدره 2.6957 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 53.91. وجاءت العبارة ” تقل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في محافظتك” في المرتبة السابعة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الأول بمتوسط قدره 2.1739 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 43.48. وجاءت العبارة ” تقل

أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافيًا في محافظتك“ في المرتبة الثامنة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الأول بمتوسط قدره 2.0435 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 40.87 .

ويعني هذا، أن نسبة كبيرة من المفحوصين في عينة البحث يعتقدون أن أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في محافظة أسيوط تقل، في حين أن أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عدد ساعات يومية تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في محافظة أسيوط تزيد. كما يعني أيضًا أن نسبة كبيرة من المفحوصين في عينة البحث يعتقدون أن أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافيًا في محافظة أسيوط تقل، في حين أن أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لا يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافيًا في نفس المحافظة تزيد. وترجع هذه الأوضاع السيئة للمرأة في سوق العمل في محافظة أسيوط إلى عدم تنفيذ الحكومة لمناطق صناعية ضخمة ومشروعات صناعية وزراعية كبرى في محافظة أسيوط في الفترة من نوفمبر عام ١٩٨١ إلى فبراير عام ٢٠٢٣، وإلى العادات والتقاليد التي تعوق عمل المرأة في بعض المهن في محافظة أسيوط، وإلى ارتفاع معدلات الأمية بين سكان محافظة أسيوط، وإلى توقف الحكومة عن تعيين خريجي الجامعات في الوزارات والهيئات الحكومية منذ عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠١١، ومنذ عام ٢٠١٤ حتى فبراير من عام ٢٠٢٣. وقد أسهمت هذه السياسات الاقتصادية الخاطئة المصحوبة بعادات وتقاليد لا تشجع عمل وتعليم الفتاة إلى تدهور مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في محافظة أسيوط. ويوضح الجدول (٤٦) المتوسط والأهمية النسبية والترتيب على أساس المحاور للعينة كلها فيما يخص المحور الأول.

الجدول (٤٦). المتوسط والأهمية النسبية والترتيب على أساس المحاور للعيينة كلها

للمحور الأول: واقع التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة

رأي المستجيب		البند	مسلسل
الترتيب	الأهمية النسبية	المتوسط	
			المحور الأول: واقع التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك:
8	40.87	2.0435	١ تقل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافيًا في محافظتك.
7	43.48	2.1739	٢ تقل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في محافظتك.
6	53.91	2.6957	٣ تقل أعداد الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية في محافظتك.
4	60.87	3.0435	٤ تقل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في محافظتك.
5	55.65	2.7826	٥ تزيد أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظتك.
1	85.22	4.2609	٦ توجد فجوة كبيرة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظتك وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة.
3	64.35	3.2174	٧ تزيد أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوفر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظتك.
2	79.13	3.9565	٨ تزيد أعداد الإناث الفقيرات اللاتي ليس لديهن تأمين صحي في محافظتك.

وبعد أن حللنا المتوسط والأهمية النسبية والترتيب على أساس المحاور للعينة كلها فيما يخص المحور الأول المتصل بواقع التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط، سوف نستعرض في الجزء التالي المتوسط والأهمية النسبية والترتيب الخاصة بالمحور الثاني.

المتوسط والأهمية النسبية والترتيب الخاصة بالمحور الثاني:

يوضح الجدول (٤٧) المتوسط والأهمية النسبية والترتيب لعبارات المحور الثاني المتصل بإجراءات التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في محافظة أسيوط. واشتمل المحور الثاني المتصل بإجراءات التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية على ١٨ عبارة ترصد وتقوم فاعلية الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية المقيمة في محافظة أسيوط في شهر فبراير من عام ٢٠٢٣.

واستهدف المحور الثاني الخاص بإجراءات التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية رصد طبيعة هذه الإجراءات، ثم تقويم إجراءات ومبادرات تحسين التمكين الاقتصادي للإناث الفقيرات في محافظة أسيوط من خلال تحليل ١٨ عبارة. وجاءت العبارة ” من الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة زيادة أعداد الإناث اللائي يستقن من القروض متناهية الصغر في محافظتك“ في المرتبة الأولى من حيث الأهمية بين عبارات المحور الثاني بمتوسط قدره 3.8696 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 77.39. وجاءت العبارة ” من الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة قيام السيدات بتنفيذ ١٥ مشغل للخياطة وصناعة الملابس في محافظتك“ في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بين عبارات المحور الثاني بمتوسط قدره 3.3478 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 66.96. في حين جاءت العبارة ” من الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة تقليل أعداد الإناث المعيلات الفقيرات في محافظتك“ في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الثاني بمتوسط قدره 2.8696 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 57.39. كما جاءت العبارة ” من الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة تدريب ٣٠

ألف سيدة معيلة فقيرة في محافظتك على إدارة وتنفيذ المشروعات المدرة للدخل، في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الثاني بمتوسط قدره 2.5217 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 50.43.

وجاءت العبارة ” من الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة تكوين ١٠ آلاف مجموعة ادخارية بواسطة السيدات في محافظتك، في المرتبة الخامسة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الثاني بمتوسط قدره 2.1304 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 42.61. وفي حين جاءت العبارة ” من الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة تدريب مائة ألف سيدة فقيرة في محافظتك على إدارة وتنفيذ المشروعات المدرة للدخل“ في المرتبة السادسة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الثاني بمتوسط قدره 2.0435 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 40.87، نجد أن العبارة ” من الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة تدريب ٣٠٪ من زوجات المزارعين في محافظتك على إدارة وتنفيذ المشروعات الزراعية“ قد جاءت في المرتبة السابعة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الثاني بمتوسط قدره 1.9565 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 39.13. وجاءت العبارة ” من الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة تنفيذ ٦٠ ألف مشروع متناهي الصغر (تقوم على ميزانية لا تزيد عن خمسين ألف جنيه) بواسطة السيدات في محافظتك، في المرتبة الثامنة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الثاني بمتوسط قدره 1.9130 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 38.26.

وجاءت العبارة ” من الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة خلق ١٥ ألف فرصة عمل جديدة بخلاف كل ما سبق ذكره للسيدات في محافظتك، في المرتبة التاسعة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الثاني بمتوسط قدره 1.8261 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 36.52. وجاءت العبارة ” من الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة تنفيذ برامج للتثقيف المالي والرقمي لمائة ألف سيدة

في محافظتك كي يكن رائدات أعمال في المشروعات الخضراء التي تحافظ على البيئة،
 في المرتبة العاشرة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الثاني بمتوسط قدره 1.7826
 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 35.65 .

ومما سبق يتضح لنا أن أكثر العبارات أهمية في تحقيق التمكين الاقتصادي للفتاة
 والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط هي العبارات التالية مرتبة ترتيبًا تنازليًا من
 الأكثر أهمية إلى الأقل أهمية:

- من الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة زيادة أعداد الإناث اللائي يستفدن من القروض متناهية الصغر في محافظتك.
- من الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة قيام السيدات بتنفيذ ١٥ مشغل للخياطة وصناعة الملابس في محافظتك.
- من الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة تقليل أعداد الإناث المعيلات الفقيرات في محافظتك.
- من الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة تدريب ٣٠ ألف سيدة معيلة فقيرة في محافظتك على إدارة وتنفيذ المشروعات المدرة للدخل.
- من الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة تكوين ١٠ آلاف مجموعة ادخارية بواسطة السيدات في محافظتك.
- من الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة تدريب مائة ألف سيدة فقيرة في محافظتك على إدارة وتنفيذ المشروعات المدرة للدخل.
- من الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة تدريب ٣٠٪ من زوجات المزارعين في محافظتك على إدارة وتنفيذ المشروعات الزراعية.
- من الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة تنفيذ ٦٠ ألف مشروع متناهي الصغر (تقوم على ميزانية لا تزيد عن خمسين ألف جنيهه) بواسطة السيدات في محافظتك.

- من الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة خلق ١٥ ألف فرصة عمل جديدة بخلاف كل ما سبق ذكره للسيدات في محافظتك.
- من الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة تنفيذ برامج للتثقيف المالي والرقمي لمائة ألف سيدة في محافظتك كي يكن رائدات أعمال في المشروعات الخضراء التي تحافظ على البيئة.

ومن تحليل استجابات المفحوصين يتضح لنا أن غالبية المفحوصين يعتقدون أن تدريب الإناث الفقيرات على إدارة وتنفيذ المشروعات المدرة للدخل، وزيادة أعداد الإناث اللائي يستقنن من القروض متناهية الصغر، وإقامة مشاغل للخياطة وصناعة الملابس، وتقليل أعداد الإناث الفقيرات المعيلات، وتنفيذ المشروعات المتناهية الصغر، وتدريب زوجات المزارعين على إدارة وتنفيذ المشروعات الزراعية، وخلق فرص عمل للإناث، وتنفيذ برامج للتثقيف المالي والرقمي لأعداد كبيرة من الإناث حول ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الخضراء التي تحافظ على البيئة هي أهم الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة الفقيرة في محافظات في خلال الفترة من يناير من عام ٢٠٢٠ إلى فبراير من عام ٢٠٢٣.

ويوضح الجدول (٤٧) المتوسط والأهمية النسبية والترتيب على أساس المحاور للعينة كلها فيما يخص المحور الثاني المتصل بإجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة.

الجدول (٤٧). المتوسط والأهمية النسبية والترتيب على أساس المحاور للمعينة كلها للمحور الثاني: إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة

الترتيب	الأهمية النسبية	المتوسط	المحور الثاني: إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في المحافظات:
٦	٤٠.٨٧	٢.٠٤٣	١ من الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة ٧ تدريب مائة ألف سيدة فقيرة في محافظتك على إدارة وتنفيذ المشروعات المدرة للدخل.
٤	٥٠.٤٣	٢.٥٢١	١ من الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة ٨ تدريب ٣٠ ألف سيدة معيلة فقيرة في محافظتك على إدارة وتنفيذ المشروعات المدرة للدخل.
١٠	٣٥.٦٥	١.٧٨٢	١ من الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين ٩ الاقتصادي للمرأة لتنفيذ برامج للتثقيف المالي والرقمي لمائة ألف سيدة في محافظتك كي يكن رائدات أعمال في المشروعات الخضراء التي تحافظ على البيئة.
٨	٣٨.٢٦	١.٩١٣	٢ من الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين ٠ الاقتصادي للمرأة لتنفيذ ٦٠ ألف مشروع متناهي الصغر (تقوم على ميزانية لا تزيد عن خمسين ألف جنيه) بواسطة السيدات في محافظتك.
٥	٤٢.٦١	٢.١٣٠	٢ من الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي ١ للمرأة تكوين ١٠ آلاف مجموعة ادخارية بواسطة السيدات في محافظتك.
٢	٦٦.٩٦	٣.٣٤٧	٢ من الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي ٢ للمرأة قيام السيدات بتنفيذ ١٥ مشغل للخياطة وصناعة الملابس في محافظتك.

الترتيب	الأهمية النسبية	المتوسط	المحور الثاني: إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في المحافظات:
٧	٣٩.١٣	١.٩٥٦	٢ من الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة ٣ تريب ٣٠٪ من زوجات المزارعين في محافظتك على إدارة وتنفيذ المشروعات الزراعية.
٩	٣٦.٥٢	١.٨٢٦	٢ من الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة ٤ خلق ١٥ ألف فرصة عمل جديدة بخلاف كل ما سبق نكرو للسيدات في محافظتك.
٣	٥٧.٣٩	٢.٨٦٩	٢ من الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة ٥ تقليل أعداد الإناث المعيلات الفقيرات في محافظتك.
١	٧٧.٣٩	٣.٨٦٩	٢ من الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة ٦ زيادة أعداد الإناث اللائي يستقن من القروض متاهية الصغر في محافظتك.

وبعد أن حللنا المتوسط والأهمية النسبية والترتيب على أساس المحاور للعينه كلها فيما يخص المحور الثاني المتصل بإجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط، سوف نستعرض في الجزء التالي المتوسط والأهمية النسبية والترتيب على أساس المحاور للعينه كلها فيما يخص المحور الثالث.

المتوسط والأهمية النسبية والترتيب الخاصة بالمحور الثالث:

يوضح الجدول (٤٨) المتوسط والأهمية النسبية والترتيب لعبارات المحور الثالث المتصل بمدي فاعلية إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط. واشتمل المحور الثالث المتصل بمدي فاعلية إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة على ٨ عبارات تقوم فاعلية الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية المقيمة في محافظة أسيوط من وجهة نظر العاملين في مبادرة حياة كريمة في شهر فبراير من عام ٢٠٢٣.

واستهدف المحور الثالث الخاص بمدى فاعلية إجراءات التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية تقويم إجراءات ومبادرات تحسين التمكين الاقتصادي للإناث الفقيرات في محافظة أسيوط من خلال تحليل ٨ عبارات. وجاءت العبارة ” اتسمت الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظتك بالفاعلية' في المرتبة الأولى من حيث الأهمية بين عبارات المحور الثالث بمتوسط قدره 3.2174 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 64.35. وجاءت العبارة ” نجحت الإجراءات التي نفذتها الحكومة في زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافيًا في محافظتك' في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بين عبارات المحور الثالث بمتوسط قدره 2.0870 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 41.74. وجاءت العبارة ” اتسمت الإجراءات التي نفذتها الحكومة لزيادة نسبة الإناث الفقيرات اللاتي لديهن تأمين صحي في محافظتك بالفاعلية' في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الثالث بمتوسط قدره 2.0870 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 41.74. وجاءت العبارة ” اتسمت الإجراءات التي نفذتها الحكومة لزيادة أعداد الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية في محافظتك بالفاعلية' في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الثالث بمتوسط قدره 2.0435 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 40.87. ويعني هذا، أن عينة المفحوصين يرون أن توفير السكان اللائق الذي تتوافر به البنية التحتية المناسبة، وأن زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافيًا، وأن زيادة نسبة الإناث الفقيرات اللاتي لديهن تأمين صحي، وأن زيادة أعداد الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية في محافظة أسيوط هي المؤشرات الأربعة الأكثر أهمية في جعل مبادرات تحسين التمكين التعليمي للمرأة تتصف بالفاعلية. وتتفق آراء المفحوصين حول العبارة (٣٣) والعبارة (٢٧) والعبارة (٣٤) والعبارة (٢٩) مع الأدبيات العالمية في مجال تقويم

فاعلية إجراءات التمكين الاقتصادي للمرأة الفقيرة والمهمشة. حيث تؤكد العديد من الدراسات الأجنبية على أهمية هذه المؤشرات الأربعة المتصلة ” بالسكن اللائق“ ((Decent Housing، والعمل الذي يدر دخلا كافيًا، والاستفادة من خدمات التأمين الصحي، والاشتراك في نظام للمعاشات التقاعدية.

وجاءت العبارة ” اتسمت الإجراءات التي نفذتها الحكومة لرفع أعداد الإناث الفقيرات اللائي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في محافظتك بالفاعلية“ في المرتبة الخامسة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الثالث بمتوسط قدره 2.0000 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 40.00. كما جاءت العبارة ” نجحت الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتقليل أعداد الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظتك“ في المرتبة السادسة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الثالث بمتوسط قدره 1.9130 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 38.26. ويعني هذا، أن المفحوصين في عينة البحث يعتقدون أن مؤشر عدم إضرار العمل بالصحة الجسدية أو النفسية للإناث الفقيرات أهم من مؤشر تقليل أعداد الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي. وجاءت العبارة ” اتصفت الإجراءات التي نفذتها الحكومة لرفع أعداد الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في محافظتك بالكفاءة الشديدة“ في المرتبة السابعة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الثالث بمتوسط قدره 1.8261 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 36.52. وجاءت العبارة ” نجحت الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتقليل الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظتك وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة“ في المرتبة الثامنة والأخيرة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الثالث بمتوسط قدره 1.8261 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 36.52.

ومما سبق يتضح أن أكثر العبارات أهمية من حيث الفاعلية في تحقيق التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط هي العبارات التالية مرتبة ترتيباً تنازلياً من الأكثر أهمية وفاعلية إلى الأقل أهمية والأقل فاعلية:

- اتسمت الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظتك بالفاعلية.
- نجحت الإجراءات التي نفذتها الحكومة في زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عملاً يدر عليهن دخلاً كافياً في محافظتك.
- اتسمت الإجراءات التي نفذتها الحكومة لزيادة نسبة الإناث الفقيرات اللاتي لديهن تأمين صحي في محافظتك بالفاعلية.
- اتسمت الإجراءات التي نفذتها الحكومة لزيادة أعداد الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية في محافظتك بالفاعلية.
- اتسمت الإجراءات التي نفذتها الحكومة لرفع أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في محافظتك بالفاعلية.
- نجحت الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظتك.
- اتصفت الإجراءات التي نفذتها الحكومة لرفع أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في محافظتك بالكفاءة الشديدة.
- نجحت الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتقليل الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظتك وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة.

كما يتضح لنا أيضًا أن أقل الإجراءات فاعلية في تحقيق التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط هي الإجراءات التالية مرتبة ترتيبًا تصاعديًا من الأقل فاعلية إلى الأكثر فاعلية:

- نجحت الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتقليل الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظتك وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة. (الأقل فاعلية).
- اتصفت الإجراءات التي نفذتها الحكومة لرفع أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في محافظتك بالكفاءة الشديدة.
- نجحت الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظتك.

ويعني هذا، أن السياسات التنموية الحكومية خلال العقود الأربعة الأخيرة لم تتجح في تقليل الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظة أسيوط وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة، كما أنها لم تتجح في رفع أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط. وبالمثل لم تتجح السياسات التنموية الحكومية في خلال نفس الفترة في تقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط. ويرجع هذا الفشل إلى عدة أسباب مثل: قلة الميزانيات المخصصة لزيادة معدلات توظيف الإناث في محافظات الصعيد بصفة عامة وفي محافظة أسيوط بصفة خاصة، وتوقف الحكومة عن تعيين خريجي وخريجات الجامعات في الجهات الحكومية لمدة تصل إلى ٢٣ عامًا، وعدم إدراك نسبة ليست بالقليلة من أولياء الأمور في محافظة أسيوط لأهمية عمل المرأة، وارتفاع معدلات الأمية في محافظة أسيوط. ومن ثم، يجب أن تتلafi السياسات التنموية المستقبلية هذه الأخطاء. ويوضح الجدول (٤٨) المتوسط والأهمية النسبية والترتيب على أساس المحاور للعينة كلها

للمحور الثالث المتصل بمدى فاعلية إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط.

الجدول (٤٨). المتوسط والأهمية النسبية والترتيب على أساس المحاور للعيينة كلها للمحور الثالث: مدى فاعلية إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة

الترتيب	الأهمية النسبية	المتوسط	المحور الثالث: مدى فاعلية إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك:
٢	٤١.٧٤	٢.٠٨٧	نجحت الإجراءات التي نفذتها الحكومة في زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافيًا في محافظتك.
٥	٤٠.٠٠٠	٢.٠٠٠	اتسمت الإجراءات التي نفذتها الحكومة لرفع أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في محافظتك بالفاعلية.
٤	٤٠.٨٧	٢.٠٤٣	اتسمت الإجراءات التي نفذتها الحكومة لزيادة أعداد الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية في محافظتك بالفاعلية.
٧	٣٦.٥٢	١.٨٢٦	اتصفت الإجراءات التي نفذتها الحكومة لرفع أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في محافظتك بالكفاءة الشديدة.
٦	٣٨.٢٦	١.٩١٣	نجحت الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظتك.

الترتيب	الأهمية النسبية	المتوسط	المحور الثالث: مدي فاعلية إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك:
٨	٣٦.٥٢	١.٨٢٦ ١	نجحت الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتقليل الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظتك وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة.
١	٦٤.٣٥	٣.٢١٧ ٤	اتسمت الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظتك بالفاعلية.
٣	٤١.٧٤	٢.٠٨٧ ٠	اتسمت الإجراءات التي نفذتها الحكومة لزيادة نسبة الإناث الفقيرات اللاتي لديهن تأمين صحي في محافظتك بالفاعلية.

وبعد أن حللنا المتوسط والأهمية النسبية والترتيب على أساس المحاور للعينة كلها للمحور الثالث المتصل بمدي فاعلية إجراءات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة، سوف نستعرض في الجزء التالي المتوسط والأهمية النسبية والترتيب الخاصة بالمحور الرابع.

المتوسط والأهمية النسبية والترتيب الخاصة بالمحور الرابع:

يوضح الجدول (٤٩) المتوسط والأهمية النسبية والترتيب لعبارات المحور الرابع المتصل بمعوقات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط. واشتمل المحور الرابع المتصل بهذه المعوقات على ٢٤ عبارة ترصد المعوقات التي حالت دون نجاح الإجراءات التي نفذتها الحكومة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية المقيمة في محافظة أسيوط من وجهة نظر العاملين في مبادرة حياة كريمة في شهر فبراير من عام ٢٠٢٣.

واستهدف المحور الرابع الخاص بمعوقات التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية تحديد المعوقات التي أدت إلى عدم نجاح الإجراءات والمبادرات التي نفذتها الحكومة المصرية

لتحسين التمكين الاقتصادي للإناث الفقيرات في محافظة أسيوط من خلال تحليل ٢٤ عبارة. وجاءت العبارة ” من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافيًا في محافظتك عدم تخصيص ميزانيات كافية لهذه المبادرات' في المرتبة الأولى من حيث الأهمية بين عبارات المحور الرابع بمتوسط قدره 4.2174 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 84.35. وجاءت العبارة ” من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في محافظتك عدم تخصيص ميزانيات كافية لهذه المبادرات' في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بين عبارات المحور الرابع بمتوسط قدره 4.2174 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 84.35. وجاءت العبارة ” من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات تقليل أعداد الإناث اللاتي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظتك عدم تخصيص ميزانيات كافية لهذه المبادرات' في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الرابع بمتوسط قدره 4.1739 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 83.48. وجاءت العبارة ” من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات تقليل الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظتك وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة عدم تخصيص ميزانيات كافية لهذه المبادرات في محافظتك' في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الرابع بمتوسط قدره 4.1739 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 83.48. وجاءت العبارة ” من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية في محافظتك عدم تخصيص ميزانيات كافية لهذه المبادرات' في المرتبة الخامسة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الرابع بمتوسط قدره 4.1304 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 82.61 .

ومن ثم، فإن أهم خمس عبارات في المحور الرابع كانت كلها تتصل بمجال العمل والتوظيف. وتتفق آراء المفحوصين في عينة البحث حول العبارة (٣٦) والعبارة (٤٥) والعبارة (٤٨) والعبارة (٥١) والعبارة (٤٢) مع الأدبيات العالمية التي تؤكد على ضرورة توفير " العمل اللائق" (Decent Work) بمؤشراته المختلفة كألية فعالة لتحسين التمكين الاقتصادي للإناث الفقيرات.

وجاءت العبارة " من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في محافظتك عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة هؤلاء الإناث الفقيرات" في المرتبة السادسة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الرابع بمتوسط قدره 4.0000 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 80.00. وجاءت العبارة " من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات تقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظتك عدم تخصيص ميزانيات كافية لهذه المبادرات في محافظتك" في المرتبة السابعة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الرابع بمتوسط قدره 4.0000 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 80.00. وجاءت العبارة " من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في محافظتك عدم تخصيص ميزانيات كافية لهذه المبادرات" في المرتبة الثامنة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الرابع بمتوسط قدره 3.9565 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 79.13. وجاءت العبارة " من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات تقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظتك عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة هؤلاء الإناث الفقيرات" في المرتبة التاسعة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الرابع بمتوسط قدره 3.9130 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 78.26. وجاءت

العبارة ” من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن تأمين صحي في محافظتك عدم تخصيص ميزانيات كافية لهذه المبادرات في محافظتك' في المرتبة العاشرة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الرابع بمتوسط قدره 3.8696 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 77.39 .

ومن ثم ارتبطت العبارة (٣٨) والعبارة (٣٩) بضرورة ألا يكون عمل الإناث الفقيرات مضرا بالصحة الجسدية أو النفسية لهن. وهو ما يتفق مع الأدبيات العالمية في مجال التمكين الاقتصادي للغيات/السيدات الفقيرات. وارتبطت العبارة (٥٤) بتوفير ميزانيات كافية لتوفير سكن لائق تتوافر به مياه الشرب النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام. وارتبطت العبارة (٤٧) بتأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط. وتتفق آراء المفحوصين في عينة البحث مع الأدبيات العالمية التي تؤكد على أهمية توفير السكن اللائق وضرورة تأسيس قواعد بيانات حديثة حول خصائص الإناث الفقيرات، وتوزيعهن في سوق العمل، وتوزيعهن بين الريف والحضر، ونسبتهن في قطاع العمل الرسمي وقطاع العمل غير الرسمي. وارتبطت العبارة (٥٧) بأهمية توفير الميزانيات الكافية لتمويل تنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن تأمين صحي في محافظة أسيوط. وتتفق آراء المفحوصين حول العبارة (٥٧) مع الأدبيات العالمية التي تؤكد على ضرورة زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يستقن من خدمات التأمين الصحي بصفة عامة وفي المناطق المهمشة اقتصاديًا وتعليميًا بصفة خاصة.

وجاءت العبارة ” من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية في محافظتك عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة هؤلاء الإناث الفقيرات' في المرتبة الحادية عشرة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الرابع بمتوسط قدره 3.7826 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 75.65. وجاءت العبارة ” من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند

تتفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن تأمين صحي في محافظتك عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة هؤلاء الإناث الفقيرات في محافظتك' في المرتبة الثانية عشرة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الرابع بمتوسط قدره 3.7826 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 75.65 . وتتفق آراء المفحوصين في عينة البحث حول العبارة (٤١) مع الأدبيات العالمية التي تؤكد على ضرورة قيام الدولة بتأسيس قواعد بيانات متقدمة يتم تحديثها بصورة دورية منتظمة حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات المشتركات في نظام للمعاشات التقاعدية. كما تتفق آراء المفحوصين في عينة البحث أيضاً حول العبارة (٥٦) مع الأدبيات العالمية التي تشير إلى أهمية تأسيس قواعد بيانات متقدمة حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات المشتركات والمحرومات من نظام التأمين الصحي. وتزداد أهمية الاشتراك في نظام التأمين الصحي كآلية للتمكين الاقتصادي للإناث الفقيرات نظراً لعدم البدء في تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل في محافظة أسيوط حتى شهر فبراير من عام ٢٠٢٣. ويوضح الجدول (٤٩) المتوسط والأهمية النسبية والترتيب على أساس المحاور للعينة كلها للمحور الرابع.

الجدول (٤٩). المتوسط والأهمية النسبية والترتيب على أساس المحاور للعينة كلها للمحور الرابع: معوقات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة

الترتيب	الأهمية النسبية	المتوسط	المحور الرابع: معوقات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك:
١٤	٧٢.١٧	٣.٦٠٨٧	من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافيًا في محافظتك عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة هؤلاء الإناث الفقيرات.
١	٨٤.٣٥	٤.٢١٧٤	من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي

الترتيب	الأهمية النسبية	المتوسط	المحور الرابع: معوقات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك:
			يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافيًا في محافظتك عدم تخصيص ميزانيات كافية لهذه المبادرات.
٦	٨٠.٠٠٠	٤.٠٠٠٠٠	من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللائي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في محافظتك عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة هؤلاء الإناث الفقيرات.
٨	٧٩.١٣	٣.٩٥٦٥	من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللائي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في محافظتك عدم تخصيص ميزانيات كافية لهذه المبادرات.
١١	٧٥.٦٥	٣.٧٨٢٦	من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية في محافظتك عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة هؤلاء الإناث الفقيرات.
٥	٨٢.٦١	٤.١٣٠٤	من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية في محافظتك عدم تخصيص ميزانيات كافية لهذه المبادرات.

الترتيب	الأهمية النسبية	المتوسط	المحور الرابع: معوقات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك:
١٣	٧٣.٩١	٣.٦٩٥٧	من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في محافظتك عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة هؤلاء الإناث الفقيرات.
٢	٨٤.٣٥	٤.٢١٧٤	من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في محافظتك عدم تخصيص ميزانيات كافية لهذه المبادرات.
٩	٧٨.٢٦	٣.٩١٣٠	من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات تقليل أعداد الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظتك عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة هؤلاء الإناث الفقيرات.
٣	٨٣.٤٨	٤.١٧٣٩	من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات تقليل أعداد الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظتك عدم تخصيص ميزانيات كافية لهذه المبادرات.
١٥	٧٢.١٧	٣.٦٠٨٧	من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات تقليل الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظتك وبين معدلات توظيف الإناث في

الترتيب	الأهمية النسبية	المتوسط	المحور الرابع: معوقات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك:
			محافظه القاهرة عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة هؤلاء الإناث الفقيرات في محافظتك.
٤	٨٣.٤٨	٤.١٧٣٩	من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات تقليل الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظتك وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة عدم تخصيص ميزانيات كافية لهذه المبادرات في محافظتك.
١٦	٦١.٧٤	٣.٠٨٧٠	من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات تقليل أعداد الإناث الفقيرات اللائي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظتك عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة هؤلاء الإناث الفقيرات في محافظتك.
٧	٨٠.٠٠	٤.٠٠٠٠	من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات تقليل أعداد الإناث الفقيرات اللائي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظتك عدم تخصيص ميزانيات كافية لهذه المبادرات في محافظتك.

الترتيب	الأهمية النسبية	المتوسط	المحور الرابع: معوقات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك:
١٢	٧٥.٦٥	٣.٧٨٢٦	من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللائي لديهن تأمين صحي في محافظتك عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة هؤلاء الإناث الفقيرات في محافظتك.
١٠	٧٧.٣٩	٣.٨٦٩٦	من أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللائي لديهن تأمين صحي في محافظتك عدم تخصيص ميزانيات كافية لهذه المبادرات في محافظتك.

ومن ثم فإن أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ المبادرات الهادفة إلى تحسين التمكين الاقتصادي للإناث الفقيرات في محافظة أسيوط مرتبة ترتيباً تنازلياً من الأكثر أهمية إلى الأقل أهمية هي كالتالي:

- عدم تخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللائي يعملن عملاً يدر عليهن دخلاً كافياً في محافظة أسيوط.
- عدم تخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط.
- عدم تخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات تقليل أعداد الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط.
- عدم تخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات تقليل الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظة أسيوط وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة.

- عدم تخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية في محافظة أسيوط.
- عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في محافظة أسيوط عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد هؤلاء الإناث الفقيرات.
- عدم تخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات تقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظة أسيوط.
- عدم تخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في محافظة أسيوط.
- عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط.
- عدم تخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن تأمين صحي في محافظة أسيوط.
- عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية في محافظة أسيوط عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد هؤلاء الإناث.
- عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي لديهن تأمين صحي في محافظة أسيوط عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد هؤلاء الإناث الفقيرات.

- عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي في محافظة أسيوط عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد هؤلاء الإناث الفقيرات.
 - عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافيًا في محافظة أسيوط عند تنفيذ مبادرات زيادة أعداد هؤلاء الإناث الفقيرات.
 - عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات العاملات عند تنفيذ مبادرات تقليل الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظة أسيوط وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة.
 - عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوفر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظة أسيوط عند تنفيذ مبادرات تقليل أعداد هؤلاء الإناث الفقيرات.
- وبعد أن حللنا المتوسط والأهمية النسبية والترتيب على أساس المحاور للعينة كلها للمحور الرابع، وحللنا أبرز المعوقات التي واجهتها الحكومة عند تنفيذ المبادرات الهادفة إلى تحسين التمكين الاقتصادي للإناث الفقيرات في محافظة أسيوط، سوف نستعرض في الجزء التالي المتوسط والأهمية النسبية والترتيب على أساس المحاور للعينة كلها للمحور الخامس.

المتوسط والأهمية النسبية والترتيب الخاصة بالمحور الخامس:

يوضح الجدول (٥٠) المتوسط والأهمية النسبية والترتيب لعبارات المحور الخامس المتصل بالآليات والإجراءات المستقبلية المقترحة لتحسين التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظة أسيوط. واشتمل المحور الخامس المتصل بهذه الآليات على ١٩ عبارة ترصد الآليات والإجراءات المستقبلية المقترحة التي يجب أن تنفذها الحكومة

لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية المقيمة في محافظة أسيوط من وجهة نظر العاملين في مبادرة حياة كريمة في شهر فبراير من عام ٢٠٢٣.

واستهدف المحور الخامس الخاص بالآليات والإجراءات المستقبلية المقترحة لتحسين التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة تحديد الآليات المقترحة التي تؤدي إلى نجاح مبادرات تحسين التمكين الاقتصادي للإناث الفقيرات في محافظة أسيوط من خلال تحليل ١٩ عبارة. وجاءت العبارة ” تدريب أعداد أكبر من السيدات الفقيرات في محافظتك على إدارة وتنفيذ المشروعات المدرة للدخل ’في المرتبة الأولى من حيث الأهمية بين عبارات المحور الخامس بمتوسط قدره 4.8696 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 97.39. وجاءت العبارة ” تنفيذ أعداد أكبر من المشروعات متناهية الصغر (تقوم على ميزانية لا تزيد عن خمسين ألف جنيه) بواسطة السيدات في محافظتك ’في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بين عبارات المحور الخامس بمتوسط قدره 4.8696 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 97.39. وجاءت العبارة ” تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافياً، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث في محافظتك ’في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الخامس بمتوسط قدره 4.7826 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 95.65. وجاءت العبارة ” تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظتك وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث العاملات في سوق العمل في محافظتك ’في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الخامس بمتوسط قدره 4.7391 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 94.78. وجاءت العبارة ” تدريب أعداد أكبر من السيدات المعيلات الفقيرات في محافظتك على إدارة وتنفيذ المشروعات المدرة للدخل ’في المرتبة الخامسة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الخامس بمتوسط قدره 4.7391 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 94.78. ويلاحظ أن غالبية هذه العبارات الخمس تتمحور حول تدريب الإناث الفقيرات والإناث المعيلات على

إدارة وتنفيذ المشروعات المدرة للدخل، وتنفيذ أعداد أكبر من المشروعات متناهية الصغر، وتأسيس قاعدة بيانات حول أعداد الإناث الفقيرات اللائي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافياً، وتأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الفجوة بين الإناث الفقيرات العاملات في محافظة أسيوط وبين نسبة نظرائهن في محافظة القاهرة. وهي كلها مقترحات تتناغم مع الأدبيات العالمية في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة الفقيرة.

وجاءت العبارة ” تدريب أعداد أكبر من السيدات الفقيرات من خلال برامج التثقيف المالي والرقمي للسيدات في محافظتك كي يكن رائدات أعمال في المشروعات الخضراء التي تحافظ على البيئة“ في المرتبة السادسة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الخامس بمتوسط قدره 4.6522 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 93.04. وجاءت العبارة ” تنفيذ برامج أكثر تهدف إلى زيادة أعداد الإناث اللائي يستقنن من القروض متناهية الصغر في محافظتك“ في المرتبة السابعة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الخامس بمتوسط قدره 4.6522 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 93.04. وجاءت العبارة ” تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللائي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث في محافظتك“ في المرتبة الثامنة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الخامس من حيث الأهمية بين عبارات المحور الخامس بمتوسط قدره 4.6522 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 93.04. وعلى هذا، فإن المفحوصين في عينة البحث يعتقدون أن تدريب أعداد أكبر من السيدات الفقيرات من خلال برامج التثقيف المالي والرقمي للسيدات في محافظة أسيوط كي يصبحن رائدات أعمال في المشروعات الخضراء التي تحافظ على البيئة أكثر أهمية من تنفيذ برامج أكثر تهدف إلى زيادة أعداد الإناث اللائي يستقنن من القروض متناهية الصغر في محافظة أسيوط، وأكثر أهمية من آلية تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللائي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث في محافظة أسيوط. وتتفق تلك النتيجة مع الأدبيات العالمية التي تؤكد أهمية برامج التثقيف المالي والرقمي في تأهيل السيدات الفقيرات لكي

يصبحن رائدات أعمال في المشروعات الخضراء التي تحافظ على البيئة. وجاءت عبارة ” تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ومعدلات الإناث الفقيرات اللاتي لديهن تأمين صحي في محافظتك، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث الفقيرات' في المرتبة التاسعة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الخامس بمتوسط قدره 4.6522 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 93.04. وجاءت عبارة ” تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظتك، وتخصيص ميزانيات كافية لتقليل أعداد هؤلاء الإناث الفقيرات' في المرتبة العاشرة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الخامس بمتوسط قدره 4.6087 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 92.17. ويعني هذا، أن المفحوصين في عينة البحث يعتقدون بأن تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ومعدلات الإناث الفقيرات اللاتي لديهن تأمين صحي في محافظة أسيوط، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث الفقيرات أكثر أهمية بقر قليل من تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظة أسيوط، وتخصيص ميزانيات كافية لتقليل أعداد هؤلاء الإناث الفقيرات. وبصورة عامة يجب تحسين خدمات الرعاية المقدمة للإناث الفقيرات، وتأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ومعدلات الإناث الفقيرات اللاتي لديهن تأمين صحي في محافظة أسيوط، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث الفقيرات، كما يجب أيضًا تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظة أسيوط، وتخصيص ميزانيات كافية لتقليل أعداد هؤلاء الإناث الفقيرات. وجاءت العبارة ” تنفيذ برامج أكثر تهدف إلى تقليل أعداد الإناث المعيلات الفقيرات في محافظتك“ في المرتبة الحادية عشرة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الخامس بمتوسط قدره 4.6087 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 92.17. وجاءت العبارة ” تأسيس قاعدة بيانات

حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث في محافظتك' في المرتبة الثانية عشرة من حيث الأهمية بين عبارات المحور الخامس بمتوسط قدره 4.6087 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 92.17. ويعني هذا، أن المفحوصين يعتقدون بأن آلية تنفيذ برامج أكثر تهدف إلى تقليل أعداد الإناث المعيلات الفقيرات في محافظة أسيوط أكثر أهمية من آلية تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث في محافظة أسيوط. وجاءت العبارة ” خلق فرص عمل جديدة أكثر بخلاف كل ما سبق نكره للسيدات في محافظتك' في المرتبة الثالثة عشرة من حيث الأهمية النسبية بين عبارات المحور الخامس بمتوسط قدره 4.5652 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 91.30. وهي كلها آراء تتناغم مع الأدبيات العالمية في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة. وجاءت العبارة ” تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث في محافظتك' في المرتبة الرابعة عشرة من حيث الأهمية النسبية بين عبارات المحور الخامس بمتوسط قدره 4.5652 وبقيمة أهمية نسبية قدرها 91.30.

ومما سبق يتضح أن آلية تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث في محافظة أسيوط هي أكثر أهمية من آلية خلق فرص عمل جديدة أكثر بخلاف كل ما سبق نكره للسيدات في محافظة أسيوط ومن آلية تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث في محافظة أسيوط. وتتفق آراء المفحوصين مع الأدبيات العالمية في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة. ويوضح الجدول (٥٠) المتوسط والأهمية النسبية والترتيب على أساس المحاور للعينة كلها للمحور الخامس.

الجدول (٥٠). المتوسط والأهمية النسبية والترتيب على أساس المحاور للعيينة كلها
للمحور الخامس: آليات وإجراءات مستقبلية مقترحة لتحسين التمكين الاقتصادي للفتاة
والمرأة الفقيرة والمهمشة

الترتيب	الأهمية النسبية	المتوسط	المحور الخامس: آليات وإجراءات مستقبلية مقترحة لتحسين التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك:
٣	٩٥.٦٥	٤.٧٨٢٦	تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللائي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافياً، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث في محافظتك.
٨	٩٣.٠٤	٤.٦٥٢٢	تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللائي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث في محافظتك.
١٤	٩١.٣٠	٤.٥٦٥٢	تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث في محافظتك.
١٢	٩٢.١٧	٤.٦٠٨٧	تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث في محافظتك.
١٥	٩١.٣٠	٤.٥٦٥٢	تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي، وتخصيص ميزانيات كافية لتقليل أعداد هؤلاء الإناث في محافظتك.
٤	٩٤.٧٨	٤.٧٣٩١	تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظتك وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث العاملات في سوق العمل في محافظتك.

الترتيب	الأهمية النسبية	المتوسط	المحور الخامس: آليات وإجراءات مستقبلية مقترحة لتحسين التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك:
١٠	٩٢.١٧	٤.٦٠٨٧	تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظتك، وتخصيص ميزانيات كافية لتقليل أعداد هؤلاء الإناث الفقيرات.
٩	٩٣.٠٤	٤.٦٥٢٢	تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ومعدلات الإناث الفقيرات اللاتي لديهن تأمين صحي في محافظتك، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث الفقيرات.
١	٩٧.٣٩	٤.٨٦٩٦	تدريب أعداد أكبر من السيدات الفقيرات في محافظتك على إدارة وتنفيذ المشروعات المدرة للدخل.
٥	٩٤.٧٨	٤.٧٣٩١	تدريب أعداد أكبر من السيدات المعيلات الفقيرات في محافظتك على إدارة وتنفيذ المشروعات المدرة للدخل.
٦	٩٣.٠٤	٤.٦٥٢٢	تدريب أعداد أكبر من السيدات الفقيرات من خلال برامج التثقيف المالي والرقمي للسيدات في محافظتك كي يكن رائدات أعمال في المشروعات الخضراء التي تحافظ على البيئة.
٢	٩٧.٣٩	٤.٨٦٩٦	تنفيذ أعداد أكبر من المشروعات متناهية الصغر (تقوم على ميزانية لا تزيد عن خمسين ألف جنيه) بواسطة السيدات في محافظتك.
١٦	٩٠.٤٣	٤.٥٢١٧	تكوين أعداد أكبر من المجموعات الادخارية بواسطة السيدات في محافظتك.
١٨	٨٩.٥٧	٤.٤٧٨٣	قيام السيدات بتنفيذ أعداد أكبر من مشاغل الخياطة وصناعة الملابس في محافظتك.
١٧	٨٩.٥٧	٤.٤٧٨٣	تدريب أعداد أكبر من زوجات المزارعين في محافظتك على إدارة وتنفيذ المشروعات الزراعية.

الترتيب	الأهمية النسبية	المتوسط	المحور الخامس: آليات وإجراءات مستقبلية مقترحة لتحسين التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في محافظتك:
١٣	٩١.٣٠	٤.٥٦٥٢	خلق فرص عمل جديدة أكثر بخلاف كل ما سبق ذكره للسيدات في محافظتك.
١١	٩٢.١٧	٤.٦٠٨٧	تنفيذ برامج أكثر تهدف إلى تقليل أعداد الإناث المعيلات الفقيرات في محافظتك.
٧	٩٣.٠٤	٤.٦٥٢٢	تنفيذ برامج أكثر تهدف إلى زيادة أعداد الإناث اللاتي يستفدن من القروض متناهية الصغر في محافظتك.

ومما سبق يتضح لنا أن أهم الإجراءات المستقبلية المقترحة التي يجب على الحكومة المصرية تنفيذها لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة مرتبة ترتيباً تنازلياً من الأكثر أهمية إلى الأقل أهمية هي كالتالي:

- تدريب أعداد أكبر من السيدات الفقيرات في محافظة أسيوط على إدارة وتنفيذ المشروعات المدرة للدخل.
- تنفيذ أعداد أكبر من المشروعات متناهية الصغر (تقوم على ميزانية لا تزيد عن خمسين ألف جنيه) بواسطة السيدات في محافظة أسيوط.
- تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي يعملن عملاً يدر عليهن دخلاً كافياً، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث في محافظة أسيوط.
- تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظة أسيوط وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث العاملات في سوق العمل في محافظة أسيوط.
- تدريب أعداد أكبر من السيدات المعيلات الفقيرات في محافظة أسيوط على إدارة وتنفيذ المشروعات المدرة للدخل.

- تدريب أعداد أكبر من السيدات الفقيرات من خلال برامج التثقيف المالي والرقمي للسيدات في محافظة كي يكن رائدات أعمال في المشروعات الخضراء التي تحافظ على البيئة.
- تنفيذ برامج أكثر تهدف إلى زيادة أعداد الإناث اللائي يستفدن من القروض متناهية الصغر في محافظة أسيوط.
- تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللائي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث في محافظة أسيوط.
- تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ومعدلات الإناث الفقيرات اللائي لديهن تأمين صحي في محافظة أسيوط، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث الفقيرات.
- تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللائي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظة أسيوط، وتخصيص ميزانيات كافية لتقليل أعداد هؤلاء الإناث الفقيرات.
- تنفيذ برامج أكثر تهدف إلى تقليل أعداد الإناث المعيلات الفقيرات في محافظة أسيوط.
- تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث في محافظة أسيوط.
- خلق فرص عمل جديدة أكثر بخلاف كل ما سبق ذكره للسيدات في محافظة أسيوط.

- تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث في محافظة أسيوط.
- تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي، وتخصيص ميزانيات كافية لتقليل أعداد هؤلاء الإناث في محافظة أسيوط.
- تكوين أعداد أكبر من المجموعات الادخارية بواسطة السيدات في محافظة أسيوط.
- تدريب أعداد أكبر من زوجات المزارعين في محافظة أسيوط على إدارة وتنفيذ المشروعات الزراعية.
- قيام السيدات بتنفيذ أعداد أكبر من مشاغل الخياطة وصناعة الملابس في محافظة أسيوط.
- وإذا أخذنا في الاعتبار استجابات المفحوصين حول السؤال المفتوح، يمكن أن نضيف الآلية المستقبلية التالية لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة في محافظة أسيوط:
- زيادة البرامج التوعوية التي ترفع مستوى وعي المجتمع بأسيوط بأهمية عمل وتعليم المرأة.
- تغيير عادات وتقاليد المجتمع بأسيوط.
- تطبيق نظام التأمين الشامل بمحافظة أسيوط.

المحور التاسع: تصور مقترح لتحسين التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة المصرية في ضوء متطلبات المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية وتجارب الصين وكندا:

فلسفة التصور المقترح:

ترتكز فلسفة التصور المقترح على آراء عالم الاقتصاد المشهور "آمارتيا سين" (Amartya Sen)؛ حيث يعتقد "آمارتيا سين" أن النمو الاقتصادي ليس غاية في حد ذاته، وأن التنمية يجب أن تهتم بدرجة أكبر بتحسين حياة الأفراد وزيادة مساحة الحرية التي يتمتعون بها. وعلى هذا، فإن الأبعاد المتعددة للتنمية يجب فهمها من خلال منظور ثوري وغير تقليدي يركز على الوظائف التي يقوم بها الفرد والقدرات التي يمتلكها. ويقوم "مدخل القدرات"^{٤٢} (Capability Approach) الذي طوره "آمارتيا سين" على مسلمات جوهرها أن النقطة الأكثر أهمية بالنسبة للأفراد هي قدرتهم على أداء بعض الوظائف التي يقدرونها بشدة، وأن أداء هذه الوظائف يحتاج إلى التغذية السليمة، والصحة الجيدة، وتجنب المرض، واحترام الذات، والمشاركة الإيجابية في شؤون المجتمع.

^{٤٢} أكد "آمارتيا سين" على أهمية التغلب على كل مظاهر عدم الحرية مثل: الفقر، والمجاعات، والجوع، وسوء التغذية، وضعف القدرات الاقتصادية، والحرمان الاجتماعي المنظم، وإهمال الخدمات الحكومية، ومختلف مظاهر القهر. وعلى هذا، فالفقر من وجهة نظره عبارة عن فقر في القدرات يحد من قدرة الفرد على أداء وظائف معينة. وعلى الرغم من اختلاف مكونات الفقر الاقتصادي عن مكونات الفقر في القدرات إلا أنهما مفهومان متداخلان؛ حيث يؤدي الفقر الاقتصادي المتمثل في انخفاض دخل الفرد إلى حدوث الفقر في القدرات والذي يتمثل في عدة مظاهر مثل ارتفاع معدلات وفيات الأطفال قبل سن الخامسة. ومن ثم، فإن هناك علاقة وثيقة بين حجم الدخل الذي تحصل عليه الإناث وبين أدوارهن الاقتصادية في المجتمع، وبين ارتفاع معدلات الأمية أو التعليم لديهن، وبين حجم الأصول الاقتصادية التي يمتلكنها. وبالمثل، فإن ارتفاع معدلات مشاركة الإناث في الأنشطة الاقتصادية، يؤدي إلى تحسن أوضاعهن الاقتصادية والتعليمية والصحية والغذائية وإلى تسارع معدلات الإصلاح الاجتماعي. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى المصدر التالي:

Terjesen, Siri. (2004). Amartya Sen's Development as Freedom. **Graduate Journal of Social Sciences**, 1(2), 344-347.

وتتصل ” القدرات “ ((Capabilities) بدرجة الحرية التي يتمتع بها الأفراد عند أدائهم لهذه الوظائف، وعند الاختيار من بين الوظائف المتنوعة المتاحة أمامهم. ولهذا يؤكد ” آمارتيا سين “ بقوة على أهمية حرية الأفراد في الاستفادة من الخدمات الأساسية بالغة الأهمية مثل: السكن اللائق، والطعام المغذي، والتعليم، والرعاية الصحية، وأن الاستفادة من هذه الخدمات الأساسية تعد شرطاً لازماً لحدوث التنمية الاقتصادية. ويعني هذا، أن حرية الفرد تتيح له اختيار أنماط حياة معيشية أفضل من غيرها من الأنماط الحياتية الأخرى. ويعتقد ” آمارتيا سين “ أن مستوى حرية الفرد تعتمد بدرجة كبيرة جداً على المستوى التعليمي الذي يحصل عليه.

ومن ثم، فإن تحسين المؤشرات الكمية والكيفية للاستفادة من النظام التعليمي شرط أساسي للتنمية الاقتصادية، ولفهم مدخل القدرات الذي صاغه وطوره ” آمارتيا سين “. فالتعليم عالي الجودة له عدة فوائد مثل: تحسين إنتاجية الأفراد، وتحسين توزيع الدخل/الأصول المالية بين الطبقات المختلفة، وتحسين توظيف الأصول المالية في رفع مستوى المعيشة وفي أداء وظائف أرقى وأفضل، وفي تسهيل الاختيار النكي بين أنماط الحياة المتوفرة. ومن ثم، فإن تحسين خدمات التعليم والتغذية والصحة المتاحة أمام الأفراد، يسهم في إكسابهم لقدرات أفضل، ويتيح لهم قدرًا أكبر من الحرية في اختيار أنماط حياة أفضل من النواحي التعليمية والصحية والغذائية والمهنية (Nath, Indira, 2018, pp. 30-32).

منطلقات التصور المقترح الخاص بالتمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة في

مصر:

- إن تقليل التحيز ضد المرأة في سوق العمل ضرورة لزيادة معدل النمو الاقتصادي للدول. ومن ثم، فإن تحقيق المساواة في معدلات دخول سوق العمل وفي الأجور بين الإناث والذكور يزيد من حجم الدخل الذي تحصل عليه

- الإناث، ويزيد من حجم مساهمة المرأة في الناتج المحلي الإجمالي، كما يزيد من معدلات النمو الاقتصادي للدول.
- إن الاهتمام بصحة النساء الحوامل ضرورة للتمكين الاقتصادي للمرأة الفقيرة والمهمشة.
 - إن تغيير الثقافة الفرعية السائدة في بعض المناطق الفقيرة والتي تقلل من أهمية تعليم وعمل المرأة ضرورة لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة الفقيرة.
 - إن تقليل معدلات الأمية بين الذكور والإناث آلية مهمة لتحقيق التمكين التعليمي والاقتصادي للفتاة الفقيرة والمرأة المهمشة.
 - يجب أن تتضمن 'برامج الإعانات النقدية المشروطة' (Conditional Cash-Transfer Programs) مبادرات لتدريب المرأة الفقيرة على العمل والتوظيف، ومبادرات لتنمية المهارات المهنية المرتبطة بسوق العمل. ويعني هذا، أهمية عدم اقتصار برامج الإعانات النقدية المشروطة على تقديم الإعانات المالية فقط دون الاهتمام بتحسين رأس المال البشري للمرأة الفقيرة.
 - يجب أن تتضمن برامج تنمية المهارات المهنية المرتبطة بسوق العمل موديولات تقوم برفع وعي المرأة الفقيرة بأهمية أدوارها في المجتمع، وتحسن من احترام المرأة لذاتها، وتدريبها على أن تكون إيجابية وفاعلة بدلا من أن تكون سلبية، وأن تغيير من نظره المرأة لنفسها ومن 'أنماط تفكيرها' (Mindsets Change).
 - ضرورة تطبيق سياسات تمزج بين الاهتمام بالإناث المقيدات في التعليم النظامي وبين الاهتمام بتعليم الإناث الأميات والإناث المتسربات من التعليم النظامي.
 - إن الاهتمام بالتمكين التعليمي للمرأة الفقيرة لا ينبغي أن يقتصر فقط على زيادة معدلات الالتحاق ومعدلات التخرج من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني، بل يجب أن يشمل أيضًا تطوير المناهج الدراسية لتصبح أكثر مراعاة

لاحتياجات الفتيات الفقيرات وأكثر تبصيراً للإناث والذكور بأهمية أدوار الإناث في المجتمع.

- إن تطبيق سياسات التمييز الإيجابي لصالح الإناث الفقيرات في محافظات الصعيد ضرورة لزيادة معدلات التحاق هؤلاء الإناث بالتعليم الثانوي العام وبمؤسسات التعليم العالي، ولزيادة معدلات تخرج الفتيات الفقيرات من التخصصات الطبية والهندسية والعلمية والتكنولوجية في الجامعات المصرية.

- ضرورة تضمين التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة ضمن الخطط القومية للتنمية في مصر. ”ففي أعقاب إطلاق أهداف التنمية المستدامة من قبل الأمم المتحدة في عام ٢٠١٦ قامت العديد من الدول بتدشين آليات مؤسسية وتشكيل لجان مؤقتة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة قبل حلول عام ٢٠٣٠. وتعاونت العديد من الحكومات مع الجهات الدولية المانحة ومع المنظمات التطوعية الدولية والمحلية لتحقيق هذه الأهداف ومتابعة التقدم في إنجازها. ويتطلب تنفيذ التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة تطبيق سلسلة من الإجراءات في قطاعات متداخلة، ودمج هذه الإجراءات ضمن الخطط القومية للتنمية الاقتصادية/الاجتماعية، وجعل التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة جزءاً لا يتجزأ من سياسات واستراتيجيات التنمية القومية. ويتطلب ذلك توافر المتطلبات التالية:

- توافر الإرادة السياسية الداعمة للتمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة، والتي تشجع هذا التمكين في مختلف مجالات الحياة في الدولة، والتي تخلق بدورها ثقافة مجتمعية داعمة ومساندة للمرأة.

- جعل سياسات وبرامج التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة جزءاً أساسياً من خطط التنمية القومية، ومن الخطط الاستراتيجية للوزارات المختلفة، ومن الأجندة التشريعية للبرلمان.

- تقسيم سياسات وبرامج التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة إلى سياسات إستراتيجية طويلة المدى، وسياسات متوسطة المدى، وسياسات قصيرة المدى. وضمان الاتساق والتكامل بين هذه السياسات طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى.
- ضرورة اعتماد الخطط القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة على بيانات مفصلة لأوضاع الذكور والإناث الفقراء في مختلف المحافظات في الوقت الحاضر وإسقاطات مستقبلية لأعدادهم في المستقبل.
- ضرورة اعتماد الخطط القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة على دراسات تتصل بالتكلفة/العائد للسياسات المختلفة، وعلى تقييم لآثار السياسات الاقتصادية المختلفة على أوضاع الإناث، وعلى زيادة الميزانية المخصصة لسياسات التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة^{٤٣}.
- يجب أن توفر الخطط الإستراتيجية طويلة ومتوسطة المدى للتنمية الموارد المالية والبشرية والكفاءات الفنية اللازمة لتحقيق الأهداف طويلة ومتوسطة المدى للتمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة“ - (Hosein, Gabrielle, Basdeo- Gopin, Tricia, & Geny, Lydia Rosa, 2020, p. 17).
- خطورة الوقوع في نمط التنمية غير المتوازنة والتي تركز على التنمية الاقتصادية في المناطق الحضرية وتهمل المناطق الريفية والأحياء الفقيرة والمناطق العشوائية. وعلى هذا، ”فلا بد من تخصيص ميزانيات أكبر لتمويل مبادرات التمكين الاقتصادي للإناث اللائي يسكن في المناطق العشوائية“ (Srivastava, Ambey Kumar, 2015, pp. 286-287).

⁴³ For more details, please see the following reference: Hosein, Gabrielle, Basdeo-Gopin, Tricia, & Geny, Lydia Rosa. (2020). **Gender Mainstreaming in National Sustainable Development Planning in The Caribbean. Studies and Perspectives Series-ECLAC Subregional Headquarters for The Caribbean, No. 87.** Santiago, Chile: Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC).

وبعد أن حللنا منطلقات التصور المقترح الخاص بالتمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة في مصر، يوضح الجزء التالي إيجابيات الوضع الراهن المتصل بالتمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة المصرية في ضوء الدراسة الميدانية.

ثانياً: أ- إيجابيات الوضع الراهن المتصلة بالتمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة المصرية في ضوء الدراسة الميدانية للواقع:

تميزت إيجابيات الوضع الراهن المتصلة بالتمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة المصرية بقلة عددها. وانحصرت هذه الإيجابيات فيما يلي:

١. قيام وزارة التربية والتعليم ببناء أعداد أكبر من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في مكان مناسب داخل المناطق العشوائية والمناطق المحرومة من الخدمات التعليمية في محافظة أسيوط.

٢. إدخال وزارة التربية والتعليم تخصصات جديدة في مناهج المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط بحيث تكون هذه المناهج الجديدة أكثر تتاماً مع احتياجات سوق العمل.

٣. قيام الحكومة برفع سن الزواج للفتيات لضمان استمرارهن في التعلم حتى نهاية المرحلة الثانوية على الأقل، وقيامها بتنظيم حملات توعية لأولياء الأمور بمخاطر زواج الفتيات القاصرات.

٤. انخفاض أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظة أسيوط.

٥. مساعدة السيدات على تنفيذ ١٥ مشغلاً للخياطة وصناعة الملابس في محافظة أسيوط.

٦. تقليل أعداد الإناث المعيلات الفقيرات في محافظة أسيوط.

٧. زيادة أعداد الإناث اللائي يستفدن من القروض متناهية الصغر في محافظة أسيوط.

ثانياً: ب- التحديات المتصلة بالتمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة المصرية في ضوء الدراسة الميدانية للواقع:

يمكن تلخيص تحديات التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة الفقيرة والمهمشة في ضوء الدراسة الميدانية فيما يلي:

- عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات العاطلات واللائي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافياً في مختلف محافظات الصعيد.
- عدم تخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللائي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافياً في مختلف محافظات الجمهورية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.
- ارتفاع مستوى معدلات الأمية بين سكان محافظات الوجه القبلي.
- العادات والتقاليد التي تعوق عمل المرأة في بعض المهن في محافظات الوجه القبلي.
- عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللائي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في مختلف محافظات الجمهورية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.
- عدم تخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللائي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن في مختلف محافظات الجمهورية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.
- قلة أعداد المصانع الحكومية والخاصة في محافظات الوجه القبلي.

- عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل دائم أو عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في مختلف محافظات الجمهورية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.
- عدم تخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات زيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن عمل دائم أو عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي في مختلف محافظات الجمهورية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.
- عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات العاملات في محافظات الوجه القبلي ومحافظة القاهرة وحول الفجوة في معدلات التوظيف بين هذه المحافظات.
- عدم تخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات تقليل الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظات الوجه القبلي وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة.
- عدم تخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات تقليل أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظة أسيوط.
- عدم وجود قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللاتي لديهن تأمين صحي في محافظات الجيزة، والفيوم، وبني سويف، وأسيوط، وسوهاج، وقنا.
- عدم تخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ مبادرات لزيادة أعداد الإناث الفقيرات اللاتي لديهن تأمين صحي في غالبية محافظات جمهورية مصر العربية.
- عدم تنفيذ مشروع التأمين الصحي الشامل في غالبية محافظات جمهورية مصر العربية.

وبعد أن حللنا إيجابيات وسلبيات الوضع الراهن المتصلة بالتمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة المصرية في ضوء الدراسة الميدانية لهذا الواقع، سوف نستعرض في الجزء التالي آليات تنفيذ التمكين التعليمي والاقتصادي للمرأة المصرية الفقيرة والمهمشة. **ثالثاً: أ- آليات تنفيذ التمكين التعليمي للمرأة المصرية الفقيرة والمهمشة:** من تحليل استجابات المفحوصين في الدراسة الميدانية وتحليل الأدبيات النظرية نلاحظ وجود عدة آليات مستقبلية يمكن أن تحسن من التمكين التعليمي للمرأة المصرية في مختلف محافظات الجمهورية. ومما سبق يتضح أن أهم الآليات والإجراءات المستقبلية المقترحة لتحسين التمكين التعليمي للمرأة المصرية في جمهورية مصر العربية بصفة عامة وفي محافظات الصعيد بصفة خاصة مرتبة ترتيباً تنازلياً من الأكثر أهمية إلى الأقل أهمية هي كالتالي:

آليات تنفيذها المدارس الثانوية الفنية:

- مساهمة المدارس الثانوية الفنية في تقديم الخبرة والتدريب العملي للطالبات الفقيرات كي يقمن بمشروعات إنتاجية مختلفة، وإتاحة الفرص لهن لتسويق منتجاتهن بمنافذ البيع بها.

آليات تنفيذها وزارة التربية والتعليم:

- زيادة الميزانية المخصصة للمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الواقعة في الأحياء الفقيرة، وزيادة أعداد المعلمين المؤهلين علمياً وتربوياً وذوي الخبرة العاملين في هذه المدارس في محافظات الصعيد.
- بناء أعداد أكبر من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في المناطق العشوائية والمناطق المحرومة من الخدمات التعليمية، وزيادة فصول هذا المدارس في محافظات الصعيد.

- منح رواتب شهرية للتلميذات الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في مختلف محافظات الجمهورية بشرط استمرارهن في الدراسة، وإعفائهن من دفع رسوم مقابل الالتحاق بمجموعات التقوية المدرسية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظات الصعيد.
- توفير كافة مستلزمات التدريب العملي إلى جانب توفير أعداد أكبر من الوسائل التعليمية وأفلام الفيديو التوضيحية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظات الصعيد.
- إدخال تخصصات جديدة في مناهج المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في مختلف محافظات الجمهورية بحيث تكون هذه المناهج الجديدة أكثر تناغمًا مع احتياجات سوق العمل.
- تحمل وزارة التربية والتعليم تكاليف تقديم وجبات طعام ذات قيمة غذائية عالية وجودة ممتازة بصورة مجانية للتلميذات الإناث المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.
- تحمل وزارة التربية والتعليم تكلفة توفير وسائل انتقال/مواصلات وتقديمها بصورة مجانية للتلميذات الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية واللائي يسكن في منازل بعيدة عن المدارس المقيدات بها في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.
- إنشاء المدارس الثانوية الفنية في أماكن قريبة من العمران.
- زيادة عدد المعلمين الجدد المعيّنين في التعليم الثانوي الفني لوجود عجز شديد بهم.

- زيادة مرتبات للمعلمين لتشجيعهم على التفاني في عملهم.
- قيام وزارة التربية والتعليم بتدريب المعلمين على شرح الدروس بالطرق التربوية الحديثة التي تسهل وصول المعلومة إلى الطلاب.
- تقديم وزارة التربية والتعليم لحوافز مالية وعينية للإناث الفقيرات الملتحقات والمقيدات بالتعليم الفني.
- قيام وزارة التربية والتعليم بتحمل مصاريف الدراسة بدلا من التلميذات في التعليم الثانوي الفني.
- رفع الأعباء عن أولياء الأمور من خلال تقديم وزارة التربية والتعليم للأدوات الخاصة بالصحة والسلامة المهنية للتلاميذ مجاناً.
- خفض كثافة الفصول بالتعليم الثانوي الفني الصناعي.
- تقليل معدلات الأمية لدى أولياء الأمور وربات المنازل في محافظات الصعيد.
- تطبيق ضوابط أكثر صرامة لاختيار التلاميذ الذين يلتحقون بالمدارس الثانوية الفنية، وتطبيق اختبارات قدرات للتلاميذ قبل التحاقهم بالمدارس الثانوية الفنية الزراعية.

آليات تنفيذها وزارة التعليم العالي:

- تقديم وزارة التعليم العالي منح مالية لخريجات المدارس الثانوية الصناعية والفنية الزراعية الفقيرات المتفوقات لدراسة التخصصات العلمية في كليات الهندسة وكليات العلوم وكليات الزراعة التابعة في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.
- إتاحة الفرص أمام خريجي مدارس التعليم الفني للالتحاق بالكليات والمعاهد فوق المتوسطة في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.

آليات تنفيذها رجال الأعمال وأرباب الصناعة:

- قيام رجال الأعمال وأرباب الصناعة برعاية التلميذات الإناث المتفوقات دراسياً، وتحمل نفقات تعليمهن ونفقات معيشتهن في أثناء الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.
- قيام المصانع بتقديم التدريب العملي لتلاميذ المدارس الثانوية الفنية مع تقديم مكافآت للتلاميذ والتلميذات في أثناء فترة التدريب.
- آليات تنفيذها وزارة الداخلية:
- توفير الأمن والأمان للطالبات وخصوصاً الإناث من خلال توفير خدمات أمنية تقوم بحماية المؤسسات التعليمية والتلميذات الإناث^{٤٤}.
- إنشاء نقطة شرطة بجانب المدارس الفنية الجديدة وخاصة في المناطق العشوائية والقرى النائية.
- توفير أمن داخل المدارس الثانوية الفنية.

^{٤٤} أكدت غالبية عينة البحث أن نسبة كبيرة من المدارس الثانوية الفنية الزراعية التي تم إنشاؤها في العشر سنوات الأخيرة في محافظات الصعيد قد تم بناؤها في مناطق صحراوية بعيدة عن العمران. ومن ثم، فإن هذه المدارس الزراعية حديثة الإنشاء تقع في مناطق نائية غير آمنة. ونتيجة لهذا البعد تحجم نسبة كبيرة من الإناث في ريف محافظات الوجه القبلي عن الالتحاق بالمدارس الثانوية الفنية الزراعية. ولهذا طالبت غالبية عينة البحث بتأسيس نقطة شرطة بجوار المدارس الثانوية الفنية الجديدة لكي يشعر أهالي الفتيات والفتيات أنفسهن بالأمان، ولكي يتم تشجيع الإناث على الاستمرار في التعلم، ولكي يتم تشجيع الإناث الفقيرات على الاستمرار في الالتحاق بالمدارس الثانوية الفنية الزراعية.

آليات تنفيذها وزارة الصحة:

- إنشاء وحدات صحية بجوار المدارس الثانوية الفنية الزراعية والصناعية لعلاج الطلاب المصابين بطريقة أفضل وإمكانيات كبيرة ومحسنة علاجياً وخاصة في القرى الفقيرة^{٤٥}.
- توفير زائرة صحية داخل المدارس الثانوية الفنية.
- آليات تنفيذها وزارة الإعلام:
- نشر الوعي بين الأهالي بفائدة التعليم الثانوي الفني وأهميته بالنسبة للاقتصاد المحلي.
- عمل حملات توعية للقرى والمناطق النائية بأهمية التعليم عمومًا.
- تثقيف أولياء الأمور بأهمية تعليم الفتيات، وتوعية التلميذات بأهمية المدارس الفنية الصناعية.

آليات تنفيذها وزارة العدل:

- رفع سن زواج الفتيات كأحد ضمانات استمرارهن في التعلم حتى نهاية المرحلة الثانوية، وزيادة أعداد حملات توعية أولياء الأمور بمخاطر زواج الفتيات القاصرات في محافظات الصعيد باعتبارها ضرورة لتمكين الإناث الفقيرات من مستقبل تعليمي واقتصادي أفضل.
- تقديم تسهيلات قانونية أكثر لرجال الأعمال لتشجيعهم على التبوع للإناث الفقيرات.

^{٤٥} أكدت غالبية عينة البحث أن نسبة كبيرة من المدارس الثانوية الفنية الزراعية التي تم إنشاؤها في العشر سنوات الأخيرة في محافظات الصعيد قد تم بناؤها في مناطق صحراوية بعيدة عن العمران. ومن ثم، فإن هذه المدارس الزراعية حديثة الإنشاء تقع في مناطق نائية غير آمنة. ونتيجة لوجود هذه المدارس في مناطق صحراوية، تكثر الثعابين والعقارب. ونتيجة لهذا البعد ووجود الثعابين والعقارب في المزارع الملحقة بهذه المدارس الزراعية الموجودة في المناطق الصحراوية تحجم نسبة كبيرة من الإناث في ريف محافظات الوجه القبلي عن الالتحاق بالمدارس الثانوية الفنية الزراعية. ولهذا طالبت غالبية عينة البحث بتأسيس وحدات صحية بجوار المدارس الثانوية الفنية الجديدة لكي يشعر أهالي الفتيات والفتيات أنفسهن بالأمان، ولكي يتم تشجيع الإناث على الاستمرار في التعلم، ولكي يتم تشجيع الإناث الفقيرات على الاستمرار في الالتحاق بالمدارس الثانوية الفنية الزراعية.

آليات تنفيذها وزارة المالية:

- منح إعفاءات ضريبية لرجال الأعمال الذين يخصصون جزءًا من ثروتهم لرعاية التلميذات الفقيرات المتفوقات دراسياً، ولتحمل تكاليف تعليم ومعيشة الإناث الفقيرات.

آليات تنفيذها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية:

- تقليل معدلات الفقر، ورفع مستوى المعيشة لدى الأسر في محافظات الصعيد حتى يتمكنوا من الإنفاق على تعليم أبنائهم وبناتهم.
- تحسين ظروف معيشة النساء الريفيات في مختلف محافظات الجمهورية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.
- وبعد أن أوضحنا الآليات والإجراءات المستقبلية المقترحة لتحسين التمكين التعليمي للمرأة المصرية الفقيرة، سوف نستعرض في الجزء التالي الآليات والإجراءات المستقبلية المقترحة لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية الفقيرة.

ثالثاً: ب- آليات تنفيذ التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية الفقيرة والمهمشة:

- تقديم رواتب نقدية كل ثلاث شهور للسيدات الحوامل الفقيرات في مصر ابتداء من الشهر الثالث للحمل وحتى بلوغ الطفل المولود الشهر السادس من عمره. وبذلك يتم تقديم رواتب للسيدات الحوامل لمدة ١٢ شهراً قبل وبعد الولادة بشرط زيارة الوحدات الصحية لمتابعة الحمل، وقيام الأم بتطعيم الطفل المولود ضد الأمراض مثل شلل الأطفال والدفتيريا وغيرها، وعدم الزواج قبل سن الثمانية عشرة. ويمكن لمصر الاستفادة من خبرة "برنامج إنديرا غاندي ماتريفا ساهويج" (Indira Gandhi Matritva Sahyog Yojana) المطبق في

(Ministry of Women and Child Development. India, الهند
2011, pp. 4-10)

- تقديم مواد غذائية للفتيات من سن الحادية عشرة إلى سن الثامنة عشرة بشرط الحضور للوحدات الصحية للكشف الطبي بصورة دورية، وحضور برامج تدريبية حول المهارات الحياتية ومهارات احترام الذات ومهارات التواصل مع الآخرين، وحول حقوق الفتيات، وكيفية الاستفادة من الخدمات المصرفية، وأهمية المشاركة السياسية في الانتخابات، والتربية الصحية وكيفية الوقاية من الأمراض، وكيفية الرعاية الصحية للأبناء، وحضور برامج تدريبية لتحسين مهارات التوظيف والعمل لدي الفتيات. ويمكن لمصر الاستفادة من خبرة ” برنامج راجيف غاندي لتمكين الفتيات المراهقات“ (Rajiv Gandhi Scheme for Empowerment of Adolescent Girls) (Ministry of Women and Child Development. India, 2010, pp. 5-10)
- تدريب أعداد أكبر من السيدات الفقيرات في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية على إدارة وتنفيذ المشروعات المدرة للدخل.
- تنفيذ أعداد أكبر من المشروعات متناهية الصغر (تقوم على ميزانية لا تزيد عن خمسين ألف جنيه) بواسطة السيدات في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.
- تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللائي يعملن عملا يدر عليهن دخلا كافيًا، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.
- تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظات الصعيد وبين معدلات توظيف الإناث في

- محافظة القاهرة، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث العاملات في سوق العمل في محافظات الوجه القبلي.
- تدريب أعداد أكبر من السيدات المعيلات الفقيرات في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة على إدارة وتنفيذ المشروعات المدرة للدخل.
 - تدريب أعداد أكبر من السيدات الفقيرات من خلال برامج التثقيف المالي والرقمي للسيدات في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة كي يكن رائدات أعمال في المشروعات الخضراء التي تحافظ على البيئة.
 - تنفيذ برامج أكثر تهدف إلى زيادة أعداد الإناث اللائي يستفدن من القروض متناهية الصغر في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.
 - تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللائي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.
 - تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ومعدلات الإناث الفقيرات اللائي لديهن تأمين صحي في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث الفقيرات.
 - تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللائي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في مختلف محافظات جمهورية مصر

- العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة، وتخصيص ميزانيات كافية لتقليل أعداد هؤلاء الإناث الفقيرات.
- تنفيذ برامج أكثر تهدف إلى تقليل أعداد الإناث المعيلات الفقيرات في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.
 - تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.
 - خلق فرص عمل جديدة أكثر بخلاف كل ما سبق ذكره للسيدات في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.
 - تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.
 - تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي، وتخصيص ميزانيات كافية لتقليل أعداد هؤلاء الإناث في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.
 - تكوين أعداد أكبر من المجموعات الادخارية بواسطة السيدات في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.

- تدريب أعداد أكبر من زوجات المزارعين في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة على إدارة وتنفيذ المشروعات الزراعية.
- قيام السيدات بتنفيذ أعداد أكبر من مشاغل الخياطة وصناعة الملابس في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.
- وإذا أخذنا في الاعتبار استجابات المفحوصين حول السؤال المفتوح، يمكن أن نضيف الآليات المستقبلية التالية لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة:
- زيادة البرامج التوعوية التي ترفع مستوى وعي المجتمع في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة بأهمية عمل وتعليم المرأة.
- تغيير عادات وتقاليد المجتمع في المناطق الريفية بصفة عامة، وفي ريف الوجه القبلي بصفة خاصة.
- تطبيق نظام التأمين الشامل في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.

أهم نتائج البحث:

١. قيام وزارة التربية والتعليم ببناء أعداد أكبر من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في مكان مناسب داخل المناطق العشوائية والمناطق المحرومة من الخدمات التعليمية في محافظة أسيوط.
٢. إدخال وزارة التربية والتعليم تخصصات جديدة في مناهج المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظة أسيوط بحيث تكون هذه المناهج الجديدة أكثر تناعماً مع احتياجات سوق العمل.

٣. قيام الحكومة برفع سن الزواج للفتيات لضمان استمرارهن في التعلم حتى نهاية المرحلة الثانوية على الأقل، وقيامها بتنظيم حملات توعية لأولياء الأمور بمخاطر زواج الفتيات القاصرات.
٤. انخفاض أعداد الإناث الفقيرات اللاتي يعشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في محافظة أسيوط.
٥. مساعدة السيدات على تنفيذ ١٥ مشغلا للخياطة وصناعة الملابس في محافظة أسيوط.
٦. تقليل أعداد الإناث المعيلات الفقيرات في محافظة أسيوط.
٧. زيادة أعداد الإناث اللاتي يستقنن من القروض متناهية الصغر في محافظة أسيوط.

توصيات البحث:

- توصل البحث الحالي إلى عدد من التوصيات. ومن أهم هذه التوصيات ما يلي:
١. زيادة الميزانية المخصصة للمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية الواقعة في الأحياء الفقيرة، وزيادة أعداد المعلمين المؤهلين علمياً وتربوياً وذوي الخبرة العاملين في هذه المدارس في محافظات الصعيد.
 ٢. بناء أعداد أكبر من المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في المناطق العشوائية والمناطق المحرومة من الخدمات التعليمية، وزيادة فصول هذا المدارس في محافظات الصعيد.
 ٣. منح رواتب شهرية للتلميذات الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في مختلف محافظات الجمهورية بشرط استمرارهن في الدراسة، وإعفاهن من دفع رسوم مقابل الالتحاق بمجموعات التقوية المدرسية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظات الصعيد.

٤. توفير كافة مستلزمات التدريب العملي إلى جانب توفير أعداد أكبر من الوسائل التعليمية وأفلام الفيديو التوضيحية في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في محافظات الصعيد.
٥. إدخال تخصصات جديدة في مناهج المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في مختلف محافظات الجمهورية بحيث تكون هذه المناهج الجديدة أكثر تناغمًا مع احتياجات سوق العمل.
٦. تحمل وزارة التربية والتعليم تكاليف تقديم وجبات طعام ذات قيمة غذائية عالية وجودة ممتازة بصورة مجانية للتميزات الإناث المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.
٧. تحمل وزارة التربية والتعليم تكلفة توفير وسائل انتقال/مواصلات وتقديمها بصورة مجانية للتميزات الإناث الفقيرات المقيدات في المدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية واللائي يسكن في منازل بعيدة عن المدارس المقيدات بها في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.
٨. إنشاء المدارس الثانوية الفنية في أماكن قريبة من العمران.
٩. زيادة عدد المعلمين الجدد المعيّنين في التعليم الثانوي الفني لوجود عجز شديد بهم.
١٠. زيادة مرتبات للمعلمين لتشجيعهم على التفاني في عملهم.
١١. قيام وزارة التربية والتعليم بتدريب المعلمين على شرح الدروس بالطرق التربوية الحديثة التي تسهل وصول المعلومة إلى الطلاب.
١٢. تقديم وزارة التربية والتعليم لحوافز مالية وعينية للإناث الفقيرات الملتحقات والمقيدات بالتعليم الفني.
١٣. قيام وزارة التربية والتعليم بتحمل مصاريف الدراسة بدلا من التلميذات في التعليم الثانوي الفني.

١٤. رفع الأعباء عن أولياء الأمور من خلال تقديم وزارة التربية والتعليم للأدوات الخاصة بالصحة والسلامة المهنية للتلاميذ مجاناً.
١٥. خفض كثافة الفصول بالتعليم الثانوي الفني الصناعي.
١٦. تقليل معدلات الأمية لدى أولياء الأمور وربات المنازل في محافظات الصعيد.
١٧. تطبيق ضوابط أكثر صرامة لاختيار التلاميذ الذين يلتحقون بالمدارس الثانوية الفنية، وتطبيق اختبارات قدرات للتلاميذ قبل التحاقهم بالمدارس الثانوية الفنية الزراعية.
١٨. تقديم وزارة التعليم العالي لمنح مالية لخريجات المدارس الثانوية الصناعية والفنية الزراعية الفقيرات المتفوقات لدراسة التخصصات العلمية في كليات الهندسة وكليات العلوم وكليات الزراعة التابعة في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.
١٩. إتاحة الفرص أمام خريجي مدارس التعليم الفني للالتحاق بالكليات والمعاهد فوق المتوسطة في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.
٢٠. قيام رجال الأعمال وأرباب الصناعة برعاية التلميذات الإناث المتفوقات دراسياً، وتحمل نفقات تعليمهن ونفقات معيشتهن في أثناء الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية والفنية الزراعية في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.
٢١. قيام المصانع بتقديم التدريب العملي لتلاميذ المدارس الثانوية الفنية مع تقديم مكافآت للتلاميذ والتلميذات في أثناء فترة التدريب.
٢٢. توفير الأمن والأمان للطالبات وخصوصاً الإناث من خلال توفير خدمات أمنية تقوم بحماية المؤسسات التعليمية والتلميذات الإناث.

٢٣. إنشاء وحدات صحية بجوار المدارس الثانوية الفنية الزراعية والصناعية لعلاج الطلاب المصابين بطريقة أفضل وإمكانيات كبيرة ومحسنة علاجياً وخاصة في القرى الفقيرة.
٢٤. تدريب أعداد أكبر من السيدات الفقيرات في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية على إدارة وتنفيذ المشروعات المدرة للدخل.
٢٥. تنفيذ أعداد أكبر من المشروعات متناهية الصغر (تقوم على ميزانية لا تزيد عن خمسين ألف جنيه) بواسطة السيدات في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.
٢٦. تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللائي يعملن عملاً يدر عليهن دخلاً كافياً، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.
٢٧. تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الفجوة بين معدلات توظيف الإناث بصفة عامة في سوق العمل في محافظات الصعيد وبين معدلات توظيف الإناث في محافظة القاهرة، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث العاملات في سوق العمل في محافظات الوجه القبلي.
٢٨. تدريب أعداد أكبر من السيدات المعيلات الفقيرات في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة على إدارة وتنفيذ المشروعات المدرة للدخل.
٢٩. تدريب أعداد أكبر من السيدات الفقيرات من خلال برامج التثقيف المالي والرقمي للسيدات في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة كي يكن رائدات أعمال في المشروعات الخضراء التي تحافظ على البيئة.

٣٠. تنفيذ برامج أكثر تهدف إلى زيادة أعداد الإناث اللائي يستفدن من القروض متناهية الصغر في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.
٣١. تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللائي يعملن عدد ساعات يومية لا تؤدي إلى الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية لهن، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.
٣٢. تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ومعدلات الإناث الفقيرات اللائي لديهن تأمين صحي في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث الفقيرات.
٣٣. تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللائي يعيشن في سكن لا تتوافر به المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والسقف الآمن والأرضية المبلطة غير الترابية والوقود الآمن لطهي الطعام في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة، وتخصيص ميزانيات كافية لتقليل أعداد هؤلاء الإناث الفقيرات.
٣٤. تنفيذ برامج أكثر تهدف إلى تقليل أعداد الإناث المعيلات الفقيرات في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.
٣٥. تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل دائم في قطاع العمل الرسمي، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.

٣٦. خلق فرص عمل جديدة أكثر بخلاف كل ما سبق ذكره للسيدات في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.
٣٧. تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات العاملات والمشاركات في نظام للمعاشات التقاعدية، وتخصيص ميزانيات كافية لزيادة أعداد هؤلاء الإناث في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.
٣٨. تأسيس قاعدة بيانات حول أعداد ونسبة الإناث الفقيرات اللائي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي، وتخصيص ميزانيات كافية لتقليل أعداد هؤلاء الإناث في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.
٣٩. تكوين أعداد أكبر من المجموعات الادخارية بواسطة السيدات في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.
٤٠. تدريب أعداد أكبر من زوجات المزارعين في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة على إدارة وتنفيذ المشروعات الزراعية.
٤١. قيام السيدات بتنفيذ أعداد أكبر من مشاغل الخياطة وصناعة الملابس في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.
٤٢. زيادة البرامج التوعوية التي ترفع مستوى وعي المجتمع في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة بأهمية عمل وتعليم المرأة.

٤٣. تغيير عادات وتقاليد المجتمع في المناطق الريفية بصفة عامة، وفي ريف الوجه القبلي بصفة خاصة.

٤٤. تطبيق نظام التأمين الشامل في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة، وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.

توصيات بإجراء بحوث مستقبلية مقترحة:

- يقترح الباحث إجراء المزيد من البحوث المستقبلية حول الموضوعات التالية:
- تقييم جهود التمكين التعليمي والاقتصادي للمرأة الفقيرة في محافظة أسوان.
 - تقييم جهود التمكين التعليمي والاقتصادي للمرأة الفقيرة في محافظة قنا.
 - تقييم جهود التمكين التعليمي والاقتصادي للمرأة الفقيرة في محافظة سوهاج.
 - تقييم جهود التمكين التعليمي والاقتصادي للمرأة الفقيرة في محافظة المنيا.
 - تقييم جهود التمكين التعليمي والاقتصادي للمرأة الفقيرة في محافظة الفيوم.
 - تقييم جهود جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في تحسين التمكين الاقتصادي للمرأة الفقيرة في محافظات الوجه القبلي.
 - تقييم جهود المركز القومي للمرأة في تحسين التمكين الاقتصادي للمرأة الفقيرة في محافظات الوجه القبلي.
 - تقييم جهود وزارة التضامن الاجتماعي في تحسين التمكين الاقتصادي للمرأة الفقيرة في محافظات الوجه القبلي.
 - تقييم جهود الجمعيات التطوعية في تحسين التمكين الاقتصادي للمرأة الفقيرة في محافظات الوجه القبلي.

الخلاصة:

استهدف البحث الحالي تحليل خبرات الصين وكندا في مجال تحسين التمكين الاقتصادي للمرأة من سن السادسة عشرة إلى سن الرابعة والعشرين، ورصد خبرات الصين

وكندا في مجال تحسين التمكين التعليمي للمرأة في التعليم النظامي من سن السادسة عشرة إلى سن الرابعة والعشرين، وتحليل واقع التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة المصرية من سن السادسة عشرة إلى سن الرابعة والعشرين في محافظة أسيوط، وتقييم دور مبادرة حياة كريمة في التمكين الاقتصادي للمرأة الفقيرة في محافظة أسيوط؛ حيث تعد مبادرة حياة كريمة أحد المبادرات المكونة للمشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية، وصياغة تصور مقترح لتحسين التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة المصرية في ضوء متطلبات المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية وفي ضوء تجارب الصين وكندا.

وقد وظف البحث الراهن المقارنة المرجعية في تحديد نقاط القوة في آليات تحسين التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة المصرية في الصين وكندا بهدف التغلب على نقاط الضعف في آليات التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة في مصر.

وقام الباحث بتطبيق استبيان لتقييم واقع التمكين التعليمي للمرأة على ٧٤ معلمًا في محافظة أسيوط، وتطبيق استبيان لتقييم واقع التمكين الاقتصادي للمرأة على ٢٣ مفحوصًا من العاملين في مبادرة حياة كريمة في ٤ مراكز مختلفة من مراكز محافظة أسيوط.

وانتهى البحث إلى عدد من التوصيات التي يسهم تنفيذها في تحسين التمكين التعليمي والاقتصادي للمرأة الفقيرة في محافظات جمهورية مصر العربية بصفة عامة وفي محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة.

أولاً: المراجع العربية:

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٩). النشرة السنوية للتعليم قبل الجامعي للعام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩. إصدار نوفمبر ٢٠١٩. القاهرة: المؤلف.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٢٠). أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك (أكتوبر ٢٠١٩ - مارس ٢٠٢٠). إصدار ديسمبر ٢٠٢٠. القاهرة: المؤلف.

جايل، عفاف محمد. (٢٠١٩). نحو مقارنة مستقبلية للتعليم في مواجهة إشكالية الفقر: دراسة ميدانية لمدرسة حكومية في بيئة فقيرة. مجلة دراسات في التعليم الجامعي الصادرة عن مركز تطوير التعليم الجامعي بكلية التربية في جامعة عين شمس، العدد ٤٢، ٢٠١٩، ص ص ٢٧١-٤٥٩.

سلمان، وسام حاتم. (٢٠٢٠). دور التنمية المستدامة في مواجهة تحديات ظاهرة تسرب التلاميذ في المدارس الابتدائية: نظرة اقتصادية. دراسات تربوية، المجلد ١٣، العدد ٥٢، ملحق ٢٠٢٠، ص ص ٣٧١-٣٩٠.

أبو العلا، عارف محمد مديحة. (٢٠٢٠). التخطيط لمواجهة مشكلة التسرب في مدارس التعليم الأساسي باستخدام أسلوب التحليل البيئي. (رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لكلية التربية، جامعة سوهاج). تم الاطلاع عليها من خلال الموقع الإلكتروني التالي:

<http://search.shamaa.org/FullRecord?ID=286912>

سعيد، سويلم جودة. (٢٠١٦). الهدر الاقتصادي الناتج عن تسرب الفتيات من التعليم في مصر وسبل مواجهته: رؤية استشرافية. المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية، العدد ٥، ديسمبر ٢٠١٦، ص ص ١٩٧-٢٤١.

غنايم، مهني محمد إبراهيم. (٢٠١٦). الهدر التربوي الناتج عن تسرب الفتاة من التعليم: المظاهر والأسباب والعلاج. المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية، العدد ٥، ديسمبر ٢٠١٦، ص ص ٢٨٣-٣٠٤.

مقلد، محمد سالم إبراهيم. (٢٠١٦). الدواعي المجتمعية المؤثرة في توطن ظاهرة تسرب الإناث المصريات. *المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية*، العدد ٥، ديسمبر ٢٠١٦، ص ص. ٢٤٢-٢٨٢.

صابر، مشيرة إبراهيم. (٢٠١٦). صيغ تعليم الفتيات في المناطق المحرومة من التعليم في مصر لعلاج مشكلة التسرب. *المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية*، العدد ٦، مارس ٢٠١٧، ص ص. ١٢٤-١٤٦.

ثانيًا: المراجع الأجنبية::: References

Abu-Ismaïl, Khalid. (2020). **Note on Poverty and Conflict in Arab States**. New York, NY: United Nations. Department of Economic and Social Affairs, and Social Inclusion.

Actua. (2021). **Indigenous Land-Based STEM Education: Discussion Paper**. Ottawa, Canada: Author.

Alduais, Ahmed, Deng, Meng, & Li, Weitao. (2022). Female Education Equity in China: An Exploratory Analysis of Quantitative Data Between 2009 and 2016. *Kasetsart Journal of Social Sciences*, 41(2020), 363-364. doi:10.34044/j.kjss.2020.41.2.08

Armanious, Dina M. (2020). **Accelerating Global Actions for A World Without Poverty: Egypt Experiences**. New York, NY: United Nations. Department of Economic and Social Affairs, and Social Inclusion.

Asian Development Bank. (2017). **Gender Equality and The Labor Market: Women, Work, and Migration in The People's Republic of China**. Metro Manila, The Philippines: Author.

- Beletskaya, Maria Yu., & Zotova, Elena A. (2020). Towards Gender Equality in The Labour Markets of Canada, USA and Russia: An Overview of Progress in Achievement of G20 Commitments. **Population and Economics**, 4(1), 40. <https://doi.org/10.3897/popecon.4.e50338>
- Borsi, Mihaly Tamas, Mendoza, Octasiano Miguel Valerio, & Comim, Flavio. (2002). Measuring the provincial supply of higher education institutions in China. **China Economic Review**, 71(2022), 2. [doi:10.1016/j.chieco.2021.101724](https://doi.org/10.1016/j.chieco.2021.101724)
- Bowlus, Audra, & Robinson, Chris. (2020). The Evolution of the Human Capital of Women. **Canadian Journal of Economics**, 53 (1), p. 34.
- Bowlus, Audra, Park, Youngmin, & Robinson, Chris. (2022). **Contribution of Human Capital Accumulation to Canadian Economic Growth**. Ottawa, Canada: Bank of Canada.
- Brandt, Loren, Litwack, John, Mileva, Elitza, Wang, Luhang, Zhang, Yifan, Zhao, Luan, (2020). **China's Productivity Slowdown and Future Growth Potential**. Policy Research Working Paper No. 9298. Washington, D.C.: The World Bank.
- Brussevich, Mariya, Dabla-Norris, Era, Grace Li, Bin. (2021). **China's Rebalancing and Gender Equity**. Washington, D.C.: Author.
- Canada National Statistics Agency. (2017a). **Does Education Pay? A Comparison of Earnings by Level of Education in Canada and its Provinces and Territories**. Ottawa, Canada: Author.

-
- Canada National Statistics Agency. (2019a). **High School Completion Rate By Sex and Selected Demographic Characteristics, Inactive**. Ottawa, Canada: Author.
- Canada National Statistics Agency. (2019b). **Measuring and Analyzing The Gender Pay Gap: A Conceptual and Methodological Overview**. Ottawa, Canada: Author.
- Canada National Statistics Agency. (2020a). **Education Indicators in Canada: An International Perspective**. Ottawa, Canada: Author.
- Canada National Statistics Agency. (2022a). **High School Graduation Rates in Canada, 2016/2017 to 2019/2020**. Ottawa, Canada: Author.
- Canada National Statistics Agency. (2022b). **Labour Force Survey, September 2022**. Ottawa, Canada: Author.
- Canada National Statistics Agency. (2022c). **Education Indicators in Canada, 2019 to 2021**. Ottawa, Canada: Author.
- Canada National Statistics Agency. (2022d). **Portrait of Women by The Relative Remoteness of Their Communities, Series 2: Educational Attainment**. Ottawa, Canada: Author.
- Canada National Statistics Agency. (2022e). **Unmasking differences in women's full-time employment**. Ottawa, Canada: Author.
- Canada National Statistics Agency. (2022f). **Table 14-10-0020-01 Unemployment Rate, Participation Rate and Employment Rate by Educational Attainment, Annual**. Ottawa, Canada:

- Author. Retrieved November 3, 2022, From: <https://www150.statcan.gc.ca/t1/tb1/en/tv.action?pid=1410002001&pickMembers%5B0%5D=1.1&pickMembers%5B1%5D=2.10&pickMembers%5B2%5D=4.3&pickMembers%5B3%5D=5.3&cubeTimeFrame.startYear=2017&cubeTimeFrame.endYear=2021&referencePeriods=20170101%2C20210101>
- Carvache–Franco, Orly, Carvache–Franco, Mauricio, Carvache–Franco, Wilmer, & Bustamante–Ubilla, Miguel A. (2022). The Relationship between Human–Capital Variables and Innovative Performance: Evidence from Colombia. **Sustainability**, **14**(2022), 2–3. [doi:10.3390/su14063294](https://doi.org/10.3390/su14063294)
- Chen, Jiwei, & Guo, Jiangying. (2022). The Effect of Female Education on Fertility: Evidence from China’s Compulsory Schooling Reform. **Economics of Education Review**, **88**(2022), 3–6. [doi:10.1016/j.econedurev.2022.102257](https://doi.org/10.1016/j.econedurev.2022.102257)
- Chen, Yuanyuan, & Feng, Shuaizhang. (2012). **Access To Public Schools and The Education of Migrant Children in China**. Bonn, Germany: The Institute of Labor Economics.
- Chung, Carol, & Mason, Mark. (2012). Why Do Primary School Students Drop out in Poor, Rural China? A Portrait Sketched in A Remote Mountain Village. **International Journal of Educational Development**, **32**(2012), 537–544. [doi:10.1016/j.ijedudev.2012.02.012](https://doi.org/10.1016/j.ijedudev.2012.02.012)

-
- Commonwealth of Australia. (2022). **Budget 2022–23. Australia’s Plan for A New Future: More Jobs and A Strong Economy.** Canberra, Australia: Treasury Australia.
- Constant, Louay, Edochie, Ifeanyi, Glick, Peter, Martini, Jeffrey, & Garber, Chandra. (2020a). **Barriers to Employment That Face Women in Egypt: Policy Challenges and Considerations.** Santa Monica, CA: Rand Corporation.
- Council of Canadian Academies, 2015. **Some Assembly Required: STEM Skills and Canada’s Economic Productivity.** Ottawa, Canada: The Expert Panel on STEM Skills for The Future, Council of Canadian Academies.
- Council of Ministers of Education. Canada. (2019a). **Measuring up: Canadian Results of The OECD PISA 2018 Study: The Performance of Canadian 15–Year–Olds in Reading, Mathematics, and Science.** Toronto, Canada: Author.
- Council of Ministers of Education. Canada. (2020). **Ensuring Inclusive and Equitable Quality Education: Sustainable Development Goal 4 in Canada 2020.** Toronto, Canada: Author.
- Cournoyer, Louis, & Deschenaux, Frederic. (2017). Decision–Making Rationales Among Quebec VET Student Aged 25 and Older. **International Journal for Research in Vocational Education and Training (IJRVET)** 4(3), 227. [doi:10.13152/IJRVET.4.3.3](https://doi.org/10.13152/IJRVET.4.3.3)
-

- Cukier, Wendy, Gagnon, Suzanne, & Saba, Tania. (2020). Creating An Inclusive innovation and Entrepreneurship Ecosystem. **Canadian Diversity**, 17(4), 6.
- Dong, Yongqing, Luo, Renfu, Zhang, Linxiu, Liu, Chengfang, & Bai, Yinli. (2019). Intergenerational Transmission of Education: The Case of Rural China. **China Economic Review**, 53(2019), 321-322. [doi:10.1016/j.chieco.2018.09.011](https://doi.org/10.1016/j.chieco.2018.09.011)
- Dumont, Micheline. (1990). **Girls' Schooling In Quebec, 1639-1960**. Ottawa, Canada: The Canadian Historical Association.
- Eldred, Janine, Robinson-Pant, Anna, Nabi, Rafat, Chopra, Priti, Nussey, Charlotte, & Bown, Lalage. (2014). Women's Right to Learning and Literacy. **Compare: A Journal of Comparative and International Education**, 44(4), 659. [doi:10.1080/03057925.2014.911999](https://doi.org/10.1080/03057925.2014.911999)
- Engida, Yilikal Muche. (2021). The Three Dimensional Role of Education for Women Empowerment. **Journal of Social Sciences**, 17, 34. [doi:10.3844/jssp.2021.32.38](https://doi.org/10.3844/jssp.2021.32.38)
- Equileap. (2022). **Gender Equality Global Report & Ranking**. Amsterdam, The Netherlands: Author.
- European Union. (2021a). **COVID-19 and Its Economic Impact on Women and Women's Poverty: Insights From 5 European Countries**. Brussels, Belgium: Author.

-
- FOCUS Consortium. (2013). **Benchmarking of Quality Assurance in Higher Education: Experiences From The FOCUS Project.** Alicante, Spain: University of Alicante.
- Friendly, Martha, Feltham, Laura, Mohamed, Sophia S., Nguyen, Ngoc Tho, Vickerson, Rachel, Forer, Barry. (2020). **Early Childhood Education and Care in Canada 2019.** Toronto, Canada: The Childcare Resource and Research.
- Fullan, Michael, & Rincon–Gallardo, Santiago. (2016). Developing High–Quality Public Education in Canada: The Case of Ontario. In Adamson, Frank, Astrand, Bjorn, & Darling–Hammond, Linda (Eds.), **Global Education Reform: How Privatization and Public Investment Influence Education Outcomes** (pp. 170–171). New York, NY: Routledge.
- Gengzhi, Huang, Zuge, Xing, Chunzhu, Wei, & Desheng, Xue. (2022). The Driving Effect of Informal Economies on Urbanization in China. **Journal of Geographical Sciences**, 32(5), 794–800. [doi:10.1007/s11442-022-1972-y](https://doi.org/10.1007/s11442-022-1972-y)
- Goodburn, Charlotte. (2009). Learning from Migrant Education: A Case Study of The Schooling of Rural Migrant Children in Beijing. **International Journal of Educational Development**, 29(2009), 495–504. [doi:10.1016/j.ijedudev.2009.04.005](https://doi.org/10.1016/j.ijedudev.2009.04.005)
- Government of Canada. (2002a, November 3). **Building A Youth Policy For Canada: What We Heard Report.** Ottawa, Canada: Author. Retrieved November 3, 2022 From:
-

<https://www.canada.ca/en/youth/corporate/transparency/what-we-heard.html#a312>

Government of Canada. (2021a). **2021 Missing and Murdered Indigenous Women, Girls, and 2SLGBTQQIA+ People National Action Plan: Ending Violence Against Indigenous Women, Girls, and 2SLGBTQQIA+ People**. Ottawa, Canada: Author.

Government of Canada. (2022a, December 15). **Supporting Early Learning and Child Care**. Ottawa, Canada: Author. Retrieved December 15, 2022 From: <https://www.canada.ca/en/department-finance/news/2022/04/supporting-early-learning-and-child-care.html>

Government of New Brunswick. (2022). **Overcoming Poverty Together 3: The New Brunswick Economic and Social Inclusion Plan**. Fredericton, Canada: Author.

Guo, Lijia, Huang, Jiashun, & Zhang, You. (2019). Education Development in China: Education Return, Quality, and Equity. **Sustainability**, **11**, (2019), 3–9. [doi:10.3390/su11133750](https://doi.org/10.3390/su11133750)

Gustafsson, Bjorn, & Ding, Sai. (2017). **Unequal growth: How household incomes and poverty in urban China have developed since 1988, with an emphasis on the period from 2007 to 2013, CHCP Working Paper, No. 2017–18**. London

- (Ontario): The University of Western Ontario, Centre for Human Capital and Productivity (CHCP).
- Gustafsson, Bjorn, & Wan, Haiyuan. (2018). **Wage Growth and Inequality in Urban China 1988–2013**. Helsinki, Finland: The United Nations University World Institute for Development Economics Research.
- Gustafsson, Bjorn, & Zhang, Yudan. (2021). **Self-Employment in Rural China: Its Development, Characteristics, and Relation to Income**. Bonn, Germany: The IZA Institute of Labor Economics.
- Haizheng, Li, He, Junzi, Liu, Qinyi, Fraumeni, Barbara M., & Zheng, Xiang. (2016). **Regional Distribution and Dynamics of Human Capital in China 1985–2014: Education, Urbanization, and Aging of The Population**. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.
- Hamadeh, Nada, Van Rompaey, Catherine, & Metreau, Eric. (2021). **New World Bank Country Classifications By Income Level: 2021–2–22**. Washington, D.C.: The World Bank. Retrieved from: <https://blogs.worldbank.org/opendata/new-world-bank-country-classifications-income-level-2021-2022>
- Hannum, Emily, Liu, Jihong, & Frongillo, Edward. (2014). Poverty, Food Insecurity and Nutritional Deprivation in Rural China: Implications for Children's Literacy Achievement. **International Journal of Educational Development**, 34(1), 90–96. doi:10.1016/j.ijedudev.2012.07.003

- He, Guangye, & Wu, Xiaogang. (2018). Dynamics of The Gender Earnings Inequality in Reform–Era Urban China, **Work, Employment and Society**, **32(4)**, 726–741. doi:10.1177/0950017017746907
- He, Guangye, & Wu, Xiaogang. (2021). Family Status and Women’s Career Mobility During Urban China’s Economic Transition. **Demographic Research**, **44(2021)**, 189–200. doi:10.4054/DemRes.2021.44.8
- He, Guangye, & Zhou, Muzhi. (2018). Gender Difference in Early Occupational Attainment: The Roles of Study Field, Gender Norms, and Gender Attitudes. **Chinese Sociological Review**, **50(3)**, 339–366. doi:10.1080/21620555.2018.1430509
- He, Zixuan, Fang, Xiangming, Rose, Nathan, Zheng, Xiaodong, & Rozelle, Scott. (2021). Rural Minimum Living Standard Guarantee (Rural Dibao) Program Boosts Children’s Education Outcomes in Rural China. **China Agricultural Economic Review**, **13(1)**, 223–243. doi:10.1108/CAER-05-2020-0085
- He, Zixuan, Fang, Xiangming, Rose, Nathan, Zheng, Xiaodong, Rozelle, Scott. (2021). Rural Minimum Living Standard Guarantee (Rural Dibao) Program Boosts Children’s Education Outcomes in Rural China. **China Agricultural Economic Review**, **13(1)**, 57–79. doi:10.1108/CAER-05-2020-0085
- Hearle, Chris, & Hu, Difei. (2019). **China Country Brief: On Gender Equality and Women’s Economic Empowerment**. London, England: Crown Copyright.

- Hong, Yanbi. (٢٠١٦). Gender Inequality and Ethnicity Educational Stratification in Western China, 1949–2004. In Lee, John Chi–Kin, Yu, Zeyuan, Huang, Xianhan, & Law, Edmond Hau–Fai (Eds.), **Educational Development in Western China: Towards Quality and Equity** (pp. ٩١–٩٤). Rotterdam, The Netherlands: Sense Publishers.
- Hosein, Gabrielle, Basdeo–Gobin, Tricia, & Geny, Lydia Rosa. (2020). **Gender Mainstreaming in National Sustainable Development Planning in The Caribbean. Studies and Perspectives Series–ECLAC Subregional Headquarters for The Caribbean, No. 87.** Santiago, Chile: Economic Commission for Latin America and The Caribbean (ECLAC).
- Huang, Gengzhi, Xue, Desheng, & Wang, Bo. (2020). Integrating Theories on Informal Economies: An Examination of Causes of Urban Informal Economies in China. **Sustainability 12(2020)**, 5. [doi:10.3390/su12072738](https://doi.org/10.3390/su12072738)
- Hughes, Julia Christensen. (2022). Academic Integrity Across Time and Place: Higher Education’s Questionable Moral Calling. In Eaton, Sarah Elaine, & Hughes, Julia Christensen (Eds.), **Academic Integrity in Canada. Ethics and Integrity in Educational Contexts, Vol. 1** (pp. 47–48). Cham, Switzerland: Springer.
- International Institute for Sustainable Development (IISD), & Manitoba Education. (n.d.). **Guide For Sustainable Schools in Manitoba.** Winnipeg, Canada: Author.

- International Labour Organization. (2018). **Women and Men in The Informal Economy: A Statistical Picture** (3rd ed). Geneva, Switzerland: Author.
- International Monetary Fund. (2021a). **IMF Policy Paper. Macroeconomic Developments and Prospects in Low-income countries– 2021**. Washington, D.C.: Author.
- Jain–Chandra, Sonali, Khor, Niny, Mano, Rui, Schauer, Johanna, Wingender, Philippe, Zhuang, Juzhong. (2018). **Inequality in China – Trends, Drivers and Policy Remedies**. Washington, D.C.: Author.
- Kabeer, Naila. (2010). Women’s Empowerment, Development Interventions and The Management of Information Flows. **Institute of Development Studies Bulletin**, 41(6), 105–112.
- Khor, Niny, Pang, Lihua, Liu, Chengfang, Chang, Fang, Mo, Di, Loyalka, Prashant, & Rozelle, Scott. (2016). China’s Looming Human Capital Crisis: Upper Secondary Educational Attainment Rates and The Middle–Income Trap. **The China Quarterly**, (2016), 16–19.
- Kopatz, Susanne, & Pilz, Matthias. (2015). The Academic Takes it All? A Comparison of Returns to Investment in Education between Graduates and Apprentices in Canada. **International Journal of Research in Vocational Education and Training**, 2(4), 320. [doi:10.13152/IJRVET.2.4.4](https://doi.org/10.13152/IJRVET.2.4.4)

- La Cite. (2022, December 17). **Women's Economic Security Program**. Ottawa, Canada: Author. Retrieved December 17, 2022 From: <https://www.collegelacite.ca/psef>
- Lawson, Tony. (2011). Empowerment in Education: Liberation, Governance or A Distraction? A Review. **Power and Education**, 3(2), 90.
- Lee, John Chi-Kin, Yu, Zeyuan, Huang, Xianhan, & Law, Edmond Hau-Fai. (2016). Educational Development in Western China: Towards Quality and Equity. In Lee, John Chi-Kin, Yu, Zeyuan, Huang, Xianhan, & Law, Edmond Hau-Fai (Eds.), **Educational Development in Western China: Towards Quality and Equity** (pp. 1-2). Rotterdam, The Netherlands: Sense Publishers.
- Lefebvre, Pierre, & Merrigan, Philip. (2010). **Gender Gap in Dropping out of High School: Evidence from the Canadian NLSCY Youth**. Montreal, Canada: Interuniversity Center on Risk, Economic Policies and Employment.
- Let's Talk Science. (2021). **Breaking Down Barriers: Annual Report 2020-2021**. London (Ontario), Canada: Author.
- Lewis, J.P. (2011). **The Unavoidable Struggle of Canadian Citizenship Education: An Analysis of Historical and Contemporary Challenges of Producing A Cohesive Policy Narrative**. [Doctoral dissertation, Carleton University].
- Li, Fan, Song, Yingquan, Yi, Hongmei, Wei, Jianguo, Zhang, Linxiu, Shi, Yaojiang, Chu, James, Johnson, Natalie, Loyalka, Prashant, & Rozelle,

- Scott. (2017). The Impact of Conditional Cash Transfers on The Matriculation of Junior High School Students into Rural China's High Schools, **Journal of Development Effectiveness**, 9(1), 41–52. doi:10.1080/19439342.2016.1231701
- Li, Guirong, Xu, Jiajia, Li, Liying, Zhaolei, Shi, Yi, Hongmei, Chu, James, Kardanova, Elena, Li, Yanyan, Loyalka, Prashant, & Rozelle, Scott. (2020). The Impacts of Highly Resourced Vocational Schools on Student Outcomes in China. **China & World Economy**, 28(6), 129–139.
- Li, Haizheng. (2020). **Human Capital in China 2020**. Beijing, China: China Center for Human Capital and Labor Market Research at The Central University of Finance and Economics.
- Li, Hongbin, Loyalka, Prashant, Rozelle, Scott, & Wu, Binzhen. (2017). Human Capital and China's Future Growth. **Journal of Economic Perspectives**, 31(1), 30. doi:10.1257/jep.31.1.25
- Li, Yibing, Song, Jinyang, Tang, Rong, & Xu, Yangyang. (2022). Qualitative Research: Views of Female Undergraduates or Graduates on Female Education and Women's Place in Society Today. In Myler, Stephen F., Luqman, A., Zhang, Q. Y., & Liu, W. (Eds.), **Proceedings of the 2022 3rd International Conference on Mental Health, Education and Human Development** (p. 1203). Atlantis Press SARL.
- Library of Parliament, Ottawa, Canada. (2021). **Early Childhood Education and Care in Canada: Background Paper**. Ottawa, Canada: Author.

-
- Lin, Carl, & Yun, Myeong-Su. (2016). **The Effects of The Minimum Wage on Earnings Inequality: Evidence from China**. Bonn, Germany: The Institute for the Study of Labor.
- Lin, Lin, & Zai, Xianhua. (2022). **The Power of Public Insurance With Limited Benefits: Evidence From China's New Cooperative Medical System**. Max Planck Institute For Demographic Research Working Paper WP 2022-025. Rostock, Germany: Max Planck Institute For Demographic Research.
- Ling, Minhua. (2017). Returning to No Home: Educational Remigration and Displacement in Rural China. **Anthropological Quarterly**, 90(3), 720-721. doi:10.1353/anq.2017.0041
- Lingyu, Liu, Wenqin, Shen, & Chao, Li. (2021). The Rise of Women in STEM Higher Education in China Achievements and Challenges. In Ro, Hyun Kyoung, Fernandez, Frank, & Ramon, Elizabeth J. (Eds.), **Gender Equity in STEM in Higher Education: International Perspectives on Policy, Institutional Culture, and Individual Choice** (27-35). New York, NY: Routledge.
- Liu, Chengfang, Zhang, Linxiu, Luo, Renfu, Rozelle, Scott, Sharbono, Brian, & Shi, Yaojiang. (2009). Development Challenges, Tuition Barriers, and High School Education in China. **Asia Pacific Journal of Education**, 29(4), 503-517. doi:10.1080/02188790903312698
- Liu, Fengqin, Zhang, YunQian, Ngo, Quang-Thanh, & Iqbal, Wasim. (2021). Role of Education in Poverty Reduction: Macroeconomic

- and Social Determinants From Developing Economics. **Environmental Science and Pollution Research**, (2021), 1–2. doi:10.1007/s11356-021-15252-z
- Liu, Jing. (2018). Constructing Resource Sharing Collaboration for Quality Public Education in Urban China: Case Study of School Alliance in Beijing. **International Journal of Educational Development**, 59(2018), 11. doi:10.1016/j.ijedudev.2017.09.004
- Liu, Shuomei, Marois, Guillaume. (2023). The Effect of Motherhood on The Labour Force Participation of Married Women in China. **Asian Population Studies**, (2023), 12–14. doi:10.1080/17441730.2023.2193518
- Loyalka, Prashant, Chu, James, Wei, Jianguo, Johnson, Natalie, & Reniker, Joel. (2017). Inequalities in The Pathway to College in China: When Do Students from Poor Areas Fall Behind?. **The China Quarterly**, 229, (2017), 175–183. doi:10.1017/S0305741016001594
- Mendoza, Octasiano Miguel Valerio, Borsi, Mihaly Tamas, & Comim, Flavio. (2022). Human Capital Dynamics in China: Evidence From A Club Convergence Approach. **Journal of Asian Economics**, 79(2022), 2–9. doi:10.1016/j.asieco.2022.101441
- Meng, Cai, & Yue, Ximing. (2020). The Redistributive Role of Government Social Security Transfers on Inequality in China. **China Economic Review**, 62(2020), 1–8. doi:10.1016/j.chieco.2020.101512

-
- Mihalache, Iuliana–Claudia. (2019). Health State of Human Capital in The Economic Theory. **Postmodern Openings**, 10(4), 185–186. [doi:10.18662/po/102](https://doi.org/10.18662/po/102)
- Minister of Industry. Canada. (2016). **Women and Education. Qualifications, Skills and Technology**. Ottawa, Canada: Author.
- Ministry of Health. Canada. (2015). **Unleashing Innovation: Excellent Healthcare For Canada. Report of The Advisory Panel on Healthcare Innovation**. Ottawa, Canada: Author.
- Ministry of Women and Child Development. India. (2010). **Rajiv Gandhi Scheme for Empowerment of Adolescent Girls. Implementation Guidelines For State Governments/UT Administrators**. New Delhi, India: Author.
- Ministry of Women and Child Development. India. (2011). **Implementation Guidelines of Indira Gandhi Matritva Sahyog Yojana– A Conditional Maternity Benefit Scheme**. New Delhi, India: Author.
- Monkman, Karen. (2011). Framing Gender, Education and Empowerment. **Research in Comparative and International Education**, 6(1), 7–8. [doi:10.2304/rcie.2011.6.1.1](https://doi.org/10.2304/rcie.2011.6.1.1)
- Nath, Indira. (2018). Women Empowerment Impregnates The Development 21st Century Scenario. **International Journal of Education**, 6(1/2), 30–32. [doi:10.5121/ije.2018.6203](https://doi.org/10.5121/ije.2018.6203)
-

- National Bureau of Statistics of China. (2021a). **Final Statistical Monitoring Report on The Implementation of China National Program for Women's Development (2011–2020)**. Beijing, China: Author. Available at: http://www.stats.gov.cn/enGLISH/PressRelease/202112/t20211231_1825801.html
- OECD. (2016a). **Education in China: A Snapshot**. Paris, France: OECD Publishing.
- OECD. (2017a). **Benchmarking Higher Education System Performance: Conceptual Framework and Data. Enhancing Higher Education System Performance**. Paris, France: OECD Publishing.
- OECD. (2017b). **The Funding of School Education: Connecting Resources and Learning**. Paris, France: OECD Publishing.
- OECD. (2018a). **PISA 2015: Results in Focus**. Paris, France: OECD Publishing.
- OECD. (2021a). **Education At A Glance 2021: OECD Indicators**. Paris, France: OECD Publishing.
- OECD. (2022a). **Education At A Glance 2022: OECD Indicators**. Paris, France: OECD Publishing.
- OECD. (2022b). **Preparing Vocational Teachers and Trainers: Case Studies on Entry Requirements and Initial Training. OECD Reviews of Vocational Education and Training**. Paris, France: OECD Publishing.

- OECD. (2022c). **Statistics News Release. Labour Market Situation. OECD Unemployment Rate was Broadly Stable in August 2022, Reaching 4.9%**. Paris, France: OECD Publishing.
- OECD. (2022d, December 14). **OECD. Stat. LFS By Sex and Age– Indicators**. Paris, France: OECD Publishing. Retrieved December 14, 2022 From: https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=lfs_sexage_i_r
- OECD. (2022e, December 15). **OECD. Stat. LFS By Sex and Age– Indicators**. Paris, France: OECD Publishing. Retrieved December 15, 2022 From: https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=lfs_sexage_i_r
- OECD. (2022f, December 15). **OECD. Stat. Incidence of FTPT Employment – Common Definition**. Paris, France: OECD Publishing. Retrieved December 15, 2022 From: https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=lfs_sexage_i_r
- OECD. (2022g, December 15). **OECD. Stat. Incidence of Permeant Employment**. Paris, France: OECD Publishing. Retrieved December 15, 2022 From: https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=lfs_sexage_i_r
- OECD. (2022h). **Assessing Canada’s System of Impact Evaluation of Active Labour Market Policies**. Paris, France: OECD Publishing.
- Parkhouse, Hillary, & Rong, Xue, Lan. (2016). **Inequalities in China’s Compulsory Education: Progress, Inadequacy, and**

- Recommendations. In Guo, Shibao, & Guo, Yan (Eds.), **Spotlight on China Changes in Education Under China's Market Economy** (p. 321). Rotterdam, The Netherlands: Sense Publishers.
- Perimeter Institute for Theoretical Physics. (2013, November 30). **Perimeter Launches Careers Resource**. Waterloo, Canada: Author. Retrieved October 26, 2022 From: <https://perimeterinstitute.ca/news/perimeter-launches-careers-resource>
- Perimeter Institute for Theoretical Physics. (2018, March 27). **Perimeter STEM Education Programs Receive Grant From Bosch Community Fund**. Waterloo, Canada: Author. Retrieved October 26, 2022 From: <https://perimeterinstitute.ca/news/perimeter-stem-education-programs-receive-grant-bosch-community-fund>
- Perimeter Institute for Theoretical Physics. (2021). **Perimeter Institute for Theoretical Physics 2021 Annual Report**. Waterloo, Canada: Author.
- Province of British Columbia. (2019). **Together BC: British Columbia's Poverty Reduction Strategy**. Victoria, Canada: Author.
- Qian, Jiwei. (2013). Anti-Poverty in China: Minimum Livelihood Guarantee Scheme. **East Asian Policy**, 5(4), 53-60. [doi:10.1142/S1793930513000366](https://doi.org/10.1142/S1793930513000366)

- Qin, Amy. (2019, July 16). A Prosperous China Says 'Men Preferred,' and Women Lose. **The New York Times**. Retrieved From: <https://www.nytimes.com/2019/07/16/world/asia/china-women-discrimination.html>
- Qin, Min, Brown, James J., Padmadas, Sabu S., Li, Bohua, Qi, Jianan, & Falkingham, Jane. (2016). Gender Inequalities in Employment and Wage-earning Among Internal Labour Migrants in Chinese Cities. **Demographic Research**, **34(6)**, 189. [doi:10.4054/DemRes.2016.34.6](https://doi.org/10.4054/DemRes.2016.34.6)
- Research and Information Division at The Legislative Council Secretariat. Hong Kong. (2022). **Poverty Reduction Targets in Ireland and Canada**. Hong Kong: Author.
- Saulnier, Christine. (2022a). **The Impact of A Low-wage Economy on Government Revenue and Expenses. Submitted to The Standing Committee on Public Accounts**. Halifax, Canada: The Canadian Centre for Policy Alternatives
- Scott, Katherine. (2022). **A Bumpy Ride: Tracking Women's Economic Recovery Amid The Pandemic**. Ottawa, Canada: The Canadian Centre for Policy Alternatives.
- Shi, Yaojiang, Zhang, Linxiu, Ma, Yue, Yi, Hongmei, Liu, Chengfang, Johnson, Natalie, Chu, James, Loyalka, Prashant, & Rozelle, Scott. (2015). Dropping Out of Rural China's Secondary Schools: A Mixed-methods Analysis. **The China Quarterly**, **224**, (2015), 1054-1055. [doi:10.1017/S0305741015001277](https://doi.org/10.1017/S0305741015001277)

- Si, Wei. (2022). Higher Education Expansion and Gender Norms: Evidence from China. **Journal of Population Economics**, 35(2022), 1853. [doi:10.1007/s00148-022-00888-z](https://doi.org/10.1007/s00148-022-00888-z)
- Sicular, Terry; Li, Shi; Yue, Ximing; Sato, Hiroshi. (2017). **Changing Trends in China's Inequality: Key Issues and Main Findings. CHCP Working Paper, No. 2017-12**. London (Ontario): The University of Western Ontario, Centre for Human Capital and Productivity (CHCP).
- Skolnik, Michael L. (2022). Higher Vocational Education in Canada: The Continuing Predominance of Two-Year Diploma Programmes. In Knight, Elizabeth, Bathmaker, Ann-Marie, Moodie, Gavin, Orr, Kevin, Webb, Susan, & Wheelahan, Leesa (Eds.), **Equity and Access to High Skills through Higher Vocational Education** (p. 106). Cham, Switzerland: Springer Nature Switzerland AG.
- Solinger, Dorothy J. (2017). Manipulating China's "Minimum Livelihood Guarantee". **China Perspectives [Online]**, 2(2017), 51-56.
- Srilatha, Batliwala et al. (1998). **Status of Rural Women in Karnataka**. Bangalore, India: National Institute of Advanced Studies.
- Srilatha, Batliwala, & Dhanraj, Deepa. (2004). Gender Myths that Instrumentalise Women: A View from The Indian Frontline. **Institute of Development Studies Bulletin**, 35(4), 6-7. [doi:10.1111/j.1759-5436.2004.tb00150.x](https://doi.org/10.1111/j.1759-5436.2004.tb00150.x)

- Srivastava, Ambey Kumar. (2015). Economic Empowerment of Slum Women: A Study of Slum Area In Jaipur City. In Kumar, Pankaj, & Gupta, Sadhna (eds.), **Relocating Women's Equality** (pp. 286–287). New Delhi, India: Rawat Publications.
- Stromquist, Nelly P. (2011). A Social Cartography of Gender in Education: Visualizing Private and Public Spheres and Interconnecting Forces. In Weidman, J.C., & Jacob, W.J. (Eds.), **Beyond The Comparative. Pittsburgh Studies In Comparative and International Education, Vol. 1** (pp. 174–190). Sense Publishers.
- Stromquist, Nelly P. (2014). Freire, Literacy and Emancipatory Gender Learning. **International Review of Education**, 60(2014), 545–551. [doi:10.1007/s11159-014-9424-2](https://doi.org/10.1007/s11159-014-9424-2)
- Stromquist, Nelly P. (2015). Women's Empowerment and Education: Linking Knowledge To Transformative Action. **European Journal of Education**, 50(3), 313. [doi:10.1111/ejed.12137](https://doi.org/10.1111/ejed.12137)
- Stromquist, Nelly, P. & Fischman, Gustavo. (2009). Introduction—From Denouncing Gender Inequities to Undoing Gender in Education: Practices and Programmes Toward Change in The Social Relations of Gender. **International Review of Education**, 55(2009), 469–473. [doi:10.1007/s11159-009-9146-z](https://doi.org/10.1007/s11159-009-9146-z)
- Taylor, Alison. (2019). The Future of Vocational Education in Canadian Secondary Schools. In Guile, David, & Unwin, Lorna (Eds.), **The Wiley Handbook of Vocational Education and**

- Training** (1st Edition, pp. 261–262). Hoboken, NJ: John Wiley & Sons, Inc.
- Taylor, Susan K., & Creech, Heather. (2012). **Technical–Vocational Education for Sustainable Development in Manitoba**. Winnipeg, Canada: The International Institute for Sustainable Development.
- Terjesen, Siri. (2004). Amartya Sen's Development as Freedom. **Graduate Journal of Social Sciences**, 1(2), 344–347.
- The Association of Universities and Colleges of Canada. (2011). **Trends in Higher Education: Volume 1 – Enrolment**. Ottawa, Canada: Author.
- The Brookfield Institute for Innovation + Entrepreneurship. (2019). **Who Are Canada's Tech Work?**. Toronto, Canada: Author.
- The Senate Prosperity Action Group. Canada. (2021). **Rising to The Challenge of New Global Realities: Forging A New Path for Sustainable, Inclusive and Shared Prosperity in Canada**. Ottawa, Canada: Author.
- The Social Development, Finance & Administration Division at City of Toronto. (2021). **2019–2022 Poverty Reduction Strategy Action Plan Mid–Term Status**. Toronto, Canada: Author.
- The United Nations Development Programme and Ministry of Planning and Economic Development, Egypt. (2021). **Egypt Human Development Report 2021: Development, A Right For All: Egypt's Pathways and Prospects**. New York, NY: Author.

-
- The United Nations Development Programme. (2019a). **Human Development Report 2019. Beyond Income, Beyond Averages, Beyond Today: Inequalities in Human Development in The 21st Century.** New York, NY: Author.
- The United Nations Development Programme. (2019a). **Human Development Report 2019. Beyond Income, Beyond Averages, Beyond Today: Inequalities in Human Development in The 21st Century.** New York, NY: Author.
- The United Nations Development Programme. (2020a). **Human Development Report 2020. The Next Frontier: Human Development and The Anthropocene.** New York, NY: Author.
- The United Nations Development Programme. (2020a). **Human Development Report 2020. The Next Frontier: Human Development and The Anthropocene.** New York, NY: Author.
- The United Nations Development Programme. (2020a). **Human Development Report 2020. The Next Frontier: Human Development and The Anthropocene.** New York, NY: Author.
- The United Nations Development Programme. (2022a). **Human Development Report 2021/2022. Uncertain Times, Unsettled Lives: Shaping Our Future In A Transforming World.** New York, NY: Author.
- The United Nations Development Programme. (2022a). **Human Development Report 2021/2022. Uncertain Times, Unsettled**
-

- Lives: Shaping Our Future In A Transforming World.** New York, NY: Author.
- The World Bank. (2018a). **Canada Human Capital Index Rank 10 out of 157.** Washington, D.C.: Author. Retrieved November 6, 2022 From: chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://databankfiles.worldbank.org/data/download/hci/HCI_2pager_CAN.pdf
- The World Bank. (2018a). **Women Economic Empowerment Study.** Washington, D.C.: Author.
- The World Bank. (2020a). **Poverty and Shared Prosperity 2020: Reversals of Fortune.** Washington, D.C.: Author.
- The World Bank. (2020b). **Poverty & Equity Brief. Arab Republic of Egypt.** Washington, D.C.: Author.
- The World Bank. (2021a). **Labor Force, Female (% of Total Labor Force)– Canada.** Washington, D.C.: Author. Retrieved November 2, 2022 From: <https://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.TOTL.FE.ZS?locations=CA>
- The World Bank. (2021a). **The State of Economic Inclusion Report 2021. The potential to Scale.** Washington, D.C.: Author.
- The World Bank. (2021b). **Ending Learning Poverty: What Will It Take?.** Washington, D.C.: Author.
- UNESCO Institute of Statistics. (2022a, November 3). **SDG 4 September 2022. Canada: Country Profile Trends.** Montreal,

-
- Canada: Author. Retrieved November 3, 2022, From: <http://sdg4-data.uis.unesco.org/>
- UNICEF, & UNESCO. (2021). **China Case Study: Situation Analysis on The Effects of and Responses to COVID-19 on The Education Sector in Asia**. Bangkok, Thailand: UNICEF East Asia and Pacific Regional Office & UNESCO Bangkok Office.
- United Nations Economic Commission for Europe. (2021). **Economic Empowerment of Women During and After COVID-19**. Geneva, Switzerland: Author.
- Wadhawan, Sapna. (2021). **The Liberal Party of Canada's Proposal for Nationwide Universal Pharmacare: Informing the Path Forward Via International Comparison** [Unpublished Master Thesis] . York University.
- Wang, Limin, & Klugman, Jeni. (2020). How Women Have Fared in The Labour Market With China's Rise As A Global Economic Power. **Asia & The Pacific Policy Studies**, 7(1), 53-55. [doi:10.1002/app5.293](https://doi.org/10.1002/app5.293)
- Wang, Limin, & Klugman, Jeni. (2020). How Women Have Fared in The Labour Market with China's Rise As A Global Economic Power. **Asia & The Pacific Policy Studies**, 7(1), 14-17. [doi:10.1002/app5.293](https://doi.org/10.1002/app5.293)
- Wang, Sujuan, Lin, Xiaonan, Xiao, Honggen, Bu, Naipeng, & Li, Yanan. (2022). Empirical Study on Human Capital, Economic Growth and Sustainable Development: Taking Shandong Province As An
-

-
- Example. **Sustainability**, **14** (2022), p. 2–5.
[doi:10.3390/su14127221](https://doi.org/10.3390/su14127221)
- Wang, Yuying. (2022). Women’s Opportunity of Education in Rural China. In Tong, Z. & Yan, J. (Eds.), **Proceedings of The 2021 International Conference on Education, Language and Art (ICELA 2021)** (pp. 1142–1143). Atlantis Press SARL.
- Warnecke, Tonia. (2016). Informal Sector Entrepreneurship for Women in China and India: Building Networks, Gaining Recognition, and Obtaining Support. **Journal of Small Business & Entrepreneurship**, **28(6)**, 479–485.
[doi:10.1080/08276331.2016.1202092](https://doi.org/10.1080/08276331.2016.1202092)
- World Economic Forum. (2019a). **Global Gender Gap Report 2020**. Geneva, Switzerland: Author.
- World Economic Forum. (2019a). **Global Gender Gap Report 2020**. Geneva, Switzerland: Author.
- World Economic Forum. (2019a). **The Global Competitiveness Report 2019**. Geneva: Switzerland: Author.
- World Economic Forum. (2022a). **Global Gender Gap Report 2022: Insight Report July 2022**. Geneva, Switzerland: Author.
- World Economic Forum. (2022a). **Global Gender Gap Report 2022: Insight Report July 2022**. Geneva, Switzerland: Author.
- Wulong, Gu. (2021, August 23–27). **Accumulation of Human Capital in Canada, 1970 to 2020: An Analysis by Gender** [Paper presentation]. 36th IARIW Virtual General Conference, Ottawa,

- Ontario, Canada. chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://iariw.org/wp-content/uploads/2021/08/Gender_human_capital_paper.pdf
- Xiang, Lili, Stillwell, John, Burns, Luke, & Heppenstall, Alison. (2020). Measuring and Assessing Regional Education Inequalities in China under Changing Policy Regimes. **Applied Spatial Analysis and Policy** 13(2020), 107. doi:10.1007/s12061-019-09293-8
- Yang, Jianghua, Cheng, Cheng, & Bian, Yanjie. (2016). Education and Career Mobility Under China's Market Economy: A Pre- and Post-reform Comparative Analysis. In Guo, Shibao, & Guo, Yan (Eds.), **Spotlight in China Changes in Education Under China's Market Economy** (pp. 260-261). Rotterdam, The Netherlands: Sense Publishers.
- Yang, Juan, & Qiu, Muyuan. (2016). The Impact of Education on Income Inequality and Intergenerational Mobility. **China Economic Review**, 37(2016), 122. doi:10.1016/j.chieco.2015.12.009
- Ye, Jingzhong, Wu, Huifang, Rao, Jing, Ding, Baoyin, & Zhang, Keyun. (2016). Left-behind Women: Gender Exclusion and Inequality in Rural-urban Migration in China. **The Journal of Peasant Studies**, 43(4), 910-926. doi:10.1080/03066150.2016.1157584
- Yi, Hongmei, Li, Guirong, Li, Liying, Loyalka, Prashant, Zhang, Linxiu, Xu, Jiajia, Kardanova, Elena, Shi, Henry, & Chu, James. (2018). Assessing The Quality of Upper-Secondary Vocational Education and

- Training: Evidence from China. **Comparative Education Review**, **62(2)**, 203–219. doi:10.1086/696920
- Yi, Hongmei, Zhang, Linxiu, Luo, Renfu, Shi, Yaojiang, Mo, Di, Chen, Xinxin, Brinton, Carl, & Rozelle, Scott. (2012). Dropping out: Why Are Students Leaving Junior High in China's Poor Rural Areas?. **International Journal of Educational Development**, **32(2012)**, 555–559. doi:10.1016/j.ijedudev.2011.09.002
- Yiwen, Zhang, & Boran, Liang. (2021). Analysis on The Education Inequality in China. In Bin, M.Z., & Ghaffar, N. A. (Eds.), **Proceedings of The 2021 4th International Conference on Humanities Education and Social Sciences (ICHESS 2021)** (p. 495). Atlantis Press SARL.
- Yuan, Hui, Chen, Shuoqi, Pan, Guochen, & Zheng, Lingyun. (2022). Social Pension Scheme and Health Inequality: Evidence from China's New Rural Social Pension Scheme. **Frontiers in Public Health**, **9(2022)**, 2–7. doi:10.3389/fpubh.2021.837431
- Zhang, Xiaobei, Li, Haizheng, Wang, Xiaojun, & Fleisher, Belton M. (2019). **Human Capital and The Economic Convergence Mechanism: Evidence From China**. Bonn, Germany: The Institute of Labor Economics.
- Zhang, Yuping, & Hannum, Emily. (2015). Diverging Fortunes: The Evolution of Gender Wage Gaps for Singles, Couples, and Parents in China, 1989–2009. **Chinese Journal of Sociology**, **1(1)**, 16–43. doi:10.1177/2057150X14568769

-
- Zheng, Lili, & Peng, Lijin. (2021). Effect of Major Illness Insurance On Vulnerability To Poverty: Evidence From China. **Frontiers in Public Health**, 9(2021), 1-2. doi:10.3389/fpubh.2021.791817
- Zheng, Zhenzhen. (2022). Gender Equality Progress in A Decade: Health, Education, and Employment. **China Population and Development Studies**, 6(2022), 454-455. doi:10.1007/s42379-022-00123-y
- Zhou, Mei, Zhao, Shaoyang & Zhao, Zhi. (2021). Gender Differences in Health Insurance Coverage in China. **International Journal for Equity in Health**, 20(2021), 1-10. doi:10.1186/s12939-021-01383-9